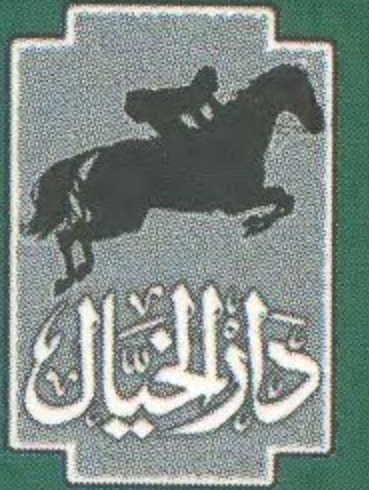


عبد الله إمام

◆ هزيمة يونيو

◆ مؤامرة رجال المشير عامر.. وانتحاره

◆ الصلح مع إسرائيل



الاقتراء على ثورة يوليو

الناشر: دار الحيات

الغلاف: محمد الصباغ

الطبعة الأولى

الاقتراء على
ثورة يوليو

الافتراء على ثورة يوليو

«هزيمة يونيو - مؤامرة رجال المشير عامر.. وانتحاره

الصلح مع إسرائيل»

الطبعة: الأولى يناير ٢٠٠٣

رقم الإيداع: ١٤٣٦٩ / ٢٠٠٢

الترقيم الدولي: 7 - 30 - 5979 - 977

دار الخيال: ٠١٢٣٢٩٠٦١٨ / ٠١٢٧٣٤١٥٠٧



دار الخيال

يحظر نقل أو اقتباس أى جزء

من هذا المطبوع

إلا بعد الرجوع إلى الدار



تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمى فهم

المشرف على الإنتاج: عماد حمدى

طبع الغلاف: القطان للمطبوعات الفنية المهندسين

ت/ ٣٤٧٩١٦٣

كمبيوتر: دار جهاد - ت: ٧٩٦٤٧٨٣

عبد الله إمام

الافتراء على ثورة يوليو

هزيمة يونيو

مؤامرة رجال المشير عامر.. وانتحاره

الصلح مع إسرائيل

مطبوعات دار الخيال

الرصااصات الطائشة

بعد مرور نصف قرن على ثورة يوليو ، ما زال الذين يرون أن الثورة انتهت ولم يبق منها شىء ، يمسكون بالفؤوس ، وينهالون عليها.. تأكيداً على أن مساهمهم لهدم البناء الشامخ قد فشل.. وثورة يوليو لم تكن حدثاً عارضاً فى تاريخ مصر ، والأمة العربية ، بل والعالم بأسره ، فهى ثورة شعب ، استجمع قواه الفاعلة ، ليغير الحياة على الأرض.. ولم يكن الضباط الأحرار الذين قادوا هذه الثورة سوى طليعة لهذا الشعب الذى تفاعل ونجاوب واتحد معهم منذ اليوم الأول ، وارتضى قيادتهم ليحقق بهم ومعهم أهدافه ، فى الاستقلال والتحرر ، والانطلاق إلى آفاق جديدة.

.. والثورة - أى ثورة - ليست مجموعة الأشخاص الذين قاموا بها ، ولكنها المبادئ التى انطلقت على أساسها ، لذلك تظل ثورات الشعوب منارات باقية على امتداد التاريخ..

كانت ثورة عرابى التى انتهت باحتلال الإنجليز لمصر.. إحدى هذه المنارات فى تاريخ شعب مصر.. وكانت ثورة ١٩ - التى لم تحقق الاستقلال الذى قامت من أجله - واحدة من العلامات البارزة فى نضال .. وكفاح مصر.. وكانت ثورة ٢٣ يوليو - ولم تكن خالية من الأخطاء كأي عمل بشري - منارة عالية على طريق تحقيق شعب مصر لأماله.

سوف ينصفها المؤرخون ، الذين سيأتون ذات يوم ، بعد أن تنتهى جميع عوامل التأثير والتأثير وتتلاشى المنافع الذاتية ، وتنتشر كل الوثائق.

وهذا الحجم من المنشورات المكتوبة بمداد المصالح الذاتية يحاول منذ أكثر من ربع قرن أن

يشكك المواطن العربي عامة - والمصري خاصة - فى تاريخ أمته.. لم يحقق هدفه.. فلا الثورة ببادئها انتهت ، ولا شعاراتها زالت ، ولا نداءاتها تلاشت.. بعد أن استقرت فى الوجدان العربى ، وأصبحت واحدة من ركائز الأمة التى تناضل من أجل حريتها وتحررها ووحدتها ، وترى فيها العدل والأمل.. والخلاص.. واستعادة الكرامة.

وبعد مرور مائتى عام على الثورة الفرنسية ، والتى خلصت البلاد من الحكم الملكى ، وحررت الفلاح من الإقطاع .. وشهدت أيضاً عصراً من الإرهاب نصبت فيه المقاصل ، والمشائق والمجازر الجماعية فى ظاهرة فريدة . رغم ذلك احتفل الفرنسيون فى جميع أنحاء العالم بثورتهم احتفالات باذخة ، معلنين رغم بشاعة الأخطاء ، أن ثورتهم لم تنته ، وأنها كانت - وظلت - مرفوعة الأعلام حتى بعد الانتكاسة وعودة الفساد وإنهاء نابليون الحكم الثورى بتنصيب نفسه امبراطوراً.. ولم نسمع صوتاً فى بلد النور والحريات ينهال على الثورة ويعلن انتهاءها ، وزوال آثارها وشعاراتها.

كانت لثورة يوليو أخطاء - لم تمنح الفرصة الهادئة لدراستها بأسلوب موضوعى بعيد عن الهوى والغرض - ولم تصل هذه الأخطاء فى قسوتها ما بلغت ثورات أخرى.

فقد ظلت ثورة بيضاء.. واجهت أعداءها ، وخصومها ، والمتآمرين عليها ، بمحاكمات ، كانت كلها - كلها - علنية ، ولم تشهد فى تاريخها أية محاكمة سرية أو فى الخفاء حتى فى أحلك الظروف ، ولم تحاكم ثورة يوليو فكراً ، ولكنها حاكت تأمراً وتربصاً ، يحمل المدفع والخنجر والقنبلة.



يرز من بين أخطاء الثورة رجلها الثانى المشير عبدالحكيم عامر ، الذى تولى مسئوليات خطيرة ، وامتد نفوذه واستشرى ، إلى مجالات متشعبة ، حتى أصبح مسيطراً من خلال مواقعه على مقدرات كثير من الأمور.. عسكرية.. ومدنية.. وأيضاً سياسية .

ويتفق جميع أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو ، الذين كتبوا مذكراتهم ، والذين رحلوا وتركوا أوراقاً ، ولم يكتبوا مذكرات على أن السلطة المطلقة ، والثقة التامة ، التى تمتع بها الرائد عبدالحكيم عامر منذ اليوم الأول للثورة ، كانت وراء هذه الأخطاء.. فالسلطة المطلقة مفسدة ، خاصة إذا أحاط المسئول نفسه بشلة تحتكر لنفسها كل العمل.. وكل الحكمة ، ومضى ليست مؤهلة لها.

ولقد كان عبدالحكيم عامر ، ثائراً ووطنياً ، ومخلصاً.. أحاط نفسه بمجموعة - هو مسئول عنها - زينت له حياة بعيدة عن الشفافية ، المطلوبة في رجل حمل على كتفيه ، مشغوليات جسيمة ، لامة تواجه تحديات كبيرة ، ومختلفة ، لذلك لم يكن غريباً ، أن تتسلل من خلاله الحوادث الجسام التي مرت بالوطن بدءاً من حرب السويس ، وانتهاء بحرب يونيو ، مروراً بكارثة الانفصال ، وكانت قدرته هو ورجاله أضعف من أن تواجه هذه الأحداث كلها ، بصلاية وحسم ، وبما يحقق آمال شعب وضعته الأقدار - بحكم التاريخ والجغرافيا - في طليعة أمة العربية.



في مصر مجموعة لم ترتفع فوق جراحها الشخصية ، وامتلات نفوسها حقداً وصديداً ، لأن إجراءات الثورة قد طالت مصالحها ، فأخذت تشوه تاريخ الأمة انتقاماً لما أصابها.. ومصر أيضاً تفرد بأن « الأرستقراطيات » تحولن من التمثيل والإغراء إلى مؤرخات يكتبن مذكراتهن السياسية ، نعم السياسية بكل أسف ، ويتعرضن لتاريخ أمة فقط بهدف إضفاء بطولات على أنفسهن ، وهكذا صدرت كتب باسم عدد من الفنانات وأعلنت أخريات أنهن بصدد كتابة مذكراتهن.

وعندما يتناول أحد المؤرخين وقائع الثورة ، ويبدى رأيه ، يكون جديراً بالمناقشة من الذين يختلفون ومن الذين يتفقون مع ما أورده ، لأنه يستخدم علمه ، ومعلوماته ، ووثائقه ، ويخضعها لمنهج البحث حتى يتوصل إلى رأيه ، أما أن تستأجر إحدى الرافعات قلماً تكتب به أحداثاً وقعت عندما كانت مشغولة بأعمالها الخاصة ، تمثيلاً أو إغراء ، أو تسويقاً لعمل للتصوير ، فإن من واجب الجهة التي تملك الحقائق بوثائقها أن تعلنها للمواطنين أصحاب المصلحة في معرفة التاريخ الصحيح لوطنهم.. ولن يطول الوقت لمعرفة الحقيقة ، خاصة إذا كانت قد سجلت في أوراق ، أو كانت موضع تحقيقات.

أربع قضايا سوف تطل على القارىء خلال هذه الصفحات وكلها مترابطة - وربما ليس مصادفة - أن يكون معظمها حول المشير عبدالحكيم عامر.. وأغلبها من خلال الوثائق الجديدة التي لم تنشر من قبل بالكامل:

● القضية الأولى: كارثة هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ولقد تركت الهزيمة بقعة سوداء في تاريخ

نضال الأمة العربية.. وتعمدت وأنا أتناول هذه الجزئية أن يكون شهود الهزيمة من رجال المشير عامر ، أو من المقرين إليه.. حتى لو كان بعضهم له دور فى وقوع تلك البقعة الخالكة السود، وقد كانت أمامهم أكثر من فرصة لإثبات وجهة نظرهم.

● القضية الثانية: المؤامرة التى نسج خيوطها رجال المشير فى ظلام الهزيمة ، ليعيدون مرة أخرى لقيادة الجيش الذى هزموه فلم يحارب ، ولم يواجه ، وهرب بعض قادته من رجال المشير ، بأن استقلوا سياراتهم ليتناولوا الغداء فى أحد مطاعم الإسماعيلية الفاخرة ، بينما دماء ضباطهم وجنودهم تسيل على الأرض ، بعد أن تركوهم فى العراء يواجهون رصاص العدو ومدافعه وقنابله وطائراته بأجسادهم.. أى طعام هذا المغموس بدماء آلاف من أبناء الوطن؟!.. وكيف قبل المشير عامر ، ومن التف حوله ، أن يجمعوا هؤلاء ليعيدوهم إلى مواقعهم فى قيادة قوات هزموها بفسادهم وجهلهم.. فى سنة ١٩٦٧ هزم الجيش المصرى من قياداته.. منذ البداية حتى قرار الانسحاب العصبى والعشوائى.

● القضية الثالثة: هى انتحار المشير عبدالحكيم عامر ، التى يجعل منها البعض - عن عمد - قميص عثمان ، لينفذ من خلالها إلى مهاجمة الثورة وقائدها.. وليس عبدالحكيم عامر - ولا أى من قادته - أغلى على الوطن من آلاف الجنود والضباط الذين استشهدوا نتيجة المؤسسة العسكرية.. وجهلها .. وإدمانها.

● القضية الرابعة: لا تبتعد كثيراً.. فهى تعالج آثار هذه الهزيمة ، وترسم صورة للأوضاع التى كانت سائدة ، فإن النيران على جبهة القتال لم تتوقف ، ولكنها تكثفت خلال ألف يوم ، وهى ما سميت بحرب الاستنزاف ، ولقد توقف إطلاق النار بموجب مبادرة وزير الخارجية الأمريكى روجرز ، الذى قدم مشروعاً لحل المشكلة ، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها ، من غير اعتراف بالدولة العبرية ، ومن غير إجراء مفاوضات مباشرة.

وما زالت قضية قبول عبدالناصر لمبادرة روجرز هى قميص عثمان الذى يتحجج به الذين يهرولون نحو الصهاينة ، اعتماداً على أن حقائق هذه المبادرة قد غابت عن الجميع.. لذلك فإن إلقاء الضوء عليها ، وتنشيط ذاكرة الأمة حولها ، تبدو ضرورة ، لمواجهة التضليل الإعلامى الذى يهدف إلى تشويه واحدة من صفحات نضالنا ضد الصهاينة.

وكانت مبادرة روجرز ، وفى أساسها أحد توابع الهزيمة العسكرية التى سببها رجال تأمروا ليظلوا رغم ما أحدثوه فى مواقعهم.

لن تكون هذه هى الكلمة النهائية فى هذه القضايا الأربع فهناك من يريد أن يقف على جثمان المشير حتى يرتفع كى يراه الناس.. متجاهلاً الآلام التى يسببها لأسرة الرجل ولتاريخه.. وأنه عندما يفتح الملف الحقيقى ، وسوف يفتح ذات يوم رسمياً بالكامل ، فإن ما يصيب الرجل يؤثر على الصورة العالقة بذاكرة البعض عنه ، وهو أمر لا يهم من يحاولون أن يقرنوا أنفسهم بالرجل الكبير.

وكقاعدة عامة ، فإن حكمة الحياة ، ودروسها تقول أنه عندما يكون فى حياة بعض الرجال.. نزوات.. وأخطاء.. فإن العقلاء يعملون على نسيانها ، أو إهالة التراب عليها أو تجاهلها ، أو التوبة عنها.. بينما يحاول أعداؤهم أن يشدوهم إليها وينبهوا لها.. ويذكروا الناس بها..

وهناك من يريد أن يسرر أخطاءه فينسبها إلى الآخرين ، أو يستشهد بهم فى محاولة لاختراع مبررات لفعلته.



هذه هى القضايا الأربع الرئيسية التى يتناولها هذا الكتاب ، وربما تحىء على الهامش ، إضافة لا يرى البعض لها أهمية ، حول علاقة المشير بإحدى ممثلات الإغراء ، وزواجه منها ، بعد الضوضاء التى أثارته فى كل الصحف ، من أنها تكتب تاريخ ثورة يوليو ، وتكشف أسرارها ، داعمة لهذا النشر بصور عديدة لها فى شبابها بالألوان.. وما يؤسف له حقاً أنها نقلت بالنص فصولاً من مذكرات مطروحة فى الأسواق ، وأنها زيفت لنفسها صورة مع المشير عامر ، عن طريق خدع أجهزة الكمبيوتر ، ولم تعترض أسرته..

والمؤسف أكثر أنها لم تذكر واقعة واحدة صحيحة وهى تروى علاقتها بالمشير عامر ، لقد سبق أن روت هذه الوقائع من قبل فى كتاب قالت من خلاله ما تريد ، ثم عادت لتؤكد.. رغم أن كل الشهود.. وكل الأوراق تروى العكس.. وبعض ما روته فيه إساءة للرجل.. كان ينبغى أن تصدى له أسرته الحقيقية... والغريب أيضاً أنها حتى الآن لم تفعل.

لذلك كان لابد من إنصاف المشير من كل الذين حاولوا الوقوف على جثمانه ، والانتساب إليه لترفع قاماتهم.. وهم كثيرون.. وكلهم سابقون.. فى أعمالهم.. وأدوارهم.. ووظائفهم..

ولقد أكدت من قبل ، وأعود من جديد لأؤكد مرة ثانية .. وثالثة ، لأسرة المشير ، ولجميع

الذين أحبوه لشهامته ، ولدوره ، ولمواقفه... أننى أردت الدفاع عن المشير ، ضد الرصاصات الطائشة ، التى تصوب نحو تاريخه وشخصه ، فإذا جرد المشير من مواقفه ، ودوره ، ومسئوليته ، لن يكون هو عبدالحكيم عامر الذى كنا نقرأ عنه ، ولا نستطيع الاقتراب منه ، حتى بالتساؤل.. وكان الهمس كثيراً ، والنميمة كثيرة.

وكان الرجل يسيطر على كل عوامل الإخفاء.. وعندما انفرد العقد ، اكتشفنا أنه يضم عناصر متناثرة ، ومتنافرة تكره نفسها ، يجمعها فقط الاستفادة من الرجل الكبير ، لذلك شرنقت حوله ، ومنعت عنه الهواء النقى ، وأدمن الرجل هذا الجو.. وعاش هذا المناخ.. حتى كانت نهايته.

الذين دافعوا عن فاروق الملك الأسبق.. أرجعوا كل المسئولية ، وكل الفساد إلى حاشيته.. وهو الذى اختار بنفسه وبيارادته رجاله ومعاونيه.. والمشير عبدالحكيم عامر.. نسبوا مسئولية كل الهزائم ، وكل اللهو ، والفساد إلى حاشيته.. وهو الذى اختار بنفسه ، وبيارادته رجاله ومعاونيه..

وكانت الكوارث التى أحاطت بالرجل ، وعمله وسمعته.. والتى استمرت حتى بعد رحيله.. وهم لا يريدون أن يتركوه.. فظلوا يطاردونه فى آخرته.. كما طاردوه فى دنياه.



هذه إطلالة سريعة.. وربما أخيرة.. على عدد من قضايا الثورة الأكثر إثارة.. وجدلاً ، فى الفترة الأخيرة لعلها توضح بعض هذه الأمور.. وحتى لا تترك الساحة للذين يتصدرون القائمة.. فقط لأن أصواتهم عالية ، أو لأن البعض يخشى من أن تطولهم سفالتهم.

عبدالله إمام

القاهرة - يوليو ٢٠٠٢

الافتراء على ثورة يوليو

1

المزيفة من المنشور؟

دار الخيال

القائد الذى هزم

كانت هزيمة ١٩٦٧ ، بآثارها المدمرة ، كارثة بالنسبة للنظام الذى أقامته ثورة يوليو.. وقد أطلق عليها عبدالناصر اسم النكسة.. ويرى الفريق أول محمد فوزى ، أن النكسة أشد مرارة من وصف الهزيمة.. فقد هزمنا فى معركة.. ضمن جولات الحرب المستمرة بيننا وبين العدو الصهيونى.. أما النكسة فإنها تحمل معانى أكبر من ذلك.

وكانت الهزيمة نتيجة مؤامرة دولية ، متشعبة الأطراف ، متعددة الأسباب ، إلا أنها كشفت عن خلل كبير فى النظام ، عندما سمح للمؤسسة العسكرية أن تنمو ، وتتضخم ، وتصبح خارجة عنه ، بعيدة عن سيطرته ، منفصلة عن سائر المؤسسات بمنأى عن المساءلة ، تحيط نفسها بهالة من النفوذ امتدت به إلى خارج القوات المسلحة ، وخرجت عن السيطرة.

ورغم الدراسات التى أعدت عن النكسة وأسبابها ، والكتابات التاريخية ، ومذكرات القادة العسكريين ، فإن ما وصل إلى القارئ منها ، يحمل وجهة نظر أصحابها.. ويصطبغ بألوانهم السياسية ، كما أن القادة العسكريين دافعوا عن أنفسهم ، ونفوا أن ينسب إليهم أى تقصير - فنحن لم نتعود بعد على ممارسة النقد الذاتى - وجزء من طبيعة النفس الإنسانية المسارعة إلى التبرير وإلقاء المسؤولية على الآخرين ، لذلك كان علينا أن نعيد ترتيب أوراق الهزيمة ، وننظر على ما حدث بالقدر المستطاع من الموضوعية.

وإذا كانت للنكسة أسباب متعددة ومتشابكة ، من العوامل الداخلية والخارجية فإن

الجانب العسكرى منها هو الأهم.. وكان المشير عبدالحكيم عامر هو القائد العام للقوات المسلحة.. وهو المسئول العسكرى الأول.. ويكون الاقتراب منه ، والتعرف عليه ضرورة.



كان عبدالحكيم عامر صعيديا ، شهما ، ابن بلد طيبا ، ورقيقا ، ولكنه لم يكن عسكريا متطورا وكان يكره الانضباط ، مدمنا على التدخين ، ساهرا الليل ، نائما النهار.. وكان قليل الخبرة فى التعامل مع المرأة.. وفى ألعيب النساء.. بعيداً عن كيد العوالم وإغراء الغوانى والراقصات.. هذا الرجل ربطت بينه وبين عبد الناصر صداقة حميمة ، منذ قبل ثورة يوليو ، عملا معا ، وخططا معا لتغيير نظام الحكم ، وجندا الضباط فى تنظيم ليحدث هذا التغيير ، وكانا معا ليلة الثورة ، وعندما نجحت كانا الرجل الأول ، والرجل الثانى ، وظل ارتباطهما معا ، حتى غياب عبدالحكيم عامر عقب الهزيمة بالانتحار..

وكان عامر مشاركاً فى صناعة الأحداث جميعاً ، متحمساً ، وفياً لقائد الثورة ، وزميله وصديقه جمال عبدالناصر ، وحفاظا على أمن الثورة ، واستقرارها ، عهد إلى الرائد عبدالحكيم عامر بقيادة القوات المسلحة ، فرقى إلى رتبة اللواء..

ولم يكن أعضاء مجلس الثورة جميعاً راضين على أن يتولى عامر هذا المنصب بإمكانياته العسكرية المحدودة ، التى لم يحاول أن ينميها ، فقد شغل الرجل بالأمور السياسية والمدنية ، ولم يكن لديه الوقت للاهتمام بمتابعة العلوم العسكرية ، ويقول محمد نجيب: «لقد ثرت فى مجلس قيادة الثورة ثورة عنيفة معارضا ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة ، وتعيينه قائداً عاماً لكافة القوات المسلحة ، مبيناً أن ذلك سوف يخلق نقمة عامة فى الجيش ، قد تكون صامته ومطوية فى الصدر ، ولكنها ستكون قابلة للانفجار فى أية لحظة ، قلت لهم إنى اعترضت على تعيين الفريق محمد حيدر ، رغم أقدميته لأنه كان بعيداً عن صفوف الجيش.. وأنا اليوم أعترض على ترقية عبدالحكيم عامر وتعيينه قائداً عاماً للجيش لأنه ليس مهياً لذلك.

«ولم يأس المجلس من الوصول إلى غرضه ، تكرر عرض الموضوع أكثر من مرة.. وفى كل مرة كنت أرفض وأثور وحدى بلا نصير يقف معى.. وهددت بالاستقالة فتأجل الموضوع ثلاثة أسابيع.. لم أعترض فقط على ترقية عبدالحكيم عامر أربع رتب مرة واحدة مما ليست له سابقة فى الجيش المصرى ، وأشهد أننى قبلت تحت ضغط وإلحاحا استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيراً فى الاستقالة ، وأعترف الآن أن هذا كان خطئى الكبير الذى

وقعت فيه ، فقد شعرت بعد قليل أنني أصبحت في مركز ضعيف بعد أن تركت قيادة الجيش ، الوحيد الذي استقال نتيجة هذا الموقف ، كان اللواء جوى حسن محمود قائد القوات الجوية».

ويبدو أن ما ذكره محمد نجيب في مذكراته ليس دقيقاً في مجموعه ، إلا ما ذكره من اعتراض قائد القوات الجوية ، وتولى من بعده صدقي محمود ، وكذلك لم يعترض قائد القوات الملكية البحرية سليمان عزت.

وظلت القيادات العسكرية الملكية في مواقعها إلى ما بعد هزيمة ١٩٦٧ ، لم تجدد أو تتجدد ، ولم يحاول عامر أن يستبدلها ، ربما حفظ لها جميل أنها وافقت في وقت مبكر على قيادته وتقربت منه ، وأصبحت من شلته ، وبذلت محاولات لتغيير هذه القيادات ، ولكن عامر اعتبرهم من أفراد قبيلته لا يجوز المساس بهم على أى نحو.

وهكذا أحاط نفسه بمجموعة من الذين يدينون له بالولاء الشخصي ، وتحولت القوات المسلحة إلى إقطاعية خاصة ، لا يجرؤ أحد على المساس بها.. وهذه المجموعة سعياً وراء تمرسها في السلطة ، زينت له أن يمتد بسلطته إلى مناطق مدنية يضمها إلى هذه الإقطاعية ، فاتجهت إلى التوسع في السيطرة حتى رفعت مطلب أن يتولى عامر رئاسة الوزارة.

وقد سأل ثروت عكاشة جمال عبدالناصر عن السبب الذي جعله يعهد إلى المشير بأعباء تحول بينه وبين التفرغ للقوات المسلحة ، فرد عبدالناصر: إن ذلك كان بناء على رغبة المشير ، وطلبه ، وأن عامر ترك الاهتمام بالقوات المسلحة لشمس بدران ، وتفرغ هو لأعماله الأخرى.

وقد ظل المشير يوسع دائرة اختصاصاته لتمتد من الشؤون العسكرية إلى الشؤون المدنية، خاصة بعد عام ١٩٦٢ ، وقد ساعده على ذلك أمران :

□ الأول وجود قاعدة كبيرة للقطاع العام وعدم وجود كوادرفنية مدربة ، ومخلصة يمكن أن تتحمل مسئولية الإدارة ، وحتى لو كانت هذه الكوادرفموجودة ، فإن غياب التنظيم السياسى الفعال ، قد جعل إفراز مثل هذه القيادات عملية صعبة.

وكانت المؤسسة العسكرية جاهزة بالرجال والفنيين الذين يمكن أن يتولوا مسئولية الإدارة ، والإشراف ومع اتساع نشاط الدولة ، وإنشاء الحكم المحلى وجد ضباط القوات المسلحة فرصتهم ليكونوا «محافظين» ثم ليزحفوا على السلك الدبلوماسى..

وكان الإقناع سهلاً ، فالثورة خرجت من بين صفوف القوات المسلحة... ورجالها معروفون لقادتها ، وهم غالباً ما يتركون مواقعهم فى الجيش فى سن مبكرة إذن يمكن الاستعانة بهم وهكذا ملأ عبدالحكيم عامر القطاع العام بعناصر من التى تدين له بالولاء ، وأغدق عليهم ، ولعل هذا كان من أسباب ظهور مقولة ما سمي بأهل الثقة وأهل الخبرة . وأصبح نفوذ عامر فى القطاع الاقتصادى ، وسيطرته عليه تساوى نفوذه وسيطرته داخل الجيش .

□ الأمر الثانى : أن الثورة فى غيبة التنظيم السياسى كانت تعتمد على الجيش فى حمايتها ، ولقد بذلت جهود لإقامة التنظيم السياسى ، ولكن العسكريين - قبل غيرهم - كانوا يعترضون دائماً ، ويضعون العقبات ، وكانوا يقدمون مؤامرات سابقة التجهيز تحت ادعاء أن القوات المسلحة كشفتها داخل الجيش ، وسواء كانت هذه المؤامرات صحيحة أم غير صحيحة ، فإنها كانت وسيلة لكى يحكم المشير عامر سيطرته باعتباره حامى الثورة . وكانت هناك محاولة لإيجاد تنظيم قوى يعمل على أسس موضوعية ، بعد أن يتدرب ويتشقف .. عارض المشير وجود هذا التنظيم ، وهكذا رفض وجود منظمة للشباب .

فى أحد معسكرات أبو قبير ، كانت هناك مناقشة داخل أحد معسكرات منظمة الشباب .. حول دور الشباب إذا ما قام انقلاب مضاد . سؤال طرحه أحد أعضاء المنظمة ، وأخذ الشباب يجيبون عنه ، ويرسمون لشباب المنظمة دوراً ، كل حسب وعيه ، وفهمه .. ولم يصل نبأ هذه المناقشة إلى جمال عبدالناصر فهى مناقشة عادية ، نوع من الحوارات التى تدور بين شباب المنظمة ، ولم يصل الأمر إلى المسئول عن منظمة الشباب الدكتور حسين كامل بهاء الدين .. ولكنه وصل إلى عامر ، عن طريق رجاله ، وعيونه .. وثار المشير ، واعتبر أن مناقشة الشباب هى تدخل فى شئون القوات المسلحة .. وأثار قضية تنظيم الشباب .. والهتاف الواحد .. والتدريبات الرياضية التى تشبه التدريبات العسكرية .. ثم أصر على أن يتولى بنفسه الإشراف على منظمة الشباب .

وكان له ما أراد .. أشرف عامر على منظمة الشباب .. وبدأت المنظمة تفقد مقوماتها شيئاً فشيئاً .. وعندما قامت حرب ١٩٦٧ .. كانت منظمة الشباب تحتضر ! .

وحطم رجال المشير كل تجربة لقيام أى تنظيم .. وأصروا على أن تظل القوات المسلحة هى القوة الوحيدة المنظمة التى تحتكر حماية أمن الثورة .

نشبت أعنف الأزمات بين عبدالناصر ، وعامر مبكرا عندما حاول ناصر أن يمد نفوذه إلى القوات المسلحة ، ويحدث تغييراً فيها عام ١٩٥٦ ، وقبل تأميم القناة ، ورفض المشير ذلك .. فكان أول حجر يلقي على جدار الثقة بينهما ..

وعندما فكر عبدالناصر فى تأميم قناة السويس كرد على عدم تمويل السد العالى .. عرض الأمر على أعضاء مجلس الثورة ، واعترض المشير وطالب برفع قيمة الرسوم على المرور فى القناة .. وكانت القضية أكبر من التمويل .. إنها تحرير الإرادة المصرية .. وعقد عبدالناصر اجتماعا فى منزله ضم عددا من الوزراء ، والمستشارين وبعض أعضاء مجلس الثورة ، وحضر الاجتماع الدكتور مصطفى الحفناوى الذى شرح تاريخ القناة.

ووقعت الأزمة الثانية أثناء حرب ١٩٥٦ ، حول قرار الانسحاب ، ففى ليلة العدوان ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ عقد عبدالناصر مؤتمرا فى الطابق الأرضى بمبنى القيادة ، حضره صلاح سالم وتقرر الانسحاب بعد التفكير فى إنزال قوات معادية إلى خلف عمر متلا.

وكان المشير رافضا الانسحاب .. ويقول كمال رفعت أنه عندما أصدر جمال عبدالناصر قراره بالانسحاب من سيناء بعد مؤامرة الدول المعتدية الثلاث حتى لا تقع فى مصيدة خططهم التى كانت تستهدف عزل القوات المصرية وتدميرها فى سيناء بين الهجوم الإسرائيلى من الشرق ، والاندفاع من الجنوب بالقوات الانجليزية والفرنسية لاحتلال القناة .. عندما أصدر جمال عبدالناصر هذا القرار شرع عبدالحكيم بسحب القوات إلى الدلتا ، ونقل مقر القيادة إلى الزقازيق .. ولكن عبدالناصر اعترض على ترك القناة مكشوفة مما يسهل اقتحامها.

كان عامر يدير المعركة بطريقة مرتجلة .. وأبرز دليل على ذلك أنه عين محافظ بورسعيد قائداً للقوات المسلحة فى بورسعيد .. وكان محافظ بورسعيد مدنيا .. متخرجاً فى كلية الحقوق وهو المحافظ محمد رياض !

بعد انتهاء الحرب وقع الخلاف الثالث بين عبدالناصر ، وعامر عندما أجريت دراسة لتأنيج المعركة ، والدروس المستفادة منها ، واتضح منها تقصير قيادات الجيش ، وأنه لابد من تغييرهم جميعاً .. ورفض عبدالحكيم عامر .. وقال .. إن لهم عذرهم فيما حدث ، وحتى إذا كانوا قد أخطأوا فاعتبرونى مسئولاً أيضاً ومن المستحسن أن أستقيل أنا كذلك .. ورد عليه عبدالناصر بأن له وضعاً سياسياً ، وأن المناقشة حول المبدأ !

وكان موقف المشير هذا يعنى أن قيادات الجيش غير المؤهلة سوف تستمر فى مواقعها ، ولا تسمح لقيادات أخرى شابة بأن تتقدم .. وهكذا وجدت الأجيال الجديدة من الضباط الطريق أمامها موصدا .. ولكنهم لم يكونوا فى مجموعهم غاضبين ، فقد كانت طبيعة المشير السمحة ، وشخصيته المحبوبة ، وسخاؤه فى معاملة الضباط ، وحرصه على رضائهم فوق كل اعتبار ، حتى أهذرت الأصول العسكرية من ضبط وربط .. وساعد المشير على ذلك السلطات الهائلة التى منحت له مدنية وعسكرية وسياسية ، فاستغل هذه السلطات ، وكان للضباط أولوية فى حجز المساكن وفى تسلم السيارات ، والحصول على مختلف السلع وكانت لهم قروض ، ويمكن ألا ترد ، والضباط الذى يقع فى مشكلة أو أزمة تتولى القيادة حلها على الفور وهكذا كان الضباط راضين جداً .. ولكنه فى القمة كانت هناك خلافات. وبدأت هذه الخلافات تطفو على السطح وكان لابد من التدخل بعد أن أصر المشير على استقالته الأولى.



وحول عودته يقول بغدادى أنه طلب من عبدالناصر أن يعالج المسألة لأن الموقف لايزال عائماً والمفاوضات لا تزال جارية .. وسيكون لذلك أثره على موقفنا لأن عبدالحكيم محبوب من الشعب ومن الجيش وطلب إلى عبدالناصر أن يتصل به لتسوية المسألة .. وفى مساء ٢ يناير ١٩٥٧ ، اتصل عبدالناصر بالبغدادى ، وأبلغه أنه تمت تسوية الأزمة وسحب المشير استقالته التى سبق وتقدم بها.



انتصر المشير عامر فى معركته من أجل الإبقاء على أصدقائه قادة الجيش .. وتراجع عبدالناصر ، وقد كان قادراً فى هذا الوقت بالذات على حسم الموقف .. ولكن الخلاف بينه وبين المشير لم يكن قد استفحل بعد .. وكان هناك رأيان:

□ الأول يقول أن عبدالناصر لم يكن قادراً على اتخاذ قرار إبعاد قادة الجيش ، لأن القرار له نتائجه ، ولم تكن هذه النتائج فى صالح استمرار الثورة ، حيث إن هذه القيادات العسكرية ، ومن يتبعها من قيادات أقل ترتبط بالمشير عامر ارتباطاً شخصياً ، ومعنى عدم وجوده أنها سوف تفقد سلطاتها المستمدة منه .. وبذلك يمكن أن تتصرف تصرفات غير محسوبة النتائج فلم يكن الأمر متعلقاً بشخص المشير ، ولا بقيادة القوات الثلاثة ، ولكنه كان من التعقيد بحيث يمكن أن تمتد آثاره إلى كثير من ضباط القوات المسلحة وإلى عدد من المرافق الهامة.

□ الرأي الثانى يقول أن عبدالناصر وقد بدأ سلم الصعود الشعبى والجماهيرى ، كان يمكنه بما له من رصيد شعبى أن يتخذ هذا القرار ، وسوف يجد من الجماهير الحماية اللازمة .

ولكن هذا الرأي يحمل أيضاً تشكيكا فى حماية الجماهير غير المنظمة ، وكان انتصار عبدالحكيم عامر فى معركة الإبقاء على أصدقائه فى قيادات الجيش بداية لإتمام السيطرة الكاملة ، تلك السيطرة التى امتدت بعد ذلك من الجيش إلى خارجه بعد أن وجدت الظروف الملائمة مع قيام الحكم المحلى وعمليات تمصير الشركات الأجنبية ، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية ، وبداية مشروعات التصنيع .



وفى عام ١٩٥٧ طلب عبد الناصر من المشير مرة أخرى أن يبعد الفريق صدقى محمود ، وأن يجدد شباب القيادات .. وطلب المشير إلى عبدالناصر أن يعين صدقى محمود وزيرا ، وقال عبدالناصر للبغدادى : لن أقبل تعيين صدقى محمود وزيرا .. هل أصبحت الوزارة موقعا يضم جراح الفاشلين .. وأصر عبدالناصر على رأيه .. وأصر المشير على رأيه .. وأخيراً وصلا إلى حل وسط .. أن يتنازل كلاهما عن رأيه .. لا يخرج صدقى محمود ولا يعين وزيراً .. وهكذا انتصر المشير مرة أخرى فهو فى واقع الأمر لم يكن يريد أن يعين الفريق صدقى وزيراً .. ولكنه كان تكتيكاً ، وإذا لم ينجح فقد استعرض عضلاته وانتصر .. ثم احتفظ بما يريد ، والدليل على هذا أنه لم يعرض بعد ذلك تعيين صدقى محمود وزيراً .. وفيما بعد عندما طلب عبدالناصر إلى عامر أن يعينه وزيراً للحربية رفض ، واختار مدير مكتبه شمس بدران .

وقد وافق عبدالناصر فوراً على تعيين شمس بدران ، لأنه هو الذى جنده فى الضباط الأحرار ، وعمل مع عبدالناصر ثم عينه مديراً لمكتب المشير ليكون رجله هناك .. ثم اتضح بعد ذلك أنه كان رجل المشير على عبدالناصر ، وأنه قد كون تنظيمًا داخل الجيش تابعاً للمشير .. وجعل أعضاء التنظيم فى كل الوحدات .. وهم زملاء شمس فى الكلية الحربية الذين اشتهروا داخل القوات المسلحة بأنهم دفعة ١٩٤٨ .



ثم وقع حادث كبير غطى على كل الخلافات .. فقد قامت الوحدة بين مصر وسوريا ، وكانت الوحدة حدثاً تاريخياً ، بدأ بطائرة حربية تحمل قادة الجيش السورى الذين جاءوا

يستجدون بجمال عبدالناصر ، ليقضى على الخلافات والتمزق فى سوريا ، ويستجيب لإرادة الشعب السورى فى إعلان الوحدة بين مصر وسوريا ، والتقوا بالمشير عامر الذى صحبهم إلى جمال عبدالناصر ، وتردد عبدالناصر فى قبول الوحدة فى البداية ، ولكن اللقاءات انتهت إلى الوحدة الدستورية بالإستفتاء الشعبى وقد صادفت الوحدة مشاكل كبيرة وخلافات داخل سوريا التى أصبحت الإقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة ، وبعد ذلك لم يجد عبدالناصر إزاء المشاكل والمتاعب الداخلية فى سوريا إلا أن يرسل إلى هناك المشير عامر .

يقول أحمد كامل أنه انتدب عام ١٩٥٩ لتدريب القوات السورية ، ولاحظ بعض تصرفات من الضباط المصريين تثير حساسيات ، وأن عددا كبيرا من الضباط المصريين قد نقلوا إلى سوريا وحصلوا على علاوات وبدلات ضخمة جعلتهم يعيشون حياة أفضل من زملائهم فى سوريا ، فى الوقت الذى ألغيت فيه بعض الامتيازات التى كان يحصل عليها الضباط السورى فى الجمارك والبنزين والخدمات ، وأنه صارع المشير عامر بذلك فقال له يبدو أن أعصابك مرهقة وتحتاج لراحة وعينه ملحقا عسكريا فى الباكستان ثم فى المغرب ، ثم وقع الانقلاب الانفصالى ، وكان قائده عبدالكريم النحلاوى مدير مكتب المشير عامر ، ورجل المشير وموضع ثقته ..

وكان الانفصال ضربة سياسية وجهت إلى جمال عبدالناصر ، وقد خرج من مكتب عامر وعندما أرسل عبدالناصر قائد القوات الصاعقة المصرية على رأس قوة للتدخل فى سوريا ، معاونة للعناصر الوحشية .. سلم جلال هريدى قائد القوات نفسه فى حمص ، وألقى بيانا فى الإذاعة هناك ضد الوحدة وضد عبدالناصر ومدح عبدالحكيم عامر .

الانفصال له أسبابه العديدة ، وقد واجه مؤامرات وأموال مدفوعة ، ولكن القيادة العسكرية كانت لها أخطاؤها أيضاً ، وهكذا عاد المشير إلى مصر .. مهزوماً .. ويقول البغدادي أن جمال عبدالناصر كان شديد التأثير لوقوع لانفصال مدركا أن تصرفات عبدالحكيم كانت سبباً رئيسياً من أسبابه .. ولذا قرر أن يحد من اختصاصاته باتخاذ قرار من مجلس الرئاسة الذى تشكل بعد الوحدة كنوع من القيادة الجماعية وقد طلب إلى المشير عامر أن يعد مشروعا بتحديد اختصاصاته فى القوات المسلحة وأن تنتقل اختصاصات تعيين القادة إلى مجلس الرئاسة ..

وقدم عبدالحكيم عامر مشروعا يطلب فيه زيادة صلاحياته ، وإعطائه سلطة رئيس الجمهورية!

وفى جلسة لمجلس الرئاسة لم يحضرها عبدالناصر ورأسها عبداللطيف البغدادي عرض البغدادي على المجلس مشروع قرار يقضى بأن تكون سلطة تعيين ونقل قادة الكتائب والألوية فى القوات المسلحة لتكون من اختصاص مجلس الرئاسة.. وطلب عامر التأجيل.. وترك الاجتماع.. ودخل الحمام.. وقيل أنه حاول الانتحار.. وأن الأطباء أنقذوا حياته!.. وقدم استقالته.. بعد أن اختفى تماماً وبالبحث عنه وجد مختبئاً عند صديقه محافظ مرسى مطروح فؤاد المهداوى ، وقد صحبه فى رحلة العودة صلاح نصر وعباس رضوان.



فى إحدى جلسات مجلس الوزراء روى جمال عبدالناصر جانباً من القصة يكشف عنه ثروت عكاشة فقال: «بعد صدور الميثاق فى عام ١٩٦٢ لم أكن مستريحاً للأوضاع القائمة ، واقتربت على إخوانى القدامى ترك العمل التنفيذى وتشكيل مجلس رئاسة للم شمل البلاد ، على أن يمثل مجلس الرئاسة الاستمرارية ويتخلص من الإقطاعيات المحمية، وأعلنت أنى على استعداد لتسليم مهام رئيس الجمهورية إلى هذا المجلس ، وقد نال اقتراحى موافقة الجميع بمن فيهم عبدالحكيم عامر ، فحددت موعداً أعلن فيه هذا النبأ فى التلفزيون. استدعيت بعد ذلك عبدالحكيم لناقشه فيما سيضطلع به بعد تركه القوات المسلحة وبينت له - كما بينت لزملائه من قبل - أننا نتطلع إلى جيش متفرغ يتولى قيادته أكفاً الضباط لمدة محدودة ، ويتولاها بعده غيره من المشهود لهم بالكفاءة أيضاً ، لاسيما أننا أصبحنا سياسيين لا عسكريين ، فإذا بعبدالحكيم يعقب قائلاً: سيتولى مناقشة هذا الموضوع عنى شمس بدران!

وجاءنى شمس بدران فى اليوم التالى ليبلغنى أن المشير لن يترك القوات المسلحة ، وحين لفت نظره إلى أن المشير قد وافق على هذا الرأى استمسك ببقائه ، وأضاف أنه لا بقاء له هو الآخر فى القوات المسلحة إذا خرج منها المشير ، فما كان منى إلا أن قلت له: ليكن لك ولعبدالحكيم ما تشاءان».

«من أجل هذا تركت له الحرية فى أن يفعل ما شاء ، وما من شك فى أنى لم أكن على حق فيما فعلت ، ولكن حرصى على ألا تتعرض البلاد لعاصفة مدمرة هو الذى دفعنى إلى هذا.

وفاجأنى شمس فى اليوم التالى وهو يحمل استقالة المشير ، وحين سألته: لم لم يحضر

المشير بنفسه ليلقاني ، قال لى : لقد سافر المشير ، وحين سألته : إلى أين ذهب؟ قال : لا أعلم ، وكل علمى أنه استقل سيارته وذهب إلى حيث لا أدري ، وكان هذا القول من شمس بدران لا يمثل الحقيقة ، ولكنها كانت مؤامرة مدبرة بين شمس وعبدالحكيم ولعل شمس هو الذى حاك خيوطها.. ومضى عبدالناصر يقول : وبقيت أياما ثلاثة أبحث عن المشير أين ذهب وأين حل ، وإذا أنا أجده آخر الأمر قد ذهب إلى الفيوم ثم تركها إلى الإسكندرية ثم إلى مرسى مطروح ، وحرصا منى على أن يكون إعلانى للأمر فى التليفزيون مسبقا بموافقة عبدالحكيم أرسلت نفرا من زملائي القدامى أعضاء مجلس الثورة إلى مرسى مطروح ليستطلعوا رأيه فى عدوله عما اتفقنا عليه ، فعادوا وهم يحملون إصراره على رأيه فى الاستقالة ، ورفضه عضوية مجلس الرئاسة ، فحاولت بعد هذا أن أجد حلا وسطا فأجعل منه المسئول عن القوات المسلحة فى مجلس الرئاسة ، والأمر عندي يستوى أن يكون قائداً عاماً للقوات المسلحة أو نائباً للقائد الأعلى فليست المسألة ألقاباً ، غير أنه على الرغم من هذا أصر على ألا يترك القوات المسلحة فأبى وأصر على أن يكون له اختصاصات القائد العام متضمنة توليه وزارة الحربية ، فعن لى أن أقترح أن تحال شئون القوات المسلحة إلى مجلس الرئاسة ، وأن يكون عبدالحكيم عامر من بين أعضاء المجلس هو وحده الذى له حق الاتصال بالقوات المسلحة ، وكنت أوقن مع هذا أن أمر القوات المسلحة سيظل فى يد أحد اثنين هما : على شفيق وشمس بدران ! ثم رأيت أن يطرح للبحث موضوع تعيين قادة القوات المسلحة ، وأن يكون البت فيه لمجلس الرئاسة ، فوافق المشير غير أنه أرجأ البت فى هذا الأمر إلى حين آخر ، وكان قد أصبح فى يديه ما كان يسعى إليه قائداً عاماً ووزيراً للحربية.

وبهذا لم يتم لى ما أردت من نظام جديد أردت إدخاله فى القوات المسلحة ، نظرا لإصرار عبدالحكيم على ألا يناقش مجلس الرئاسة أى شىء يتعلق بالقوات المسلحة.

وعلى الرغم من هذا ما لبث المشير أن قدم استقالته فى أول ديسمبر ١٩٦٢ مسببا الاستقالة بدعوى مطالبته بالحريات العامة وعودة الحياة الديمقراطية ، وبعد أن تبادلنا الراى جميعاً اتفقت كلمة المجلس على قبول استقالته ، غير أنى لم أر هذا الراى ، مؤثرا أن نتروى شيئاً ، وانتهى إلى أن سكرتيره على شفيق أذاع نبأ هذه الاستقالة فى صفوف الجيش ، الأمر الذى حفزنى إلى أن أطلب عبدالحكيم ليلقاني ، وعاتبته على هذا التصرف ذاكرا أنه من غير المعقول أن نزج بالقوات المسلحة فى هذه الخصومة.

وبعد أخذ ورد بينى وبينه اتفقنا على تعيين قائد عام للقوات المسلحة ، غير أنه مع قبوله

لهذا الحل رأى أن نرجىء تنفيذه إلى شهر يولية ١٩٦٣ ، وحين طالعنا شهر يولية إذا هو ينقض ما اتفقنا عليه ، وبقيت الأمور على ما هي عليه إلى الخامس من يونية ١٩٦٧ حيث كانت الهزيمة..

وكنت قد رأيت مع هذه الهزيمة أن أترك السلطة وكذا رأى عامر معى أن يتركها هو الآخر ، وحين أبى الشعب على أن أنتحى ورضيت ما أراده الشعب لى ، رأى عبدالحكيم عامر هو الآخر أن يبقى معى حيث كان ، وكان رضائى بعودته من الحلول الوسط التى آليت على نفسى ألا آخذ بها ، وأنه لابد من البت فى الأمور بشكل قاطع ، وكان هذا من الأسباب التى أثارت الصراع بيننا.



وهكذا استمر عامر مسئولاً عن القوات المسلحة ، واستمر قادة الأسلحة المختلفة فى مواقعهم .. رغم محاولات تغييرهم أكثر من مرة.. وبقي القائد مسئولاً ، فى منصبه ، حتى هزم.. ومن أغرب الأمور أنه بعد الهزيمة أصر أيضاً على أن يظل قائداً للقوات المسلحة.. وعمل على العودة بكل الطرق.. حتى فقد الأمل فأحس أنه لابد أن يفقد الحياة أيضاً!.

الهزيمة.. من.. ولماذا؟

هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت مدمرة ومازالت آثارها وتداعياتها تترك بصماتها على حياتنا وحياة الأمة العربية ، وهى محصلة عوامل عديدة ، ومسئوليات سياسية ، وعسكرية ، وقال عبدالناصر إنه يتحمل المسئولية كلها ، فلم يدع أنه ليس مسئولاً ، ولم يحاول أن يلقي بالمسئولية على الآخرين وحدهم.

ولقد درست الهزيمة بأسبابها على مستويات عديدة ، وبعد مضى ما يقرب من نصف قرن على وقوعها ، فإنها مازالت تشغل العسكريين ، والمؤرخين على ضوء ما توفر لديهم من وثائق ، ومن معلومات.. وكما أن كل الذين شاركوا فى ثورة يوليو ، أو شاهدوها ، وكان لهم دور ومهما كان حجمه كتبوا مذكراتهم وادعوا فيها أنهم كانوا صناعاً ، وكان كل الآخرين مشاركين فيها على أكثر تقدير ، أيضاً فإن الهزيمة أصبحت موضع مزايدات ومحل خلافات بين الذين يعرفون والذين لا يعرفون..

وهى أيضا ظاهرة نفرد بها ، فى حجم الأكاذيب والادعاءات ، فيمن يكتبون .
قادة الجيش الذى كانوا مسئولين عند وقوع الهزيمة ، وهم من «القبيلة العسكرية»
للمشير عامر ، ومن رجاله الذين رفض التخلّى عنهم ، رغم تقاعسهم فى حرب ١٩٥٦ ،
ورغم أن الجيوش تجدد قياداتها على فترات متقاربة إلا أنهم ظلوا فى مواقعهم حتى وقوع
الهزيمة ..

وهم القادة الميدانيون أثناء الهزيمة .. وهم الذين كتبوا مذكراتهم يبعدون المسئولية عن
أنفسهم ، وعن المشير وعن العسكريين عموماً ، ولم يضبط واحد منهم متلبساً بالحديث
عن أى خطأ وقع فيه هو أو زملاؤه العسكريون .. ولأنه كثر الحديث عن هزيمة ٥ يونيو من
وجهات نظر مختلفة تحمل ألوان أصحابها السياسية ، وتعكس انتماءاتهم ، فإنها تراوحت
بين الأبيض والأسود .. بين متحمسين يبعدون المسئولية عن جمال عبدالناصر ، ومتورطين
يبعدون المسئولية عن المشير عامر ..

وهزيمة يونيو لا يمكن اختزالها فيمن يتحمل مسئولياتها . القيادة السياسية أم القيادة
العسكرية؟! إذ أن لها أسبابها المتعددة ، التى سوف تظهر بموضوعية ذات يوم عندما تتضح
كل وقائعها على ضوء الوثائق ، وبعيدا عن الأهواء والتأثيرات .



بداية وقائع الحرب ، يرويها محمود رياض الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية ،
وكان فى ذلك الوقت وزيراً للخارجية ، ومن الصعب التجريح فى شهادته فقد عاصر
إسرائيل منذ بداية قيامها ، وشارك فى مفاوضات رودس ولجنة الهدنة عام ١٩٤٩ ثم
تولى مسئولية إدارة شئون فلسطين فى قيادة القوات المسلحة .

ولم يكن محمود رياض منحازاً لجمال عبدالناصر ، ولا منحازاً للمشير عبدالحكيم
عامر ، إذا أردنا أن نناقش الأمر على أساس هذا الفصل التعسفى بين الرجلين الذى دفع
الكثيرون إليه .. محمود رياض - وهو رجل عسكري - منذ ما قبل الحرب تشكك فى
مقدرة القوات المسلحة على الصمود فى وجه إسرائيل .. ويرى أن معلومات القائد
العسكري كانت ضئيلة ، وهزيلة ، وهو يلقى بالمسئولية على القيادات العسكرية جميعها .

يقول محمود رياض أن عبدالناصر دعاه لتناول الغداء ومعه آخرون قبل الحرب - يوم
٢٨ مايو - وحضر المشير عامر متأخراً بعض الوقت «وقال ضاحكا وهو يجلس إن إسرائيل
قد أصيبت بالذعر قبل الظهر ، فقد أرسل طائرتى ميج ٢١ للاستطلاع فوق بئر السبع ،

وأن الطائرتين التقطنا إشارات إسرائيلية تدل على مدى الذعر الذى أصابهم من وجود الطائرتين المصريتين..

«ولقد أزعجنى هذا الحديث كثيراً ، لأن بئر السبع لا تبعد عن الحدود المصرية بأكثر من أربعين ميلاً أى أن الطائرتين المصريتين لم تمكثا فى الأجواء الإسرائيلية أكثر من بضع دقائق وهو إجراء لا يقدم الدليل على مدى قوة سلاح الطيران المصرى..

« وفى اليوم التالى زرت عبدالناصر فى منزله بعد الظهر ، وكان يوماً قاتظ الحر فاقترح أن نتمشى فى حديقة منزله وأثناء سيرنا أشرت إلى موضوع الطيران ، وذكرت أنه لو اعتدت علينا إسرائيل فإن كفاءة الطيران المصرى عندنا ستكون هى الفيصل الحاسم فى المعركة ، وسألته عن مدى استعداداتنا فى هذا المجال ، كان رد عبدالناصر هو أن عبدالحكيم عامر يؤكد أن استعدادتنا كاملة.

ويبدو أن عبدالناصر قد تحدث مع عبدالحكيم عامر ، ونقل إليه مدى قلقى ، فقد فوجئت بعد اجتماع لنا فى قصر القبة بعبدالحكيم عامر يتحنى بى جانباً ويقول: يبدو لى أن هناك ما يقلقك ، فما هو ؟ وأجبت قائلاً: إتنى أرى أن الموقف يزداد توتراً ، وليس لدى أية معلومات عن مدى استعدادنا العسكرى .

«وضحك عبدالحكيم عامر قائلاً: اسمع.. لو حدث وقامت إسرائيل بأى عمل ضدنا فإننا نستطيع بثلاث قواتنا فقط أن نصل إلى بير السبع ، ولكى نتأكد بنفسك ما رأيك تزورنى فى القيادة لكى تطلع على الموقف العسكرى؟

ولقد وعدته بأن أفعل ذلك ، ولكننى لم أذهب لأننى كنت أعلم أننى سوف أرى مجموعة من الخرائط وأستمع إلى بيانات وخطط ولكننى لم أكتشف أبداً مدى صحة البيانات ولا مدى قدرتنا على تنفيذ هذه الخطط..

وفى اجتماع لمجلس الوزراء توجه أحد الوزراء بالسؤال إلى وزير الحربية شمس الدين بدران عن الموقف إذا تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً لصالح إسرائيل عن طريق الأسطول الأمريكى السادس فى البحر الأبيض بعد أن صرح ليفى أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلى بأن الأسطول الأمريكى السادس هو الاحتياطى الاستراتيجى لإسرائيل.. وقد أجاب شمس بدران بأن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف».

«ولقد كان هذا الرد مؤشراً خطيراً على التصور الخاطىء لدى القيادة العسكرية ، وقد اعتقد بعض الوزراء أن وزير الحربية ، الذى كان قد عاد لتوه من زيارة إلى الاتحاد

السوفيتي ، لا يمكن أن يعطى هذا الرد ما لم يكن متأكداً بأن لديه السلاح الذي يواجه به الأسطول الأمريكى السادس!.

كانت مقابلاتي مع عبد الناصر قد تعددت يومياً في تلك الفترة ، وقد ذكر لي في إحدى المقابلات أن عبدالحكيم عامر قد أكد له أن سلاح الطيران المصري على استعداد لمواجهة الموقف وأضاف أن عبدالحكيم عامر أبلغه بأنه أرسل سرباً من طائراتنا إلى الفرقة على شاطئ البحر الأحمر لمواجهة الهجوم الإسرائيلي على شرم الشيخ.

«ومرة أخرى لم أسترح إلى هذا التفكير المبني على أن إسرائيل سوف ترتكب مثل هذا الخطأ بتوجيه هجومها الأساسي ، في حالة قيامها بالحرب ، إلى شرم الشيخ.

«وعاد عبدالناصر يسألني في ذلك اليوم عن تقييمي لاحتمالات الهجوم الإسرائيلي ، وقد لاحظت أن قلقه يزداد يومياً ، وكانت إجابتي تلخص في أن إسرائيل لديها حالياً صورة واضحة عن توزيع قواتنا العسكرية ، فإذا كانت البيانات التي سمعتها من عبدالحكيم عامر ومن وزير الحربية عن استعدادات قواتنا المسلحة حقيقية فإن إسرائيل سوف تتردد في القيام بأي عدوان ضدنا.

«إنني مازلت مقتنعا بأن إجابتي كانت سليمة يومها ، فلعل قواتنا العسكرية من حيث العدد وكمية الأسلحة المتوافرة لديها غير كافية ، فيما لو كنا ننوي أن نبادر نحن بشن الحرب ، ولكنها كانت كافية تماماً لردع أي هجوم إسرائيلي والرد عليه ، وهكذا فإن الأمر يتوقف في ترجيح كفة أي من الفريقين قادر على حسن القيادة ومستوى التدريب والاستعداد والتنبه ، وقد تبين فيما بعد أنه من حيث القيادة العسكرية الموجودة لدينا إبان الأزمة ، فإنها لم تكن تتمتع بالحد الأدنى من الخبرة والتنظيم والكفاءة في ظل أي مفهوم عسكري ، فكانت الأوامر تصدر بطريقة عشوائية لا علاقة لها بأي فكر عسكري ، ورغم ما لدينا من الكفاءات العسكرية التي اكتسبت خبرات ضخمة وتلقت تدريبات متخصصة بطريقة علمية إلا أنها لم تكن في مواقع المسئولية.

«استيقظت في صباح الخامس من يونيو على صوت انفجارات شديدة وكانت الأصوات تأتي من شرق وغرب القاهرة ، فأدركت أن إسرائيل قد بدأت هجومها..

فأسرعت إلى مكتبى بوزارة الخارجية لكي أتابع الموقف منه ، وبعد قليل تلقيت الصدمة الأولى ، فقد اتصل بي جمال عبدالناصر تليفونيا ليخطرني بأن المطارات العسكرية المصرية قد ضربت جميعها ، وأن سلاح الطيران المصري قد أصيب بالشلل..

« كانت هذه بالطبع خسارة فادحة ، ولكنها ما كان يجدر أبداً أن تؤدي إلى ذلك الانهيار لو توفر التخطيط العسكرى الجيد ، ولكن الذى حدث هو أن القيادة قد بدأت تضيع بلاغات عن إسقاط عشرات الطائرات الإسرائيلية ، وقد اتضح فيما بعد أن الطائرات الإسرائيلية كانت تتخلص من خزانات الوقود الاحتياطية بها فكانت البلاغات ترد إلى القيادة بأنها طائرات إسرائيلية تتساقط !.

«وعندما أذاعت القيادة العسكرية أن دفاعنا الجوى أسقط ٨٦ طائرة ، وبحكم خبرتى السابقة فى الدفاع الجوى ، فإننى كنت أستطيع أن أجزم على الفور باستحالة إسقاط هذا العدد الكبير من الطائرات بوسائل الدفاع الجوى المتوافرة لدينا..

«ولقد حاولت فى ذلك اليوم أن أتصل بالمشير عبدالحكيم عامر فلم أفلح فى ذلك مرات عديدة ، ولمست حالة من الاضطراب غير العادى فى القيادة ، ولم أجد مسئولاً يمكنه أن يزودنى بأية تفاصيل لحقيقة الموقف ، وعندما نجحت أخيراً فى الاتصال بأحد أفراد القيادة ، طلبت منه أن يعين ضابط اتصال لتزويد وزارة الخارجية بالمعلومات.. هذا الطلب لم ينفذ لعدم وجود من ينفذه!!

«وقد شعرت بأننا مقبلون على كارثة وخاصة أن مبادرة إسرائيل بالهجوم ضدنا ، وبالذات الضربة الجوية ، لم يكن مفاجأة للقيادة العسكرية ، فقد ذكر لهم رئيس الجمهورية فى اجتماعه بهم يوم ٢ يونيو أن معلوماته تفيد باحتمال قيام إسرائيل بالهجوم فى يوم ٥ يونيو ، وفى هذه الحالة ستكون ضربتها الأولى موجهة ضد سلاح الطيران المصرى ، وبالرغم من ذلك فإن القيادة العسكرية لم تتخذ أى إجراء للنزول بالخسائر إلى الحد الأدنى ، فلقد كان من الممكن ألا تتجاوز الخسائر ٢٠٪ عن طريق توزيع الطائرات بطريقة أفضل ، ووجود مظلة جوية لحماية المطارات يوم ٥ يونيو ، علماً بأن هذه المظلة الجوية ظلت قائمة فى الأيام القليلة السابقة على ٥ يونيو..

«وأشوأ من كل هذا أن المشير عبدالحكيم عامر ، بدلاً من أن يظل فى مركز قيادته فى ذلك اليوم توجه إلى إحدى القواعد فى سيناء مصطحباً معه فى الطائرة عدداً كبيراً من كبار القادة العسكريين ، كما كانت القيادات فى الجبهة متجمعة فى المطار بسيئات انتظاراً لوصوله.. ولضمان سلامة طائرة المشير صدرت التعليمات بعدم اشتباك أجهزة الدفاع الجوى ، مما أدى إلى الإغلاق الكامل للدفاع الجوى.

«وبالإضافة إلى ذلك فقد تبين فيما بعد أنه قبل ضرب المطارات المصرية وصل إنذار

مبكر من سيناء ، وآخر من الأردن ، ولكن أغفلا لعدم وجود قيادة قادرة على التصرف فى غيبة القيادات المسئولة ..

«فلقد هاجمت قوة إسرائيلية موقعاً مصرياً فى «أم بسيس» بمنطقة الحدود ، وكان ذلك قبل الضربة الجوية بأكثر من ساعة ، الأمر الذى كان ينذر بقيام إسرائيل بهجومها الواسع ، كما أن إشارة لاسلكية قد وصلت من عجلون فى الأردن ، عن طريق الفريق عبدالمنعم رياض هناك ، وتشير إلى أن الرادار الأردنى قد اكتشف قيام عدد كبير من الطائرات الحربية الإسرائيلية من مطاراتها متجهة نحو مصر ، ولكن رموز الشفرة كانت قد تغيرت فى ذلك اليوم ، مما أدى إلى عدم معرفة محتوى البرقية فى الوقت المناسب .

«ولقد كان هناك إذن متسع من الوقت أمام سلاح الطيران المصرى لمواجهة الطائرات الإسرائيلية فى الجو ومنعها من تحقيق أهدافها ، لو أن هذه المعلومات قد وصلت فى الوقت المناسب لقيادة على مستوى متوسط من الكفاءة .

«ولقد ظل الارتباك فادحاً طوال اليوم إلى درجة أنه كانت هناك ست طائرات مصرية من قاذفات القنابل طراز «تى . يو» فى الجو ، وبدلاً من إرسالها إلى السودان صدرت التعليمات بنزولها فى مطار الأقصر ، وبعد قليل دمرتها الطائرات الإسرائيلية ومعها ثمانى طائرات نقل من طراز أنتينوف .

«من المسئول عن تلك الأخطاء ، لقد كانت الأخطاء العسكرية فوق كل تصور ، ولكن ذلك لا يعفى القيادة السياسية من مسئولياتها فى التأكد من وجود قيادة عسكرية تستطيع القيام بواجباتها على الوجه السليم .

ولقد أصبح واضحاً لى ، فى تلك الفترة ، كما أصبح واضحاً لعبدالناصر نفسه ، أن الخطأ يكمن فى النظام الذى سمح بوقوع مثل هذه الأخطاء ، وقد شعرت فى هذه اللحظات أننى لا أستطيع الاستمرار فى عملى كوزير للخارجية بسبب تلك الأخطاء التى كان يمكن تفاديها ، إلا أننى راجعت نفسى فيما بعد ، فقد أصبح الأمر يتطلب من كل فرد أن يبذل أقصى ما يملك من جهد للخروج من هذا الموقف العصيب وأن المصلحة تقتضى العمل على تحرير أراضينا قبل إلقاء اللوم على النظام أو مجموعة أفراد .

لقد أدركت أن من واجبنا كأفراد أن نشارك فى تحمل المحن ، قبل أن نشارك فى الزهو بالانتصار ، خصوصاً وقد رأيت أن عبدالناصر مصر على تصحيح تلك الهزيمة وإعادة بناء الجيش من الصفر ، والدخول فى معركة عسكرية جادة قدر لها من جانبها أن تتم فى أواخر سنة ١٩٧٠ أو أوائل ١٩٧١ على الأكثر .

وقد تحدث جمال عبدالناصر عن الأخطاء التي أدت إلى الهزيمة في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يومى ٣ و ٤ أغسطس ١٩٦٧ وقام بنقد ذاتى شديد وخاصة بالنسبة للنظام القائم ، وبعد استعراضه للأخطاء التي أدت إلى الهزيمة والصراعات القائمة حول السلطة انتهى إلى أن النظام المطلق القائم على الحزب الواحد قد فشل ، واقترح قيام نظام جديد على أساس ديمقراطى بوجوب وجود حزب معارض بجانب الاتحاد الاشتراكي تكون له جريدة تعبر عن رأيه وأن يتحرر الجميع من الخوف فى إبداء الرأى ، وذكر أن النظام الجديد سيحول دون قيام ديكتاتورية فى المستقبل تؤدى إلى سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد على مقدرات البلد ، واقترح إجراء انتخابات فى شهر ديسمبر على أساس قيام الحزبين ، وعاد وأكد أن استمرار النظام الحالى سيقودنا إلى طريق مجهول ومظلم ولن نعلم من سيتسلم السلطة من بعدنا..

وبعد مناقشات طويلة اشترك فيها جميع أعضاء اللجنة عارضوا إجراء أى تعديل فى نظام الحكم قبل إزالة آثار العدوان.

والحقيقة أن عبدالناصر كان أكثر الذين تحملوا مرارة وقسوة تلك الأيام العصيبة ، لإدراكه أنه سواء كان الخطأ عسكرياً أو سياسياً ، فإنه يتحمل وحده فى النهاية المسؤولية التاريخية عن الهزيمة.



قام عبدالناصر بشرح أبعاد تلك الصورة فى مجلس الوزراء مرة بقوله:

«.... لا يمكن أن أنسى الأيام الأولى التى مرت علىّ بعد يونيو ، كنت أشعر بمرارة كبيرة ، مرارة لا يمكن وصفها ، فلا شك أن ما حدث فى يونيو قد أثر علينا جميعاً ، نفسياً ومعنوياً ومادياً ، لقد كان علىّ أن أقابل العديد من الرؤساء والزائرين والصحفيين، بل الشامتين أيضاً ، مرت بنا ظروف صعبة ، وواجهنا مؤامرات ضدنا ، وكنت مسئولاً عن مراجعة كل ما يحدث فى الجبهة الداخلية ، وما يتم من اتصالات خارجية ، لقد تمنيت فى تلك الأيام لو أننى تنحيت بالفعل عن السلطة وابتعدت عن موقع المسؤولية ، وكان تقديرى دائماً أن الأيام التى سنواجهها صعبة للغاية فى الداخل والخارج ، لأن خصمنا قوى ، ولديه التنظيمات ، وجاهز للعمل ضدنا ، ولديه كل ما يحتاجه من أموال للقضاء علينا ، أنا فى يوم ١١ يونيو عندما عدلت عن قرار التنحي كنت فى حالة سيئة جداً إلى درجة أننى أرسلت عائلتى خارج القاهرة ووضعت مسدسى إلى جانبى لأستخدمه فى آخر لحظة ، يومها سألت عن عدد الدبابات المتبقية فى القاهرة ، فقالوا لى لم يبق إلا سبع دبابات ،

وبالرغم من ذلك بدأت مع القيادة العسكرية السير فى الطريق الصعب ، طريق إعادة بناء قواتنا المسلحة من جديد ، كنت أتحدث مع الفريق فوزى كل ليلة قبل أن أذهب للنوم ، ثم أطلبه فى الساعة السادسة صباحاً لأراجع معه موقف القوات وموقف القيادات واسم القائد المسئول فى كل موقع ، ولو لم ألقأ إلى هذا الأسلوب لكنت الأمور فلتت...».



هذه الصورة لا ترصد ما حدث على الجبهة ، ولا تحدد على وجه الدقة مسئولية النكسة ، ولكن هناك شهادات للقيادة العسكريين أمام لجنة تسجيل التاريخ ، تضىء الطريق وتضع الصورة الكاملة ، المشير أحمد إسماعيل قائد حرب ١٩٧٣ ، تحدث أمام اللجنة حول أسباب الهزيمة فوصف الفوضى العسكرية على الجبهة ، بأنه كان هناك جنود متفرقون على الشاطئ الغربى بلا وحدات تجمعهم ، عدد من الدبابات من مختلف الأنواع بدون قيادات ، مبعثرة هنا وهناك ، المعنويات هابطة بعد الانسحاب ، وبعد تفوق العدو الرابض على الضفة الشرقية يزهو بالانتصار ، لا يفصلنا عنه أكثر من مائتى متر! (*) .

«كنت حينئذ رئيساً لأركان القوات البرية ، كان يقودها الفريق أول عبدالمحسن مرتجى ، لقد تألفت قيادة القوات البرية فى ١٧ مايو ١٩٦٧ ، لقيادة جبهة القتال فى سيناء ، ولكنها أعطيت اختصاصات غير كاملة كقيادة ، لقد كنا ٢٠ ضابطاً فقط ، والمفروض أن تكون القيادة السليمة من ١٥٠ ضابطاً على الأقل ، وكانت المهام المحددة لنا هى السيطرة على القوات ، ونقل صورة كاملة للقيادة العليا فى القاهرة التى كان يتولاها المشير عبدالحكيم عامر ، والفريق أول محمد فوزى ، وتحركنا إلى جبل «الميثان» فى سيناء يوم ٢٩ مايو ١٩٦٧ .. أى قبل الحرب بسبعة أيام فقط ! وبدأنا عملنا ، ثم استدعينا بعد ذلك لكى نكون فى مطار «تمادة» فى التاسعة صباح ٥ يونيو لاستقبال المشير عبدالحكيم عامر .. وفوجئنا بضرب المطار وتدميره من العدو ونحن فيه ، قعدنا على الفور فى أماكن تركزنا ، وكانت هذه أول معلومات عن بدء المعركة!! .

* إذن لم يكن هناك أى إخطار لكم كقيادة لجبهة القتال ، أن تتوقعوا هجوماً من العدو فى الخامس من يونيو..

- لم يحدث .

(*) وثائق مايو

* قيل أنه كانت هناك خطة دفاعية معدة للقوات المسلحة ، ثم وضعت في الأيام الأخيرة قبل ٥ يونيو خطة هجومية.

- الصحيح هو العكس ، كانت خطة هجومية ، ثم استبدلت في الأيام الأخيرة بخطة دفاعية ، ومضى وقت كنا لا نعرف فيه ، هل سنهاجم أم سندافع ، وقيل لنا أن نترك أمر هذا ، وليتقرر ونحن في الجبهة طبقا لتطورات الظروف.

* وماذا جرى بعد مفاجأتكم بضرب المطار؟

- بدأنا نمارس اختصاصنا ، ولكننا اكتشفنا أن الأوامر كانت تصدر مباشرة من القيادة العليا في القاهرة إلى التشكيلات العسكرية في الميدان دون أن تمر علينا ، ودون أن نعرف عنها شيئاً !

وأذكر قبل ٥ يونيو أنني طلبت من الفريق أول عبدالمحسن مرتجى أن يتوجه إلى القيادة العليا في القاهرة ، ليحدد الموقف العسكري ، هل سنهاجم أم سندافع؟ .. وكان علينا بطبيعة الحال أن ندافع بعد أن بدأ العدو الضربة الأولى ، لقد بدأت المعركة في اتجاه رفح والعريش ، وكان من الطبيعي أن يحقق العدو كسباً ، لأنه هو البادئ بالهجوم ، ولكن كان من الممكن إيقاف التقدم بعد ذلك ، كان لدينا من القوات ما يكفي للقتال.. ولا أقول للانتصار.. ولكننا فوجئنا بقرار الانسحاب بعد ٢٤ ساعة ، ولم يبلغنا أحد بقرار الانسحاب!!..

لقد عرفناه بالصدفة من قائد الشرطة العسكرية الذي كان ينظم مرور قوات الانسحاب ، وفي اليوم الثاني للانسحاب.. أى في ٧ يونيو!!

لقد كان تصور القيادة العليا للمعركة ، تصوراً خاطئاً ، بسبب تضارب المعلومات وأصدرت الأمر مباشرة لقائد الجيش الفريق صلاح محسن بالانسحاب في خلال ٢٤ ساعة دون علمنا!!.

وكان الانسحاب قاسياً ، فالقوات كثيرة العدد والعتاد وخاصة أعداد الدبابات ، وكان عليها أن تنسحب غرب القناة على ٣ محاور رئيسية أى في منطقة المضائق ، تحت السيطرة الجوية الكاملة للعدو ، كانت مخاطرة ومجازفة غير محسوبة ، ولا شك أن عدم وضع التخطيط المناسب للانسحاب ، أثر من ناحية حجم الخسائر وجسامتها..

والسؤال هنا عن المسئولية عن التخطئ العسكري .. وعن كل الأخطاء العسكرية على أرض المعركة .. هل هي مسئولية سياسية أم عسكرية؟!

شمس بدران رجل المشير عامر الأول ، ووزير الحربية ، وهو أيضاً الذى رشحه ع
ليخلف جمال عبدالناصر عندما يتنحى ، وبهذه الصفات كلها لابد أن نسمع شهادته أ
المحكمة وتأملها.. قال: «إن جيشنا جاهز وكنا متأكدين أن إسرائيل لا يمكن أن تقدم ع
عملية انتحارية ، وزرنا سينا ، والروح ملتهبة لبدء العمليات ، كان المفروض أن يتك
الرئيس جمال عبدالناصر ، اختار قاعدة جوية ، فوجىء الضباط المتهبون بأن خطأ
الرئيس تناول الزوايا السياسية البحتة ، وفهموا من الخطاب أن أمريكا سوف تتصدى لنا
كان كلام عبدالناصر السياسى ، لا يتمشى مع رغبات نفوسهم نحو الحرب ، الرئيس
انصرف ، المشير أحس بمشاعر الضباط ، وقال لهم المشير: يا أولاد ما تخافوش..

كلفنى الرئيس جمال عبدالناصر بالسفر إلى الاتحاد السوفيتى حيث قمت بمفاوضات
سرية ، عدت بعد أربعة أيام كان الرئيس فى غرفة العمليات ، أبلغته بنتائج مباحثات
موسكو ، قال الرئيس الآن .. احتمال الحرب ارتفع من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وقال: عندي
معلومات مؤكدة بأن اليهود سيهاجمون بعد غد ، قال أنه عرف ذلك من مصدر أمريكى
وقال إن الموقف السياسى يحرمانا من الضربة الأولى ، لأن أمريكا ستتدخل لو حدث هذ
«واحنا مش حمل الكلام ده»..

اعترض صدقى محمود (قائد الطيران) .. وقال: إن الضربة الأولى من اليهود ستكون
معجزة لى.

قال له المشير: تحب نضرب الضربة الأولى.. أو تحب يدخل الأسطول السادس..

صدقى: خلاص.

المشير: ما هى الخسائر؟

صدقى: الخسائر ٢٠٪.

المشير: عجز ٢٠٪ وتحارب إسرائيل.. أم تحارب إسرائيل وأمريكا؟!.

صدقى: أحارب إسرائيل فقط..

ولم يكن صدقى محمود مضللاً أو كاذباً لأن هناك ظروفنا أقسى خارجة عن إرادته
سببت الهزيمة السريعة.

أما عن موضوع الطيران ، فلم يكن أحد مصداقاً أن إسرائيل ستضرب بالطيران ،
وكانت لدينا خطة هجومية ممتازة ، وانقلبت إلى خطة دفاعية ، والتقدير الذى لم يقدره
أحد أن اليهود عندهم إمكانيات فنية من أمريكا ، وكان الرئيس يقول : جاز تدخل طائرة

أمريكية واحدة ، تحول العملية إلى عملية دولية ، أويتدخل الروس وهذا ما لا يريده الأمريكيون.

والعامل الرئيسى فى الهزيمة ليس حفلة أنشاص كما تردد ، لقد أجرى اليهود استكشافا تفصيليا بواسطة الأمريكان ، لكل مسمار فى كل طائرة عندنا ، عندنا طائرة بالصواريخ ونفس الطائرة بلا صواريخ ، ولا يمكن التمييز بينهما.. اصطاد اليهود فى أول غارة الطائرات التى بها صواريخ ، وقد قال الخبير الروسى أنه كان لا يستطيع أن يميز بين الطائرتين ، لو كان هو الذى يضرب ، أمريكا هى التى أعطت المعلومات لإسرائيل. وافق المشير على موضوع الضربة الأولى ولو أنه كان فى ضيق من هذه «التكتيفة» وجاء تقرير أن الطيارين أصابهم هبوط ، ولكن الحقيقة أن التدريب كان جيداً.. والإيمان فى القلوب ولكن المعلومات عن العدو غير صحيحة.

وأنا أعرض كل هذه التفاصيل ، لأقول أن الخلاف فى وجهات النظر بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر.. أدى إلى هذا.

وعلى كل.. لو بدأنا بالضربة الأولى ، كنا سنصيبهم بعجز ٢٠٪ أو ١٠٪.. ولكن كانوا سيتمكنون من تعجزنا بعد ذلك..

والسؤال .. مسئولية من؟ أولا : المخابرات . ثانياً: مسئولية بقية أجهزة الجيش وقيادات الجيش. ثالثاً: تبين أن إسرائيل حصلت على ٢٠٠ أو ٣٠٠ طائرة ميراج ، لم تكن محسوبة فى التقديرات ورجحت كفة إسرائيل.



وزير الحربية ، ورجل المشير الأول ، يقول بوضوح أنه حتى إذا كنا قمنا بالضربة الجوية الأولى فإن النتيجة لم تكن لتختلف كثيراً..

هذه الشهادة أدلى بها وزير الحربية والرجل المسئول الأول فى التحقيقات التى أجريت معه.. وبعدها يكون السؤال: من المسئول إذن!!.

جيش أمن.. لا جيش حرب

المشير عبدالغنى الحمسى وزير الحربية الأسبق ، وأحد قادة حرب أكتوبر تناول فى مذكراته النكسة ، وكان محايداً تماماً ، يسرد فقط رؤيته ، ويبدى رأيه فيما مر عليه من

أحداث ويرجع الجسمى أسباب الهزيمة إلى عدم الاستعداد وتخطيط القيادات العسكرية .. يقول:

«كان أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة يمثل خطورة كبيرة على كفاءة القوات واستعدادها للقتال وإدارة العمليات الحربية.

فقد كانت كل من قيادة القوات الجوية والقوات البحرية تعمل على الاستقلال والانعزال عن القوات البرية مما أضعف قيادة وسيطرة هيئة أركان حرب القوات المسلحة (القيادة العامة للقوات المسلحة) على القوات ، وأصبحت روح التعاون بين أفرع القوات المسلحة ضعيفة برغم أن التعاون مبدأ من مبادئ الحرب لا يمكن تجاهله لنجاح أى عمليات، فالمعركة الحديثة هى معركة أسلحة مشتركة ، وعلى قمة الجهاز العسكرى كانت هناك سلطتان عسكريتان ، فالمشير عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة كان يتولى مسئوليات العمليات والتدريب والتنظيم ، أما شمس بدران وزير الحربية - مدير مكتب المشير عامر قبل تعيينه وزيراً - فقد تولى كل السلطات التى تتحكم فى الأفراد مثل تعيين الضباط وترقياتهم وإنهاء خدماتهم وعلاجهم وأعمال المخابرات والشرطة العسكرية والشئون القضائية والتوجيه المعنوى ، ومن هنا كان تأثيره شديداً على قيادات وضباط وجنود القوات المسلحة ، بالإضافة لذلك فإن المشير عامر كان يتولى مسئوليات سياسية وتنفيذية كثيرة على مستوى الدولة جعلته غير متفرغ لأعمال القوات المسلحة فى العمليات والتدريب التى تحتاج إلى قدرة فى التخصص وتفرغ كامل للعمل العسكرى ..

«وأصبحت موضوعات الأمن لها الأسبقية الأولى والأهمية القصوى بالنسبة لأى عمل عسكرى آخر ، وأصبحت فكرة الولاء قبل الكفاءة تسود العمل فى القوات المسلحة. وطبقت هذه الفكرة بوضوح فى نشرات التنقلات التى تمت بين القادة - قبل وأثناء فترة الحشد - مما جعل بعض التشكيلات الميدانية يتولى قيادتها أهل الثقة وليس أهل الكفاءة.

«وكان موضوع الأمن هو الموضوع الأول الذى يشغل بال المشير عامر ، والوزير شمس بدران(*) ، وتعددت الأجهزة التى تعمل لتحقيق أمن القوات المسلحة ، ومن هنا تحول مجهود إدارة المخابرات الحربية - كأسبقية أولى - لموضوعات الأمن ، ولم تعط الأهمية الواجبة للحصول على المعلومات عن العدو ومتابعة حجم وأساليب قتاله وتقدير نواياه ..

«ولذلك كانت المعلومات عن العدو ونواياه قاصرة وأقل من المستوى المطلوب أثنا

(*) مذكرات المشير عبدالغنى الجسمى .

الأزمة ، فكانت تقاريرها - المخابرات الحربية - تتأرجح بين نوايا إسرائيل الهجومية والدفاعية فلم تتمكن هذه الإدارة من اكتشاف خطة خداع العدو ، فأصدرت تقريراً في أول يونيو ١٩٦٧ تقدر فيه أن الهجوم الرئيسي لإسرائيل ينتظر أن يكون في اتجاه المحور الجنوبي للجهة بقواته المدرعة ، وظهر فيما بعد عندما نشبت الحرب أن هذا المحور كان محوراً ثانوياً خداعياً ، كما أن إدارة المخابرات الحربية لم تحصل على معلومات صحيحة أو تحليل سليم للمقدرة القتالية للسلاح الجوي الإسرائيلي ولأسلوب قتال العدو الجوي في توجيه ضربته الجوية المنتظرة ، وفي الوقت الذي أصدرت فيه الإدارة تقريراً يوم ٢ يونيو تقدر فيه أن إسرائيل لا ينتظر قيامها بالهجوم ضد مصر ، كان الرئيس جمال عبدالناصر يحذر القادة في نفس اليوم من نوايا إسرائيل الهجومية التي ينتظر أن تبدأ فيها الحرب خلال ٤٨ - ٧٢ ساعة ، وصدرت تعليمات العمليات من القيادة العامة بالقاهرة باعتبارها القيادة الميدانية التي تقود كل القوات في سيناء ، وأصبح واضحاً أن مركز القيادة المتقدم هو حلقة غير مفيدة بين القيادة العامة وقيادة الجيش الميداني ، وعندما أرسلت القوات إلى شرم الشيخ لإغلاق المضائق اعتباراً من يوم ٢٣ مايو أمام الملاحاة الإسرائيلية ، وضعت تحت القيادة المباشرة للقيادة العامة بالقاهرة ، ولم يكن «المركز القيادة المتقدم» علاقة بهذه القوة أو ما يدور في منطقة شرم الشيخ ، واستناداً إلى هذه الحقائق والواقع فإن تسمية «قيادة جبهة سيناء» لم تكن صحيحة من الناحية النظرية أو من الناحية العملية.. ودارت مناقشة بين اللواء أحمد إسماعيل والفريق أول مرئى أمانى فى مركز القيادة المتقدم عن دور المركز فى الحرب ، وانتهت المناقشة إلى أن هناك قائداً عاماً واحداً هو المشير عامر ، وإن إدارة الحرب تتم بواسطة القيادة العامة ، وبالتالي ليس مطلوباً منا أن نتخذ القرارات التى قد تؤثر على خطة القيادة العامة ، ولا أن نصدر تعليمات لأننا غير قادرين على متابعة تنفيذها ، وليس لدينا قوات احتياطية تؤثر بها على المعركة لأن قيادة الجيش الميدانى تقود جميع قوات سيناء ، ولذلك فإن المركز قد فتح ليعمل منه القائد العام المشير عامر عندما يصل إلى سيناء للقيادة والسيطرة فى بعض المواقف أثناء إدارة العمليات كما هو معروف..

وللحقيقة والتاريخ لم يمارس مركز القيادة المتقدم خلال الفترة من وقت إنشائه حتى انتهاء الحرب عملاً ذا قيمة أو فعالية ، بل إن أهم وأخطر القرارات التى اتخذت أثناء الحرب - الانسحاب العام من سيناء - صدرت عن القائد العام إلى قائد الجيش الميدانى ، وجرى تنفيذه دون علم مركز القيادة المتقدم ودون الاستعانة برأى الفريق أول مرئى فى هذا القرار أو طريقة تنفيذه..

«عندما أعلنت حالة الطوارئ القصوى وتقرر حشد القوات فى سيناء فى منتصف مايو، رأت القيادة العليا للقوات المسلحة تشكيل «مركز قيادة متقدم» فى سيناء، وهو ما لم يكن مقررأ من قبل حسب الخطة الدفاعية «قاهر»، تشكل هذا المركز بصفة عاجلة من الفريق أول عبدالمحسن مرتجى قائد القوات البرية واللواء أحمد إسماعيل وأنا ومجموعة قليلة من الضباط..

تحرك «مركز القيادة المتقدم» إلى الإسماعيلية يوم ١٧ مايو، ثم إلى الموقع الذى تم اختياره فى سيناء بحيث يكون خلف قيادة الجيش الميدانى الذى يشمل كل قوات سيناء ويقوده الفريق صلاح محسن..

لذلك عندما صدر قرار تشكيل مركز القيادة المتقدم وتعيين الفريق أول مرتجى قائداً عاماً - وكان المعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا فى القاهرة وقيادة الجيش الميدانى «لجبهة سيناء» - كان من الضرورى توضيح موقف هذه الحلقة الإضافية فى سلسلة القيادة ويقول الفريق مرتجى:

«عينت قائداً للجبهة وهو منصب لم يكن مقررأ من قبل، وكان المعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا وقيادة الجيش الميدانى، وكنت حتى ذلك الوقت أشغل منصب القائد العسكرى لمسرح العمليات باليمن..

وعندما أبديت وجهة نظرى للمشير بأن اختصاصات قيادة الجبهة التى صدرت لا تمكنها من قيادة المعارك والسيطرة عليها، وعليه فوجودها يعتبر حلقة إضافية فى سلسلة القيادة لا داعى لها، إلا أن المشير كان يبرر موقفه بأنه سيتواجد فى مركز القيادة المتقدم وهو فى نفس الوقت قيادة الجبهة قبل العمليات بفترة وأنه سيقود المعارك بالاشتراك مع قيادة الجبهة، وأن قائد الجبهة فى هذه الحالة سيكون بمثابة رئيس أركانه..

ومع أن تبرير المشير غير مقنع، إلا أن الجو السائد فى ذلك الوقت كان يوحى بأن الحرب لن تنشب، ولذلك كانت تؤخذ الأمور ببساطة ودون تقدير خطورة اندلاع حرب مع إسرائيل.

ويواصل المشير الجمسى قائلا «أنه أقلق بالنسبة أثناء وجودنا فى سيناء - طبيعة العمل فى «مركز القيادة المتقدم» ومسئوليته فى ممارسة القيادة والسيطرة على القوات، فالقوات يتم حشدتها وفتحها وإصدار تعليمات العمليات لها من القيادة العامة بالقاهرة.

فى هذا الجو الكئيب الذى كنا نعيشه فى سيناء لعدم استقرار الأوضاع العسكرية وعدم

استكمال الاستعداد للقتال الذى قد يبدأ فى أى وقت ، تبلغ لنا يوم ٤ يونيو أن المشير عامر سوف يحضر صباح اليوم التالى لتفقد قوات الجبهة وإجراء تنظيم التعاون بين القوات..

وفى صباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ كنت مع بعض الزملاء داخل مركز القيادة المتقدم ، بينما توجه الفريق أول مرتجى والواء أحمد إسماعيل إلى مطار تماده حيث يقابلهما هناك الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى وعدد من القادة ليكونوا جميعا فى استقبال المشير عامر عند وصوله فى الساعة الثامنة والنصف صباحاً..

وبينما القادة ينتظرون فى المطار ، سمعت انفجارات قريبة سرعان ما علمت أنه قصف جوى معادى لمطاري تماده والمليز ، ومن فوق تل عال شاهدت الطائرات المعادية تهاجم مطار تماده فأشفقت على القوات - بدون قاداتها - فى هذا الوقت ، كما أشفقت على القادة الموجودين فى المطار ، وماذا حدث لهم ، والوقت الذى يستغرقه كل منهم للعودة إلى مركز القيادة إذا لم يكن مصاباً.. اتصلت فوراً بهيئة عمليات القوات المسلحة بالقاهرة لتبليغها بقصف مطارات سيناء ، فعلمت أن باقى المطارات فى منطقة القناة والقاهرة يتم قصفها بواسطة الطائرات الإسرائيلية فى نفس الوقت.. لقد بدأت الحرب وانتهت ، وجميع القادة غائبون..

«وبتحليل الضربة الجوية فى الجبهة المصرية ، نجد أنها لم تكن مفاجأة لقواتنا الجوية من حيث التوقيت لأن القوات المسلحة كلها كانت فى أعلى درجات الاستعداد للقتال ، بل إنه فى المؤتمر الذى عقد برئاسة الرئيس عبدالناصر فى القيادة العامة يوم ٢ يونيو - بحضور المشير عامر والفريق صدقى محمود والقادة الآخرين - توقع عبدالناصر أن الحرب ستنتشب خلال ٤٨ - ٧٢ ساعة ، وأنه من المتوقع أن يبدأ العدو هجومه بضربة جوية ضد قواتنا الجوية ووسائل الدفاع الجوى ، وكان القرار السياسى فى ذلك اليوم هو قبول تلقى الضربة الجوية المعادية الأولى والعمل على تقليل خسائرها»..

مرة أخرى بعد شهادة المشير عبدالغنى الجمسى يكون السؤال : من المسئول؟!



شهادة أخرى من اللواء طيار «متقاعد» عبدالحميد الدغيدى قائد الطيران والدفاع الجوى فى سيناء خلال حرب سنة ١٩٦٧ ، وقد حوكم اللواء الدغيدى فبرأته المحكمة من تهمة الإهمال ، وأعيدت محاكمته مرة ثانية ويرى أيضاً ، ومن شهادته الطويلة عن الحرب سوف أكتفى بإجابته على بعض التساؤلات..

* من الذى أصدر الأمر لجميع القواد بأن يتركوا مواقعهم وأن يتجهوا إلى مطار «بير تمادة» لاستقبال المشير؟

- لا أعرف من الذى أصدر الأمر ، ولكن المسئول هو قائد الجيش الفريق صلاح محسن ، وقد كان عليه أن يناقش الأمر وأن يبين لمن أصدره خطورته القاتلة على سير المعركة.

وكان عليه إذا لزم الأمر ولم يتمكن من إقناع من أصدر إليه الأمر ألا ينفذه مهما كانت العواقب ، لأن ذلك يضر بمصلحة الوطن العليا وإلا يتخلى عن منصبه ومسئوليته.. وهذه هي العسكرية الحقيقية.

* لا نظن أنه حدث فى تاريخ أى حرب أن توفر للطرف المدافع مثل هذا القدر من المعلومات عن العدو.. ومع ذلك وقعت الكارثة.. فكيف تفسر هذا ؟

- هل تصدق أننى لم أعرف بتحذير الرئيس عبدالناصر أو بإشارة عجلون إلا بعد الهزيمة؟!

إن هذا الإنذار من رئيس الجمهورية لم يصلنى وأنا قائد القوات الجوية والدفاع الجوى عن سيناء والقناة ، والأمر الذى يستوجب أن أكون أنا أول من يعرف به.. بل لم يكن لهذا الإنذار أى رد فعل فى القوات المسلحة عامة.. ولم تتخذ أية إجراءات مضاعفة أو تصدر أوامر استثنائية لمواجهة.. ولا بد أن يتحمل القادة الذين شهدوا الاجتماع واستمعوا إلى الإنذار مسئولية ما حدث.. ولم أكن وحدى الذى لم يخطر بإنذار الرئيس عبدالناصر ، بل إن الفريق عبدالمحسن مرتضى قائد الجبهة المصرية والفريق عبدالمنعم رياض قائد الجبهة الأردنية لم يخطرا به.. ولم يخطر أيضا قائد الجبهة السورية «الحليفة»..

* يقول الضباط والجنود الذين خاضوا معركة ١٩٦٧ إن أشد الخسائر وطأة كانت خلال الانسحاب لأنه تم دون غطاء جوى وإن الجيش المنسحب لم يجد طائرات تحميه.. وهذا بالتأكيد كان مسئوليتك أليس كذلك؟

- أولا : الانسحاب علم وفن عسكرى لا يقل دقة ومهارة عن الزحف والتقدم وما حدث لم يكن انسحابا وإنما كان فوضى من العسير حمايتها بأى طريق كان.. هرج ومرج منتشر فى كل أرجاء سيناء وبلا تنظيم أو قيادة .. كل من يستطيع ينجو بنفسه..

ثانيا : لم يطلب قائد الجيش ولا قائد الجبهة أى حماية جوية رغم أن الطائرات كانت موجودة.. وأنا لا أستطيع وليس لدى سلطة فرض حماية على قائد الجيش وهو لم يطلب

الطائرات التي كانت مخصصة له ونحت أمره منذ لحظة بداية المعركة وعددها ٢١٢ طائرة.. ولم يطلب الحماية بعد الانهيار والانسحاب ، بل كان القادة الكبار هم أول من غادر سيناء.

* من المناسب أن نسأل: لماذا لم يتم الانسحاب إلى المضائق فقط وهي كما يقال خط منيع تماما بطبيعته؟

- فى فجر يوم ٧ يونيو اتصل بى قائد الجبهة أو المرحوم أحمد إسماعيل لا أتذكر من الاسماعيلية فذهبت إليهما ووجدتهما مع اللواء ثابت قائد عام المدرعات ثم جاء الفريق صلاح محسن قائد الجيش ، وكانوا يحاولون جهد طاقتهم أن يضعوا خطة للتمسك بالمضائق ، ولكن الانهيار التام كان قد لحق بالقوات المسلحة عامة ولم يمكنهم أبدا تجميع قوة يمكن أن تدافع عن الممرات..

وفى نفس الوقت كان «قول» دبابات وعربات مجنزرة قد اندفع على الطريق الشمالى حتى وصل إلى رمانة ٥٠ كم غرب القناة.. وقد اكتشفته طائرتى واشتبكت معه وطلبت من قائد الجيش أن يرسل قوة مدرعة لصد هذا الهجوم حيث لا يمكن الوصول إليه بالطائرات فوعد بإرسالها على الفور ، ولكنه لم يفعل ولم يحدث اشتباك بين العدو وقواتنا المدرعة حتى وصل شرق القناة عند القنطرة واستدار جنوبا حتى الاسماعيلية فى نفس اليوم..

- فى حدود علمك من الذى اتخذ قرار الانسحاب؟

- لا أعرف.. إنما توضع خطة الانسحاب عادة مع خطة المعركة والانسحاب عملية صعبة معقدة.. ولو كانت هناك خطة ونفذت صحيحا.. لقلت الخسائر كثيراً عما حدث ولا يهم من الذى قرر الانسحاب ، ولكن كان ذلك تحصيل حاصل لأن المعركة كانت فى أسوأ حالاتها ، ولم يعد ممكنا استعادة القيادة أو السيطرة بعد أن شاعت الفوضى وانتشرت فى أرجاء القوات المسلحة نظرا لانعدام القيادة ، وبلغت ذروتها يوم ٧ يونيو وهو اليوم الذى أبلت فيه القوات الجوية بلاء عظيم.. وعندما رأيت الطائرات الجزائرية على الرادار فكرت أن ٧ يونيو سيكون يوما نحقق فيه نصرا كبيرا.. ولذا كان انهيار القوات البرية والانسحاب صدمة عنيفة لى..

والذى اتصل بالقيادات وأبلغها قرار الانسحاب كان المشير ، أما هل صدر إليه أمر من القائد الأعلى أم لا.. فهذا ما لا أعرفه..

* إذا كان القائد الأعلى قد أصدر أمرا بالانسحاب فهل كان من حق المشير أو من واجبه أن يعترض إذا أراد؟

- طبعاً له الحق أن يعارض أو أن يؤجل الأمر حتى تدبير خطة تتمكن بها القوات أن تنسحب بانتظام وبأقل خسائر ممكنة..

* بالمناسبة.. ما رأيك فى حفلة أنشاص؟

- حفلة أنشاص كانت حقيقية ولم يكن لها داع فى مثل تلك الظروف ، فإننى مع هذا أعتبرها غير مؤثرة بالنسبة لسير المعركة.. أنشاص قاعدة واحدة ولكن ٩٠٪ من القوات الجوية كانت تابعة لى وتحت سيطرتى.. ولم تقم فيها أى حفلات..

* نأتى للأسئلة النهائية: لماذا كسبت إسرائيل المعركة؟

- لأسباب متعددة : أولاً: كانت إسرائيل على علم تام بجميع أحوال قواتنا المسلحة.

ثانياً: انعدام القيادة والسيطرة على الجيش المصرى من أول اختراق للحدود إلى ساعات طويلة بعد ذلك.. مما جعل الهجوم الإسرائيلى سريعاً يتقدم فى ساعة أو ساعتين ما كان لابد أن يستغرق يوماً أو يومين..

كان القادة غائبين ولم يتمكنوا من العودة إلى مراكز عملياتهم إلا بعد مدة.. ولم يستطيعوا استعادة السيطرة على القوات أو على المعركة..

ثالثاً: أما الضربة الجوية فرغم كل ما أحاط بها ، فإنها لم تكن السبب الرئيسى للهزيمة لأنه كان فى الإمكان لو كانت قواتنا البرية متماسكة أن تصد الهجوم وتقوم بهجوم مضاد وكان وصول الطائرات الجزائرية مساء يوم ٧ يمكن أن يكون ذا أثر فى استعادة السيطرة الجوية ، وعلى أسوأ الفروض كان يمكن أن تستمر المعركة لمدة أشهر لو صمدنا فى مواقع دفاعية حصينة أو لو احتفظنا بخطط الممرات الذى يسهل تماماً مهمة الدفاع ويجعل مهمة الهجوم صعبة بل فادحة الخسائر.

ولو كنا تمسكنا بهذا الخط.. ودخل الطيران الجزائرى المعركة ، لكان ممكناً صد العدو على هذا الخط.. وخاصة أن الفرقة الرابعة المخصصة للضربة المضادة.. وهى «جوهرة الجيش» كانت سليمة تقريباً ولم يصب منها سوى لواء واحد من ٣ ألوية فى معركة العدو..

* السؤال الأخير هو: من المسئول عن النكسة.. القيادة السياسية أم القيادة العسكرية؟

.. لا أعرف كلمة نكسة ولا توجد فى القواميس العسكرية كلمة بهذا المعنى ولكن توجد كلمة هزيمة..

وأولاً: المسئولية السياسية لا دخل لى بها.. ولكن كرجل عسكرى فإننى أعتبر القائد العسكرى هو المسئول عن الحرب.. وإذا ما قبل القائد المهمة العسكرية التى تكلفه بها القيادة السياسية ووافق عليها.. فإنه يصبح المسئول الأول والأخير عنها وعن نتيجتها.. ما دام قبل المهمة.. ولا بد ألا يقبلها إلا بعد دراسة كل التقديرات والحسابات الواجبة وما دام أعلن أنه قادر عليها فإنه يصبح المسئول..

إن رئيس الجمهورية قائد سياسى ليس مفروضاً أن يدير المعركة أو أن يعرف دقائقها وتفاصيلها وما دام القائد العسكرى قد صدق على المهمة التى أنيطت به.. فإن عليه أن يضع الخطط ويدير دفة القتال.. ويصبح هو المسئول عنه وعن النتيجة التى ينتهى إليها(*)..



فى ملفات يوليو حديث عن عبدالحكيم عامر ، يسرد فيها عدد من رجاله المقربين رأيه، فىرى الفريق عبدالمحسن مرتجى أن المشير كان رجلاً شهماً وإنما ماكنش عنده خبرة عسكرية لأنه ترقى من صاغ إلى لواء فمشير ، وما كانش هو بيجاول إنه يكتسب خبرة عسكرية، وحول ما إذا كان المشير عامر قد قال للرئيس جملته الشهيرة «برقتى ياريس» يقول الفريق مرتجى أنه حتى لو قالها فإنه كان يعنى فقط حاجة لرفع الروح المعنوية..

ويرى الفريق مرتجى - رجل المشير الذى عينه قائداً للقوات البرية - أن عبدالناصر هو المسئول لأنه اتخذ قرار الحرب ، وحالة القوات كانت فى الحضيض والدفاعات لم تكن مستكملة ، وأنه لم يستدع المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ولم يؤخذ رأى أحد فى القوات المسلحة ، رأى الوحيد الذى أخذه مرة لما هيئة العمليات طلبت بعث قوات لشرم الشيخ ، المشير الله يرحمه جمعنا، وقال تعالوا ندرس الموقف ، فكانت دراستنا أننا لا نرسل لأننا إذا أرسلنا قوات معناها حرب..

ويقول قائد القوات البرية الفريق عبدالمحسن مرتجى إن قوات الاحتياط غلبانة وبعضهم كان بالجلاليب أو باللبس الملكى ، نقول لهم هنوصل لكم اللبس العسكرى بعدين ، وبعضهم وأنا أمر عليهم مش لاقين فأس ولا جاروف يحفروا به ، عبدالحكيم عامر جاء زار الجبهة ، قال لى خللى بالك هيحصل حرب ، قلت له: أنت سيادتك عاوزنى أحارب

(*) كتاب النكسة من المسئول - محمد عودة - عبدالله إمام.

بالقش ده ، ومين يحارب بالقش ده ، من يقبل أنه يدخل فى عمليات بالاحتياط غير المسلح..

ولم يحدد الفريق مرتجى المسئول عن الاحتياطى الذى ذهب للحرب بالجلاليب: السياسيون.. أم العسكريون.. ومن المسئول عن القوات التى كانت فى الحضيض: السياسيون أم العسكريون.. ومن المسئول عن عدم وجود فأس ليحفر بها العساكر: السياسيون أم العسكريون؟



يحدد صلاح نصر مسئولية قيادات القوات البرية التى عينها عبدالحكيم عامر وهى نفس القيادات التى كتبت مذكراتها تنفى عن نفسها التقصير ، وتلقى بالمسئولية على القيادات السياسية يقول صلاح نصر (*) : إن إسرائيل لم تحدد هذا الموعد بناء على عامل فنى أو دراسات استراتيجية فحسب ، فالدافع وراء الاختيار كان أعمق من ذلك بكثير.. لقد ثبت أنه كان لدى إسرائيل علم تام بموعد سفر المشير عامر إلى الجبهة صباح ذلك اليوم.

كان الإسرائيليون يهدفون من ذلك ضرب الطائرات التى تقل القائد العام للقوات المسلحة مع طاقم أركان حربيه ، وليس غريباً أن يعرفوا ذلك ، فالضباط فى القيادات العسكرية كانوا يتخاطبون تليفونيا فى اليوم السابق دون قصد أو عن جهل ، وكان من السهل على إسرائيل أن تعرف الموعد بواسطة أجهزة الالتقاط والاستماع..

وكان انعدام سرية الاتصالات بين القيادات المختلفة له أثر على سير الحرب بعد ذلك فقد استطاع العدو أن يلتقط الإشارات التى كانت تصدر من التشكيلات ، ويقوم بتحويل خطته بما يتمشى مع الموقف..

ورغم أن المخابرات العامة اكتشفت قبل حرب يونيو بعامين أن إسرائيل قد نجحت فى كسر شفرة القيادات المختلفة ، وأنذرت القوات المسلحة بذلك فإن القوات المسلحة لم تنجح فى حل هذه المشكلة..

وفى موجات متلاحقة وعلى امتداد ثلاث ساعات كان الطيران الإسرائيلى قد ترك قواتنا الجوية مدمرة ، ورغم ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر ما قامت به القوات الجوية من جهود ، فقد جمعت أشلاءها ، واستطاعت بخمسين طائرة وبحماس شديد من الطيارين

(*) مذكرات صلاح نصر - ج ٣ - العام الحزين - دار الخيال.

المصريين ، أن تقوم بهجمات على أهداف العدو فى سيناء.. ولكن العدو كان يتمتع بالسيادة الجوية ، لذلك ضاعت فعالية الجهود المضنية التى قام بها الطيارون المصريون.. لم يختلف الموقف بالنسبة للقوات البرية كثيرا..

بدأ هجوم القوات البرية الإسرائيلية فى اليوم نفسه كما توقعت المخابرات العامة ، ورغم وصول إشارة من المخابرات الميدانية إلى قيادة الجبهة تنذرها بأن العدو فتح تشكيلاته من «بيرين» حتى «أم بسيس» فى الأراضى المصرية ، فلم تتخذ قيادة الجبهة من الإجراءات ما يكفل سلامة قواتها ، واستطاعت القوات البرية الإسرائيلية أن توجه ضرباتها تجاه الغرب ، فتقدمت على ثلاثة محاور ، وواجهتها القوات المصرية بعزم وإصرار رغم انعدام الغطاء الجوى لها ، أو توفر موانع طبيعية فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تملك السيادة الجوية..

تقدمت إحدى الفرق الإسرائيلية بقيادة الجنرال «تال» على المحور الثانى ثم انشطرت إلى قسمين: إذ قام لواء من هذه الفرقة بتطويق الفرقة السابعة المصرية ثم هاجمها ، بينما قام لواء آخر بسد مخارج قطاع غزة ثم تحرك شرقا لتدمير جيش التحرير الفلسطينى..

ولم يأت المساء حتى كانت قوات الجنرال تال قد تقدمت على الطريق الساحلى حتى وصلت إلى مشارف مطار العريش ثم استولت على المطار ، وبذلك استطاعت هذه القوات أن تحصل على قاعدة إمداد جوية قيمة ، وأخذت طائرات الإمداد الإسرائيلية تهبط على ممرات مطار العريش. فى الجنوب تحركت فرقة إسرائيلية بقيادة الجنرال «شارون» ووجهت ضربتها فى اتجاه بير أبو عويقله..

وفى مساء الليلة الأولى دارت أقسى المعارك بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية التى قاتلت بعزم وإصرار ، بالرغم من انعدام الغطاء الجوى أو توافر موانع طبيعية ، فى الوقت الذى كانت إسرائيل تملك فيه السيادة الجوية.. وانتهت المعركة بشل القوات المصرية وتدمير معظم عتادها.. وفى اليوم التالى استطاعت إحدى الفرق الإسرائيلية تطويق مؤخرة القوات المصرية ، وتقدمت القوات الإسرائيلية على أربعة محاور..

وقعت الكارثة ، ولم يكن أمام القيادة العسكرية إلا أن تأمر بالانسحاب إلى خط المضائق.



ويقول ثروت عكاشة إن عبدالناصر ظلم صديقه عامر عندما أسند إليه العديد من

المناصب المختلفة الأنواع والمتشعبة ، حتى أصبح بمنأى عن الاضطلاع بالمهام الجسام المنوطة به على رأس القوات المسلحة وظلم عبدالحكيم عامر نفسه بأن أحاط نفسه بأعوان وقادة على غير المستوى المطلوب . وما لم يقله ثروت عكاشة أن امتداد عبدالحكيم عامر إلى الحياة المدنية كان محاولة منه ومن رجاله لإحكام السيطرة ، وكان ذلك بناء على طلبهم ، بل وإلحاحهم على ذلك ، واستغلالهم لكل القرارات لكى يمتدوا إلى الحياة المدنية ، فبعد الناصر لم يكلفهم بالاستيلاء على منظمة الشباب ، ولا على مؤسسة النقل العام ، ولا على نوادى كرة القدم ، ولا على كثير من المواقع فى القطاع العام أو فى وزارة الخارجية.



كان شمس بدران وزير الحرية وهو الرجل الثانى فى القوات المسلحة بعد المشير عامر قد قام بزيارة لموسكو قبل الحرب بعشرة أيام ، ووفقاً لرواية الدكتور مراد غالب سفير مصر فى موسكو الذى حضر لقاءاته مع القادة السوفييت التى اتسمت بالعجرفة «فإن بدران شرح بإسهاب الخطة العسكرية المصرية وقد حذره السوفييت من مخاطر الحرب وأن الولايات المتحدة قد تتدخل فى الحرب» . فقال شمس بدران: «إن هذا سوف يجعل العالم يرى أمامه دولة عظمى تضرب من دولة من دول العالم الثالث» . ويقول الدكتور مراد غالب : «الجلسة الثانية من المباحثات خصصت لمناقشة طلبات مصر من الأسلحة ، فقد وصلت فى آخر يوم لإقامة شمس بدران فى موسكو برقية من القيادة العسكرية فى القاهرة بطلب تسليح فرقة دبابات ، وفرقة مشاة مصفحة ومدفعية ، وطلبات أخرى كثيرة.

وتعجبت من أن حرباً توشك أن تنشب بعد أيام قليلة ، ونطلب الآن هذه الأسلحة التى تحتاج إلى وقت لجمعها وتوصيلها ، ثم للتدريب عليها ، وتساءلت: هل القاهرة تنتظر حرباً أم لا تنتظر الحرب؟

فى الصباح وصل المارشال «جريتشكو» إلى دار الضيافة التى يقيم فيها شمس بدران ، وكان مرتدياً زيه الرسمى العسكرى مرصعاً بكل نياشينه ، فقد كان بطلاً من أبطال الحرب العالمية الثانية ، وانتظر بعض الوقت لحين نزول شمس بدران من الطابق الثانى ، ثم وجدنا وزير دفاع مصر ينزل مرتدياً القميص والبنطلون ، ومنتعلاً شبشباً فى قدميه..

وقدم شمس بدران قائمة الطلبات التى وصلت برقيتها من القاهرة إلى جريتشكو ونظر فيها جريتشكو وقال سوف ننظر فى طلباتكم ، وسنسى لتليتها ، لكن هذا يحتاج بعض الوقت ، لأن طلباتكم غير جاهزة ، وعلينا أن نجهزها..

وكان كلامه يشير إلى أن من الخطأ إغلاق مضيق تيران ، وكان شرح سيميونوف متعدد الأبعاد متضمنا الاستناد إلى علوم التخطيط العسكري والقانون الدولي ، والسياسة الخارجية والدبلوماسية ، حتى يستوعب الجانب الذي يستمع إليه ، الموقف من مختلف جوانبه ..

وحانت ساعة مغادرة شمس بدران موسكو ، وكان ذلك يوم سبت وهو يوم عطلة ، وجرى المشهد الآتى كما هو :

جريتشكو يسير نحو الطائرة المسافرة إلى القاهرة ، وبجواره شمس بدران وإلى جانبه اللواء أحمد فتحى عبدالغنى رئيس مكتب المشتريات العسكرية فى موسكو ، وصلنا إلى مكان الطائرة وجرى على سلم الطائرة حديث ، لم أسمعه ، بين جريتشكو ، وشمس بدران ، وبعد أن ودعنا بدران قال لى اللواء عبدالغنى : هل سمعت ما قاله جريتشكو لشمس بدران ؟ لقد قال له شدوا حيلكم ونحن معكم ، وأنا أثقل الجملة كما هى باللغة العامية ، فقلت للواء عبدالغنى : هذا كلام من شخص يطيب به خاطر الضيف ، بعد أن أنزلوا على رأسه دشا باردا فى جلسات المباحثات .

ومن جانبى اعتبرت موقفهم فى غاية الوضوح ، بأنهم لن يتدخلوا إذا قامت حرب ، ومادام كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى قد أوضح له أنهم لن يتدخلوا فى أى معارك ، فإننى لا يمكن أن أعير اهتماما لكلام جريتشكو على سلم الطائرة ، إن المقصود به تخفيف التوتر الذى صاحب الزيارة ، ومن هنا فهذا كلام لا قيمة له ..



يروى ثروت عكاشة قصة هذه الزيارة كما أبلغها شمس بدران لمجلس الوزراء قائلا : «فى مساء يوم الأربعاء الحادى والثلاثين من شهر مايو ١٩٦٧ كانت ثمة جلسة لمجلس الوزراء ، وفيما المجلس مجتمع دخل علينا فجأة وزير الحربية السيد شمس بدران ... وكان هذا فى إثر عودته من الاتحاد السوفيتى يصحبه ضابطان يحمل كل منهما خرائط ، وما إن استقر به المقام حتى بسط بين يدى المجلس تلك الخرائط التى كان يحملها الضابطان ، وأخذ يشرح فى إسهاب الخطة التى أعدتها القوات المسلحة للهجوم على العدو الإسرائيلى ، والتى كان الهدف من ورائها الوصول إلى النقب والفصل بين القوات الإسرائيلية شمالا وجنوبا ، وكانت سيماء التفاؤل يفيض بها وجهه ، وحين سأله وزير العمل السيد أنور سلامة عما هو معد لمواجهة الأسطول السادس إذا ما دخل المعركة ، كان

جواب شمس بدران فى ثقة واطمئنان: «وراءنا من القوة ما سيحطمه» قال - احنا هنبططه» وكان يشير بهذا إلى ما كان يدور بخلفه من تدخل الاتحاد السوفيتى إلى جانب القوات المسلحة المصرية ، وقد فهمنا من عرضه للموقف العسكرى أنه على يقين من تدخل القوات السوفيتية ومؤازرتها لنا ، فقد كان هذا الحديث على أثر عودته توا من موسكو ، فاطمأنت القلوب شيئاً ملقية التبعة على وزير الحربية ، غير أنى فى الحق لم أطمئن كثيراً لهذا التصريح ، فعلمى أن الأسطول السادس ليس من الهوان بمكان حتى يسحق بهذا اليسر الذى خطر ببال شمس بدران ، ثم إنى كنت أشك كثيراً فى أن الاتحاد السوفيتى سيتورط فى دخول معركة قد تجره إلى حرب عالمية ، وما إن أطل اليوم الأول من شهر يونيو حتى قصدت مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة المعد لإدارة العمليات الحربية بمدينة نصر لألقى هناك المشير عبدالحكيم عامر ، فاستقبلنى باسم مرحباً وأفضيت إليه بمخاوفى وبما جاء على لسان شمس بدران فى مجلس الوزراء واحتمال وقوع الشر والبلاء ، لكنه طمأنتى وصحبنى إلى غرفة الخرائط ، وهناك أخذ يشرح لى مينا على الخريطة المعلقة على الحائط خطة الهجوم فى تفصيل يزيد على ما أجمله لنا وزير الحربية ، محدداً أن الهدف هو احتلال بئر سبع وفصل النقب عن شمال إسرائيل ، فأحسست ببعض الاطمئنان لتلك الثقة التى وجدتها تملأ قلب المشير ، ولم أر داعياً لشغله عن عمله بما هو أكثر ، فعدت إلى مكتبى ، ولم يكد يمضى على هذا اللقاء ست وثلاثون ساعة حتى رأس الرئيس عبدالناصر مؤتمراً عسكرياً فى مساء الجمعة الثانى من يونية ، وذكر فيه أن الهجوم الإسرائيلى سيقع فى الخامس من يونية ، وأن مصر لن توجه الضربة الأولى حتى لا تبدو معتدين أمام العالم ، وكان هذا رأى من عبدالناصر نتيجة إلحاح من السوفييت والأمريكان معاً ، وكان هذا أمراً غريباً من هاتين الدولتين ، فثمة ما يدعو إلى الحيرة من إحداهما والريبة من الأخرى ، وإذا الأمر ينقلب رأساً على عقب ، فبعد أن كنا سنوجه الضربة الأولى بتنا نرقب الضربة الأولى من إسرائيل ، ولسوء الحظ كانت قاضية»..

اللواء عبدالمنعم خليل أحد القادة الذين شاركوا فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، يرصد الواقع الذى عايشه ، وتخطيط القيادة ، كجزء أساسى لابد أن تكون نهايته الهزيمة ، ويتحدث عن تجربته الشخصية فى الحرب ، وهى تتح أمام الباحث - ولو من طرف بعيد - الوقوف على جانب من إدارة الحرب.

تولى عبدالمنعم محمد إبراهيم خليل قيادة قوات شرم الشيخ من ٢٠ مايو حتى ٧ يونيو،

ثم تولى قيادة قطاع السويس بور توفيق حتى ١٩ يونيو ، وفيما بعد كان قائد الجيش الثانى الميدانى ، مساعداً لوزير الحربية..

يبدأ اللواء عبدالمنعم خليل من يوم ٣١ مايو عندما هبطت فى مطار شرم الشيخ طائرة نقل عسكرية تقل عدداً كبيراً من رجال الإعلام ومعهم ضباط من إدارة التوجيه المعنوى والشئون العامة للقوات المسلحة ، بغرض تسجيل بالصوت والصورة عدة نشاطات فى المنطقة تظهر استعداد القوات للقتال وتسجيل لقاءات مع الضباط والجنود فى حياتهم الطبيعية والمعيشة اليومية مع التدريب القتالى..

وقد طلبت القيادة العامة تصوير عملية تحميل حاملات نقل الجنود البحرية بالمدرعات والمشاة والأسلحة من ميناء شرم الشيخ والتحرك عبر مضيق تيران وصنافر ، والإبرار البحرى لهذه القوات فى منطقة بنق شمال الخليج ، وأن يتم تصوير كل هذه المراحل وتسجيلها لتكون جاهزة للعرض فى جميع وسائل الإعلام المصرى والعالمى كمظاهرة عسكرية تمثل فيها إمكانيات القوات المسلحة المصرية وقدراتها.. وتم إجراء هذه المظاهرة وتسجيلها ، ولكنى للأسف الشديد لم أقرأ أو أشاهد هذا الريبورتاج الضخم!! ويوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ مرت الساعات الأولى من الصباح دون أن ندري ونحن فى مواقعنا فى شرم الشيخ عن أحداث هذا الصباح الخطير شيئاً ، وجاءت إشاعات ربما تكون سمعت من الإذاعات بأن إسرائيل قامت بضربة جوية مركزة بقواتها الجوية على جميع مطاراتنا فى الدلتا وما حولها ، ودمرت كل طائراتنا ومطاراتنا بها.. وكان موقفنا فى منطقة مسئوليتى فى قطاع شرم الشيخ عادياً ولم تظهر أى طائرات معادية أو صديقة فى الجو!! وعلمنا أن مطار الفردقة دمر أيضاً..

قبل غروب يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ وصلتني برقية من القاهرة تحمل توقيع مسعد الجنيدى ضابط شفرة القيادة العامة تفيدنى بالاستعداد لتلقى برقية من المشير عامر.. وبعد حوالى ٢٠ دقيقة طويلة مملة وصلت برقية المشير عامر تقول الرجوع الليلة بقواتك إلى غرب القناة على مرحلتين وليلتين المرحلة الأولى إلى الطور.. المرحلة الثانية إلى غرب قناة السويس ، ومطلوب برقية منى توضح قرارى للعودة إلى غرب القناة.. وكانت الساعة قد تعدت السادسة..

وانى أنتهز هذه الفرصة وأنا أدون مذكراتى وأوجه الشكر والتقدير والاحترام إلى قادة هذه الوحدات البحرية الذين تمكنوا بوطنية صادقة وقدرة فنية من تخطى عقبات التحرك الليلى عبر الممر المائى فى خليج شرم الشيخ ثم المضيق إلى البحر الأحمر..

وأرسلت برقية إلى المشير عامر بقرارى للعودة إلى الطور الليلة كمرحلة أولى ثم من الطور إلى غرب القناة فى الليلة التالية ٧ / ٨ يونيو..

وبدأت الوحدات فى تنفيذ خطة التحرك بهدوء وانتظام وحسب جدول التوقيتات الذى وضعه المقدم محمود عبدالله رئيس العمليات الذى كلفته بمهمة الإشراف على التنفيذ ، فى حوالى الساعة العاشرة من مساء يوم ٧ يونيو حدثت انفجارات مروعة أشعلت الحرائق فى منطقة شرم الشيخ ، أحدثت ارتباكا فى خطة التحرك للوحدات ، مما اضطرنا إلى تعديل فى خطة التحرك لبعض الوحدات ولكن بعض الوحدات نفذت تحركاتها فى غير توقيتاتها...

وصلنا الطور فجر ٧ يونيو وهناك على الطريق قابلنا الرائد الشهاوى من قوات المظلات والذى رسم على نصف فرخ فولسكاب أو أقل خطة التحرك والإيواء فى الطور يوم ٧ يونيو وقد استطاعت القوات أن تصل إلى أماكنها وإلى الانتشار بالطور.

وقبل وصولنا إلى أبو زينة وحوالى الساعة العاشرة والنصف مساء ، فوجئنا بعربة متقدمة نحونا إلى اتجاه الطور وإذا هى عربة جيب روسى بأربعة أبواب وبها المقدم أ.ح. صلاح الدين عبدالحليم أرسله المشير عبدالحكيم عامر لمقابلتى وأخطرني أن المشير قلق علينا ، ويريد أن أتصل به تليفونيا فور وصولي إلى الغرب ، ومنه أخذت فكرة عن الموقف السيئ الذى وصلت إليه قواتنا المسلحة..

تحركت ومعى المقدم صلاح عبدالحليم إلى السويس للاتصال التليفونى بالمشير عامر ، حيث لم أجد فى المعبر أى وسيلة اتصال أو أى شخص مسئول يمكننى التعامل معه.. وتركت القيادة للمقدم أ.ح. محمود عبدالله لتجميع باقى قواتنا خاصة رجال المظلات والدبابات فى منطقة خور غرب معبر الشط ، وأكدت عليهم انتظارى لحين عودتى من السويس.. ووصلت السويس حوالى السادسة صباح يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ ، واتصلت بالمشير من الترنك المدنى وكانت أوامره لى عجيبة جدا ومحيرة!!

طلب منى تولى قيادة اللواء المدرع المفروض وجوده فى منطقة الشط شرق المعبر بدلا من قائده وأكد على أن أعزله من القيادة وأقود هذا اللواء فى اتجاه ممر متلا فورا للقضاء على قوات المظلات الإسرائيلية التى يقال أنها أسقطت أو هبطت هناك لقفل الممر ، وإيقاف انسحاب قواتنا! كيف يمكننى تنفيذ هذا الأمر الخطير العجيب؟!

وتنفذا للأوامر عدت إلى معبر الشط ومعى المقدم محمود عبدالله وباقى عناصر

قيادتي، وأخذتهم معي وعبرنا مرة أخرى شرقاً لبحث موقف اللواء المدرع وتنفيذ تعليمات المشير وقابلت القائد، وكان موقف الدبابات لا يسمح بالتحرك إلا بعد إعادة القوات والاستعداد للقتال، وسد الخسائر في الدبابات والمعدات والأطقم..

وبالطبع لا يمكنني تنفيذ أوامر المشير في هذا الموقف العجيب، وكان معي المقدم أ. ح صلاح عبدالحليم وسمعتني أقول للمشير عامر «لا داعي لعزل قائد اللواء وإن شاء الله كل شيء سيكون بخير؟! وأثناء محاولتي المعاونة في إعادة تنظيم الدبابات، وتلقين قائد اللواء المدرع المهمة لتنفيذها حسب أوامر المشير، وكانت الساعة قد اقتربت من التاسعة صباحاً، وإذا بضابط شرطة مدنية ينزل من عربة نجدة، ويحضر لمقابلتي ويخطرني برسالة شفوية هامة من المشير عامر يطلب مني الاتصال به فوراً بالقيادة في القاهرة!!

وتوالى الأحداث أسرع من أوامر المشير عامر وأخطر مما يتصور أحد.. ففي أثناء وجودي في منطقة معبر الشط كانت تصل أوامر كل دقيقة من مصادر متعددة مثل القائل مافيش حد عارف حاجة!! واختلط الحابل بالنابل، وكانت فوضى في كل شيء!! وإذا بضابط طويل القامة يؤدي لي التحية ويقول لي: أنا فلان.. من المخابرات الحربية وعندي أوامر من اللواء أ. ح. محمد صادق مدير المخابرات الحربية بأن أقدم نفسي إليك ومعني جهاز اتصال لاسلكي يتصل بالمخابرات الحربية رأساً!! وقال.. ما هو عملي؟ وما هي مسئوليتي؟ المهم أنني وجدت حجرة أمامي في معسكر مهجور وعلى القناة مباشرة أمام معبر الشط، اتخذتها ومعني هذا الضابط مقراً لنا، وبدأ في رفع أجهزته للاتصال وماكدنا نبدأ حتى بدأت الغارات الإسرائيلية على المنطقة وترد عليها مدفيعتنا المضادة للطائرات المنتشرة حول المعبر، وكانت من وحدات المظلات ومن وحدات اللواء الرابع المشاه التي كانت تحت قيادتي في شرم الشيخ والطور، وزعوها حيثما اتفق وتحت أي قيادة!!

ولكني لا يمكن أن أترك هذه الفوضى تستمر ومن تليفون متصل بقيادة القوات في الاسماعيلية، وجدت بها اللواء أ. ح. أحمد إسماعيل، وحاولت أن أوضح له موقف المعبر والفوضى به، وكثرة الشاردين ولكنه قال لي ما أنت على اتصال بالمشير في مصر قل له هذا؟!!

لست أدري ماذا أفعل.. ولكنني حاولت الاتصال بالمشير من نفس التليفون وتم لي ذلك بسرعة عجيبة وقلت له إن القوات تحركت إلى عمر متلا ولكن الموقف في معبر الشط سيئ جداً والشاردين لا حصر لهم ولا توجد قيادة والموقف خطير أرجو إرسال قائد كبير مسئول يتولى القيادة هنا ويعيد التنظيم.. فرد على المشير قائلاً لي: «تولى أنت القيادة!!»

وبعد حوالى ساعتين وصل الفريق أحمد عبدالعزيز رئيس هيئة التنظيم والإدارة وجاءنى مستفسرا عن الموقف فقلت له ما أرى من فوضى فى كل شىء وتركته وانصرفت إلى مكان قواتى ، وبالطبع بحثت كثيرا عنهم وخلال بحثنا كنت ومعى المقدم أ.ح. محمود عبدالله والنقيب سلامة العجرودى والرقيب محمد الشافعى حرسى الخاص نبحت عن أى جندى مظاهرات لنضمه إلى قواتى..

ونجحنا فى تجميع بعض من رجال المظاهرات وكذا وجدنا على الضفة الغربية دباباتنا البرمائية التى كانت معنا فى شرم الشيخ والطور وكانت فى المؤخرة ومعها ٥ دبابات ٥٥ من وحدات دعمنا ولكن لا تستطيع العبور غربا لازدحام المعبر..

ووجدت أمامى اللواء أ.ح. على عبدالحخير الذى وصل من القاهرة لقيادة المعبر وهو المسئول عن عملية نسف المعبر وقلت له أن يسمح بعبور الدبابات ولكن الازدحام والفوضى لم تمكنه من الالتفات لى ونفذ الأوامر بنسف المعبر ودباباتى وبعض أسلحتنا وعرباتنا مازالت على الضفة الشرقية وبمجرد الانفجار زادت الفوضى وقفز عدد كبير من الجنود فى القناة للعبور غربا سباحة...

وعلمت أن العدو لم يصل إلى معبر الشط حتى نهاية اليوم التالى ٩ يونيو ١٩٦٧ ولكنها أوامر تنفذ!!

وكان همى الأول هو معاونة وفود العائدين من الشرق من كبار الضباط والقادة والجنود وهم بحالة يرثى لها ، وبعضهم كانت دوريات اليهود تلقى القبض عليهم قبل العبور مباشرة وبعضهم كان اليهود يتركونهم يعبرون غربا بأى وسيلة سباحة أو مع بعض من تطوع للإنقاذ بما لديه من قوارب الصيد..

ولقد ساهمت هيئة قناة السويس بمجهود مشرف فى إنقاذ الشاردين فى قطاع السويس، وكان موقف الشاردين سيئا لدرجة أنى لم أحتمل الانتظار وسارعت بالاتصال بالفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة...

وطلبت منه الاتصال بالصليب الأحمر الدولى لإنقاذ هؤلاء العائدين ، وهم مازالوا فى جحيم الشرق ، واشتركت كل أجهزة محافظة السويس فى الإنقاذ وقدموا مساعدات مختلفة من بطاطين وملابس داخلية وأطعمة إلخ..

وجاءت مع العائدين أخبار وحكايات عديدة عن فظائع أعمال اليهود ضد رجالنا ، وعما كان يحدث بين العائدين وبعض ضباطا وجنودا..

وقد كشف الإعداد الإدارى لمسرح العمليات جوانب هامة فى القيادة العامة ، وهى الإهمال وعدم التفرغ للقتال ، وتخلف الفكر العسكرى ، وفوضى القيادة وانهيأها وترددها ، وسوء نظام التعبئة.



الفوضى على أرض المعركة.. والارتباك.. وغياب القيادات.. والفكر العسكرى المفقود.. وانعدام التدريب.. مسئولية من؟..

وأين كان القادة العسكريون وما الذى شغلهم.. كانوا يديرون مؤسسة النقل العام.. ويتابعون التدريب على كرة القدم حيث كانوا يرأسون النوادى الرياضية ويسيطرون عليها.. وكان ذلك بناء على رغبتهم.. وطلبهم.. ولم يكن أحد يستطيع أن يعترض.. وكانت للمشير أعمال بارزة فى الحياة المدنية ، احتاجت إلى الحسم.. وإلى الشفافية.. من بينها تصفية بقايا الإقطاع.

.. واستمر الإقطاع باقيا

قاد المشير عبد الحكيم عامر تصفية بقايا الإقطاع ، ورأس اللجنة التى ضمت رؤساء الأجهزة الرقابية والأمنية والمحافظين.. وقيادات التنظيم السياسى.. وينبغى أن ننظر إلى هذه اللجنة على ضوء الأسس التى كان يقوم عليها المجتمع فى ذلك الوقت من القضاء على الإقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، وتحقيق العدل الاجتماعى.. وقد امتد عمل اللجنة إلى تصفية النشاط الإجرامى فى الريف ، وإلى القضاء على الفساد الإدارى من خلال إجراءات ثورية وحاسمة.

ويؤخذ على هذه اللجنة الإجراءات القمعية ، وغير القانونية التى اتخذت ضد الذين هربوا الأرض الزراعية التى زادت فى ملكياتهم عن الحد المسموح به وفقا لقوانين تحديد الملكية الزراعية ، حيث عمد بعض الذين انطبقت عليهم القوانين إلى التحايل عليها.. وقد استمرت سيطرة ونفوذ بعض العائلات الإقطاعية على قرى بأكملها بعد أكثر من عشر سنوات من الثورة.. وكانت لجنة تصفية بقايا الإقطاع نقية لم يتسلل إليها الفساد ، ولم تنفع معها محاولات الإفساد أو الرشوة.

وذلك لا يبرر ما اتخذ ضد الذين خضعوا لها من قسوة أو تعذيب أو حتى مجرد إهانة لكرامتهم.. فتحقيق العدل.. لا يكون سليماً إلا إذا تم من خلال العدل.. وإبعاد شبح الظلم لا بد أن يمتد إلى الجميع عبر إجراءات موية وقانونية ، ومحاسبة الذين خالفوا القانون ، تستلزم ضرورة تمسك الذين يحاسبونهم بالقانون ، وإذا لم يلتزموا به تكون الخطيئة أكبر وأشد من مخالفة القانون.

كانت محصلة أعمال لجنة تصفية بقايا الإقطاع ضبط مخالفات المتهرين: الاستيلاء على حوالي ٢٠٠ ألف فدان ، و٩٤ قصراً ، تحولت إلى مدارس أو مرافق عامة ، وكذلك الاستيلاء على ماشية وخيول ووضع أشخاص تحت الحراسة القانونية ، وأبعد عن الريف ٢٢٠ من الأسر الإقطاعية والذين ثبت تحكمهم في الفلاحين بالقسوة والإجرام ، وتم حل عشرات من لجان الاتحاد الاشتراكي ومجالس الجمعيات التعاونية الزراعية التي سيطروا عليها ، وتغيير عدد من العمدة والموظفين الذين خضعوا لتنفيذ الإقطاعيين وعاونوهم ، وقد أبعد أقاربهم من العاملين في الجيش والشرطة والقضاء والسلك الدبلوماسي.

وكان المشير عبد الحكيم عامر رئيس اللجنة ، قد تنبه إلى الأخطاء التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية التابعة للقوات المسلحة ، ورفض هذه الإجراءات اللا إنسانية التي خالفت القانون فقال في إحدى جلسات اللجنة «٦ يوليو ١٩٦٦»:

« قبل أن نبدأ العمل اليوم لدى ملاحظة أود أن أبديها بشأن الأجهزة التي تعمل في موضوع الإقطاع في الريف.. فقد بلغنا من أكثر من مصدر للمعلومات أن هذه الأجهزة تتصرف تصرفات عنيفة مع الناس ، وهذا غير مقبول مطلقاً ، ورؤساء الأجهزة مسئولون شخصياً عن هذا. وعليهم المرور على أجهزتهم للنظر وتحري الحقيقة ، فإذا كانت هناك تصرفات بهذا الشكل فعليهم أن يحدوا منها لأننا لا نريد تصرفات عنيفة مطلقاً كالضغط على الناس وضربهم وما إلى ذلك.. إن الأمور كلها ستتضح ونحن لا نريد العنف ، ولسنا في حاجة إليه ولا ينبغي أن تظهر الأجهزة الحكومية بمظهر العنف ، وأريد خلال الأسبوع القادم أن يمر رؤساء هذه الأجهزة بأنفسهم عليها ويقومون بالتنبيه بعدم القيام بمثل هذا العمل مرة أخرى ، أو تكرار حدوثه ، وإذا لم تكن هذه أمور قد حدثت وكانت هناك مبالغة فيجرب التأكيد بعدم حدوثها ، وأخص بالذكر في هذا الموضوع الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية..

«وعلى السيد سعد زغلول عبد الكريم - قائد الشرطة العسكرية - أن يأخذ مذكرة باسم إبراهيم عبدالفتاح راضى الضابط بالقوات المسلحة لأنه ورد ما يفيد أنه بتاريخ ٢٥ مايو

٦٦ حضر بسيارة لورى رقم كذا قوات مسلحة ، وقام بنقل المواشى الخاصة بعلمته المفروض عليها الحراسة وابن خاله محمد عبداللطيف الجيار المتهرب من قانون الإصلاح الزراعى وذلك لتفريسيها.. ويقوم بتحقيق هذا الموضوع فبإذا وجد أن ما نسب إلى هذا الضابط صحيح يوقف عن العمل فى الحال».

وعاد المشير يؤكد هذا المعنى ولكن بطريقة أخرى - فى ١٠ نوفمبر ٦٦ - قال المشير عامر: سمعت أن بعض المنظمات السياسية سواء فى الاتحاد الاشتراكى أو لجان الشباب تجبر بعض الملاك على تأجير الأرض للزراع ، وهذا أمر لابد من منعه بمعرفة السادة المحافظين والمسؤولين فى الاتحاد الاشتراكى ، لأن مثل هذا الموضوع يجب ألا يعالج محليا ، بل ينبغى أن يعالج على أعلى مستوى فى الاتحاد الاشتراكى ، وعلى المنظمات التى لديها رأى فى هذا الشأن أن ترفعه إلى الاتحاد الاشتراكى للتصرف وأخذ تصديق عليه قبل البدء فيه ، إذ لا يمكن ترك الأمور تسير بهذا الشكل وإلا أفلت الزمام..

وعندما دارت مناقشة حول العقود العرفية.. وأسلوب إثباتها من خلال أهالى القرى.. حذر المشير عامر من هذا الأسلوب قائلا - جلسة ٦ يوليو ١٩٦٦ - : مثل هذه الحالات يجب أن تؤخذ بتحفظ حتى لا ندخل فى دوامة من أقوال الناس ، ومكائدهم ضد بعضهم البعض ، ونكون فى هذه الحالة مجرد آلة ، فإذا كانت هناك حالات بهذا الشكل يمكن حصرها ولا نتخذ فيها إجراء معين الآن ، ولا نلجأ إلى وسائل الضغط لإثبات ما يقال لأن الناس تحت الضغط قد يقولون معلومات غير حقيقية ، كما أن الضغط قد يخلق عدااء بعض الناس لنا ، ولا ينبغى أن نلجأ لما يخلق لنا أعداء بدون داع ، إلا إذا كان الأمر يتعلق بمن يعرفون بعدائهم للثورة..

وقال المشير عبدالحكيم عامر «بالنسبة للمخالفين للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بالإصلاح الزراعى من الجائز أن نفرض الحراسة على الشخص وحده بالاسم ، لأننا لا نريد التوسع فى ذلك ، وهى عملية متسلسلة تشمل أفرادا كثيرين وتخلق جيوبا معادية أكثر من اللازم وتسبب مشاكل كثيرة أخصها المشاكل الاجتماعية. وبالنسبة للمتهربين من قانون سنة ١٩٥٢ وقانونى سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ معا ، فإن هذا الإجراء مفهوم بالنسبة لهم ولكن بالنسبة للمتهربين من قانون سنة ١٩٦١ فقط ، فكمبدأ نفرض الحراسة على الشخص فقط ، ولا داعى لعائلته إلا إذا وجدنا حالة معينة تستحق أن نفرض فيها الحراسة على الشخص وعائلته ، فهذا أمر آخر ولكن الأساس أن نفرض الحراسة على الشخص بالاسم.. واستطرد المشير قائلا: هناك حالات تتعلق بأشخاص متزوجين من

سيدات فرضت عليهن الحراسة ، والزوجة بالتالى محددة إقامتها فى الوقت الذى يوجد فيه الزوج فى جهة أخرى ، هذه مشاكل موجودة يجب أن نعمل على حلها ، وهذا الموضوع جاء من أكثر من مصدر ولا بد أن نتخذ فيه قرارا بحيث يكون محل إقامة السيدة الموضوع تحت الحراسة مع زوجها ، بصرف النظر عن المكان ويمكن أن نتخذ المبدأ بحيث لا تحدد إقامتها فى مكان بينما زوجها يعمل فى مكان آخر ، فتحدد إقامتها مع زوجها فيما عدا الإقامة فى القرية التى بها الأرض المملوكة لها وما فرض عليه الحراسة يكون على ما آل إلى الشخص بالميراث ويقصد به الأرض الزراعية التى هربها المورث فقط إلا إذا كان الإرث يشمل مؤسسات يعمل بها عمال كالمصانع ..

حسن عبدالفتاح عضو اللجنة: ألا يدخل فى ذلك السندات والأسهم والمجوهرات؟

المشير عامر: لا تدخل.

صلاح نصر: هناك أشياء من هذا القبيل شملتها الحراسة.

المشير: إذا كنا أخطأنا فى شىء فيمكن أن نخطر به لتصحيح الأوضاع.



وكانت اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ، قد بدأت أعمالها على أثر مقتل صلاح حسين فى قرية كمشيش بالمنوفية ، كان يسكن كمشيش عشرة آلاف مواطن ، ومساحة زمامها من الأرض الزراعية ٢١٢٠ فداناً ظلت عائلة الفقى وحدها تملك - بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى عليها - أكثر من نصفها - بالضبط ١٢٠٠ فدان ..

وكان صلاح الدين محمد حسين - وفقا لتقرير أعده عبدالفتاح أبو الفضل أمين شئون الأعضاء بالاتحاد الاشتراكى - قد عاد إلى القرية بعد زيارته لأمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى بالقاهرة ، وقد ناقش خلال زيارته وضع الإقطاع فى قرية كمشيش ، واجتمع مع لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية ليطلعهم على نتائج زيارته ، وفى طريق عودته لمنزله ومعه زميله عضو اللجنة شوقى شريف الموظف بالتأمينات الاجتماعية بشبين الكوم ، خرج عليهما محمود عيسى والسيد عطية ، وأطلق محمود عيسى الرصاص من مسدسه على صلاح حسين فى جمجمته فلقى مصرعه فى الحال ، واستطاع زميله شوقى أن يلقى القبض على القاتل محمود عيسى ، بينما هرب الآخر ، وحضر شيخ الخفراء بسيونى الفقى وهو من العائلة الإقطاعية ومعه آخرون وضربوا الشاهد شوقى شريف وأمكنهم تهريب القاتل ، وقام الشاهد بإبلاغ الشرطة فى الحال بالجريمة وحضر بعده مباشرة المتهم

بالقتل محمود عيسى وشريكه السيد عطية وآخرون ، وقدموا بلاغا بقيام المقتول والشاهد بالاعتداء على القاتل وشريكه بالضرب فى محطة سكة حديد كمشيش ، قبل ارتكاب جريمة القتل بحوالى ٣ ساعات ، وقد أوضح مدير الأمن بالمحافظة أن المتهمين بالقتل محمود عيسى وشريكه من أتباع عائلة الفقى ، وقالت أمانة شئون الأعضاء فى تقريرها أنه «لابد من وضع حد لتزايد ضراوة الرجعية المحلية التى ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن ضراوتها فى الداخل تنمو باطراد مع اتساع ونمو الرجعية والاستعمار فى المنطقة العربية ، وأن حماية الجبهة الداخلية تستلزم بالضرورة إعادة الثقة الكاملة والمعطلة لكل الفئات صاحبة الحق والمصلحة من الثورة ، وهذه الجريمة سابقة خطيرة ، لأنها قضية سياسية فى المقام الأول ، ولابد من مواجهتها بإجراءات حاسمة تعيد الثقة لقوى الشعب العاملة فى هذه المنطقة ، إن أكثر ما يزيد القضية عمقاً شعبياً أن كل أهالى قرية كمشيش يعلمون أن شقيق صلاح الدين حسين هو الرائد طيار محمد حامد حسين الذى استشهد فى معركة الحرية فى اليمن وأن أبناءه يعيشون فى بيت عمهم الذى قتلته عائلة الفقى الرجعية فى المنوفية.



أورد تقرير أمانة شئون الأعضاء بالاتحاد الاشتراكى معلومات عن صلاح حسين ومقاومته لإقطاع عائلة الفقى ، ووفقاً لهذا التقرير فإنه بتاريخ ٢ / ٥ / ١٩٦٦ وردت للأمانة برقيات من لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بقرية كمشيش ، ومن العمال والفلاحين، ومن والده الشهيد صلاح الدين محمد حسين الذى استشهد من قبل ابنها طيار محمد حامد حسين فى معركة اليمن للدفاع عن الحرية.. يستنكرون فيها اغتيال شهيدهم المرحوم صلاح الدين محمد حسين بيد الرجعية والإقطاع ، لموقفه فى كشف تهريبهم من تطبيق القوانين الاشتراكية وتصديه الدائم لهم وفضح مؤامراتهم ، وقال التقرير أنه «بالرجوع إلى المعلومات المحفوظة بالأمانة اتضح أن إدارة المباحث العامة سبق أن أخطرتنا بوجد تكتلين فى قرية كمشيش يرأس أحدهما صلاح الدين محمد حسين (القتيل) ويمثل التكتل الثانى عائلة الفقى الرجعية وأتباعها ، وتضمن أحد كتابى المباحث العامة المعلومات المسجلة عن المرحوم صلاح الدين محمد حسين والتى تشير إلى سابقة اعتقاله أكثر من مرة لانتمائه لجماعة الإخوان المنحلة وفى نفس التقريرين المشار إليهما ذكر أن نشاط صلاح حسين الحالى ذو صبغة شيوعية.. وأنه يسود اعتقاد بقيامه بتكتيل الشيوعيين ضد عائلة الفقى ، وكما سبق أن أرسل المرحوم صلاح حسين لأمانة شئون الأعضاء صورة من تقريره للجهات المختصة ، يطالب فيه بتصفية الرجعية والإقطاع فى

المرحلة الحاسمة التي تجتازها البلاد حتى لا تكون خطراً داخلياً يعوق انطلاقنا الخارجى ، واتضح أيضاً أن لجنة وحدة كمشيش أرسلت للأمانة صورة تقريرها للجهات المختصة تطالب فيها بالاستيلاء على قصور عائلة الفقى المهجورة بكمشيش ، والتحقق من مصادر الثراء الحالى لأفراد العائلة وخصوصاً أن الملاك من العائلة تحت الحراسة حالياً ، وفور تلقى البرقيات قامت الأمانة بإبلاغ السيد الأمين العام بإشارة تليفونية بالإسكندرية بملخص الحادث وضرورة اتخاذ إجراء ثورى ضد عائلة الفقى الإقطاعية ، ويقول أمين شئون الأعضاء . «انتقلت ومعى بعض المساعدين إلى محافظة المنوفية ، وقابلنا زوجة الشهيد السيدة شاهنده ، كما تقابلت مع أمين المكتب التنفيذى ، وبعض أعضاء المكتب بحضور السيد محافظ المنوفية ومدير الأمن وخلال المناقشة تمكنت من الإحاطة بظروف حادث الاغتيال ، وموقف عائلة الفقى بصفة عامة على النحو التالى :

عائلة الفقى تمتلك ١٢٠٠ فدان بزمام قرية كمشيش مركز تلا ، بالإضافة إلى ما تمتلكه بالقرية من قصور ، وتمكنت بالتحايل على القانون من الاحتفاظ بهذا القدر من الأراضى الزراعية حتى عام ١٩٦١ ، حيث وضعت أملاك العائلة ، تحت الحراسة ولم يستول الإصلااح الزراعى فى هذا العام إلا على ما يقرب من ٢٣٠ فداناً ، وظلت بقية المساحة مملوكة للعائلة فى حدود مائة فدان لكل فرد من العائلة ، ونتيجة لاحتفاظ العائلة بهذا القدر من الأراضى الزراعية منذ صدور قانون الإصلااح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ (تاريخ وضع الأراضى تحت الحراسة) ولوضوح نية الدولة فى تحديد الملكيات الزراعية فقد أخذت العائلة فى تكديس الأموال واستثمارها فى التجارة (فى المواشى بصفة خاصة).

وتناول التقرير معلومات محافظ المنوفية - إبراهيم البغدادى - وأمين المكتب التنفيذى - ومدير الأمن: حيث أكدت معلوماتهم أن مقتل المرحوم صلاح الدين حسين ، تم بتحريض من عائلة الفقى وعلى رأسها عميدها صلاح الدين أحمد عبدالله الفقى ، ومن الصعب جداً إثبات ذلك جنائياً لأنه على فرض اعتراف القاتل - بتحريض آخر له - هذا يعرضه لعقوبة الإعدام نتيجة الاعتراف ، بالإضافة إلى أن التحقيق لم يسفر حتى الآن عن الاهتداء - بصورة مؤكدة لشخصية القاتل ، وأكدت معلوماتهم أيضاً أن عائلة الفقى تعيش فى مستوى أعلى بكثير من مستواها قبل الثورة ، وأنها تعيش فى شبه عزلة عن بقية سكان المنطقة ، الأمر الذى اضطرهم فى النهاية إلى السكن فى الإسكندرية ، وأن العداء والشك

هو الذى يحكم علاقتها ببقية الناس ، وأن الشهيد صلاح الدين حسين كان من وجهة نظر العائلة محرضاً أساسياً ، لكشف حقيقتهم أمام الناس ..

كانت هذه بالنص كلمات تقرير رسمى صادر من الاتحاد الاشتراكى العربى ، التنظيم السياسى الوحيد فى ذلك الوقت.



أعد عبدالفتاح أبو الفضل أمين شئون الأعضاء بالاتحاد الاشتراكى مذكرة طالب فيها بعدد من الإجراءات لتصفية بقايا النفوذ الإقطاعى فى الريف ، واسترداد الأرض التى تم تهريبها وقال فيها : «إن الجماهير بعد حادث كمشيش تتوقع إجراءات ثورية تتضمن تصفية شاملة ومكتملة لكل بقايا وآثار الإقطاع فى الريف ، وأنه من واقع انعكاسات حادث كمشيش على رأى العام فى الريف فإن التوقعات التى ينتظرها رأى العام ويناقشها تجملها أمانة شئون الأعضاء فيما يلى :

أولاً: لكى لا يتعثر العمل الثورى فى متابعات مختلف التحقيقات والنصوص وكشف طرق التحايل عليها يرى استصدار تشريع بحرمان العائلات التى طبقت على أفرادها قوانين الإصلاح الزراعى من الملكية الزراعية حرماناً تاماً ما لم يكن تملكهم كمعدمين عن طريق قوانين الإصلاح الزراعى مع تشجيع تهجيرهم إلى مناطق أخرى.

ثانياً: لقد كان لوعى الإقطاع بمصالحه الطبقيّة وخبرته القديمة فى المحافظة على امتيازاته أن تمكن بكل وسائله من تسخير بعض المنحرفين فى الأجهزة المنفذة للإجراءات الثورية لخدمة مصالح الإقطاع وحرمان الجماهير من مكاسبها.. لذلك فإنه من المهم:

أ) حظر إقامة العائلات الإقطاعية فى إقطاعياتهم القديمة مع تخصيص نفقات مناسبة لهم.. لقد ثبت أن عائلة الفقى كانوا يسامون الشهيد صلاح حسين على مغادرة كمشيش نهائياً والاستقرار مع عائلته فى القاهرة فى مقابل مبلغ ٣٠٠٠ جنيه.. وكان الوسيط هو أحد الموظفين الذين يتعاملون فى إجراءات الإصلاح الزراعى.

ب) اعتبار حوادث التعاون مع الإقطاع فى جرائم تهريب الأرض أو التحايل على تطبيق إجراءات الحراسة من جرائم أمن الدولة واعتبار أن القضاء على الإقطاع وكل مظاهره هو هدف سياسى أساسى من أهداف الثورة.

ثالثاً: كل الملاك الجدد الذين تملكوا بمعقود صورية أجزاء من أراضي الإقطاعيين

لحساب الإقطاعيين أنفسهم.. هؤلاء عليهم أن يبلغوا فوراً عن هذه الملكيات للجهة المختصة ، وإذا ثبت امتناعهم أو تهريبهم أو تلاعبهم أو تقاعسهم عن موعد يحدد لهم فإنهم يقدمون أمام محكمة أمن الدولة.. إن أمثال هؤلاء هم ذبول الرجعية فى البر وخدمهم وآخر مظاهر سطوتهم والقضاء عليهم أمر محتتم.

رابعاً: إلزام أفراد العائلات الإقطاعية الذين استفادوا هم أو أفراد أسرهم بطر التحايل على أجزاء من أرض الإصلاح الزراعى كمنتفعين بأن يردوا للدولة هذه الأجزاء من الأراضي لكى تعود إلى أصحابها الحقيقيين من الفلاحين المعدمين والفق والأجراء.. وكل من يتهرب يقدم لمحاكم أمن الدولة.

خامساً: استصدار نص يؤكد إيداع صورة رسمية من وثائق الملكية الزراعية فى لج الاتحاد الاشتراكى على مستوى القرية لإحكام رقابة التنظيم الشعبى.. وإتاحة الفرص لمراجعة التصرفات غير القانونية.

سادساً: عدم السماح بدخول أفراد العائلات الإقطاعية فى لجان العشرين للاء الاشتراكى ومجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية أو النقابات الزراعية بصر النظر عن حجم ملكياتهم الزراعية..

كذلك فإنه من المهم إعادة النظر فى استبعاد كل الأفراد الفنين من عائلات الإقطاعية من أى عمل يتعلق بقوانين الإصلاح الزراعى.

لم تكن لجنة تصفية بقايا الإقطاع التى رأسها المشير عبدالحكيم عامر ، إجراء عاطفياً بقدر ما كانت عملاً ثورياً طالبه به التنظيم السياسى فى مذكرات مكتوبة ، وفقاً للمبادئ والقواعد التى كانت تحكم المجتمع وتسوده فى ذلك الوقت.

ومع ذلك فإن التجاوزات الخطيرة التى قامت بها الأجهزة الأمنية التابعة للمشير أيضاً ضد بعض الأفراد ، وضد المتهربين من أحكام قانون الإصلاح الزراعى ، والذين أشاء الرعب والإرهاب وفرضوا سطوتهم فى كمشيش بالذات ، لم تمر بسهولة .. فقد قدم للمحاكمة ، وفى وجود عبدالناصر .

هذه الإجراءات اللا إنسانية التى قامت بها المباحث الجنائية العسكرية ، أدانها القضاء وأدان القائمين بها.. وقد رأس المحكمة التى أصدرت أحكامها ضدهم المستشار صاد المهدي ، وكان عضواً بالتنظيم الطليعى وهو التنظيم السرى الذى أقامه جمال عبدالناصر

داخل الاتحاد الاشتراكي ، مما يكفى دلالة على استقلال القضاء وعدم التدخل فى شئونه (*) .

وامتدت اللجنة إلى النشاط الإجرامى فى الريف ، وإلى الفساد الإدارى فى القطاع العام ، باتخاذ إجراءات ثورية وحاسمة لمواجهة لهما .

وكانت هذه اللجنة - لولا ما صاحبها من عمليات عنف وإرهاب - من أهم اللجان التى واجهت الانحرافات ، وعدم تطبيق القوانين .

وكان المشير عامر مشغولاً بهذه اللجنة كجزء من مهامه التى كان راضياً عنها سعيداً هو ورجاله بها ، فقد أمكن عن طريقها أن يمتد نفوذهم أكثر وأكثر .. وكانوا هم الذين يسعون إلى الامتداد إلى الحياة المدنية ويطلبونه .

وبينما المشير عامر ورجاله غارقون فى هذا العمل مشغولون بالإجراءات المدنية ، كانت نذر الحرب قد بدأت .. وظهر واضحاً أن الحرب على الأبواب .

(*) مذبحة القضاء - عبدالله إمام .

الافتراء على ثورة يوليو

2

ديمقراطية.. بقوة السلاح

دار الخيال

دولة .. خارج الدولة

عقد عبدالناصر اجتماعا - يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ - حضره المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة وشمس بدران وزير الحربية ، والفريق صدقي محمود قائد القوات الجوية ، وعدد من قيادات الجيش ، ونبه في هذا الاجتماع إلى أن إسرائيل سوف تبدأ عدوانها يوم ٥ يونيو بضربة جوية ، وسأل عامر عن إمكانية استيعاب الضربة الأولى ، بعد أن تلقى نصيحة سوفيتية ، وأمريكية ، وفرنسية ، ألا تبدأ مصر بالضربة الأولى ، وقال الفريق صدقي محمود «أنه يفضل أن نبدأ نحن بالضربة الأولى لأن نسبة الخسائر ستكون مرتفعة » ، وسأله المشير عامر : هل يقبل هذه النسبة ويحارب إسرائيل أم يرفضها ويحارب إسرائيل وأمريكا ، وقال صدقي محمود «إن الخسائر ستكون في حدود ٢٠٪» وفي هذا الاجتماع نظر عبدالناصر إلى المشير فقال المشير لعبدالناصر كلمته الشهيرة « برقتى ياريس »..

ويقول صلاح نصر إن المخابرات المصرية كانت قد وضعت أمام عبدالناصر معلومات حصلت عليها من مخابرات دولة صديقة جاء فيها أن إسرائيل سوف تبدأ الحرب يوم ٥ يونيو .. ولم يهتم أحد من قادة القوات المسلحة بهذا التحذير الذي أعلنه الرئيس ، بل إن المشير عامر صباح يوم ٥ يونيو توجه بالطائرة إلى سيناء لتفقد القوات هناك ، ولمقد اجتماع في مطار « بير تمادة » لجميع قيادات سيناء ، وبينما هو في الجو ، والقيادات

متجمعة فى انتظاره ، وقعت الضربة الإسرائيلية ، ولم يكن أحد من القادة فى موقعه الذين فى القاهرة كانوا فى وداعه ... ولم يصلوا إلى مكاتبهم ، والذين فى سيناء كان ينتظرونه ..

ويقول الفريق مرتضى أنه عندما سأل المشير فيما بعد ، عن سبب عدم الاستماع إلى تحذير الرئيس الذى حدد موعد العدوان ، ولماذا لم يبلغ به القيادات ، حتى تأخذ حذرهما أجابه المشير - فى عدم اكتراث - بأنه لم يسمع من قبل أن عبدالناصر من أولياء الصالحين حتى يعرف الغيب !!

واتضح من التحقيقات ومن المحاكمات ، ما هو أشد قسوة من الإهمال ، فعدا الحفل الذى أقيم فى أنشاص وسهر فيه الطيارون حتى فجر ٥ يونيو ، فإن إجراءات التأمير العادية التى كانت تتم كل يوم من خلال طلعات جوية قد توقفت فى ذلك اليوم ..

لم يكن قرار الحرب فرديا ، فقد ناقشته قيادات القوات المسلحة ، ولم يعترض أحد من القادة ، وتحمس له المشير ، وكان قادراً ، على إعلان أن الجيش غير مستعد ، ولو اعترض لما تم أى تحرك ، ونوقش الأمر فى مجلس الأمة ، وذهب أعضاء المجلس بالإجماع برئاسة أنور السادات إلى بيت عبدالناصر يحملون له تفويضا بأن يصدر قرارات لها قوة القانون أثناء الحرب ، ويومها قال لهم عبدالناصر وفقاً للمضبطة : كنت أتمنى أن تستدعونى وأن أحضر إليكم ، ولكن الأخ أنور أبلغنى إصراركم على الحضور ، وأنا لا أرى داعياً لمثل هذا التفويض ، لأنه يمكننى أن ألتجأ إليكم إذا رأيت إصدار قوانين ، وإلى جانب ذلك كانت القطاعات المدنية فى الدولة تستعد للحرب ، من الدفاع المدنى إلى غيره من الإجراءات المدنية اللازمة ... فلم يكن قرار الحرب إذن مفاجئاً ، ولا فرديا .



بعد أن تيقن عبدالناصر من وقوع الهزيمة ، اتفق مع المشير عامر على التنحى ، واقترح عامر أن يعهد عبدالناصر بالمسئولية إلى شمس بدران رجله ووزير حرية النكسة ، بالتأكيد فإنه سيكون « كوبرى » يحكم المشير قبضته من خلاله ... وأعلن عبدالناصر فى شجاعة أنه يتحمل المسئولية كاملة .. وخرجت الجماهير تطالبه بالاستمرار والعدول عن التنحى ، ويقرر رجال المشير - فى المحاكمة - أن تمسك الجماهير بجمال عبدالناصر ، كان صحيحاً ، وعن إيمان بأنهم فى ظل قيادته سوف يتجاوزون المحنة ، ويتغلبون على الهزيمة .. وفى نفس أسبوع عودة عبدالناصر بدأت المواجهة العسكرية الجادة مع العدو الصهيونى ، التى

كانت بداية لحرب طويلة ، كانت بمثابة التدريب العملى الجاد لمدة ثلاث سنوات ، من خلال حرب الاستنزاف ، التى انتهت بوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور ، وفقا لما سُمى بمبادرة وزير الخارجية الأمريكى روجرز ، وكان سبب قبولها ، إعطاء فرصة هادئة للانتقال بحائط الصواريخ إلى مقربة من القناة كخطوة نحو الحرب لتحرير الأرض ، وقد أعلن عبدالناصر عن قبول هذه المبادرة فى خطاب جاء فيه كلماته الشهيرة « بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » أى أنه كان يعرف أنه لا جدوى منها ، وأنه قبلها فقط لالتقاط الأنفاس ومن أجل مزيد من الاستعداد للحرب ، وهو ما سجلته شكاوى إسرائيل لمجلس الأمن عقب وقف إطلاق النار من أن مصر تحرك قواتها ناحية القناة وأنها لم تلتزم بالقرار ، وطبعاً أنكرت مصر ذلك .



أحسن المشير عبدالحكيم عامر « وقبيلته » من قيادات القوات المسلحة ، أنه بخروج الجماهير الكاسح ، الذى شبهه السادات ، بأنه استفتاء شعبى وتلقائى على قيادة جمال عبدالناصر ، أن القطار قد تجاوزهم ، فأرادوا أن يتشبثوا به ، ولو فى السبينة ، بأن يلقي عامر - هو الآخر - بيانا من الإذاعة ، كرمز لإعلان التواجد ، والعودة بنفس القطار إلى نفس المواقع ، كما حدث بالنسبة لجمال عبدالناصر .. وكانت أزمة عنيفة بين عبدالناصر ، وبين عامر ، وبدأت سلسلة من الوساطات ، ومن المشاورات ، ومن الضغوط ، رفع خلالها عامر شعار أنه لابد من عودته إلى مكانه السابق ، قائداً عاماً للقوات المسلحة .. وعرض عليه أن يعود مسئولاً ، ونائباً لرئيس الجمهورية ، بشرط أن يتعد عن الجيش .. ولكنه رفض كل هذه العروض .. التى كانت تنطلق من تقدير لدوره على امتداد سنوات الثورة ، كما كانت فى الغالب تحمل رائحة المجاملة والعاطفة على نحو يتنافى مع مسئوليته عن كل ما حدث من أخطاء ، وإهمال ، وعدم مبالاة طوال قيادته ، فلا القادة كانوا مؤهلين ، ولا التدريب كان واقعاً ، ولا الانضباط كان متوفراً ، ولا التعبئة كانت سليمة ، ولا إدارة الحرب كانت علمية ، ولا قرار الانسحاب الذى اتخذه بعصبية كان صحيحاً .. هذه الأمور كانت تستوجب المحاسبة ، والمساءلة ، بل والمحاكمة .. وكان المشير نفسه قد أحس - فى وقت مبكر - بمسئوليته وأبلغ وهو فى غرفة القيادة رجله الأول ، ووزير حربيته ، أنه عازم على الانتحار .

لم يكتف المشير بالتشبث بضرورة عودته قائداً عاماً للقوات المسلحة ، بل فرض نفوذه وسيطرته أيضاً على رجاله - وهو بعيد عن السلطة - فاستدعاهم واحتضنهم ، وآواهم فى

بيته ، وحاول جهده أن يمنع الاقتراب منهم حتى لا يقعوا تحت المساءلة والمحاكمة عن تقصيرهم ووقوع الهزيمة .

والمصريون غضبوا وتظاهروا ورفضوا الأحكام الهزيلة التي صدرت ضد قادة سلاح الطيران ، واعتبروها مخففة وصدر قرار بإنشاء محكمة عليا عسكرية لإعادة محاكمتهم ، برئاسة الفريق محمود ماهر الرمالى مدير سلاح المدفعية الجديد وعضوية اللواء زكى عبداللطيف مدير الكلية الحربية واللواء عبدالرازق حجازى مدير إدارة المحاكم العسكرية ، وقدم إليها من قادة الطيران الفريق أول صدقى محمود والفريق جمال عفيفى واللواء عبدالحميد الدغيدى واللواء إسماعيل لبيب ، وقد حكمت بالسجن المؤبد على صدقى محمود ، وبالسجن ١٥ سنة على إسماعيل لبيب ، وبراءة بقية المتهمين .

الذين رفضوا الأحكام الهزيلة التي أصدرتها محكمة الدرجة الأولى ضد قادة الطيران .. سوف يفاجأون أن المشير عامر استدعى قائد الطيران إلى بيته ، ليحول دون محاكمته .. وهى صورة أخرى من العبث والاستهانة بما حدث وبمقدرات الشعب ، وسلامة أراضيه التي أقسم أن يحافظ عليها .



كان رجال المشير الذين تجمعوا فى بيته يوزعون استقالة قديمة قدمها إلى عبدالناصر عام ١٩٦٢ ، يطالب فيها بالديمقراطية ..

وكانت هذه المطالبة بسبب قرار « ديمقراطى » أجمع عليه أعضاء مجلس الرئاسة بأن يكون للمجلس دور فى القوات المسلحة ، ورفضه المشير وحده .. وترك الاجتماع غاضباً ، وأرسل استقالة فيما يسميه البعض بالانقلاب الصامت ، لم يتحدث فى الاستقالة عن رفضه لقرار مجلس الرئاسة وإصراره على الاستقلال بكل ما يتعلق بالجيش ، وهو سبب المشكلة ولكنه تحدث عن الديمقراطية ، بعد استقالته تحركت بعض القيادات لصالح القائد المستقيل ، وعندما عاد حفاظاً على سلامة وتماسك الجبهة الداخلية فى ظروف صعبة .. أحس عامر أنه عاد إلى موقعه منتصراً على إجماع مجلس الرئاسة ، وأن رأى الفرد تغلب على رأى الجماعة ، نسي قضية الديمقراطية .. ومارست الأجهزة التابعة له عمليات القمع التى شهدتها المجتمع والتى أدانتها المحاكم ، وأدانت رجال المشير فى تجاوزاتهم التى شبهها الرئيس السادات بأنها كانت بقعة فى ثوب الثورة الأبيض .

وتحت شعار « الاستقالة الديمقراطية » التى كان قد مضى عليها خمس سنوات ، بدأ التحرك لإعادة الرجل الديمقراطى .. وفرضه بالقوة العسكرية الديمقراطية .



لأسباب عديدة كان المشير يتمسك - حتى بعد الهزيمة - بقيادة القوات المسلحة ، التى امتدت سيطرتها على عدد من المرافق المدنية الهامة .. لأنها بتنظيمها ، وسلطتها ، قدرة على أن تحقق الضبط والربط - بعيدا عن الأساليب الديمقراطية - وكانت أيضا تملك كل عناصر الإخفاء والتخفى .. وكان رجال المشير المقربون يعرفون أنه بزوال سلطة وسلطان عامر التى يستمدّها من قيادته للقوات المسلحة ، فإنهم هم الآخرون ، سوف يفقدون نفوذهم ، بل ومواقعهم أيضا ، ويصبحون فى الظل بلا سطوة ، ولا وظيفة .. لذلك تحولوا إلى قوة ضاغطة على الرجل ، يغذون عنده تطلعاته للعودة ، ويزينون له أحقيته فى البقاء ، ويفبركون له أخباراً ، ويعدون تقارير تقول أن الجيش كله يريدّه ، ولا يريد قائدا غيره ، ورغم أن المشير كان يعرف جيدا أن قيادة المؤسسة العسكرية لم تكن أبدا ، وعلى امتداد التاريخ ، وفى كل دول العالم وفقا لإرادة الضباط والجنود ، إلا أنه كان يميل للتصديق ، لأنه يريد أن يصدق .. وكان الذين يعبئونه للعودة دفاعا عن أنفسهم ، يعرفون أنهم يكذبون فيما ينقلونه له من أخبار ، وهو ما عبر عنه أحدهم فى المحكمة التى حاكمتهم عندما قال « طبعا كان لازم نقول له الجيش كله عايزك ..أمال كنا نقوله هم مش عايزينك».

وكان الجيش فى تلك الفترة ينزف دما ، ويبكى شهداءه ، ويللم جراحاً سببتها له هزيمة لم يكن له دخل فيها ، فلم تسنح له أبدا فرصة للحرب ، ولا للمواجهة مع العدو الصهيونى النازى الذى امتلأ غرورا بنصر حققه بالمصادفة ، ولأنه لم يواجه ..فقد أهدت له قيادات متخاذلة هذا النصر ، بينما بعض القيادات المصرية قد هرب من اللحظة الأولى .

كل الذين أحاطوا بالرجلين ناصر ، وعامر ، حاولوا إعادة المياه إلى مجاريها ، ومن عجائب المصادفات أن الذين توسطوا فى معظمهم كانوا من رجال المشير المقربين .. وبعضهم قال فى المحكمة أنهم - مع ذلك - كانوا ضد عودة المشير عامر لقيادة القوات المسلحة ... ولم يطرحوا عليه سؤالا واجبا هو: متى يستقيل ويتنحى قائد أى جيش ، وفى أية ظروف ، وتحت أية عوامل ، إذا لم يترك موقعه بعد هزيمة ساحقة ومدمرة كالتى أوقعتها قيادات الجيش به فى يونيو ١٩٦٧ .

فقد كان الجيش بريثاً من الهزيمة التى تسببت فيها قيادات لم تمكنه من أداء دوره فى

حماية أرض الوطن ، وفى تلك الفترة انتشرت موجة عاتية من النكات كان يذيعها العدو الصهيونى عبر الراديو ، ووقف جمال عبدالناصر - ٢٣ يوليو ١٩٦٧ - يدافع عن الجيش ، ويطلب من المواطنين أن يكفوا عن ترديد النكات التى كانت تأتى ضمن الحرب النفسية التى تشنها إسرائيل ضد مصر وجيش مصر الوطنى .



أشهر مجموعة من الضباط منذ عرفت مصر الحياة العسكرية ، هى من أطلق عليها «دفعة شمس بدران» وزير حربية الهزيمة ، وهم جميع زملائه الذين تصادف وجودهم أثناء الدراسة بالكلية الحربية .. وكان شمس بدران وفيا لنفسه إلى حد أنه استدعى هؤلاء الزملاء ، وقربهم إليه ، وأسند إليهم مناصب هامة داخل القوات المسلحة ، وخارجها .

كانت للمشير مجموعة من القادة تدين له بالولاء المطلق منهم الندماء ، ومنهم سهار الليالى ومنهم مدمنو التدخين ، ومنهم العسكريون الأكفاء ، وأيضاً العسكريون الذين توقفت معلوماتهم العسكرية - مثله - عند ما تلقوه فى الدراسة الأكاديمية ، قبل أن تسند إليهم مسئوليات ومهام استنزفت جهودهم ، ووقتهم بين المكاتب فى النهار ، ومنادمة المشير فى المساء .

وكانت أيضاً لشمس بدران مجموعة - تدين له بالولاء - قربها منه ، ومنحها امتيازات ، لتكون طوع أمره ، وتمده بالأخبار والمعلومات .. هو يرتبط بالمشير .. وهم يرتبطون به !!.. ولم يحدث أن أصيبت دفعة كاملة بمجموعها بمحنة ، مثل دفعة شمس بدران ، التى كون منها تنظيمًا خاصاً ؛ لذلك كان لابد من إبعادها عن القوات المسلحة ، لأن ولاءها الأول كان قبل كل شئ لصاحب الفضل عليها شمس بدران ، وكان يخشى منها بعد موقفه ضد السلطة الشرعية فى البلاد .

وهكذا تمت تصفية أفراد هذه الدفعة الذين كانوا فى القوات المسلحة ، وترك أفرادها الخدمة العسكرية وامتدوا إلى مواقع فى المؤسسات الاقتصادية والمدنية .. وربما كان بينهم أبرياء ولكن الظروف لم تكن مواتية للبحث المتأنى .. كان الذين تخرجوا من الكلية الحربية عام ١٩٤٨ مائتى ضابط ، هم دفعة شمس بدران ، ثلاثة وثلاثون منهم بقوا فى القوات المسلحة ، وكانوا يشكلون تنظيمًا سريًا بقيادته هو الذى يعرفهم وهو الذى يتصل بهم .. وقد وجد وزير الحربية الجديد ملفاً فى مكان خاص من مكتبه يحوى أسماءهم ومواقعهم واتصالاته بهم .. لذلك تم إبعادهم .. وكان الإبعاد إلى الاستبداد أو إلى

مواقع مدنية .. وأثار هذا الموقف سخط شمس بدران .. خاصة أنه جاء ضمن عملية القضاء على بقايا رجالهم في القوات المسلحة عن طريق لجنة رأسها السيد زكريا محيى الدين !!.

أعلنت استقالات جميع قيادات الجيش ، وعين الفريق أول محمد فوزى قائدا عاما جديدا ، وقدمت قيادات الطيران للمحاكمة .. واستبعد رجال وزير الحربية شمس بدران ، بات واضحا أن بداية جادة ومختلفة سوف تعيد البناء على أسس جديدة تقوم على الجدية والانضباط والتدريب ، وكان ذلك يعنى بوضوح أن المشير عامر ومجموعته لن يعودوا أبدا للقوات المسلحة ، وأن مواقعهم ونفوذهم قد طارت إلى الأبد .

من هنا بدأت خطة التآمر للعودة ، بالقوة ، وبالإرغام ، ونشطت الاتصالات وعقدت الاجتماعات ، وكانت اللقاءات السرية فى الشارع ، وفى بيوت آمنة ، والذين يتسللون إلى بيت المشير عامر كانوا يدخلون فى ظلام الليل من الباب الخلفى الذى سُمى « باب المشتل » الذى يفتح على الحديقة ، وأقام بعض الضباط إقامة كاملة فى بيت المشير ، يتحصنون فيه ، فهو قادر على حمايتهم كما أنه قادر على إعادتهم إلى مناصبهم .. إذا أعادوه إلى منصبه .. وجاءت فكرة أن يرسلوا عريضة موقعة من الضباط إلى جمال عبدالناصر ، الذى لم تكن لديه قوات تحميه ، بعد أن أرسل قوات الحرس الجمهورى لحماية حدود مصر ، وقد أصبحت قوات العدو على شاطئ قناة السويس .

كان من المفترض أن تحمل العريضة مطلباً وحيداً ، هو إعادة عبدالحكيم عامر قائدا للجيش ، فإذا لم يوافق ، فإن الخطة جاهزة أن يذهب عامر إلى منطقة القناة ، ويعود فى حماية القوات المسلحة ، بواسطة القوات المسلحة ، وعندما علم جمال عبدالناصر بأمر العريضة ، ثار ورفض هذا المنطق تماماً وقال : «أنا لست الخديوى توفيق .. كما أن عبدالحكيم عامر ليس أحمد عرابى ».

وبات واضحا أن الحلول الودية فشلت فى إعادة عامر ، ولم يبق إلا محاولة إعادته بالقوة .. وكان لابد من التحرك ، وهكذا وضعت أمام الضباط المتحصنين فى منزل عامر ، خريطة حددت عليها مواقع القوات فى منطقة القناة ، ووزعت التكاليفات والمهام بحيث يعرف كل دوره ، من الذى سيستولى على الشرطة العسكرية ، ومن الذى سيلقى القبض على السبعة الذين رأوا أنه لكى تنجح الخطة لابد من اعتقالهم ، وعلى رأسهم زكريا محيى الدين ، ووزير الداخلية شعراوى جمعة ، ومدير مكتب الرئيس سامى شرف .

تحول بيت المشير عامر إلى ترسانة مسلحة .. أحضروا إليه أطنانا من الأسلحة

والذخائر، سوف تنقلها فيما بعد سيارات لورى ، وترصد كمياتها ، وتضع أمام المحاكمة التى حاکمت رجال المشير .. وأرسل عامر إلى صدقى محمود قائد الطيران المهزوم يستدعيه إلى بيته حتى لا يلقى القبض عليه ويحاكم .. وعندما ذهب مبعوث المشير إلى بيت قائد الطيران ، لم يجده ، فقد ألقى القبض عليه قبلها بلحظات .

كان على رأس الذين أقاموا فى بيت المشير ، وزير حريته ورجله شمس بدران ، وقائد الصاعقة جلال هريدى ، وكان من بين الذين سيقومون بمهمة قيادة الشرطة العسكرية ، وإلقاء القبض على رجال عبدالناصر ، وزير الداخلية الأسبق عباس رضوان ، وكان يبدو أنه بعيد عن المؤامرة ، يتوسط فى الصلح - وكان القضية خلاف شخصى ، وليس مصير أمة - وقد كشف دوره فى الساعات الأخيرة .. وكان من بينهم اللواء عثمان نصار ، الذى هرب من قيادته للقوات المسلحة فى سيناء ، وركب سيارته وعاد إلى الإسماعيلية فى اليوم الأول من الحرب ، مؤثرا سلامته الشخصية ، وترك قواته بأسلحتهم .. ووفقا للوثائق الرسمية التى أرسلتها قيادة القوات المسلحة عنه للمحكمة التى حاکمته عن سجل أعمال اللواء متقاعد عثمان نصار يومى ٥ و ٦ / يونيو / ١٩٦٧ خلال العمليات الحربية ، وقد جاء بالمذكرة التى بعثت بها القيادة للمحكمة بالنص :

تعين اللواء عثمان نصار يوم ٢٥ مايو قائدا عاما للفرقة ٣ مشاه التى كانت تحتل النطاق الدفاعى الثانى فى سيناء حول الحسنة ومعها أسلحة الدعم المكونة من ثلاثة ألوية مشاه وفوج مدرع ولواء مدفعية ميدان وكتيبة مدفعية صاروخية ..

ويحتوى سجل أعمال اللواء عثمان نصار فى مسرح الحرب على ثلاث فترات متباينة :

□ الفترة الأولى : وقعت فى المنطقة بين جبل لبنى وبيرلحفن واستغرقت ١٣ ساعة فيما بين الساعة ٢١٠٠ (٩ مساء) يوم ٥ يونية وحوالى الساعة ١٠٠٠ (١٠ صباحا) يوم ٦ يونية ، وفشل خلالها فى إجراء ضربة مضادة بقوات متفوقة ضد العدو ودون تدخل جوى معاد .

□ الفترة الثانية : وقعت حول الحسنة بعد ظهر يوم ٦ يونيو وألح خلالها على قائد الجيش الميدانى أن يوافق على انسحاب قواته إلى الخلف وانتقال مركز قيادته إلى مكان يبعد عن تهديد العدو رغم أن الموقف الفعلى لم يكن يبرر ذلك .

□ الفترة الثالثة : وقعت فيما بين الحسنة والقاهرة واستغرقت ٢٢ ساعة من الساعة ١٩٠٠ (٧ مساء) يوم ٦ يونيو إلى الساعة ١٧٠٠ (٥ مساء) يوم ٧ يونيو وتغيب خلالها

عن مركز قيادته تحت زعم التوجه لحضور مؤتمر فى قيادة الجيش الميدانى ، ومغادرته مسرح سيناء رغم أمر قائد الجيش له بالعودة فورا إلى مكانه من المعركة ، وتكليفه له بمهام خطيرة ، وتواجده صباح يوم ٧ يونيو فى الإسماعيلية ثم فى القاهرة عصرا ..

وخلاصة ما تم فى هذه المراحل الثلاث :

أولا : بالنسبة لأحداث الفترة الأولى : أنه توافرت للواء عثمان نصار المعلومات الكافية ، والقوات المتفوقة ، والمهام الواضحة ، لشن الضربة المضادة ولكنه أهمل اتخاذ إجراءات المعركة الصحيحة فأدخل قواته فى كمين مدرع معاد وهى غير جاهزة للالتحام ، وفقد السيطرة على قواته ، ولم يتمكن على مدى أربع ساعات من أن يدمر كميننا للعدو رغم تفوق قوات عثمان نصار على العدو فى المدرعات والمدفعية علاوة على انعدام النشاط الجوى المعادى تماما فوق أرض المعركة طيلة ليلة ٥ / ٦ يونيو .

كما تسبب ارتداد اللواء نصار صباح ٦ يونيو دون إخطار قائد الجيش الميدانى فى فتح طرق المناورة العرضية أمام العدو ، ومكنتها من سرعة الوصول إلى مشارف النطاق الدفاعى الثانى وتهديد الاتزان الدفاعى بمسرح سيناء .

ثانيا : بالنسبة لأحداث الفترة الثانية : عاد اللواء نصار بعد فشله فى شن الضربة المضادة إلى مركز قيادة الفرقة ٣ مشاة شمال الحسنة وفى الساعة ١٦١٥ (١٥ ، ٤ مساء) يوم ٦ يونيو بدأت طلائع العدو تلتحم بالجانب الأيمن لنطاق الفرقة الدفاعى فتصدى لها اللواء ١١٤ مشاة وصدوها حتى الساعة ١٣٠٠ (١ ، ٣٠ صباحا يوم ٧ يونيو) وفى الساعة ١٨٠٠ (٦ مساء) يوم ٦ يونيو اتصل اللواء نصار بقائد الجيش الميدانى ، وطلب منه التصديق على ارتداد الفرقة من النطاق الدفاعى الثانى حول الحسنة إلى الخلف عند منطقة الخمية ، لتدخل فى حمى الفرقة المدرعة هناك ، ولما رفض قائد الجيش الميدانى هذا الطلب أعاد اللواء نصار الاتصال به مرة ثانية الساعة ١٩٠٠ (٧ مساء) وطلب منه التصديق على انتقال مركز قيادة الفرقة من موقعه الحالى شمال الحسنة إلى موقع تبادلى جنوب الحسنة ، ثم أخطر اللواء نصار رئيس أركان الفرقة بأنه قائم بالتوجه إلى قيادة الجيش لحضور مؤتمر هناك ، وهذا كذب وهروب ..

وفى الساعة ١٩٣٠ (٧ ، ٣٠ مساء) يوم ٦ يونيو غادر اللواء نصار مركز قيادته ، وكان هذا هو آخر عهد الفرقة بقائدها ، وهى فى التحام مباشر مع العدو وتجتاز ظروفًا تتطلب وجود القائد بين جنوده .

ثالثا بالنسبة لأحداث الفترة الثالثة : ترك اللواء نصار مركز قيادته ١٩٣٠ (٧, ٣٠ مساء) يوم ٦ يونيو تحت زعم التوجه لحضور مؤتمر بقيادة الجيش الميدانى ، وكان أول من قابله بعدئذ هو قائد الجيش الميدانى فى الساعة ٢٣٠٠ (١١ مساء) يوم ٦ يونيو عند مدخل مركز قيادة الجيش وأمره القائد بالعودة فورا إلى مركز قيادته للسيطرة على قواته ، وكلفه بمهام بالغة الأهمية ، ولكن اللواء نصار لم يعد إلى مركز قيادته ، بل واصل الارتداد غربا فعبّر قناة السويس ثم اتجه إلى الإسماعيلية حيث شوهد بها صباح ٧ يونيو ، ثم انتقل إلى القاهرة وفى هاكستيب بمصر الجديدة ٧ يونيو ، وأثناء ذلك كانت الفرقة ٣ مشاة التى تخلصى عن قيادتها تقاتل العدو فى مواقعها حتى الساعة ٢١٥٠ (٢, ١٥ صباحا) يوم ٧ يونيو ثم ترد إلى اتجاه القناة ظهر يوم ٧ يونيو .

وطيلة هذا الوقت الحاسم فى مصير الفرقة كان قائدها متغيبا عنها ، مما تسبب فى عدم تنفيذ تعليمات قائد الجيش الميدانى بارتدادها على طريقى أبو عجيلة الإسماعيلية ، والحسنة - كوبرى شمال البحيرات ، بل ارتدت عبر المحور الجنوبى ، ثم خلال عمر متلا ، وتداخلت أرتالها فى أرتال الفرقة المشاة الميكانيكية التى كان مخصصا لها هذا المحور للارتداد ، فى حالة ازدحام شديد بينهما فى مضيق متلا ، وتوقفت حركتهما ، وصارتا هدفا سهلا ، لطائرات العدو التى نجحت فى إيقاع خسائر فادحة بهما .



ووفقا لشهادة رجاله ، وأقوالهم أمام المحكمة ، فقد كان المشير عامر ييكى لأنه يريد أن يعود إلى موقعه السابق ، وربما يكون أحد الأسباب التى دفعته للانتحار ، تيقنه أنه لن يعود ، وأنه فقد النفوذ والسيطرة ، والأبهة والمناصب ، فلو أراد الانتحار بسبب ما حاق بالجيش الذى قاده من هزيمة إلى أخرى لأقدم على الانتحار فى الأيام الأولى للنكسة أو بعدها مباشرة ، ولكنه لم يتخذ هذه الخطوة إلا بعد أن قبض على رجاله ، وضاع كل أمله فى العودة ، كما قرر جميع الذين رأوه فى هذه الفترة ، فقد كان يردد أنه سيقدم على عمل يسبب مشاكل ومتاعب للرئيس ، وكان يعنى - على الأرجح - هذا الانتحار الغامض بعد فترة من وقوع الهزيمة .

كان لابد من عملية جراحية دقيقة ، لفصد الدم الفاسد من القوات المسلحة نهائيا ، والقضاء على الدولة التى أقامها المشير عامر فى بيته بشارع الطجناوية على نيل القاهرة . بعد أن حوله إلى ملجأ للهاربين من الجيش ، ومستودع للأسلحة ، واستدعى من بلده فى المنيا العشرات من الرجال لحراسته وحمايته ، وكانت الخطة التى وضعها هؤلاء القادة

شديدة السذاجة ، تدل على ضحالة مستوهم العسكري فى وضع الخطط .. وفى التدبير حتى فى مسألة داخلية تخصهم .. فقد كان مستحيلا أن يتغلبوا على الدولة بأجهزتها المختلفة .. وفى المقابل .. كانت الترتيبات لإجهاض المؤامرة والقضاء على هذا التواء ، وكانت المسألة سهلة .. استدعى عبدالحكيم عامر لمقابلة الرئيس فى بيته ، وكان سعيدا بهذا اللقاء قبل اجتماع مؤتمر القمة العربى بالخرطوم ، وظن أن خطة الضغط على عبدالناصر نجحت بمجرد التلويح بها ، وحتى قبل تنفيذها وأنه سوف يصحب عبدالناصر لمؤتمر القمة الذى سيعقد فى الخرطوم .

عندما دخل المشير بيت عبد الناصر ، وجد زملاءه أعضاء مجلس الثورة زكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى ، وأنور السادات ، وأحس أن اللقاء أكبر من دعوة على العشاء ، وقال « دى محاكمة » وكانت فعلا محاكمة .. تحدث فيها عبدالناصر عن العلاقة التى تربطهما منذ بداية تعارفهما ، والميثاق غير المكتوب الذى اتفق عليه جميع أعضاء مجلس الثورة ألا يتآمروا على بعضهم فى حالة الخلاف ، وعدد أخطاء المشير ، وتعرض للهزيمة ومسئوليته .. ثم ترك الاجتماع ، وبقي عامر مع زملائه أعضاء مجلس الثورة ، ودخل الحمام ، وخرج ليعلن أنه تناول سمًا ، وأنه انتحر .. واستدعى طبيب الرئاسة الدكتور الصاوى حبيب الذى قال لى أنه بذل جهداً ضخماً حتى استطاع أن يعطيه حقناً بعد أن أمسك به ، « وكتفه » حسين الشافعى .. وفى هذا اللقاء عرف أنه حددت إقامته فى بيته .

كانت أوامره إلى الضباط الذين اعتصموا فى بيته ألا يتركوا البيت إلا بعد عودته لأنه إذا فشل اللقاء فسوف تنفذ خطة إعادته بالقوة ، ولن تؤجل .



كان المشير عامر فى الاجتماع ببيت الرئيس بمنشية البكرى الذى كان بمثابة المحاكمة ، بينما كانت قوات من الجيش قد تحركت وحاصرت بيته فى شارع الطحاوية بالجيزة ، واستطاعت بجهد سلمى كبير أن تخرج جميع الأسلحة .. وجميع الضباط بعد أن أحرقوا كل الأوراق .. وعاد المشير عامر إلى بيته فى السادسة صباحاً ليجد فيه أسرته فقط .. وحددت إقامته فى بيته ، وظل يبعث بالرسائل ، ويجرى اتصالات ، عن طريق أولاده ، وأقاربه .. وكان لابد من نقله إلى مكان آخر .. وهو البيت الذى وجد نفسه فيه وحيداً حيساً بلا أمل .. فأثر إنهاء حياته .

لم يكن عامر فى هذه التصرفات ، يتصور للحظة أنه داخل ضمن إطار الدولة يلتزم بقوانينها ويخضع لها .. لذلك رفض كل القرارات بإبعاده عن الجيش .

بعد إخلاء بيت المشير عبدالحكيم عامر ، وإلقاء القبض على الضباط الذين تحصنوا به.. قدموا للمحاكمة .. وفى المحكمة اتضحت صورة المؤامرة كاملة ، واعترفوا جميعا ، وقالوا بصيغ مختلفة .. نعم أنه كانت هناك مؤامرة .. وعندما نقلب أوراق القضية فى المحكمة نتعرف على تفاصيل المؤامرة ، ومعلومات متناثرة عن الحرب والهزيمة ، وأيضا عن المشير عامر القائد العام الذى كان يبكى لأنه يريد أن يعود .



شكلت محكمة الثورة برئاسة السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية وعضوية الفريق محمد على عبد الكريم ، واللواء سليمان مظهر ، ومثل الادعاء فيها مكتب برئاسة المستشار على نور الدين واللواء عوض الأحول والأستاذ عبدالغفار محمد .

كان قد تحدد يوم تنفيذ المؤامرة ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ ، ومن المصادفات أنه صدر الحكم عليهم فى ٢٦ أغسطس ٦٨ ، وقد حكمت المحكمة بالسجن المؤبد على خمسة هم : شمس بدران ، وعباس رضوان ، وصلاح نصر ، وجلال هريدى ، وعثمان نصار ، كما برأت المقدم كمال حجاب ، وكلا من الرائد طيار عمر حلمى ونبيل فريد شكرى والرائد محمد شحاتة غراب ، والرائد شريف حسن محفوظ ، والعميد يحيى صالح والعقيد محمود طنطاوى ، والرقيب أول حسن يوسف والنقيب على عثمان ، والنقيب عبدالله الشرقاوى ، والرائد سمير حسن على يوسف ، وحكمت على المقدم أحمد عبدالله بالسجن ١٥ سنة ، وبالسجن عشر سنوات على كل من عقيد محمد حلمى عبدالخالق ، والرائد سعيد عثمان مصطفى ، كما حكمت بالسجن لمدد مختلفة على بقية المتهمين .

نعم...مؤامرة

كنت أعد كتاباً عن دور القوات المسلحة المصرية فى دعم ثورة اليمن ، واستقرارها ، وامتداد هذا الدور إلى إحداث نقلة حضارية لمجتمع كان يعيش فى القرون الوسطى .. وقد برز دور قوات الصاعقة ، ودور أحمد عبدالله بالذات .. واستطعت الوصول إليه، فى

أحد الشوارع المتفرعة من شارع الهرم ، فى معرض للمويليا يملكه ويديره .. فى الطابق الثانى من هذا المعرض حيث مكتبه تحاورنا حول ما يتعلق بثورة اليمن ودور القوات المسلحة الرائد هناك .. وطويت أوراقى ، وقلت للرجل : بعد كل هذه السنوات ، وبعد أن حكم عليك بالسجن ، وبعد الإفراج عنك.. أريد أن أسألك : هل كانت هناك مؤامرة لإعادة المشير عامر بالقوة إلى موقعه كقائد عام للقوات المسلحة ، قال الرجل : طبعاً كانت هناك مؤامرة .. كنا نريد إعادة المشير عبدالحكيم عامر ، وكنا متحمسين له .

قلت له : هناك الآن من ينكر وجود مثل هذه المؤامرة .

قال : دعهم ينكرون .. ولكنى لا أقول إلا الحقيقة .. كانت هناك مؤامرة ، وتحدثت عنها فى المحكمة .

وكان البعض قد حاول أن يشير غباراً حول هذه المؤامرة ، وكان ذلك غريباً من قيادات عليا فى القوات المسلحة ، بعد أن اعترفت بإرادتها ، وأعلنت أنه لم تقع عليها أية ضغوط ، وفى هذه المحكمة تحدث المقدم أحمد عبدالله الذى حكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً .



قال : فى «البداية» : أحب أن أقرر أن كل اعترافى التى سجلها التحقيق تمت بمحض اختيارى وبدون أى ضغط ، وأقرر أيضاً أن معاملتى كانت كريمة جداً .

وروى أحمد عبدالله دوره الكامل منذ بدأ اتصال المشير عبدالحكيم عامر به بعد النكسة حتى اكتشفت المؤامرة ، كما تحدث بالتفصيل عن اللقاءات السرية التى تمت واشترك فيها سواء فى منزل المشير عامر بالجيزة ، أو فى شقة مصطفى عامر ، أو فى شقة أخرى بعمارة الشربتلى أو فى شارع الهرم ، أو فى شارع كورنيش النيل ، أو أمام المسرح العائم .

حدد بالتفصيل ما جرى فى كل لقاء والمشاركين فى هذه الاجتماعات السرية ، وماذا قال كل منهم ، وكيف تم الاتفاق على تنفيذ عملية الاستيلاء على القيادة فى منتصف الليل يوم ٢٧ أغسطس وقال إن كلمة السر للعملية بالنسبة لاشتراك الطيران هى « نصر » .

روى أحمد عبدالله للمحكمة بالتفصيل ، الاتصالات التى أجراها مع عدد من الضباط للاتفاق على تنفيذ الخطة يوم ٢٧ أغسطس ، إذا لم تسفر مقابلة المشير للرئيس عبدالناصر على اتفاق حول مطالب المشير ، وأن الضباط الذين اتصل بهم هم مدحت الرئيس ومختار حسن الفار وسمير يوسف وسعيد عثمان وفاروق شكرى وسمير فهمى .

ووفقا لأقواله فقد ذهب بعد النكسة إلى منزل المشير عامر ، من باب الوفاء له لأن المشير صاحب فضل عليه .. كما أنه عاونه فى الإفراج عن شقيق له من الإخوان المسلمين بعد أن أمضى ٥ سنوات فى السجن وكان محكوما عليه بـ ١٠ سنوات كما قام المشير بترقيته ترقيات استثنائية .. وفى هذا اللقاء طلب إليه المشير أن يكون الأمر سرى وألا يزوره فى الصباح ، وقال له أنه سيستدعيه عندما يريد ، وتحدث إليه عن رأيه فى الموقف بصفة عامة .

وقد طلب لقاء المشير بعد ذلك ، وقابله فى شقة بعمارة الشربتلى وفى منزل بالدقى ، وفى المقابلة التى تمت بشقة الشربتلى سأله المشير عن قوة الصاعقة التى يمكن الاعتماد عليها فأجاب بأنها ١٠٠ أو ١٥٠ شخصا ، وكان المفروض أن يحضر الطيار تحسين هذه المقابلة ، ولكنه اعتذر بسبب تكليفه بنوبة عمل ، وحمل أحمد عبدالله اعتذاره للمشير .

وكان اللقاء الذى تم بمنزل الدقى مع الطيار تحسين وحضر مع المشير عباس رضوان .. واتفق على دور الطيران وهو أن يؤمن تحرك المدرعات ولا ينفذ أى أوامر تصدر له من قيادة الجيش بضرب التحرك .. وقد أبلغ المشير تحسين أن كلمة السر للعملية هى «نصر» .. وكان رأى المشير أن تتم العملية يوم ٢٩ أغسطس ولكن أحمد عبدالله طلب تقديمها إلى يوم ٢٧ لأنه شعر أنه مراقب .



وتحدث أحمد عبدالله أمام المحكمة عن لقاء آخر مع المشير فى حجرة نومه وحضره شمس بدران .. وفى هذا اللقاء طلب المشير معلومات عن الإذاعة ومحطة أبو زعبل ، وأجاب أحمد عبدالله بأنه لا يعرف شيئا فى هذا الموضوع ، فقال المشير أنه يعرف الطريق الذى يحصل منه على معلومات عن الإذاعة ، وطلب شمس بدران منه ألا يبلغ شيئا عما دار فى الاجتماع إلى جلال هريدى ، ولما خرج من اللقاء سأله جلال هريدى فلم يتكلم ، وعندئذ قال جلال هريدى «هما كانوا يقولوا إنهم حييجيوا الصاعقة ويروحوا القيادة» .. وفهم أن جلال هريدى يعرف .. أو أن هناك خطة جديدة لعدم إبلاغه بالتطورات .

قال أحمد عبدالله أن ذهابه إلى شمس بدران فى منزله تضمن أحاديث عن الموقف ، ورأى المشير فى التطورات الجارية وقال له شمس أنه يتوقع اعتقاله « أى شمس » .

وقال أن شمس بدران هو الذى قدم الطلب الخاص بالإفراج عن شقيقه المعتقل إلى المشير .. وأن علاقته به بدأت منذ عام ١٩٥٦ وأنه قابل شمس فى شقة صلاح عامر شقيق

المشير ، وكان المفروض أن يحضر المشير ، ولكن شمس بدران حضر بالنيابة عنه لانشغاله .. ثم كان لقاء شارع الهرم .. ثم اللقاء فى غرفة نوم المشير الذى حضره شمس بدران وطلب فيه شمس أن يتكتم كل شىء .

وقال أحمد عبدالله أنه اتفق حفاظا على سرية اللقاءات ، أن يتصل بالتليفون فى منزل المشير ويطلب حسين مختار متحلا اسم شقيقه حسن ، ويقول لمن يرد عليه : «قولوا له أخوك عاوز يقابلك النهارده» .. وكان المتفق عليه فى تفسير هذه العبارة أن اللقاء الساعة ٩ مساء عند المسرح العائم.

وقال أنه تحدث فى خطة التنفيذ مع مختار حسين الفار وهو ضابط معلم فى مدرسة الصاعقة وقال أن مناقشته معه أكدت له أنه ليس ممن يستعان بهم فى تنفيذ الخطة .. وأنه زار منطقة القناة والتقى بالرائد سمير يوسف فى أغسطس وتبين له أنه كان يعرف الخطة من « سكة ثانية » قبل أن يتحدث إليه.

وبالنسبة للضابطين على عثمان وعبدالله الشرقاوى قال أنه لم يتحدث إليهما .. ولكن مختار الفار طلب إليهما التوجه إلى منزل بالاسماعيلية يوم ٢٦ أغسطس خوفا عليه .. وأنه ذهب إلى الاسماعيلية يوم ٢٦ أغسطس - وقد أخذ هذا اليوم إجازة ، وقابل الضابط سمير يوسف كما قابل مدحت الرئيس وكان قائد كتيبة فى الاسماعيلية ، وأنه تحدث أيضا مع سعيد عثمان وهو مدرس فى الصاعقة قبل موعد التنفيذ بثلاثة أيام وأملأه كشفا بأسماء أخرى ، من بينها سمير فهمى وسعيد عثمان وحسين مختار ، وأن على شوقى زاره فى مكتبه وأبلغه بأن المشير عامر وجلال هريدى يسلمان عليه ، وأنه قدم لهما خرائط لمنطقة القناة طلباها منه .. وقال أنه يعترف فعلا بخطئه ولا يبرر هذا الخطأ بأى تبرير .

وقد فهم من مناقشة المحكمة لأحمد عبدالله أن له آراء شخصية فى أخلاق وسلوك جلال هريدى وله رأى أيضاً فى عثمان نصار .. وقد عبر عنها فى التحقيق ، وقال إنه تحدث بشأنها مع شمس بدران .. ولكنه اعتذر للمحكمة عن عدم تحدثه فى هذا الموضوع .



ثم جاءت أقوال عثمان نصار الذى هرب وترك الجبهة فى أوج الحرب ، وخاف من المساءلة ، فلجأ إلى بيت المشير ، يقول عثمان نصار : « فى يوم ١٧ يونيو فى الفجر كلمنى سيادة المشير فى البيت وطلبنى أروح له فرحت ، وقال أن فيه اعتقالات للضباط وطلب منى البقاء فى منزله حتى لا أعتقل وأنا قبلت هذه الضيافة لأن تحديد الإقامة أثر على

عائلتي وكمان موقفي في الحى وفي البيت كان حرج بسبب الإشاعات ، ولهذا بقيت ١٥ يوما في بيت المشير وخلال هذه المدة حصلت أحداث أولها أن سيادة المشير قال لى محدش راح بيتك يعتقلك ؟ قلت له : لا ، وبعدين هريدى قال لى المشير وشمس يشكون فيك ، فقلت : لهم حق لأن الجميع اعتقلوا وأنا لا .

وحصل فى الفترة دى إننى زرت سعد عثمان ، وأنا كنت رايح للواء علوى فوجدت سيارة سعد عثمان ففكرت وطلعت له بيته وقلت له أن المشير فى الجيزة ، فقال أزوره فقلت له أجيب لك موعد ، ولما رجعت بيت المشير مقدرتش أقابله ورجعت لسعد قلت له : لسه مجبتش موعدك مع المشير . وبعدين رجعت للمشير وقابلته وقلت له أن سعد عايز يقابلك . فقال بلاش ضباط الجيش لأنهم بيحيلوهم للمعاش .

بعد كده رفعت الحراسة عن بيت المشير وجلال هريدى قال لى إزاي ده يحصل ؟ فقلت له : لأن المشير استقال وقال مدرسة الصاعقة موجودة وتقدر تأخذ المشير توديه الجيش .

وأنا طلعت للمشير وقلت له مفيش داعى للحراسة لأن رفعها لابد أنه تم بأمر الرئيس ولو طلبت سيادتك أن تبقى الحراسة فالرئيس سيحيل الحراس للرديف . وقلت للمشير إن جلال يقول أن عنده مدرسة الصاعقة فالمشير قال ابعت لى جلال . وجلال طلع ونزل يسألنى لماذا قلت للمشير عن مدرسة الصاعقة ؟ فقلت له : وفيها إيه ؟ قال إن المشير زعق له وطلب منه أن لا يبلغنى حاجة أبدا .

بعد كده المشير زار الرئيس يوم ٣٠ / ٧ وتم الإفراج عن الضباط المعتقلين والمشير قال أن الرئيس سيقابلنى مقابلة أخرى .

واحنا كنا سعداء جدا بهذا وأنا رجعت بيتى يوم ٨ / ١ حتى يوم ٨ / ٥ ورحت الإسماعيلية تانى أجيب استمارات أولادى بعد نجاحهم فى الثانوية العامة وأنا قرأت فى الصحف حاجات بعيدة عن الخيال مش عارف أتكلم فيها أو لا ..

وأنا فى بيت المشير خرجنا ثلاث مرات للترفيه فقط ، ومرة طلع ناحية أشخاص ..

وكنا نتحدث مع المشير عن الإشاعات ، فالمشير قال فكروا . فجلال تصور أن معنى هذا عمل منشورات وجاب ورقة وقلم لكتابة منشور وأنا قلت له . إحنا مش تحت أمرك والمشير قال كل واحد يفكر ومقلش منشورات .

وجلال قال لى المشير يروح مدرسة الصاعقة ولا نقبل اعتقال المشير أبدا وأنا طلعت

قلت للمشير وجلال قال له يا افندم لازم تروح الجيش ، فالمشير لم يرد عليه ودخل وبعث لنا شمس ، وجلال قال لشمس مش ممكن المشير تتحدد إقامته .



تولى عباس رضوان على امتداد تاريخ الثورة قبل الهزيمة مواقع وزارية هامة ، كما كان له دور ليلة الثورة .. وقد كان لصيقا بالمشير عامر ، وأحد رجاله ، وعهد إليه في المؤامرة بمسئولية إدارة الشرطة العسكرية ، واعتقال الذين حددتهم المشير عامر ، وفي المحكمة تحدث عن المؤامرة ، وشرح بعض الجوانب منها ، وأكد أنه لم يكن موافقاً عليها .. ولكنه - فيما بعد - قد تورط إرضاء للمشير ، وتحدث عن خطة أعدوها لاعتقال عبدالناصر في بيت المشير ، وخطة أخرى لاستدراج الفريق محمد فوزى لدخول بيت المشير واعتقاله ، وقد استغرق جلسة كاملة من المحاكمة في شرح دوره ، وتاريخه ، والمسئوليات التي تولاها :

« ليلة ٢٣ يوليو كنت من ضمن القوات التي دخلت القيادة ، وكان موجود المرحوم المشير عامر والسيد الرئيس عبد الناصر وبعض الضباط ، وليلتها أخذت أمر بالاستمرار في القيادة العامة .. في سبتمبر طلبت أن أترك القيادة وأعود ضابطاً في الجيش برتبتي التي يشرفني الاستمرار فيها ، وطلبت هذا من الرئيس إلى أن صدر قرار بنقلى إلى الفرقة في رفح ، وكنت أريد العودة للجيش كأى ضابط ، في الوقت ده كان فيه لفظ كثير حول مندوبى القيادة ، وفي أكتوبر طلب منى الرئيس البقاء في القيادة وبقيت حتى ١٩ مايو سنة ١٩٥٨ حيث عينت نائباً لمدير المخابرات وكنت مريضاً ولم أزاول عملاً ، إلا فى أغسطس ، وفي أكتوبر حصل تعديل وزارى وعينت وزير داخلية تنفيذى للإقليم المصرى فى أكتوبر سنة ٥٨ .

واستمررت بعدها وزير داخلية حتى الانفصال سنة ١٩٦١ ، وفي أكتوبر عينت وزير دولة للرقابة الإدارية والنيابة الإدارية ، وفي سنة ١٩٦٢ عينت وزيراً للإدارة المحلية حتى سنة ١٩٦٤ فقد عينت نائب رئيس وزراء ووزير إدارة محلية ، وفي سنة ١٩٦٥ تفرغت للعمل فى الاتحاد الاشتراكى منذ أغسطس سنة ١٩٦٥ .

قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كنت معلماً فى مدرسة المشاة وحوالى سنة ١٩٤٩ انتهت خدمتى فى المدرسة والتحق بكلية أركان حرب ، ونجحت وحصل اتصال بينى وبين الرئيس جمال عبد الناصر ، ولم يكن الاتصال واضحاً لى إذ طلب منى محمد البلتاجى

محافظ الجيزة الحالى زيارة الصاغ عبد الناصر فى مدرسة الشئون الإدارية فرحت معاه وأنا فى امتحان كلية أركان حرب وكنت عايز أخدم فى سينا فالمرحوم اليوزباشى عبد الونيس كان ساكن معايا ، وقال لى الصاغ عبد الحكيم عامر راجل خدوم ، روح له قول له فقلت له أنا معروفوش ، وكان المشير يراقب علينا فى الامتحان فتقدمت له بدون معرفة أطلب الخدمة فى سينا ، فوجدته عارفنى اسما وموضوعا ، وقال لى ايه المانع من الخدمة فى وحدتك فى مصر ، وقلت له اللى تشوفه وإذا كان فيه مصلحة لبقائى فى القاهرة زى بعضه وبعدها استمرت العلاقة وبدأ التنظيم ، تكلم معى المرحوم المشير فى التنظيم وبعدين قابلنا السيد الرئيس وكان حصل قبلها كلام مع ناس كثير زى كفافى ونصير ، وأبو الفضل وبعدها اعتقل رشاد مهنا وبعض الضباط سنة ١٩٤٧ بتهمة التدبير ضد الفريق عطا الله واستمرت العملية لسنة ١٩٥٠ وكنت أنا فى خلية مع البلتاجى وإسماعيل فريد وعبد المحسن أبو النور ، وعبد الحليم عبد العال وحمدى عاشور ، واستمرت الخلية وكنا نجتمع وكان المشير يحضر أحيانا ، والسيد الرئيس يحضر أحيانا وفى نهاية سنة ١٩٥٠ كلفونى بتوزيع المنشورات أنا وإسماعيل فريد ، فى سيارة إسماعيل فريد ، وكنا نروح مصر الجديدة والحلمية والزيتون ونرمى المنشورات فى صناديق البوستة وأنا فاكرها للآن .

وسنة ١٩٥١ استمرى فى توزيع المنشورات داخل كلية أركان حرب وخارجها حتى سنة ١٩٥٢ ، وكان اتصالى المباشر بالسيد الرئيس والمرحوم المشير على السواء وهما ساعدونى على دخول كلية أركان حرب .

ثم واصل حديثه : حتى عام ٦٧ وفى ١٠ يونيو مساء شفت عدد كبير من الضباط يطالبون المشير إنه يروح القيادة وكان هو رافض الكلام ده وانصرفوا وانصرفت ، بعد كده تردد ضباط آخرين وكان بعضهم موجود فى البيت ودول بتوع مكتبه وبعض ضباط خرجوا من الخدمة ، ومن مكتبه معرفش الأسماء بالكامل وأذكر أحمد الجنيدى ورائد عبدالسلام وطنطاوى وأحمد أبو نار وهيئة مكتبه ومن المترددين غيرهم اللواء عثمان نصار وحمزة البسيونى والطيار أيوب وعبد الحليم عبد العال للزيارة وأحمد علوى شفته مرة وجلال هريدى وحسين مختار بصفة دائمة وأمين عبد العال أحيانا ..دول اللى كانوا يترددوا .

وأذكر إنى كنت فى زيارته وقعدنا فى صالون وبعدين قام إلى صالون آخر سلم على ناس واذكر كان معاهم المرحوم أيوب ، بعد الحادث أنا كنت فى واقعة إطلاق النار على

هرىدى خارج البيت وعدت الساعة ثمانية ونصف مساء ، فأولادى قالوا لى على الحكاية ورحت بيت المشير بسرعة ولم أجده لأنه كان عند الرئيس ولقيت جلال واقف مع بعض الضباط . وقلت له الكلام ده مضر . فقال لى أبدا محصلش حاجة دول كانوا عايزين يمسكونى فقلت له دى كرامة المنزل والعمل ده يزيد الخلافات ، ودخلت قعدت لما حضر المشير ولما دخل قال لى جاي تحقق . فعرفت أن الرئيس أخبره أنهم كلفونى أشوف الحكاية . فقال لى السيد الرئيس قال أنه سيلغى اعتقال الضباط وقبل كده عرفت أن سيارة حضرت لإمساك جلال ، فجرى إلى منزل المشير وجابوا أسلحة ضربت على السيارة ولم تحدث إصابات وأنا يومها قلت للمشير لازم كل واحد فى البيت يروح لحاله وأنا طلبت من المشير صرفهم ولما وجدته محرج اقترحت عليه السفر إلى المنيا أو الإسكندرية وفعلا هدا الجو شوية . فى يوم فى شهر يوليو سحبت الحراسة من المنزل والمشير اعتبره تصرف غير مريح . فقلت ليه الحراسة وعدمها سيان وبعدين لاحظت أن فيه ناس مدنيين موجودين من بلده وأنا لم أعرف عددهم وهو قال لى إنهم لحراسته .

مكئش فيه خلافات ولا طلبات. المشير كان محدد إنه لا بد من العودة للقوات المسلحة وهذا الموضوع لم تحدث فيه أى مفاوضات ، وكان بعيدا عن العلاقات الشخصية ولم يسمح إطلاقا بالكلام فى هذا الموضوع أبدا ولم يكن هناك أى احتمال لعودة المشير للقوات المسلحة وأنا عايز النقطة دى تكون واضحة أنا لم أدخل فى مفاوضات إطلاقا وأنا كنت أحترم العلاقة بينهما أكثر من المناصب .

يوم ٢٢ أنا مررت على بيت المشير ، وقال لى أنا عايز أخرج . قلت له مفيش داعى للخروج . قال ده مشوار صغير وذهبت معه إلى فيلا بالدقى ، واعتقادت أن الفيلا دى هو كان واخذها لأغراض خاصة ، وحاولت أستأذن منه وانصرف ولكنه رفض ، فدخلت ووجدت حسين مختار واثنين غيره لا أعرفهما ودى كانت أول مرة أعرف فيها الفيلا دى .. والحقيقة أنا لما وجدت أشخاص لا أعرفهم وكلام بعيد عن ذهنى وأحمد عبد الله قال عايزين نستعجل وكلام عن يوم ٢٩ ويوم ٢٧ ، وهذه أول مرة أسمع بمثل هذا الحديث وأنا دهشت جدا لأن هذا الكلام بعيد كل البعد عن علاقة جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر .. مش معقول إن التفكير ده يحدث . كان الحديث بين المشير وأحمد عبد الله عن استعجال العملية يوم ٢٧ وإن المشير رايح الصاعقة ، ومنها إلى القيادة والمشير سأل تحسين عن الطيران فقال له الطيران كويس ، فطلب منه طائرة هليكوبتر . فتحسين قال أنه لا يمكنه وبعدين المشير طلب طائرة مواصلات قال له معنديش ، وهو كان عايز طائرة

هليوكوتير تروح به القنال يعلن بها وجوده هناك وانتهى الحديث تقريبا ، وسمعنا كلمة «نصر» ومكتش سر الليل ، هذه الكلمة قبلت ومعرش على أنها سر الليل ، وعرفت أن فيه مقابلة يوم ٢٥ بين الرئيس والمشير وكله معلق على هذه المقابلة يمكن يكون فيها اتفاق. والموضوع كان معلق على مقابلة الرئيس يوم الخميس ، وكان فيه بعد كده كلام عن اتصال بأحمد عبد الله ، أنا كلمت المشير وقلت له ما دام فيه مقابلة يبقى ليه كده فقال لى ده كلام علشان الأولاد دول ما يفلتوش ، فقلت له : مفيش داعى لكل ده ، فقال : مفيش حاجة والموضوع معلق على المقابلة وإن شاء الله نتصافى فيها ، وكان الحديث ده فى العربية .



اتصل بى المشير فى يوم وقال لى أن فيه ضابط عايز يقابله وطلب منى مقابلته بدلا منه فأرسله لى وقابلنى دون سابق معرفة ، وكان معه عبد السلام فهمى والنجيب فاروق يحيى ، وكلمونى عن المتاعب الموجودة ، وكلها متاعب تحدث باستمرار وهى متاعب إدارية وأنا مكتش أعرف إيه شغله ولكن عرفت إنه ضابط إشارة فى الفرقة المدرعة .

وفى مرة رحت للمشير لقيته يلعب شطرنج فى مكتبه مع جلال هريدى ، وجلال قام وأنا كلمت المشير لوحدى عن مقابلة يوم ٢٥ وهو قال أنه فيه احتمال أن الرئيس يطلبه للسفر إلى الخرطوم . قلت له دى فرصة لتصفية الجو فى فترة المؤتمر ، وكان مبسوط بأمل السفر مع الرئيس للخرطوم . وبعد شوية دخلت غرفة أخرى أكلت وبعدين لقيت جلال هريدى وعثمان نصار قاعدين فى صالة والمشير قعد معاهم وكان معاهم أوراق ، والمشير نده لى ولقيت أمامهم خريطة عليها أسماء الوحدات وهى خريطة منطقة القناة وفيها أسماء الوحدات ومواقع الأحداث والمشير بدأ يتناقش مع هريدى حول الوحدات وإمكان الاستعانة بها .

طبعا اللى بيدير المناقشة كان المرحوم المشير ، وأنا فى الواقع دهشت ، ولم يكن لى اتصال بعثمان أو جلال أبدا فى هذه الفترة ، وأنا دهشت واستغربت وكان الكلام عن الوحدات ، ولم يذكر أسماء قادة وبعديها قال لى المشير روح البوليس الحربى ، فأنا استغربت ليه أروح وأنا مليش علاقة بالبوليس الحربى ، وكنت أقصد قطع الموضوع ، ونظ جلال هريدى وقال إن البوليس الحربى مؤمن حسب رأى شمس بدران ، فقلت له : أنا سأتكلم مع المشير فى ذلك ، وعلى ما أذكر بعد كده عثمان نصار سأل عن الواجبات فالمشير قال له أنت حتروح القناة ومجموعة فيها شمس بدران حتروح المدرعات .

ده فيما يتعلق بالفرقة المدرعة أو واجب شمس بدران ، والمشير أعاد الكلام معى تانى وقال لى أنت تؤمن القاهرة من البوليس الحربى ، وسيحدد لى اجتماعات مع صلاح نصر. وقلت للمشير إن القاهرة فيها إجراءات أمن ومقاومة شعبية مسلحة والموضوع ليس بهذه البساطة ، وأنا لى كلام مع سيادتك ، والمشير بعدها قال أنه يكون فيه اعتقالات وذكر بعض أسماء لاعتقالها وقال لعثمان نصار :ضيف مدير أمن القاهرة على الأسماء وبعدين حصلت مناقشة مع عثمان نصار حول الفرقة المدرعة ، وعثمان قال أنه يقدر يروح هناك بس بعد اتصالات ، وعثمان أثار ثانية موضوع اللواء المدرع بالقاهرة ، وقال أنه محتاج للاتصال به . والمشير قال إذا كان عثمان مش لاحق يعمل اتصال يبقى يروح مع عباس فى مجموعة المشير ، وانهى الحديث قائلا : عموما الموضوع معلق على مقابلة الرئيس بكرة .

قعدت معاه ليلة ٢٤ وقلت له إيه الهدف من هذا ؟ فقال لى أنا حخرج مع الجماعة دول وعاييزهم يفهموا إنى أقدر أعمل حاجة .

واتصلت بالمرحوم المشير قبل ذهابه لموعد الرئيس وعدت منزلى الساعة ١١ر٥ وبيت المشير طلبونى وكان لسه مرجعش ، وحوالى الساعة ١٢ر٥ تم الاتصال بسيادة الرئيس والرئيس قال لى المشير عندى وعاييزك تروح تخلى الضباط تسلم للقوة وإذا تعذر هذا انقل أولاد المشير إلى بيت آخر ، فقلت له : حاضر . ورجعت البيت بتاع المشير لقيت قوة ، وناس جوه البيت وقادة القوة عند الباب والباب مقفول ، فدخلت وحاولت إقناعهم بتسليم أنفسهم للقوة ، ودخلت قلت للضباط فى البيت سلموا فاعترضوا وطلبوا المشير. فقلت لهم : دى أوامر وأنا دخلت وفتحوا لى الباب وتبادر لذهنى أن أمنع أى حاجة تحصل ، ولما دخلت كنت لوحدى وكلهم طلبوا عودة المشير وكان داخل البيت اللواء عثمان نصار وأمين عبد العال وجلال هريدى وأثناء وجودى على الباب طلع شمس بدران من داخل البيت ، وكان فيه نوع من التمسك بحضور المشير ، وأنا من جوه اتصلت بالسيد الرئيس تليفونيا ، وقال لى خليفهم يسلموا وبعدين المشير ييجى ، فقلت لهم دى أوامر السيد الرئيس ، فوافقوا وبدأ حرق الأوراق فى الحمام وكان المتولى لعملية الحرق أكثر من واحد ، وشمس كان فى أوضة النوم وشايف حرق الورق ، وأنا مشيت وسبته وهو بعدها حصلنى ، ثانى يوم مر على ابن المشير الصغير وأنا أعطيته المبلغ اللى اعطاه لى جلال وقلت له هل يريد الشنطة اللى عندى .. والشنطة دى فى أغسطس كنت مريت على المشير، وقال لى عندى مبلغ شيله لى عندك ، ونده لطنطاوى ، وقال له أعطى الشنطة لعباس ، وكان فيها كمية من العملة الذهبية ؛ بها خمسة آلاف جنيه ذهب ، وأخذت

الشنطة إلى بيتي ، وطلب منى بعدها ألف جنيه ذهب ، فأعطيته واستمر باقى المبلغ عندي وحطيت معاه فلوس شمس وجلال .

ولما جاني ابن المشير الصغير يوم ٢٦ قلت له : أنا عايز ابعت له الشنطة ، فرجع قال لى وديها البلد عندك فى الحراية ، وأنا وديتها عند الشيخ عباس الليشى رضوان ، لحساب المشير إلى أن كان يوم ٣٠ سبتمبر سألنى عن الشنطة ، فقلت له كل ما يتعلق بها ، وأرسل وأخذها ووجد فيها عجز ، وعلمت أنه وجد كيسين ناقصين ، وأن ابن الشيخ عباس أخذهم وداهم لابن عمته فى نزلة السمان وأحضرهم وعاد المبلغ الذهبى كله .



عباس رضوان أخفى النقود فى قريته ليس من أجل سرقتها كما قال جمال عبدالناصر، ولكنها كانت إحدى أدوات المؤامرة ، وما كان لهذه النقود أن تكشف لولا أن أحد أقارب عباس رضوان ، ذهب بعد القبض عليه ، وأبلغ عنها ، خوفاً من المسئولية .

وكان عباس رضوان من أقرب الرجال للرئيس ، الذى طلب إليه أن يذهب إلى بيت المشير ، ليفض اعتصام الضباط به ، فإذا لم يخرجوا ، فليعمل على إخراج أسرة المشير عامر ، لأن القوات سوف تفتح الفيللا ولن تفتحها وفيها أسرة المشير ، حتى لا تصاب بضرر ، واستطاع عباس رضوان أن يقنع الضباط المتحصنين ببيت المشير بالخروج ، وعندما خرجوا ، وألقى القبض عليهم ، وبعد التحقيق معهم ، اكتشف أن عباس رضوان نفسه ، كان أحد المشاركين فى المؤامرة ، وكان له دور هام هو الاستيلاء على الشرطة العسكرية ، وإلقاء القبض على عدد من رجال عبدالناصر .. والغريب أنه كان من بينهم نائب رئيس الجمهورية زكريا محيى الدين الذى كان المشير يطلبه ويستنجد به .

فوق جثث الشهداء

كان نزيف الدم المصرى الذى سال على أرض سيناء لم يجف بعد عندما تكشف أبعاد المؤامرة لإعادة نفس القادة وعلى رأسهم المشير عامر إلى مواقعهم فى قيادة القوات المسلحة حتى لو انتهزوا ما تمر به البلاد وعادوا على جثث الشهداء ، ووفقا لأوراق المحاكمة التى شكلت لمحاكمة رجال المشير على تأمرهم لإعادة إلى موقعه بالقوة المسلحة ، فقد بدأت المحاكمة بشرح طويل من رئيس النيابة على نور الدين لتفاصيل

المؤامرة التي قام بها رجال المشير وأعوانه ، لفرضه بالقوة قائدا عاماً للقوات المسلحة ثانية.

كانت عودة المشير عامر مسألة حياة أو موت بالنسبة له ورجاله والمستفيدين من وجوده .. وربما يدخل ذلك ضمن أسباب إقدامه على الانتحار بعد أن أيقن أن هذه العودة أصبحت مستحيلة .

ولابد من الوقوف وبسرعة على رأى النيابة ، وشرحها لخطوط المؤامرة ، وقد قدمته فى الجلسة الأولى للمحاكمة التى مثل أمامها ٥٥ متهماً .. فى هذه الجلسة التى حضرها ١٢ متهما رئيسياً : شمس بدران وزير الحربية السابق ، وعباس رضوان عضو الأمانة العامة السابق بالاتحاد الاشتراكى العربى ، وصلاح نصر مدير المخابرات العامة السابق ، وجلال هريدى قائد الصاعقة السابق ، واللواء عثمان نصار ، والمقدم أحمد عبدالله إسماعيل ، والعقيد طيار تحسين زكى ، والرائد متقاعد حسين مختار ، والعقيد حلمى عبدالحالى ، والرائد سعيد مصطفى عثمان والرائد مدحت فتحى الرئيس .

وتلا عبدالغفار محمد ، أحد ممثلى الادعاء ، نصوص الاتهامات الموجهة إلى المتهمين .. ثم ترفع على نور الدين رئيس مكتب الادعاء فتحدث عن أدلة الاتهامات الموجهة إلى المتهمين ثم تعرض لدور كل منهم فى المؤامرة فقال عن دور شمس بدران :

١- حول الأسلحة التى كانت عهدته بأمر منه إلى منزل المشير عبدالحكيم عامر رغم تركه منصبه ومنها مدافع رشاشة و٤٦١ طبنجة كانت مودعة فى معسكر القوات بالحلمية وكان يوزعها على أتباعه للمقاومة .

٢- اشترك فى تدبير المؤامرة وكان دوره أن ينتقل مع بعض المتهمين إلى قيادة الفرقة المدرعة الرابعة وتحريك وحدات منها إلى القاهرة.

٣- اتصل بزملاء دفعته وحدد أدوار عدد من المتهمين وطلب من ضباط تقارير عن رأى العام فى القوات المسلحة وأحرقها قبل القبض عليه واعترف بذلك .

٤- كان مكلفا بالاتصال بالقوات المدرعة لتحريكها وأرسل ضباطا ألحوا على قائد الفرقة بمقابلة المشير فى عمارة الشربتلى .

٥- اتصل مع أحمد عبدالله لإخراج فرقة الصاعقة لمقابلة المشير عند كوبرى أنشاص .

أما عن دور عباس رضوان وفقاً للادعاء فقد كان :

١- كان مسئولاً عن تأمين منطقة القاهرة وكلف بذلك فى اجتماع عقده المشير ، يوم ٢٤ أغسطس قبل القبض على المتهمين بأقل من ٢٤ ساعة .

٢- كلف بالانتقال إلى قيادة الشرطة العسكرية لاستخدامها فى السيطرة على أجهزة الأمن بالقاهرة .

٣- كان مكلفاً وبواسطة قوات من المخابرات يجهزها صلاح نصر باعتقال زكريا محيى الدين وعلى صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف والفريق محمد فوزى ومحمد فائق واللواء محمود السباعى « مدير أمن القاهرة » وحسين كامل بهاء الدين أمين منظمة الشباب وقتل .

٤- تسلم ٦٠ ألف جنيه وأسلحة من صلاح نصر وأخفاها لدى ابن عمه عضو مجلس الأمة فى قرية الحرائية ، وأخفى هذه الواقعة حتى تقدم ابن عمه إلى المباحث العامة وأبلغها بهذه الواقعة وقدم حقيبتين بهما النقود والأسلحة .

٥- عندما فتحت الحقائق تبين أن المبلغ نقص عشرة آلاف و ٤٠٠ جنيه .

٦- كان عباس رضوان ، بعد كشف المؤامرة وعدم الاشتباه فيه ، قد ذهب إلى البلدة وأخذ الحقيبتين من ابن عمه ، وأخفاهما فى حفرة تحت الأرض .

٧- كان يعرف تفاصيل المؤامرة ، وكان له دوره فيها ، ولكنه كان يتظاهر بالتوسط لأن الشبهة كانت بعيدة عنه .

وتحدث على نور الدين عن دور صلاح نصر فقال :

١- كان المشير وعباس رضوان يجتمعان به فى مكتبه يومياً ، وقال عباس رضوان فى الحقيقة أنه أبلغ صلاح نصر أن المشير سيفعل شيئاً ، ولم يبلغ المسئولين رغم أنه مدير المخابرات العامة.

٢- قرر عباس رضوان أن المشير طلب من صلاح نصر معلومات عن الإذاعة .

٣- أعطى صلاح نصر أسلحة لعباس رضوان كما أعطاه مبلغ ٦٠ ألف جنيه .

٤- وعد بإرسال قوات من المخابرات العامة إلى عباس رضوان لإعانتته فى عملية تأمين القاهرة.

٥- طلب من عباس رضوان الاحتفاظ بالنقود ٦٠ ألف جنيه (والأسلحة حتى بعد كشف المؤامرة .

ووفقاً للادعاء .. فقد وجه للمتهمين ثلاثة اتهامات :

أولاً : المتهمون من الأول إلى الثانى عشر حاولوا تغيير نظام الحكم القائم فى الدولة

مستخدمين القوة العسكرية بواسطة جماعات عسكرية مسلحة وذلك بأن شكلوا تنظيمًا عسكريًا ضموا إليه بعض ضباط القوات المسلحة العاملين والمتقاعدين بهدف الاستيلاء على السلطة وتغيير نظام الحكم القائم بالقوة ووضعوا لذلك خطة عسكرية متكاملة للاستيلاء على قيادة القوات المسلحة بالقوة وإعلان تنصيب المرحوم المشير عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة وتحريك وحدات من القوات البرية إلى مدينة القاهرة في حماية وحدات من القوات الجوية والسيطرة على أجهزة الأمن بالدولة بعد اعتقال كبار المسؤولين فيها وفرض تغيير النظام القائم بالقوة ، وقد بدأ المتهمون هذه المحاولة بتحديد الواجبات والمهام المكلف بها ، كل منهم على النحو الموضح بالتحقيق وحددوا لتنفيذ الخطة مساء يوم ٢٧ / ٨ / ١٩٦٧ كان المتهمون السبعة الأول هم المتولون زعامة هذا التنظيم العسكري .

ثانياً: المتهمون اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جناية محاولة قلب نظام الحكم القائم بالقوة بواسطة جماعات عسكرية مسلحة المعاقب عليها بالمادة ٨٧ من قانون العقوبات وذلك بأن اتفقوا على تشكيل تنظيم عسكري يهدف إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة وتغيير نظام الحكم القائم وانضموا إلى هذا التنظيم مع علمهم بذلك وكانوا من المحرضين على هذا الاتفاق ولهم شأن في إدارة حركته .

ثالثاً : المتهمون السادس والسابع والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر بصفاتهم من ضباط القوات المسلحة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية تأمروا على إحداث فتنة بين أفراد القوات المسلحة بأن اتحدت إراداتهم على مقاومة السلطات العسكرية بصورة جماعية وذلك بأن ألفوا مع آخرين تنظيمًا عسكريًا للاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة بغرض قلب نظام الحكم القائم بالقوة تنفيذًا لخطة موضوعة تستخدم فيها القوات العسكرية المسلحة لتنفيذ هذه المؤامرة .



قال المستشار على نور الدين في مرافعته أنه : «إذا كان يوم ٢٣ يوليو بما يحمله من انتصارات هو الرمز الحي في قلب كل مواطن حتى أصبحت الثورة هي المثل الحي أمام العالم أجمع على ما تحققه الإرادة الشعبية المتحررة وهي المدرسة التي تتعلم عنها الشعوب إذا كان هذا هو موضع ثورتنا في تاريخ القرن العشرين فإن أحداث يونيو سنة ١٩٦٧ تمثل نكسة سوداء صادفت مسار الثورة ، وكادت تعصف بكل ما حققه الوطن من مكاسب وتعود بنا إلى عهد التبعية .

إن هذا العدوان لم يكن إلا قمة المؤامرات الاستعمارية علينا للقضاء على استقلالنا

وإنهاء إرادتنا تلك هي الحقيقة .. مبادئنا كانت هي الهدف من العدوان ، والقضاء على الثورة كان الهدف من العدوان ، فلم تكن القوى الاستعمارية تبغى إلا انهيار الحكم الحالي لسيطر الاستعمار على الشعب ، ويعمل على إذلاله وإرهاب الشعوب التي تعمل للتححرر ، ولكن الشعب لم يهزم ، ولم يفقد ثقته في الله ولا في مبادئ ثورته التي كسبها في خمسة عشر عاما بعد جهاد مرير ، رفض الشعب ذلك بإصرار وبدت طلائع الثورة في ليلة حالكة السواد يوم أعلن جمال عبدالناصر تخليه عن القيادة .

لقد أدرك الشعب أن هذا يعنى التسليم لإرادة العدو والاستسلام للذل والعبودية فرفض ذلك كله بإصرار ، ولم تفكر الجماهير فيما يمكن أن يعمل به العدو الذي وصل إلى مشارف السويس وأعلنت الجماهير أنها كلها تقف وراء القائد للدفاع عن مبادئ الثورة .

إن التاريخ سيسجل بفخر هذا الموقف البطولي الذي وقفه الشعب يوم ٩ يونيو في ظلام الليل الدامس حيث خرج الشعب هادرا يعلن تمسكه بقائد ثورته وهكذا رفض الشعب الاستسلام للهزيمة العسكرية وأعلن موقف النضال خلف قائده وزعيمه .

وصحت شعوب الأمة العربية جميعا على الخطر ولم يسأل الناس عن القتلى أو الأسرى إنما كان سؤال الجميع : ما العمل الآن وكيف نواجهه ، وكانت الخطوة الأولى بالهام الشعب هي التمسك بقائده ونزل القائد على إرادة شعبه وتحمل مسئولية إزالة آثار العدوان وترك الشعب قائده ، بعد هذا التفويض الشعبى ليواجه آثار المعركة .

وحمل القائد المسئولية وكان لابد له أن يبدأ بإعادة تنظيم القوات المسلحة وتغيير القيادات العسكرية التي فشلت في المعركة .. كان لابد أن يتحمل القائد مسئولية تنظيم القوات المسلحة لا بصفته رئيساً للجمهورية فقط بل بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وخاصة بعد هذا التفويض ولم يكن الوقت يسمح بمحاسبة المسئولين فاكتفى بإبعاد الذين تسبوا في الهزيمة .

ولكن الشعب كان يطالب بحساب القيادات التي لم تؤد واجبها وبحساب المسئولين عن الطيران. إن جمال عبدالناصر لم يكن هو قائد الجيش الفعلى ولا المسئول عن التخطيط والتدريب .

كان الشعب يطالب بمحاسبة القواد الذين تسبوا في الهزيمة العسكرية ، كان الشعب يعرف الحقائق ويعرف أن بعض القيادات قامت بواجبها رغم الظروف التي صاحبت المعركة وكان لابد ليوم الحساب أن يجرى وشعر هؤلاء باقتراب يوم الحساب فسارعوا للاحتماء بالمشير خوفا من يوم الحساب ، وهكذا بدت الصورة في يوم ١١ يونيو فقد هرع

نفر من المسئولين عن النكسة إلى الاحتماء بالمشير واستشعروا قرب يوم الحساب والتف حولهم نفر من النفعيين الذين كانوا يحتمون بمراكز القوة في القيادة السابقة .

وفي الوقت الذي التف فيه الشعب حول قواته المسلحة وفي الوقت الذي كانت فيه القوات المسلحة تواجه استفزازات العدو واعتداءاته وفي الوقت الذي كانت فيه القوات المسلحة تواجه ذلك كله وبينما القائد مشغول في مواجهة الموقف العسكري والسياسي ومواجهة القوى العسكرية وآثار العدوان ، وبينما الشعوب العربية تعلن في إصرار استنكارها للعدوان .. في هذا الوقت الذي نسي فيه الناس ذواتهم من هول الصدمة وأسرع الشباب إلى معسكرات التطوع والتدريب .. في هذا الوقت انزوى المتآمرون في الظلام بمنزل المشير يدبرون هذه المؤامرة للاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة وإعلان تنصيب المشير عامر قائداً عاماً والإستيلاء على السلطة ، لمصلحة من تثار الفرقة في القوات المسلحة في هذا الوقت بالذات .. من يستفيد إذا قامت الحرب الأهلية في البلاد والعدو يحتل جزءاً من أرض الوطن .

المستفيد الوحيد هو العدو ، لن يتمنى العدو أكثر من ذلك ولكن المتآمرين لم يلقوا بالا إلى ذلك وأهدروا مصلحة الوطن والشعب في سبيل أغراضهم الشخصية وخوفاً من الحساب ، إن هذه المؤامرة ترقى إلى مرتبة الخيانة .

كان غرض المتهمين الخلاص من المسئولية برئيسهم ، وكان المشير يؤوى في منزله كل ضابط يراد التحفظ عليه ، وأمثالهم حمزة البسيوني وعبدالحليم عبدالعال وعبدالرحمن فهمي ، وكشف التحقيق أن المشير سعى إلى حماية صدقي محمود قائد الطيران المسئول الأول عن الطيران والكارثة العسكرية ، ودعاه المشير للإقامة بمنزله يوم علم أنه صدر أمر بالتحفظ عليه وأرسل العقيد طنطاوي أحد أفراد مكتبه لاستدعاء صدقي محمود يوم علم أنه مطلوب للتحقيق ودعاه للإقامة في منزل المشير ولكن لم يتمكن لأن قوات الأمن كانت أسرع منه وقبضت عليه .

أليس هذا وحده الدليل على حماية المسئولين عن النكسة ، وأن المتآمرين لم يراعوا مصلحة الوطن ، هل في هذه الظروف التي يواجهها الوطن أن يتصور إنسان هذه المؤامرة مهما كانت دواعيها .. هل يمكن أن يغتفر مثل هذا الإجرام في حق الوطن ، هؤلاء المتهمون نفر ممن ولي بعضهم مسئوليات كبرى في الدولة وبينهم من كان له دور في الشسورة ، وكان المنتظر منهم أن يقدروا ظروف الوحدة ويكونوا دعاة لوحدة الجيش والصف والامة سواء كانوا في المنصب أو خارج المنصب ، ولكنهم أبوا إلا أن يكونوا دعاة فرقة وانقسام وأداة لتحقيق ما عجز العدو عن تحقيقه .

إنهم حاولوا إعادة نفوذهم السابق وسلطاتهم الضائعة وأدرك النفعيون والانتهازيون المحيطون بالمشير أن دولتهم زالت والحساب قد اقترب فلم يفكروا إلا فى حماية أشخاصهم .

ورغم ظروف النكسة ومرارتها برز نفر من المتهمين مدفوعين بالرغبة فى الدفاع عن كيانههم للمطالبة بإعادة القيادة السابقة فتوجه بعضهم يوم ١١ يونيو فى شبه مظاهرة إلى منزل الرئيس مطالبين بإعادة القيادة العسكرية وجمعوا السلاح والسيارات المدرعة وخرجوا بها فى مظاهرة عسكرية مسلحة إلى القيادة العامة مطالبين بإعادة المشير يوم ١١ يونيو بينما مدينة القاهرة خالية من القوات العسكرية التى يمكنها مواجهة هذا التحدى .. ولكم أن تدبروا مدى خطر الانقسام فى هذا اليوم بالذات .. فراغ ، ونفوس ممزقة وعدو غادر تفوح رائحته من منطقة القناة ، رغم هذا تحرك هؤلاء للتمرد وإحداث فتنة ، ألم يكن الأولى بهم فى هذا اليوم بالذات الذى خلا فيه طريق القناة من أى موقع دفاعى أن يتوجهوا إلى منطقة القناة للقاء العدو الذى سارع الناس للتطوع لملاقاته .. إنهم لم يفكروا إلا فى أشخاصهم وفى المناصب للمحافظة على سلطاتهم .. وهذا يدل على أن المؤامرة بدأت من أول يوم تحرك فيه أنصار المشير يوم ١١ يونيو فى مظاهرة عسكرية لإعادة المشير ولكن الشعب رفض ذلك وتحمل الرئيس المسئولية كلها ورفض أن ينزل على إرادة هذا النفر ونحاهم عن مناصبهم .

والواقع أن المؤامرة ليست وليدة مصلحة عامة أو فكرة ولكنها مؤامرة أشخاص ربطتهم رابطة المصلحة الشخصية ، والمؤامرة فكرة نبتت تلقائيا فى أذهان هذا النفر من النفعيين من أول يوم عقب النكسة مباشرة ..

وقالوا فى التحقيق بادعاءات باطلة عن أهداف المؤامرة بدعوى الرغبة فى تحقيق الديمقراطية وإزالة الفرقة بين الرئيس والمشير .. أية ديمقراطية .. هل هى ديموقراطية المباحث العسكرية التى يأمرها شمس بدران .. هل هذه هى الديمقراطية وأين كانوا من الديموقراطية وهم فى عنفوان السلطان ؟ يقول المتآمرون جميعا إنهم قصدوا إزالة الفرقة بين الرئيس والمشير وتوحيد الصفوف بين القيادات .. هذه دعواهم دعوى باطلة .



قالت النيابة أيضا أنه لم يكن لأفراد المؤامرة غير المساعى الخاصة لحماية أنفسهم وإزالة الفرقة حتى بالتأمر وبتدبير انقلاب دموى والعدو يحتل جزءا من أرض الوطن ورئيس الجمهورية لم يسع إلى فرقة مع المشير .. وبإقرار المتهمين أن المشير كان على صلة مستمرة بالرئيس حفظا للعلاقات الشخصية وحتى ٢٥ أغسطس كان المشير يتردد على الرئيس فى

منزله وقرر عباس رضوان أن المشير وعباس رضوان زارا الرئيس في منزله يوم ١٠ أغسطس وكان المشير رحمه الله يقيم معززا مكرما في منزله تقوم على حراسته سرية من القوات المسلحة ولم يمسه أحد بسوء ، ومع ذلك فإنه في هذا الوقت كانت المؤامرة تحاك خيوطها في منزل المشير وكانت المعلومات تصل تباعا إلى الأجهزة عن الاتصالات في منزل المشير .

وفتح باب خلفي بمنزل المشير لدخول الضباط ليلا لمقابلة المشير في غفلة عن الرقابة ، وكانت المعلومات تصل عن الضباط المجتمعين في منزل المشير مثل هريدي وعثمان نصار وكانت المعلومات تصل عن نشاط شمس بالضباط من دفعته واعترف في التحقيق أنه كلف فاروق وعبدالعال بتقديم تقارير له عن الرأي العام في القوات المسلحة وقال أنه أحرق هذه التقارير يوم ٢٥ أغسطس ، وضبطت منشورات تهاجم القيادة السياسية كانت تطبع في منزل المشير الذي كان يروج لدعاية سياسية ضد نظام الحكم وأنه كان يدعو لتوسيع قاعدة الديمقراطية وأن هذا هو سبب الخلاف بينه وبين الرئيس وهذا كلام يخالف الحقيقة .

واستولى المتهمون على أسلحة حراسة المشير وأعادوا أفراد القوة بدون أسلحة وكانوا يهربون الأسلحة ليلا من معسكر الحلمية إلى منزل المشير بالجيزة وضبط يوم ٢١ / ٧ / ١٩٦٧ بعض الضباط ينقلون ٧ سيارات لوري محملة بالأسلحة من معسكر الحلمية إلى منزل المشير .. وكان المتهم النشوقائي والمتهم الاسكندراني المسئولان عن حراسة المشير يحولان هذه الأسلحة وتم التحقيق معهما وثبت أن نقل الأسلحة كان بأمر من النقيب فاروق يحيى الذي كان يقيم بمنزل المشير وهذه الأسلحة ١٠٠ بندقية و ٤ مدافع و ٤ مدافع هاون و ٤ رشاشات متوسطة و ٢١ مسدسا و ٧ رشاشات و ٢٢٥ قنبلة يدوية وذخائر معبأة في ٢٥٢ صندوقا .

وخلال هذه الفترة التي كانت فيها الأسلحة تتكدس في منزل المشير لوحظ وجود عدد كبير من المدنيين من المنيا أحضرهم مصطفى عامر بدعوى حراسة المنزل وكانوا جميعا مسلحين ويدربون على استخدام السلاح بواسطة المتهم حسين مختار .



قال المستشار على نور الدين إن الضباط بمنزل المشير كانوا يمارسون أعمال المقاومة لسلطة الدولة وتحول المنزل إلى قلعة لا يقترب منها أحد ووقعت حوادث فقد كانوا يقبضون على أى شخص من رجال الأمن ويأخذونه في المنزل بالقوة وتصدوا لبعض أفراد المخابرات مروا أمام المنزل وقبضوا عليهم وأحضرهم إلى المشير .

ويوم ٥ أغسطس حاولت قوة حرية القبض على جلال هريدى من منزل المشير بناء على أوامر ولكنه جرى إلى المنزل وأخذوا يطلقون النار على أفراد قوة المخابرات فى منطقة أهلة بالسكان ثم انسحبت قوة المخابرات وأصيب سائق المخابرات بطلق فى ذراعه ..

وكان المشير يرفض التخلّى عن حمايتهم أو إخراجهم من المنزل رغم اتصالات على أعلى مستوى لإزالة الفرقة بين الرئيس والمشير ، واعترف المتهمون أن الرئيس عرض على المشير أن يعود نائبا لرئيس الجمهورية ولكن المشير رفض .. لمصلحة من هذا ؟



هذه هى الظروف التى كانت تحيط بمؤامرة المشير ولم يكن هناك مفر من مواجهة هذا الخطر الداهم فإما التضحية بالوطن أو التضحية بكل شىء فى سبيل الوطن . وكان على رئيس الجمهورية أن يتخذ قراراً فى الموقف وقد شعر الشعب كله بمقدار ما تحمله الرئيس فى سبيل اتخاذ هذا القرار وليس أدل على ما تحمله الرئيس من قوله أمام مجلس الأمة يوم ٢٣ نوفمبر من أنه يريد أن يعرف المجلس المقرر أن هذا الموضوع مشحون بالمشاعر وأنه فقد فى هذه العملية أقرب الناس إليه . وكان عليه أن يتخذ قرارا حاسما فى الموقف رغم كل ما حدث وعندما وصل الموضوع إلى الجيش وأصبح هناك خطر الحرب الأهلية والانقسام كان لابد أن يتخذ قرارا رغم العوامل المتضاربة وتم اتخاذ هذا القرار يوم ٢٥ أغسطس رغم العواطف لإنقاذ الوطن من الانقسام .

هذه كانت الصورة قبل القبض على المتهمين .



فى ٢٥ أغسطس صدرت أوامر بوجوب مواجهة هذا الموقف والقبض على الضباط المسلحين الذين كانوا يقيمون بمنزل المشير لإزالة مظهر وجود سلطة أخرى غير شرعية ضد سلطة الدولة .. وتحركت قوة كبيرة للقبض عليهم وحاصرت القوة المنزل بينما المشير خارجة وكان فى المنزل شمس بدران ونصار وغيرهم ولما طلب منهم التسليم رفضوا واحتلوا مواقع فى المنزل استعدادا للمقاومة بالمدافع والقنابل ، ورؤى حقنا للدماء الاستعانة بالمتهم عباس رضوان لإقناعهم بالتسليم أو إخراج عائلة المشير حتى يمكن القبض على المتهمين وتوجه عباس رضوان إلى المنزل ودخل وبقي فى الداخل فترة طويلة ولوحظ خروج دخان كثيف من المنزل مما يدل على حرق أوراق تبين أنها أوراق سرية كانت لدى شمس بدران لأغراض المؤامرة ومنها خرائط عسكرية بمنطقة القناة .

وتم القبض على جميع الأفراد فى المنزل ومنهم شمس ونصار وهريدى وفاروق يحيى وآخرون وبتفتيش المنزل عثر فى البدروم على كميات من الذخائر والأسلحة حملت فى ٣٥ سيارة نقل منها ٩٥ قنبلة و٨٧ بندقية وآلات كاتم صوت وطبنجات وكميات من أدوات الأسلحة وذخائرها وعثر على أعداد كبيرة من صورة استقالة المشير ووجدت آلات طبع وماكينات كتابة . وفى اليوم التالى أعيد تفتيش المنزل ووجد فيه مخزن للسلاح بالبدروم فيه ٤٦١ طبنجة ومدافع رشاشة وكانت عهدة خاصة لشمس بدران وكان يودعها فى معسكر القوات بالحلمية وبعد استقالته نقلها إلى منزل المشير وكان يوزع بعضها على أتباعه من الضباط للمقاومة واعترف أنه سلم ذلك لهريدى وأمين عبدالعال وفاروق .

بعد أن صدر أمر بتحديد إقامة المشير ، كشف القبض على المتهمين عن أبعاد المؤامرة للاستيلاء على القيادة العامة .. وكشف التحقيق واعترافات المتهمين عن تفاصيل الجريمة وعن الاجتماعات التى دبرت فيها هذه الخطة .. وهذه هى الخطة كما ظهرت من التحقيق .



شرحت النيابة خطة المؤامرة بالتفصيل على النحو الآتى :

أولا - ينتقل المشير مع بعض المتهمين إلى القيادة العامة بالقناة بمعاونة وحدة صاعقة يخرجها المتهم أحمد عبدالله من أنشاص تصحب المشير إلى القيادة .

ثانيا - ينتقل شمس بدران مع بعض المتهمين إلى قيادة الفرقة المدرعة الرابعة بقيادة سعد عثمان وتحريك وحدات منها إلى القاهرة .

ثالثا - ينتقل اللواء عثمان نصار إلى مقر قيادة الوحدات البرية العسكرية بدهشور للاستيلاء على قيادتها وكان يعمل سابقا قائدا لها .

رابعا - يتولى المتهم عباس رضوان مسئولية تأمين منطقة القاهرة وكلف بذلك فى اجتماع عقده المشير يوم ٢٤ / ٨ / ١٩٦٧ قبل القبض على المتهمين بأقل من ٢٤ ساعة وكلف عباس رضوان بالانتقال إلى قيادة الشرطة العسكرية لاستخدامها فى السيطرة على أجهزة الأمن بالقاهرة ويقوم بواسطة قوات من المخابرات والشرطة بجهزها سلاح نصر بالقبض على بعض المسئولين فى الدولة .

ومن أقوال عباس رضوان أن المشير كلفه بذلك وباعتقال الذين تقرر اعتقالهم وبينهم زكريا محيى الدين وعلى صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف والفريق محمد فوزى ومحمد فائق واللواء محمود السباعى وحسين كامل بهاء الدين .

وقال شمس بدران وعباس رضوان أنهما حضرا اجتماعا مع المشير وكلفهم بذلك ، هذا هو اعتراف المتهمين المتآمرين بأنفسهم اعترف جلال هريدى وأحمد عبدالله ، أما شمس بدران وعباس رضوان فإن اعترافاتهم تضمنت إقرارا فى حدود الاجتماعات وما دار فيها.

خامسا - والخطة الخامسة كانت استخدام بعض وحدات القوات الجوية التى اتصل بها العقيد طيار تحسين زكى الذى قابل المشير فى حضور عباس رضوان مساء ٢٢ / ٨ بواسطة أحمد عبدالله فى فيلا خاصة بالدقى أعدت للمقابلة ، وفى هذه المقابلة تم الاتفاق على دور القوات الجوية بأن يقوم تحسين زكى بتأمين القوات البرية أثناء التوجه للسيطرة على القاهرة إذا تعرضت لأية مقاومة من الدولة بأن يعد طائرة هليكوبتر فى مطار أبو صوير ليستخدمها المشير فى تحركاته بعد عودته للقيادة .

ردد المتهمون وبالذات شمس بدران وعباس رضوان أن الخطة درست والتكليف بالواجبات تحدد لكل واحد إلا أنهم كانوا يقولون أن المسألة كانت معلقة على ما سيتم بين المشير والرئيس فى مقابلة كانت مقررة يوم ٢٥ أغسطس ، وهذا القول غير صحيح فقبل تحديد هذه المقابلة صرح المشير كما يقول أحمد عبدالله فى التحقيق أنه لا يرى أية فائدة من وجهة نظره فى قبول الرئيس عودة المشير إلى منصبه فى القوات المسلحة .. كان لقاء المشير واللواء تحسين زكى قبل تحديد موعد مقابلة المشير بالرئيس ولم يحضر تحسين فى الشقة المعدة للمقابلة بعمارة الشريتلى بالدقى وذهب أحمد عبدالله ليعتذر للمشير وفعلا حضر المشير وانفرد به أحمد عبدالله وتحدثا عن الأوضاع . وقال المشير له أن مفيش فايدة من أن الرئيس يوافق على مطالبنا ولذلك لازم نقوم بالعملية وكان ذلك يوم ٢١ أغسطس.

وكان شمس بدران مكلفا بالاتصال بالقوات المدرعة لتحريكها فعلا وذهبوا إلى قائد الفرقة المدرعة يوم ٢٥ وطلبوا منه مقابلة المشير فرفض ولكنهم ألحوا عليه للحضور لمقابلة المشير فى عمارة الشريتلى ويذهب المتهم سعد عثمان والمتهم علوى والمتهم أبو نار لانتظار قائد الفرقة المدرعة فى الوقت الذى كان المشير فيه يقابل رئيس الجمهورية وكان شمس بدران فى هذا الوقت بمنزل المشير حيث تم حصار المنزل والقبض عليه وفى هذه الليلة تحدث شمس بالتليفون من عمارة الشريتلى ليقول لأعوانه لا فائدة وانصرفوا .

فإذا قال شمس بدران أن المسألة كانت معلقة على مقابلة الرئيس والمشير أقول له سيادتكم تقول غير الصدق لأنكم دبرتم كل شئ لمقابلة قائد دهشور والاتفاق معه كما

تم الاتصال مع أحمد عبدالله لإخراج فرقة من الصاعقة لمقابلة المشير عند كوبرى أنشاص .

شمس بدران الذى يقول هذا هو أول شخص اتصل مع أحمد عبدالله واستدعاه فى بيته وقابله بالمشير مرارا فى حضور شمس وتحدثوا عن خطة الانتقال إلى القيادة وكان ذلك فى النصف الأول من أغسطس وكانت الاجتماعات تتم فى غرفة نوم المشير .

إن أحمد عبدالله هو رجل شمس بدران الذى اختاره لهذه المؤامرة إلى درجة أن أحمد عبدالله استدعى شمس لمقابلته فى شارع الهرم ليلا فذهب إليه بالسيارة وأخذ يتجول معه فى الظلام فى الشوارع .. فلماذا يذهب شمس وهو رجل كبير لمقابلة من هو أصغر منه إذا استدعاه ..؟



ما هو رأى رجال المشير ، وماذا كان موقفهم فى المحكمة ؟!

اعترافات الكبار

أوراق القضية تحمل اعترافات جميع المتهمين بالمؤامرة ، وشرحا لتفاصيلها .. بعضهم اعترف صراحة ، دون لف ولا دوران ، وبعضهم حاول أن يفرق المحكمة فى تفاصيل كثيرة ، وبمحاصرته بالأسئلة اعترف صراحة ، وجميع الاعترافات متكامل ، ولا تتناقض ، وهى فى مجموعها ترسم خيوط المؤامرة .. أجمع المتهمون الكبار والصغار ، على أنه لم تقع عليهم أية ضغوط ، وأنهم طوال سجنهم والتحقيق معهم قد عوملوا باحترام شديد .. ووفقا لأوراق المحكمة فقد بدأت بسؤال واحد من أقطاب المؤامرة ، وهو جلال هريدى ، الذى قرر أنه يقول الحقيقة ، وأنه متحمل مسئولية عمله ، وتحدث عن إخلاصه للمشير صاحب الأفضال عليه كما اعترف بضلوعه فى مؤامرة لإعادته للقوات المسلحة .



بدأ جلال هريدى شهادته أمام محكمة الثورة بأن قرر أنه عومل معاملة حسنة ، واستطرد قائلا: «أنا معرفش أكذب أبداً وأتحمل المسئولية مهما كانت.. وتحدث عن البداية واحنا فى القيادة تنحى الرئيس ، واستأنأنا جدا لأن صلابتنا من صلابة الرئيس وأنا اتخانقت مع ضابط لأنه تكلم فى حق الرئيس ..

وبعدين سمعنا أن المشير تنحى وأنا أرسلت استقالتي لأنه تربطنى بالمشير علاقة لأفضاله علىّ ولأننى عارف إن أولاد الحلال كثير وأنا جمعت ضباط الصاعقة وقلت لهم أنا استقلت .. وذهبت إلى اسكندرية فقابلنى ضابط بالمخابرات وطلب منى مقابلة القائد. فرحت قابله وقال لى يا جلال احنا حنحارب وما تقابلش حد من المخابرات بعد كده ...

وبعدين جاء لى طنطاوى حارس المشير قال لى تعالى قابل المشير فرحت وقال لى المشير تعالى معايا فى المنيا وقعدنا يومين ورجعت وبقيت فى منزل المشير إلى أن قبض علىّ يوم ٢٥ أغسطس ، والسيد المشير كان معتزل وأنا لم أر إنسانا مثل المشير وله افضال علىّ ولو طلب حياتى أعطوها له عن طيب خاطر .. وكانت وظيفتى فى بيته زى سكرتير خاص للمشير .. بعد المنيا رجعنا بيت المشير فى الجيزة ، وكان فيه ضباط كتار ، والجو السائد فى منزل المشير كان إن فيه ناس كثير من القوات المسلحة وكان رأى أن فيه مصلحة بين الرئيس والمشير ولم أكن أعرف أن فيه طلبات للمشير ، واستمر الحال كذلك إلى يوم ٢٤ الساعة ٢ صباحا ...

كان عثمان نصار فى اسكندرية ولما رجع المشير نده لى وفى هذه الأثناء دخل شمس بدران والمشير قال أنا قررت أروح القناة يوم ٢٧ ، ولكن هذا الموعد غير نهائى وكرر هذه الكلمة أكثر من مرة . وقال أنا عندى ميعاد مع الرئيس يوم ٢٥ ويمكن نتفق وقال لى هات ورقة وقلم أما أروح القناة يوم ٢٥ ومعايا فلان وفلان ، وكان حاضر السيد المشير والوزير شمس واللواء عثمان نصار وأنا وقال المشير أنا وشمس حنروح القناة وحصل كلام عن الأفراد الذين يرافقون المشير فعثمان نصار اقترح الفريق مرتجى ، فالمشير قال مرتجى ما يستحملش وتانى جلسة قال اكتبوا مرتجى .. وأنا قلت أقوالى فى التحقيق ، وأقوالى فى التحقيق أنا معترف بها ، ولم تؤخذ تحت أى ضغط ..

أنا كنت ملحق عسكري فى أمريكا واستقلت عدة مرات وبعدها رحت اليمن وأديت دورى وما معنى أن أعود من الميدان وأروح ملحق عسكري والعدو يحتلنا ..

الصاعقة أنا عاملها وشفنا الموت مئات المرات وكنا ليل ونهار فى عرق وشغل ، أقوم أنا أرجع من الميدان وأروح ملحق عسكري ليه ؟! ..

طول إقامتى عند السيد المشير لم أكن مسلحا إلا بعد حادث إطلاق الرصاص علىّ وكان فيه زيارة عند المشير فيها حمزة بسيونى ونصار وحسنى عبدالمجيد وشمس وأثير الموضوع فالوزير شمس قال إنه ليس لرئيس الجمهورية حق اعتقال شخص بدون سبب ،

فألواء عثمان قال له قانون إيه اللي قال كده ، قال له إن اللي يقاوم اعتقال لنفسه لا لوم عليه ..

وعملنا منشور لإفهام الناس حقيقة وضع القوات المسلحة نظرا للهجوم الشنيع عليها والوضع السياسى فى البلد وكتبنا المنشور وأنا كنت أكتب وكلهم يملون على الكلام وخاصة اللواء عثمان نصار .

سيادة المشير هو اللي حب يكتب الكلام ده ومحدث يقدر يناقشه وبعد كده وزع المنشور فى البلد وسيادتك عارف سيادة المشير ..

وكان ناس كتير تيجى من ضباط .. وناس من المنيا .. وفيه ناس كانت مقابلتهم سرية وناس مكش المشير يرضى يقابلهم ، حتى إشاعة إن أى ضابط يزوره يحال على المعاش والجلسات العلنية كانت تتناول مناقشة عامة واقترحوا مقابلة زكريا محيى الدين وقابلوه ، ويقابلوا السيد أنور السادات وقابلوه ..

وفيه ناس كنا لا نعرف جاين ليه زى أحمد عبدالله ، جه مره فأعطانى مصطفى عامر مفتاح وقال اسبقنا فى الشقة وبعدين جه شمس ولا أعرف ماذا حدث وبعدين المشير بعد يوم ٢٤ زادت روحه المعنوية ، وكان قابل الرئيس ورجع سعيد جدا وطلب أن الضباط اللي زى أيوب وعثمان نصار يرجعوا وفعلا رجعوا بلادهم وبعدين عثمان نصار جه فجأة من إسكندرية ..



كان الاتفاق قد تم قبل مقابلة الرئيس والمشير .. وكان المشير فى حالة معنوية مرتفعة وقد سأل عنى يوم ٢٤ صباحا ، وكان نصار موجودا والوزير شمس ، وقال لنا المشير إحقاقا للحق كلمة تدل على أنها متعلقة بموضوع سابق وهى حول ذهاب عثمان إلى دهشور ولم تناقش خطة ولكن كان المشير يعطى أوامر . وفى هذه الفترة حصل كثير من المناقشات فى منزل المشير وكل اللي يروح للمشير يقول له الجيش عايزك .. مش معقول يقول له الجيش مش عايزك .. والمشير كان يقول إنى مسئول عن كل الشهداء والذين أحيلوا للمعاش ..

وقال هذه المرة أنا لن أسمع كلام أى شخص ، وكان عنده شعور بالتفاؤل إنه سيحل المشاكل مع سيادة الرئيس .. وقال إن الرئيس لو طلب منى السفر للخرطوم أنا أسافر معاه

وكان يؤكد أن موعد ٢٧ أغسطس المحدد للسفر للقناة غير مؤكد ، هو طلب منى أن أقول لأحمد عبدالله إن الموعد فيه احتمال لتأجيله أو إلغائه وكان ذلك يوم ٢٤ / ٨ وفى مساء هذا اليوم طلبنى المشير علشان نلعب شطرنج وضرب التليفون وكان المتحدث عباس رضوان فقال له تعالى وحضر أيضا اللواء عثمان نصار فالمشير قفل الشطرنج وفرد خريطة عمليات ودى أول مرة أشوفها ، موضح عليها جميع القوات فى منطقة القناة ولم تستخدم فى أى شىء وبعدين المشير أعطى أوامر دون أى اتفاق وعباس رضوان جه مصادفة وكان كل اللى فى ذهنتا إن المشير يرجع فقط ، وأحمد عبدالله كان يأتى بصورة علنية ، أحيانا سرا ، أحيانا علنا ..

المشير كان يقابل ناس فى البيت وخارجه ، وكان هو الذى يرتب هذه المقابلات ، وكانت أكثر هذه المقابلات من الباب الخلفى فى المشتل .



وكان عباس رضوان مسئول عن جماعة الاعتقالات ومقره فى الشرطة العسكرية ، وعباس رضوان قال أنه عايز معاه ناس من الصاعقة ، والمشير قال ياخذ عشرين من الصاعقة وشمس قال له حتروح تلاقى البوليس الحربى جاهز ، وكان مطلوب اعتقال السيد زكريا وعلى صبرى وعبدالمجيد فريد ووزير الداخلية وسامى شرف وحسين بهاء الدين ، وعباس رضوان كتب الأسماء بيده ولم يتردد اسم محمد فائق لأنه بعيد عن الأمن وعباس رضوان أعطانى الورقة ..

أما عثمان نصار فكان رايح لوحده دهشور بخطاب من المشير إلى قائد الفرقة المدرعة ، وشمس معاه .. عثمان ، وأبو نار كان مفروض يروح مع المشير ولكن قيل يروح المدرعات لأن له علاقة بمديرها ، ومرة لقيت منيب الحسامى وهو فى منطقة طيران القاهرة خارج هايج من عند المشير يقول الطيران عايز المشير ..

وعثمان نصار بعد كده راح عاين منطقة القناة وعاد ، والمشير قال له أعمل لى خطة ، وضعت الخطة على مكتب المشير ولم ينظر فيها زى الورق اللى كان فى جيبى ..

عند حرق الأوراق فى بيت المشير كان شمس وعباس رضوان فى الحجرة ولا أعرف ما هى الأوراق التى أحترقت ، والحريق أخذ مدة حوالى ساعة إلا ربع والحقيقة أنا وأحمد عبدالله وتحسين وفيه ناس وضعوا الخطة التى ستنفذ يوم ٢٧ وعباس رضوان كان يوميا عند المشير مرة أو اثنين . وشمس وصلاح نصر قبل أن يمرض كان يوميا عند المشير باستمرار ، كان الضباط يقولوا عايزين المشير ولم يكن الموضوع جديا إلا يوم ٢٤ / ٨ .

أنا علمت بالمؤامرة ولم أبلغ عنها ، وإذا كان ده يساوى إعدام ما عنديش مانع ، وأنا شفت الموت مئات المرات .. ومحدثش فينا كان ضد الرئيس ، أنا شفت المشير بيكي لأنه يريد الرجوع .. وقد قال المشير بعد اعتقال صدقي محمود أنه لو طلبنى للشهادة أروح أشهد وكان يحكى لى كل حاجة ، وشمس كان حاجز بين المشير والقوات المسلحة ، وعمل حلقة حوالين المشير وأنا فى الآخر لما كنت أحب أقابل شمس أطلب من المشير وكان يقول لى : يا ابن الكلب تشكىنى للمشير .



من أهم أوراق القضية أقوال شمس بدران أمام المحكمة ، كان شمس بدران هو الحاكم الأمر فى القوات المسلحة ، وكان وزيراً للحربية ، ورجل المشير الأول ، ورجل المؤامرة الأول أيضاً ، وقف أمام المحكمة يشيد بالمعاملة الطيبة ، وتحدث بصراحة وروى القصة من البداية :

« فى أوائل صيف ١٩٦٢ اتخذ الرئيس قراراً أن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة أو نواب الرئيس يسيبوا شغلهم الرسمى وينضموا إلى التنظيمات الشعبية وكان الكلام يشمل الجميع بما فيهم المشير عبدالحكيم عامر - الله يرحمه ويحسن إليه - والمشير وافق لأن الوضع ماكانش يستحمل فى هذه الظروف ، ظروف انفصال سوريا وكان فيه كلام كثير فى البلد ولذلك المشير رأى أن الوقت لا يسمح أنه يترك القوات المسلحة حتى لا يحدث مالا محمد عقباه أن الجيش ماكانش يستحمل تغيير القيادة .. قبل كده كان الرئيس يرى تغيير صدقي محمود وجمال عفيفى وعرفت هذا من الرئيس وقال لى إنه حاول يغير صدقي والمشير رفض ، وكان المشير متصور إن صدقي أصلح واحد وكان فيه فرق كبير بين صدقي واللى بعده وماكانش حد منهم يصلح قائد طيران ودى وجهة نظر المشير أيامها..

والرئيس شكاً لى كذا مرة من إنه عايز يغير صدقي ، ويجيب دم جديد ، ومش ممكن واحد يتربس فى حنة ويقفل الباب على غيره وكان الرئيس زعلان ومتأثر .. والأزمة انتهت بموافقة الرئيس أن صدقي يبقى ، وما أعرفش ليه وافق على كده مع أن الرئيس عنده حرية يشيل اللى يعوزه ..

كان فيه انقلاب سلمى سنة ١٩٦٢ والرئيس كان اتفق مع المشير على قانون الضباط ..

والمشير ماكانش موافق على القانون ، وهو ساب جلسة مجلس الرئاسة ومشى لأنه غير موافق .

وقبل موضوع صدقي كان فيه موضوع جلال هريدى كان من عناصر الإثارة بين الرئيس والمشير ، وبالنسبة لصدقي أنا أقنعت المشير إنه يتنحى ، وموضوع جلال هريدى اللي هاجم الرئيس سنة ١٩٦٢ وهو فى سوريا وامتدح المشير وجلال كان من الصاعقة ولا يصح أن يصدر منه ذلك وكان كلامه جارح جدا فى حق الرئيس ، وقال كلام ضدى ركلام إن المشير أصلح واحد .. وبعدها جلال رجع من سوريا وأنا وجدت إنه مهما كانت ظروفه فى سوريا فلا يصح أن يعود للجيش ، ولكن المشير كان يعتبره أحد أولاده ، وإزاء الظروف العاطفية دى ، المشير لم يوافق على إحالته للمعاش ، وقال إنه أصلح واحد فى الصاعقة وأنا قلت لا يعود وقعدت آخذ وأعطى مع المشير لإخراج جلال إلى الاستيداع .. والرئيس كان متضايق من تمسك المشير بجلال بعد أن هاجم الرئيس ومدح المشير .

وفى الوقت ده جلال كان يهاجمنى ووجدت المشير راح للرئيس وبنفس الطبيعة اللي كان فيها تسامح فى هذا الوقت بالذات وافق الرئيس على أن يعين جلال ملحقا عسكريا فترة ويعود بعدها للصاعقة .. دول أزميتين حصلوا قبل سنة ١٩٦٢ .. والرئيس فى هذا الوقت كان فى ذهنه أن يأتى دم جديد فى الجيش علشان الجيش يأخذ وضع سليم دون إملاء إرادة أحد على الجيش ، وأنا قلت إن الظرف غير مناسب لخروج المشير وطلبت إعادة النظر فى الموضوع .

أزمة سنة ١٩٦٢ انتهت ببقاء نواب القيادات كما هم ، ولا أعرف كيف حدث ذلك وأزمة القانون الخاص بالضباط كان وقتها فيه مجلس رئاسة لعرض الموضوعات عليه والمشير اعترض على قانون تعيينات معينة .. وقتها حصلت تحركات وكنت أخطر بها الرئيس أولا بأول ، وأنا وقتها وجدت إن الموضوع لابد أن يسوى لتعود المياه إلى مجاريها خشية حدوث بلبلة فى الجيش وكلام زى اللي حصل النهاردة .. وأنا رحى للرئيس وكلمته ، وقدرت أضغط لتحقيق اللقاء بينهما ، وفى هذا اللقاء المشير بكى - ! - وقرر البقاء فى مجلس الرئاسة ، وفى العمل ، على أساس تأجيل قانون الضباط شوية ... ده موضوع سنة ١٩٦٢ وفى الصيف حصلت حرب اليمن والمشير صرف النظر عن القانون بتاع الضباط ، والقانون تأجل والموضوع اتنسى ولا أعرف دوافع الرئيس على التفاهم ، وبعد أزمة سنة ١٩٦٢ الأمور مشيت ولكن فيه خلافات فى رأى .. أيوه .

وأول تفكير فى موضوع شرم الشيخ كان فى يناير سنة ١٩٦٧ فى رحلة الباكستان ..
المشير وصلاح نصر وأنا رحنا الباكستان وكان مجلس دفاع الجامعة العربية اجتمع فى
مصر بتوصية مؤتمر القمة وكل الدول العربية الرجعية زى السعودية والأردن كانت تذيع
أننا وضعنا البوليس الدولى لحمايتنا وكان فيه حملة مسعورة بكده ضدنا .

والمشير واحنا فى الباكستان جت له فكرة أننا نأخذ خطوة ضد الحملة المسعورة دى
وقال نبعث إشارة للرئيس ووضح له إننا نسحب القوات الدولية ونحتل شرم الشيخ
وأرسلت إشارة بذلك للرئيس ولم يرد وقلنا أنه لم يقتنع وأنا قلت للمشير دى خطوة
يتبعها قفل الخليج ويمكن الرئيس لا يوافق ، فالمشير قال المهم نحتل شرم الشيخ ، فقلت
له إن هذا يستتبع ضرورة قفل الخليج وإلا تبقى الحملة ضدنا تستمر .. المشير صاحب
الفكرة وأرسلنا برقية للرئيس ولم يرد علينا وأنا تصورت إن السبب هو المتاعب التى
يجرها هذا العمل ومعرّض صلاح نصر حضر المناقشة دى أو لا . أنا قلت للمشير يمكن
الرئيس لم يرد لأن هذا الإجراء يستتبعه غلق الخليج ، رجعنا مصر بعد باكستان وجت
إشارة إن فيه حشود إسرائيلية حول سوريا .. أنا قلت له هل احنا جاهزين للمعركة وقلت
له إحنا مش جاهزين بدليل إن الرئيس لم يرد ، والمشير قال أنا لا أقصد قفل الخليج ولكن
احتلال شرم الشيخ حتى لا يقال إن البوليس الدولى يحمينا ، والمشير أول من فكر فى
سحب قوات الطوارئ ، وبعدين حصل تحريك قواتنا فى سيناء بحيث إذا تعرضت سوريا
للعُدوان نتدخل وتطور الأمر بعد تحريك القوات إلى طلب سحب البوليس الدولى علامة
على جدية تحركاتنا ثم احتلت قواتنا شرم الشيخ وأقفل الخليج وكان لابد من إعلان قفل
الخليج فى يوم معين نتيجة ظروف سياسية .

وكنا متأكدين إن إسرائيل لن تجرؤ على الهجوم لأن قواتنا كلها أكبر من إسرائيل
حسب تقرير المخابرات ودخول إسرائيل معنا عملية انتحارية لهم وأنا والمشير رحنا سيناء
وكان الجيش عايز يحارب .. والرئيس اختار زيارة قاعدة جوية وأعلن فيها قفل الخليج
وتكلم مع المشير عن الزوايا السياسية فى وقت كان الطيارين فيه متحمسين فيه للحرب
والمشير قال لهم يا أولاد أنتم حتحاربوا .

الرئيس أعلن غلق الخليج فى يوم معين بسبب ظروف القاهرة ، يوثانت كان جاى يزور
الرئيس فالرئيس أعلن قفل الخليج قبل حضور يوثانت حتى يضعه أمام الأمر الواقع ،

والمشير جاب قوات وأغلق شرم الشيخ بسرعة ، قلت له ليه السرعة دى قال أنا ارتبطت أمام الرئيس وخلص..

وبعدها تم قفل الخليج والرئيس أرسلنى إلى روسيا ورجعت لقيت الرئيس فى القيادة وقلت له نتيجة رحلتى لروسيا ، والرئيس للتاريخ قال إن احتمال الحرب ارتفع من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وقال الرئيس إن عنده معلومات إن بعد بكره (يوافق ٥ يونيو) يحصل هجوم من اليهود وده كلام للحقيقة والتاريخ وقاله لنا الرئيس يوم ٢ يونيو فى القيادة وقال إن الموقف السياسى يحتم عدم البدء بالضربة الأولى وللحق أيضا الفريق صدقى وهو فى السجن الآن ، اعترض وقال مقدرش وده وضع يشلنى ، فالمشير قال له تحب تضرب الضربة الأولى وتواجه أمريكا وطائراتها أم تنتظر وتقابل إسرائيل بس وصدقى اقتنع ، وسئل عن خسائر الطائرات إذا انتظر الضربة الأولى من العدو فقال ٢٠٪ .

وبعد كده فيه ظروف خارجة عن إرادة صدقى سببت الخسائر الجسيمة ، والرئيس بعدها خرج من القيادة ولم يكن أحد يتصور إن اليهود يلحقوا بنا هذه الخسائر فى الطيران والمدركات لأننا كنا واضعين خطة ممتازة ولكن اليهود خدوا إمكانيات كبيرة من أمريكا والسبب الرئيسى هو إن اليهود عملوا استكشاف تفصيلى بواسطة الأمريكان فى كل مسمار طائرة عندنا وأنا لمست هذا بنفسى وفى أول انقضااض يهودى اصطادوا الطائرات اللى بتضرب الصواريخ .



وموضوع عدم الضربة الأولى المشير وافق عليه وكان متحمس والاعتبار السياسى كان يفرض عدم الضربة الأولى ... التدريب موجود والإيمان موجود والمعلومات غير موجودة .. المؤامرة نتيجة خلاف بين الرئيس والمشير .

الضربة الأولى لم تكن تؤثر فى الموقف ولو ضربنا الضربة الأولى كنا نعجزهم ١٠٪ وبعدين هم يضربونا يعجزونا ١٠٠٪ المسئولية الأولى فى النكسة مسئولية المخابرات التى لم يكن عندها معلومات عن قوة طيران إسرائيل ، وبعدين العمليات حصلت وانتج بشلل سلاح الطيران ، والموقف كما رآه المشير بعد ذلك كان الانسحاب حتى لا تحصل مذبة جماعية للجيش والمشير أخذ رأى القادة على الانسحاب فوافقوا جميعا والمشير كلم الرئيس وعرض عليه الانسحاب بحيث يعود الجيش كله سالما .

وأنا تخيل لى أن المشير عامر عايز يتتحر كائ قائد عسكري بعد معركة خاسرة مثل هانيبال .. وأنا اتصلت بالرئيس ولم أخبره بموضوع الانتحار وطلبت منه الحضور للقيادة فقال آجى أعمل إيه العملية واخدها عبدالحكيم عامر كلها .. فقلت له المشير يفكر فى الانتحار .. فقال فعلا ده واخذ سيانور ، وحضر الرئيس قعد مع المشير وقعدوا يتكلموا واتفقوا على التنحي لذكريا محيى الدين ليكون رئيس جمهورية .

وقبلها بيوم لما كنت عايزه يحضر القيادة قلت له المشير مصر على التنحي بعد الهزيمة وكنا يوم ٨ يونيو مساء وأنا أيضا متنحي حتى لا أرث عبدالحكيم عامر فى الجيش ، وبعدها تم إعلان قرار تنحي الرئيس والمشير جه البيت عندي وقال إنه عايز يروح الإذاعة. قلت له بلاش وكلم الرئيس فالمشير كلم الرئيس وانتهى معه إلى إعلان تنحي المشير فى الإذاعة ، وأنا كلمت الرئيس وطلبت منه إعلان أننى متنحي ، والكلام ده كله له علاقة بالقضية ، وحصلت مظاهرات يوم ٩ يونيو و ١٠ يونيو ويوم ١١ عين الفريق فوزى قائدا عاما وعاد الرئيس بعد يوم ونصف من التنحي أو يوم واحد وأنا وقفت مع المشير علشان لا أتركه وحده وكان ده أمام العقيد إبراهيم رشاد ، وبتوع البوليس الحربي وأعضاء المحكمة الاثنين وغيرهم وبعدين اللى حصل أن الضباط انصرفوا وراحوا ثانى يوم القيادة ينتظرون عودة المشير وأنا كلمت فوزى وقلت له اصرفهم باعتباره أقدم واحد بعد المشير .

والضباط تصوروا أن فوزى عايز يصرفهم علشان يحل محل المشير وأنا لما عرفت تكلمت فى التليفون وطلبت سعد عبدالكريم وسعد نجيب وعبدالرحمن فهمى وسعد زكى وقلت لهم إن المشير وأنا لن نعود وخذوا تعليماتكم من الفريق فوزى كما قال لكم المشير واقتنعوا .

وأنا رحت للمشير فى بيته فى الزمالك وكان مختفى من الناس وبعدين طلع القرار فى الإذاعة الساعة ٥ , ٢ بتعيين الفريق فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة وبمجرد الإذاعة سمعناها أنا وحسن عامر وعلى شفيق ومصطفى عامر ، وأنا كنت طلبت الرئيس يوم ١٠ يونيو بعد عودته وقلت له الموقف سيئ وأنا خايف من التمرد وسيادتك لازم تبت فى الموضوع .. فقال : أنا شايف إن المشير يرجع نائب أول .. قلت له يمكن المشير لا يوافق ومبصحش بعد النكسة يكون نائب أول للرئيس وأعتقد أن المشير مش رايح يوافق وسيادتك كلمه .

وبعد قرار تعيين فوزى وإذاعته فى الإذاعة كان موجود المشير ومصطفى عامر وحسن

عامر وأنا قممت حضنت المشير وقبلته وقلت له الحمد لله إن المسئولية زالت ؛ وجه صلاح نصر بعد كده .. وبعد كده راح المشير بيته فى الحلمية وأنا رحت معاه والمشيرات على الرئيس على أساس أنه يبلغه أننا منبتعد عن القاهرة وأنا رحت بيت الجزيرة وجبت السيارات ورحت أنا والمشير أسطال وجه معانا جلال هريدى .

والمشير عارف حساسيتى من جلال هريدى وجلال بعد عودته من سوريا يقول أنا أحب المشير أكثر من ربنا ، وأنا كان رأى إخراجه للمعاش أو الاستيداع والمشير رفض وقال الصاعقة لا تنفع من غيره . قلت له فيه ناس كثير .

ويوم ما رحت أسطال مع المشير ، وقال لى إيه رأيك نأخذ جلال معانا . قلت له ده يشير الرئيس ومفيش داعى . قال لى ده جه وعاييز يحرسنى . قلت له مفيش داعى ، وبعدها طلعتا بالسيارة ولقيت واحد فتح الباب ونظر فى السيارة وكان جلال ولما وصلنا أسطال لقيت هناك على شفيق وقلت للمشير بلاش ده لأنه من عوامل الإثارة .

وبعدها أنا سبت أسطال ورجعت وكان رأى عدم رجوع المشير إلى أى منصب لأنه كان يحملنى باستمرار نتائج عودته سنة ١٩٦٢ وأنا عن نفسى واحنا فى أسطال قلت لهم لو رجع المشير أنا شخصيا لن أعود أبداً ، وكان رأى أن المشير لا يقبل أى عمل ، وكان ده رأيه والضباط اللى كانوا يحضروا بيت المشير كانوا يعتبرون أننى سبب عدم عودة المشير ، وجانا فى أسطال عباس رضوان وصلاح نصر وغيرهم فلم يوافق على العودة لآى منصب وأنا بعد يومين فى أسطال عدت القاهرة علشان آخذ زوجتى وأولادى إلى أسطال وفعلا رحنا وعشنا فى بيت محمد عامر هناك ، فالمشير رجع القاهرة رغم أنفى ، وأنا رجعت معاه وبعد يومين رجعتا أسطال تانى ، وهناك كثرت الإشاعات ، فرجع مصر علشان الناس تشوفه ، وعثمان نصار قال للمشير أنت عاييز تعمل إيه ترجع بالعافية أو بانقلاب .. ازاي تقعد ساكت كده قرر أى قرار وجلال هريدى كان مندفع ويقول للمشير الصاعقة عندى فى أنشاص والقناة وكلها تحت أمره ، وبعد استقرار المشير فى الجزيرة تصاعد الموقف بين الرئيس والمشير .

واحنا فى أسطال كان رأى أن المشير لا يعود إطلاقا ولازم نتحمل مسئولية النكسة ، وبعد كده لقيت العملية دخلت فى عند ، ومشاكل وإثارة بين الاثنين فرحت للرجوع لإعادة العلاقة وحاولت مع المشير أن يقبل أى منصب وكانت خطتى إعادة العلاقة ، وبعدين لما الرئيس يقول له تعالى وابقى عسكري يقبل ، ولكن لما الرئيس يشيل الحراسة

عنه ويعتقل الضباط ويقول له تعالى نائب فلم يوافق .. لكن كلامه من الأول أنه كان عايز يرجع القوات المسلحة .

المشير كان متصورا أنه يمكن يعتقل أو الاتحاد الاشتراكي يعمل مظاهرات ضده ، وجلال وعثمان نصار كان رأيهم كده وجلال كان متحمس وظهر كلام عن ذهاب المشير للقيادة الشرقية وكان جلال فاكر أن معاه قوة تفتح عكا والطبنجات اللي ضبطت أنا كنت فى زيارة للمتحف الحربى سنة ١٩٥٢ وقال لى مدير المتحف أن فيه أسلحة مصادرة من القصور الملكية فأنا بلغت المشير . وقال هات الأسلحة نعمل لها مخزن فى بيتى لآى طارئ، وأنا أخذت حوالى ٤٠٠ أو ٥٠٠ طبنجة .



الرئيس طلب منى إرجاع المشير من أسطال لمصر علشان يعرض عليه نائب أول كما كان بدون سلطات والمشير رفض وصلاح نصر عرض على المشير العودة للقاهرة ويرجع نائب أول ونائب قائد أعلى بدون سلطات والمشير رفض .

كانت فكرته عدم العودة لآى منصب وكان ده رأى وبعدين حصلت بعض المسائل ، والهوة اتسعت فأنا رأيت إنه يرجع لآى منصب ورحت للرئيس علشان أتم الصلح بين الاثنين ولما صلاح جه للمشير رفض أى منصب وقال له مقدرش أرجع لأن فيه ناس خرجت بدون ذنب إلا الصلة الشخصية به .

وكان رأى اللي قلته للرئيس ٣ مرات أن المشير لا يعود لآى منصب وقلت له التفاهم أولا وبعدين لما سيادتكم تقول له تعالى عسكري راح ييجى لكن المشير قال لصلاح نصر أنا مش عاوز أرجع نائب رئيس علشان مبقاش طرطور وأنا شجعتة على عدم العودة ، وقلت له أنا عن نفسى مش راجع .

أحمد عبد الله جه وأنا موجود عند المشير وأحمد كان فى القناة يفتش على الصاعقة ولما رجع المشير قال له إزى الحال وأحمد قال له لا يمكن استعادة الكرامة إلا بعودتك . فالمشير قال له إيه رأيك يا أحمد تودينا القناة .. نروح القناة وأنا مكتش أعرف ليه المشير قال له كده وأحمد قال له أنا تحت أمرك .

وكان هذا التفكير بمناسبة شيل الحراسة من بيت المشير وعثمان نصار له طبيعة شك واقترح إن المشير لازم يتخذ موقف وقرار .

واقترح جلال هريدى إحضار الرئيس بيت المشير والقبض عليه . وجلال قال لى أنا الكلام ده وهريدى كان أكثر اندفاعا وعائز يجبر وراه عثمان مع إنه راجل عجوز وشعره شاب . وهريدى كان يفهم عثمان إن عنده قوة صاعقة لو عمل لها صباعه تتحرك ، وقال إن المشير لازم يروح القناة ويتولى القيادة وأنا سمعت كده فقلت لهم ازاى الكلام ده . قالوا وماله ما دام استقالة المشير لم تقبل . قلت لهم ده يبقى فرض بالقوة على الرئيس وده يبقى انقلاب ، لغاية يوم ٢٤ يوليو والمشير مرة قال لعثمان خد جلال ريحه وكان بينادى بأفكار معينة عن عودة المشير وعثمان نصار سافر فى أغسطس لاستطلاع الطرق وقدم بيان بذلك للمشير وأخذ زوجته معاه لينفى أى شبهة .

وأنا لما رجع سألته عن الحالة وقلت له بلاش نظ فى الوحدات ويوم ٢٤ عثمان قال وأنا لا أتذكر ما قيل لأن المشير مكنتش له دور فى الموضوع .

وعثمان قال للمشير حدد موقفك إما أن تقبل أى منصب أو تتحرك قبل اعتقالك . وعثمان نصار صادق ، ولكن جلال هريدى يكذب بنفس السهولة التى يتنفس بها وأنا كنت فى أوضة النوم بتاعتى لقيت المشير وأحمد جاين وقلت للمشير أنت عايزنى . قال أيوه .. المشير قال : إيه رأيك يا أحمد تودينا القناة . فقال أحمد : أنا تحت أمرك يا أفندم . وإحنا خارجين قلت لأحمد أوعى تقول لجلال أو أى ضابط صاعقة عن كلام المشير . فقال لى اقول لجلال إيه . قلت له قول له إننا كنا نتكلم عن رأى العام وأنا حيت أعمل فرملة وده كان كلام غير جاد من المشير . وكان تفكيره منصب على أن يعرف رأى الضباط بس . وعلشان أفرمل العملية وكنت عايز جلال لا يسمع أن المشير كلم أحمد فى موضوع الذهاب للقناة وكنت أخاف من أن الكلمة اللى انزلق بها لسان المشير تنتقل إلى جلال .. ولما المشير قال لأحمد عبد الله إنه عايز يروح القناة تصورت إن المشير عايز يعرف رد الفعل فقط مش علشان مؤامرة . ولذلك قلت لأحمد إنه لا يردد هذا الكلام .

المشير لم يوزع واجبات ولم يخطرني به إلا جلال هريدى ولم أوافق عليه لأن فيه عدااء شخصي بينه وبينى .

عن صلتى بأحمد عبد الله كان بينى وبينه صلة قوية ، لأننى كنت مشرف على أعمال الصاعقة ومرة فؤاد عيد قال لى إنه فيه مظاهرات بتقول لا بدران ولا عامر وفهمت منه إن أحمد سألته عنى أكثر من مرة فقلت له هاته ، فراح جابه فى بيتى ، وتانى مقابلة كانت فى

شارع الهرم وتالت مقابلة كانت عند مصطفى عامر واستدعيته لأنه سأل عنى ومش معقول
أتهرب منه .

وكان الضباط فاكرين إن المشير تخلى عنهم والمشير قال إنه لم يتخل ولكن الرئيس
اللى تركه ، والمشير كان هايز يرجع بقرار من الرئيس وكان بيقول إن الرئيس لم يصدر
قرار بإعادتي وجاب واحد تانى والضباط كانوا فاهمين إنه تخاذل وهرب من المعركة وده
كان قبل تعيين الفريق فوزى .

ومرة كنت عند المشير فى بيته الساعة الواحدة صباحا وأنا كنت خارج ودخل مصطفى
عامر وقال له سيادتك نسيت الموعد . فقال آه والله روح أنت يا شمس . أحمد عبد الله
فى بيت مصطفى ورحت مع مصطفى لقيت هناك أحمد وجلال ولما دخلت ، جلال مشى
على طول راح للمشير ووالله لا أذكر أنا كلمت أحمد فى إيه ليلتها ولو هو قال يبقى
حصل .

قبل كده فكرت إن المشير يسافر وأنا قلت له نروح سويسرا فى مصحة وتعديل حياتك
المقلوبة فقال أنا عملت ترتيب على إيطاليا وفهمت إنه عمل الترتيب مع صلاح نصر وأنا
شفت إن الحل الوحيد أن يعود إلى أى منصب .



يوم ٢٤ أنا دخلت وجدت المشير وعثمان نصار ولما دخلت قالوا كأننا على موعد لأننى
كنت آخر واحد وعثمان نصار قال إن دهمشور تاخذ وقت كبير منى ولم يحدد لا يوم ٢٧
ولا غيره ، وبعدين نقلوا على البوليس الحربى وأنا قلت لعثمان خليل أنت فى البوليس
الحربى والكرسى جاهز هناك يروح يقعد عليه ، وجلال هريدى قال شمس يروح الفرقة
المدرعة ولم تذكر أسماء أخرى وعثمان قال خذ جواب من المشير وروح استلم الفرقة ،
ويوم ٢٤ رحت للمشير وجدته بيسمع كلام من عثمان وجلال ويناقش التفاصيل وآخر
الكلام قال إن كل ده كلام فارغ وأنا رايح بكره للرئيس ولم أفهم أنه يرسم خطة ولو كنت
أعرف كنت بقيت يوم ٢٥ ولكن أنا سافرت إسكندرية وكمان إزاي أروح الفرقة المدرعة
لوحدى .

وكانت المرسيدس الجديدة واقفة وطلعت سلمت عليه فقال لى أنا طالع ألف علشان
الناس تشوفنى وقبلها يوم خرجت معاه علشان الناس تشوفه .

كنت أذهب للرئيس للمصالح بين الاثنين وجت لى أخبار إن الرئيس مستاء منى

شخصيا واللى قال لى كده مرة أيوب ومرة عبد المجيد شديد والرئيس تصور إنى وراء كل هذه العمليات ، وإنى عامل تنظيم من دفعنى ، ووجدت إن ذهابى للصالح غير مجدى ، وقررت الابتعاد وأخذت شديد من إيده علشان يقترح على المشير إنى أبتعد وراح للمشير وقال له شمس يسافر فالمشير وافق ، والمشير لما علم كلم الرئيس علشان يحدد لى موعد أقابله وأوضح الموقف ولم يحدد الموعد ، بعد أربعة أيام اتصلت بالرئيس علشان أروح أقابله.



بالنسبة لأحداث يوم ٢٥ أغسطس أنا سافرت اسكندرية يوم الخميس ورجعت يوم الجمعة علشان أعرف نتيجة مقابلة الرئيس للمشير وعلمت أن المشير لم يعد وكانت الساعة ١١ مساءً وأعطيت عبدالسلام نمره التليفون علشان يكلمنى لما المشير يحضر. وجلال كلمنى بعدها وقال البيت محاصر ونزلت على طول وجدت البيت مظلم والقوة جاهزة للتصدى لآى حصار وأنا طلعت فوق وبعد شوية سمعت زعيق وهرجلة ، ونزلت لقيت الحصار بقيادة الفريق فوزى . قال إنه عايز أدخل أتفاهم لأن الضباط مطلوبين وهريدى اقترح دخول فوزى واعتقاله فى البيت علشان كده قلت لفوزى ما يدخلش ، علشان جلال لا ينفذ فكرته وفوزى ميعرفش الحكاية . وأنا أمرت بعدم إطلاق أى طلقة وحصل إن هريدى طلع فوق حرق أوراق كانت فى حجرة نوم المشير أو الخزانة وأنا لا أعرف الأوراق ، وأنا تذكرت رزم كثيرة من استقالة المشير موجودة وقلت احرقوها حتى لا تضبط والرئيس يعلم بها فيضيق من المشير .

وكان عندى فلوس للمشير حطيتها فى الخزانة بتاعته وكان عندى ورق بأسماء الدفعة والبرقيات اللى جابها مسعد وتقريرين من المخابرات الحربية عن موقف اليهود وخفت على اللى بعثوها للمشير حتى لا يؤاخذوا وأنا حرقت كل الورق ده ، وجه عباس رضوان وأنا كنت واقف بجانب التليفون وهريدى قال سعد عثمان عنده موعد فى شقة الشربتلى كلمه علشان يمشى وكلمته ، وبعدين عباس كلم الرئيس علشان الحصار حول البيت والرئيس لم يغير رأيه . بعدين طلبت سعد عثمان ثانى فرد أحمد أبو نار وقلت له انصراف والبيت محاصر وبعدين فوزى قال لى أنت مطلوب للاعتقال فسلمت نفسى ، وخفت يكون فيه حاجة بين سعد وجلال وخفت يرجع جلال يتصل بهم فقلت لهم انصراف ، ومكنش مقبول إنى أقول لجلال تعالى اتكلم أنت ، وأنا مكتشش أعرف الموعد ده أبداً ...

أنا شتمت جلال وعثمان لما اقترحوا سفر المشير للقناة وأنا قلت لهم دى تبقى خيانة واليهود فى البلد وجلال نفسه قال إننى كنت أريد الوفاق إلى أن اعتقلت دفعنى وكمان بالنسبة لحكاية إذاعة أسماء اللى طلّعوا للمعاش عن طريق محمد عبد الرحمن ، فهذه كانت فكرة المشير وأنا لا أتصل من مسئولية ذلك ولكنى أحب أوضح إن المشير طلب محمد عبد الرحمن وطلب منه نشر هذه الأخبار فى الخارج وأن يسافر للخارج لشرح ذلك هناك ولو بالهرب للخارج .

اعترافات الصغار

توالت اعترافات رجال المشير عبدالحكيم عامر ، حول الخطة التى أعدوها لإعادته بالقوة المسلحة إلى موقعه ، قائداً عاماً للقوات المسلحة .. وعن كلمة السر لتنفيذها تحت غطاء من الطائرات .. وكان المشير يشرف بنفسه على الخطة .. الرجل الذى حزن بعد النكسة مباشرة ، وعزم على الانتحار ، ليدفع حياته ثمناً للأخطاء التى أدت إلى الهزيمة ، تحول إلى طالب للسلطة، يرعى مؤامرة مع بعض الضباط صغاراً وكباراً لإعادته للقوات المسلحة بالذات على نحو وبطريقة ، تحط من قدره ، وتهدر قيمته .. ولكنها السلطة التى رآها تتهاوى من تحته .. وفى سبيل الحفاظ على موقعه ارتكب ما لا يتوقع من رجل فى قدره وقيمه ودوره .. والذين تابعوا اعترافات المشتركين فى المؤامرة ، يتأكدون أن ما حدث من هزيمة كان لابد أن يقع ما دام ذلك هو مستوى القيادة فى الإعداد والتخطيط .. وتدير اللقاءات السرية بالليل ، سواء فى الشارع أو فى الشقق المجهولة .. كانت الخطط ساذجة تنم عن ضحالة فى التفكير .. وكان المشير عبدالحكيم عامر على رأس واضعى الخطط .

وكانت المحكمة قد ناقشت كبار الضباط أولاً ، ثم انتقلت إلى سؤال الضباط الصغار ذوى الأدوار الثانية فى المؤامرة . ويقول لى حسين الشافعى إن من قدم للمحكمة هم فقط بعض هؤلاء المتأمرين ، فلم نشأ أن نتوسع فى الاتهام .. نظراً للظروف التى كانت تمر بها البلاد فى ذلك الوقت .. واعتبرنا أن بعض الضباط الصغار انساقوا وراء القيادات الكبيرة ربما عن حسن نية ، وربما لعدم مخالفة التعليمات .. ولقد كان من رأى حسين الشافعى فى ذلك الوقت تأجيل هذه المحاكمات ، لأن البلد جراحها مازالت تنزف ، والوقت ليس

مناسباً ، ولكن عبدالناصر كان رأيه مختلفاً ، وكانت النية تتجه إلى أن يرأس أنور السادات المحكمة .. ويقول حسين الشافعى الحمد لله أن ذلك لم يحدث ، لأننا لو دققنا فى الأمر لربما دخل السادات ضمن هؤلاء المتهمين ، فقد كان فى رأى الشافعى أحد رجال المشير .



لم ينكر أحد من الضباط الذين قدموا للمحكمة أنه ذهب إلى بيت المشير عامر أو التقى به سراً ، فى النهار أو الليل ، ولم ينكر أى منهم أنهم كانوا يريدون إعادة المشير عامر إلى موقعه ، وإن تلك كانت رغبة عامر وأمنيته التى كان يسعى للوصول إليها عن طريق التفاهم أو التآمر .. أى بالتفاوض مع عبدالناصر أو بفرض نفسه بالقوة ، ولم يكن يرضى بغير العودة لقيادة القوات المسلحة هو وقياداته الذين تسببوا فى الهزيمة وبمتابعة أقوال الضباط فى المحكمة تعطى ضوءاً أكبر على الصورة . اللواء أحمد عبداللطيف علوى مدير الشئون العامة بالقوات المسلحة تحدث منذ البداية ، ففى : ٥ يوم ٥ يونيو كنت معينا لمراقبة وفد عراقى للذهاب لمنطقة القناة وكنا فى الطائرة وفوق فايد بدأ الهجوم الجوى .. والمطار انضرب واحنا فى الجو والطيار مقدرش ينزل بنا فنزل فى مكان آخر على الرمل ودخلت مستشفى فايد فأنا وواحد طيار وضابط ، وصحفى عراقى أصبنا ، وخرجت من المستشفى وكنت أتعالج خارج المستشفى ، إذ نقلونى يوم ٧ يونيو بالليل للبيت واستمررت تحت العلاج حتى أواخر يونيو ، وفى أوائل يوليو خرجت ورحت اسكندرية وكنت أتردد على القاهرة كل أسبوع ، وأنا فى الحبس وذهبت إلى بيت المشير ، بعد الزيارة وأنا نازل نادانى متولى وأعطانى صورة من الاستقالة .

وكان شمس وعثمان نصار عند المشير والحديث كان يدور حول عودة الموجودين اللى كانوا جايين من المعتقل يسلموا على المشير بعد الإفراج عنهم وقال لهم المشير لازم كتتم تتفلسفوا وشمس تكلم عن قانونية القبض .. وظللت أتردد على بيت المشير .. وفى يوم طلبت هريدى بالتليفون الساعة ٥ ، ٤ صباحا وقال لى قبضوا على فلان وفلان .

أنا كنت عايز سعد عثمان وعايزك تشوفه ، وموعده النهاردة وقول له تعالى بكره وروح له فى العنوان اللى أنا رايح أعطيه لك وجاب لى المفتاح ، وكنت عارف العمارة وتانى يوم قابلت سعد فى بيته وقلت له المشير عايزك بكره ، والكلام حصل على الغدا ،

وأنا ممكن أروح معاك ، وقابلنى فى اليوم التالى الساعة ٨ مساء وقعدنا فى قهوة فى الجيزة، ورحنا فى الميعاد فتحنا الشقة ودخلنا والمشير جه بعدها بساعة ، وبدأ يناقش اللواء سعد عن العمليات والاستعراض وعن الفرقة المدرعة ، وسأله عن موقعها ومكانها وسعد مكش عنده فكره لأنه كان فى الحدود فى الوقت ده وسعد قال له الفرقة حصل فيها تفسيرات كثيرة ، والمشير سأله عن قائد الفرقة ، وترددت بعض الأسماء ، وطلب منه الاتصال بقائد الفرقة أولا وقال له إذا شفته شوف حاله إيه ، وموقفه إيه وسعد قال حاضر ، وبعدين أنا رحت للمشير يوم ٢٤ وقال لى أن عنده ميعاد مع سعد عثمان ، وهو من دفعنى وصديقى وخدمنا فى وحده واحدة سنة ١٩٣٩ ، والمشير قابله ، وهو فى الخدمة خارج البيت حتى لا يضره أو يحال للمعاش زى غيره .

يوم ٢٤ رحت للمشير فى الجيزة وقعدت معاه عشر دقائق وجاء زائر والحرس وشوش المشير فقام يقابله ، وكنا حوالى الساعة ٦ وقد سألتى المشير عن موعد سفرى فقلت له يوم الاثنين الجاى ظهرا فقال لى فوت بعد بكره يوم ٢٦ .. سألتى عن سعد عثمان وقال أنه حيشوفه يوم ٢٥ وتانى يوم قابلت سعد صباحا وكان معايا مفتاح شقة عمارة الشربتلى ، وقلت له المشير قال لى خد المفتاح ، وهو رابع الشغل بتاعه وأخذ المفتاح علشان يروح يقابل المشير فى نهاية اليوم فى الشقة .. وقلت له المشير منتظر فى الشقة الساعة ٩,٥ وأنا فهمت من سعد أنه جايز يكون معاه قائد الفرقة وأنا قلت مادام جاى بلاش آجى أنا .. وقلت له : إذا كنت لوحداك مر وأنا أروح معاك شقة الشربتلى فمر مساء ودخلنا أنا وسعد .. وقعدنا فى الشقة وبعد دقائق وصل الرائد أحمد أبو نار ودخل وقعدنا وأبو نار قال :المشير عايز اللواء سعد عثمان ، ينتظر وقعدنا نلعب كوتشينة وحوالى الساعة الواحدة بالليل ضرب تليفون وسعد رد وأنا سألته فيه إيه ، وبعد شوية رن التليفون فرد أحمد أبو نار وقال الوزير شمس بيتكلم من مرسى مطروح وقعدنا دقائق سعد نزل وبعدين نزلت أنا وأبو نار وروحت ..

هريدى قال أنه فى يوم ٢٤ أثناء دراسة الخطة بوجود المشير تقرر أن دورى مصاحبة شمس إلى الفرقة المدرعة وعباس رضوان أيد ذلك ولم أكن أعلم بهذا الواجب .



سعد عثمان متهم آخر ورد اسمه فى كثير من الاعترافات جاء دوره ليتحدث فيقول : تركت المدرعات قبل يوم ٢٣ يوليو الماضى ، أثناء العمليات كنت قائد مدرسة المدرعات

لغاية ٤ يونيو ، وعثمان نصار فات يوم ١٢ أغسطس على بيتي ، وقال لي أن سيادة المشير عايز يشوفك ، قلت له طيب واتفقنا أنه يمر ياخذني ، وجاني بالليل ، وقال لي أن المشير مشغول وسأمر تاني يوم آخذك للمشير .. وتاني يوم جالي اللواء علوى ، وقال لي : انت معاك موعد مع عثمان نصار قلت له : أيوه ، قال لي مترحش وأنا اللي حروح معاك للمشير ، ونفرض أن المشير كان يقصد إشراكي في المؤامرة .. طبعا الدور المفروض إنه يعده لي باعتباري لواء مدرعات ، هو أن أتولى الجزء الخاص بتنفيذ مخطط المدرعات .. والمفروض إن أي واحد له دور رئيسي في العملية ، لازم المشير يحط أمامه كل أبعاد العملية وأدوارها ودي عملية لا تعمل بسهولة بحيث إنى بمجرد مقابله يكشف لي العملية دون أن يتأكد من قبولي .. وده راجل في المركز الثاني للجمهورية وله خبرات سابقة ، ولازم يكون على حرص وحذر ، وجايز إنه لو قال لي أبلغ عنه ، ولهذا يجب عليه أنه لا يفاتحنى إلا إذا كان مطمئن .

والمشير لم يفاتحنى أبدا في الاشتراك في المؤامرة وإذا قلت كده تقولوا لي معنى كان باعت لك عثمان نصار وعلوى علشان يقول لك السلام عليكم ..

في الوقت ده كان ذهاب الضباط للمشير يسئ إليهم ، ويسئ للمشير ، ويوم ٣ أغسطس لما قابله كلمته في ذلك ، ولم نتحدث عن مؤامرة ، والمشير سألني إزى الحال قلت له كويس والحمد لله . وسألني عن القوات المسلحة قلت له عال جدا ، والبناء ماشى وسألني عن قائد الكتيبة فقلت له اني لا أراه ، والحديث تقريبا ده مجمله والجلسة انتهت وسلمنا وقال لي أشوفك امتي ، فقلت له : تحت أمرك فقال بعد أربعة أو خمسة أيام .

وخرجنا وعلوى قال لي خد مفتاح الشقة معاك فأخذه ، وفي الموعد الثاني يوم ١٩ أغسطس رحت الشقة وانتظرت المشير وجه متأخر لوحده وقعدنا ٢٥ دقيقة أنا وهو فقط .. وقال لي فيه حد متضايق ، قلت له لا مفيش ضباط متضايقين ، والأوضاع بتستقر ، وليس هناك أي داعي للقلق ، فقال لي : طيب يا سعد أنت في سلاح الحدود ورتبتك كبيرة ومتخليش الضباط تاخذ عليك ، وقال جايز فيه تجمعات بين الضباط الصغيرين ، قلت له معرفشى .. وبعدين قال لي خلى المفتاح معاك ونتقابل في الشقة يوم ٢٤ أغسطس الساعة ١١ مساء.. ورحت في الموعد ، ولم يحضر المشير ، والتليفون ضرب والمشير قال أنا آسف اتأخرت وخلي الموعد بكره ، وعلوى سيمر عليك ، وفعلا علوى فات يوم ٢٥ صباحا ، وقال لي المشير عايز قائد الفرقة المدرعة علشان يطمئن منه على حالة الضباط ،

وإنهم شايقين شغلهم فنزلت يومها صباحا مریت على القائد فى مصر الجديدة ، ولم أجده ورحت العمل وبعد ساعة كلمته فى التليفون فجالى الحدود فى شغلى وقعد معايا ربع ساعة .. وبعدها رحت لعلوى وأخذته ورحت بيت المشير فى عمارة الشريتلى ، وجه واحد الشقة عرفت أن اسمه أحمد أبو نار ، وقال انتظروا المشير ، وقعدنا ننتظر المشير إلى نصف الليل والتليفون ضرب وواحد قال : أنت سعد . قلت له : ايوه . ثم قال سأتكلم مرة ثانية بعد عشر دقائق ، ولم أعرف المتحدث مين ، بعدها ضرب التليفون وأحمد أبو نار رد عليه ، وقال انصراف .

وأنا أعرف عثمان نصار من الجيش ، وكان معايا فى الكلية الحربية ، وهو من الدفعة اللى قبلى ، وزيارته ثلاث مرات فى يوم واحد كانت فجائية هدفها ترتيب مقابلة للمشير عرف عنوانى يمكن من دفتر التليفون ، ووافقت على مقابلة المشير ولكنه لم يفتحنى ، التركيز على أن قائد الفرقة يقابل المشير كان ملحا ، والمشير كان يسأل عن أحوال الضباط ويوم ٢٤ اعتذر بالتليفون وقال آسف مش قادر آجى . وبكره نتقابل وعلوى حيفوت عليك الصبح .



مسعد الجنيدى وجهت له النيابة تهمة التآمر لقلب نظام الحكم والاشتراك فى الاتفاق الجنائى والتآمر لإحداث فتنة بين أفراد القوات المسلحة وإفشاء الأسرار الحربية وأسرار الدفاع فى زمن الحرب ، قال للمحكمة : « كنت أتردد على بيت المشير وأحاول إقناعه بقبول أى منصب ، وترددى كان كضابط ملحق بمكتب المشير ، واستمر عملى بعد خروجه وبعد النكسة ، وحاولت لوحدة الصف أقنعه بقبول أى عمل ولم أحدثه فى شىء آخر ، وكان دافعى حسن النية والإخلاص ، وسنة ١٩٦٢ المشير ساب القاهرة وراح البرج ، وأنا اتصلت به وقلت له لازم ترجع وأقنعتة ، والمرة دى هو قال لى إنه لو رجع سيعمل انقسامات أكثر ويكون سبب المشاكل وأنا قلت له لا تتخلى عن البلد ولا عن القوات المسلحة .

وهو قال إنه سيفكر ، ومع كل ما حدث ترددت عليه مرة أو اتنين فى بيته بعد إن عملت معاه ١٥ سنة ، وكنت أروح أسلم عليه ولما يعرف إنى عنده كان يخرج يسلم ، وكنت أعرض عليه قبل ذلك أسرار الشفرة ، وكنت أروح البيت رأسا وأجلس فى

الصالون وأنا أعتبر نفسي من قوة مكتبه .. وأنا أعطيته خريطة عن مواقع القوات المدرعة في منطقة القناة ، وتم إحراقها في الحمام المجاور لغرفة نوم المشير مع التقارير .

ومرة كنت عند مدير المخابرات . وقال لي أنه لا يقدر جلال هريدي ، فقلت له تحب أبلغ المشير كده . فقال لي أنا بقول لك بصفة شخصية ، ويعدها رحت لبيت المشير ، وقلت لجلال أنك عامل من عوامل الانقسام ، ومدير المخابرات قال عنك كده . فجلال قال أن المخابرات هي التي تتحرش بي ، ويعدها قلت للمشير كلام رئيس المخابرات .

المشير لم يكن عنده نية للاستفادة مني ، وأنا نقلت أفراد الشفرة بتوعى من بيت المشير بالكامل وعلى مسئوليتي ، ولو كان لي دور كنت وديت له عمال وأسلاك بعد خروجه .

أنا قلت لكمال الدين محمد حجاب إننى أحب أتكلم عن الموقف على كروكى ، فأعطاني الكروكى وقال إذا لم تعده لي مش ضرورى ، وكنا في منتصف يوليو وهو كروكى عن المواقع في القناة ومكتوب على ورقة بيضاء .

المقدم كمال الدين محمد حجاب جعفر الذى كان يناقش خطة المؤامرة على الرسم الكروكى هو من دفعة جلال هريدي تحدث أمام المحكمة ، وكان المدعى العام قد اتهمه أنه اشترك في ارتكاب جناية محاولة قلب نظام الحكم والاشتراك في اتفاق جنائى وتآمر على إحداث فتنة بين القوات المسلحة وأفشى سرا من أسرار الدفاع وسلم مسعد الجنيدى خريطة عسكرية في زمن الحرب .

تحدث المقدم كمال الدين حجاب فقال إن مسئوليتي في هيئة العمليات العمل في الورديات ومسئوليتي الأساسية هي العمل في فرع العمليات ، وقال أنه كان لديهم في إدارة الوثائق بيانات عن المواقع وقد أعطاها للمشير ، كما أمده بضابط يعمل رسم كروكى بناء على سير الحوادث .

وبالنسبة لتداول الخرائط والكروكى ليست هناك أوامر ، ودى مسألة تقديرية والكروكى ملوش أهمية ، الكروكى كان خصوصى وكان مفروض يعيده لي ولكنه لم يرجعه لي ، وقلت يمكن حرقه .

وأنا اطمأنيت على حرقه يوم ٢٥ .



الرائد محمد شحاتة غراب تهمة أنه علم بالتآمر ولم يبلغ السلطات قال : كنت جاي

من مستشفى المعادى وجه ضابط من حراسة المشير يسلم على ولقيت أمين عبدالعال واقف سلمت عليه وجالى جلال سلم على وقال انفضل وقال لى تحب تسلم على المشير . قلت: له أبوه ، وأخذنى بيت المشير ، وطلعت سلمت على المشير والمشير سألنى أنت رحت السواحل ليه يا ابنى .

وهريدى قال إنه كان عايز شوية نياشين من شنته - شنته جلال الخاصة - وقال لى خلى سامى يتصل بى ، وأنا لم أتصل بسامى ، وسامى ده كان زى سكرتير خاص للمقدم هريدى وأنا رياضى وفى اتحاد رفع الأثقال كان صعب نتصل بجلال إلا عن طريق سامى عبدالعزيز .

وفى مرة اجتمع اتحاد رفع الأثقال وكلفونى أن أحضر شيكات للمكافآت كانت عند جلال هريدى لأننا كنا فى أول الشهر ، فرحت له بيت المشير ، ولم يكن جلال موجود وانتظرته ووجدت العقيد طنطاوى هناك وبعض الضباط .. وطنطاوى قال إنه سأل عن حسن الكاتب ، وجد أنه طلع على المعاش ، فقلت له دفعة ١٩٤٨ كلها طلعت عدا كام اسم ، فقال: مين اللى طلع؟ قلت له الأسماء فى يومها وكانت مكتوبة معايا .. وكان المكتب مزحوم وفيه حسن مختار وضباط حراسة ومدنيين وخرجت أنا وطنطاوى بره وهو طلب منى أسماء ضباط المعاشات اللى طلعت ، وجبتهم له فى ورقتين تقريبا ونشرات المعاشات لم تصدر بعد يوم ٢٠ يونيو ، والنشرات اللى قبل كده أذيعت فى الصحف والإذاعة .. ودى عادة طنطاوى يطلب المعلومات حتى اللى تحت إيده .

نقيب حسن محمد ، الاتهام الذى وجهته إليه النيابة أنه علم بإحداث فتنة فى القوات المسلحة ولم يبلغ .. قال للمحكمة أنه سكرتير عسكرى لعثمان نصار سنة ٦٥ لمدة عشرة شهور . وأنا الآن فى دهب ولم تكن لى به صلة ، وأول يوم قابلى يوم ٢٥ أغسطس الساعة عشرة صباحا وهو بعث لى ابنه هشام البيت وقال لى بابا متظرك تحت ، ولبست ونزلت قابله وسلمت عليه وقال لى تعالى نركب السيارة وركبت ولقيته بيص شمال ويمين ، قلت له : فيه إيه قال أحسن نكون متراقبين ، وقال لى : ازى العقيد محمد قلت له انتقل والعقيد حسين انتقل .. فقال لى : لو أنا رجعت الفرقة عندكم الضباط يتبسطوا ، أو يبقوا قرفانين منى . فانا مردتش وسكت شوية ، وقلت له معرفش .. قال أنا عارف الإشاعة اللى طالعه ويتقول أنا هربت ، وقال لى خلى أنور عيش يستانى عند نقطة الشرطة العسكرية ، وأعطانى رقم تليفون أخته علشان أكلمه ، وطبعته أنه يضحك

ويقفش ولم أحلل رسالته لأنور عlish ، ولم أتصل به فى التليفون ، وقلت له إذا رجع كل الناس فى الفرقة رايحة تقابله .. ولم أكن أعرف أنه مقيم فى بيت المشير .. ولم يتصل بى قبل اليوم ده .. وهو كان بيسأل عن شعور الضباط لما يرجع لهم .



دخل قضية التآمر جميع الذين اتصلوا بهم للاشتراك معهم ولم يكن الأمر قاصراً على الضباط ، فإن بينهم رتباً أقل فهذا هو مساعد اسمه سيد مطاوع أحمد كان من قبل فى اليمن جاء فى أقواله : فى شهر يوليو قدم النقيب محمد عبدالفتاح فؤاد نفسه لشئون الأفراد حيث كنت أعمل وكان يتردد على وفى يوم جانى وشه مخطوف وقال لى امبارح سألوا عن عثمان نصار فى بيتى قلت له وأنت مالك وماله .. قال : أنا كنت سكرتيره .. قلت له لا تحاول أن تتعلق به . وبعدين رجع لى وقال أنا رايح أشوف اللواء عثمان نصار قلت له إبعد عنه ونصيحة إنك لا تعرفه ، وبعد كده أنا بدأت أكش من محمد عبدالفتاح فؤاد نفسه لأنه يعرف عثمان نصار وده راجل هرب من المعركة وبدأت أغير معاملتى لمحمد عبدالفتاح .

ثم جانى محمد عبدالفتاح ، وقال أنه يريد مقابلة عبدالفتاح قزامل ، قلت له أشوفه لك ، فقال لى أسأل عنك بالتليفون يوم السبت علشان تودينى له ، فأعطيته رقم التليفون ولم يتصل بى بعد ذلك ، وبعدها اتصلت بالعقيد أمين عبدالعال ، وأنا كان لى شكوى قدمتها له ، وسألنى عن حالى وأولادى وقلت له أنا لى شكوى شرحتها له ، وسألنى عن الضباط اللى معانا فقلت له عليهم ، فقال : أنا لا أعرفهم ومش حقدّر أقدم لك مساعده ، وأنا رايح له تشاجرت مع مدنيين فى الأوتوبيس ولما رحت له قلت له فيه عربية مخبرات كانت عايزه تخطف جلال هريدى .

وبعد أسبوع رحت له فوجدته رايح إدارة المعاشات ، وسألنى عن عبدالرحمن ، وعن بيع العسل فى شركة السكر بالحوامدية ، فقلت له روح زور عبدالرحمن وهات عسل .. رحنا له بلده فى الحوامدية علشان نجيب العسل وأنا سبت أمين مع عبدالرحمن ، وقعدت مع أولاد عبدالرحمن ألاعبهم ، ولو أعرف إنها مؤامرة ، كنت خلصت على أمين عبدالعال ، مش أبلغ عنه بس وبعدها رجعنا مصر فى القطار ، ولم أقابله بعد ذلك لغاية المخبرات ما طلبتنى .

وشمس خرب حياتى وشرد بينى ولو أعرف أن أمين له علاقة بشمس كنت لا أهرقه ،
وظلمنى ومكنش لى واسطة عنده ، ورحت لأمين عبدالعال يتوسط لى ، وراح يقابله قعد
ساعتين ولم يستطع مقابلته إلا على السلم وأبلغه شكوتى .



الرائد محمد عبداللطيف بسيونى وقف أمام المحكمة وفقا لمحضرها يقول إن القيادة
طلبت منه تجهيز محاضرة فذهب لأحمد عبدالله فى مدرسة الصاعقة الذى قال له أن
المشير حيرج .. وطلب إليه أن يحدد نقط الدورية على الخريطة وسألوه عن عدد
المدرعات الموجودة .

وقال أنه كان من عادة المقدم أحمد عبدالله أننا نتزاور ، ونأكل مع بعض ، وقعد يتكلم
عادى وبعدين فاروق شكرى جه يتغدى معانا ، فقلت له أحمد بيقول المشير راجع ، فقال
لو عاز الرئيس عودة المشير يرجعه .

ومن أول يوليو حتى ٢٨ أغسطس رحت موقع عملى ، ولم أتصل بأحد ويوم ٢٩
كنت نازل مصر واستأذنت من قائد الكتيبة علشان أروح بورسعيد ، وأقابل حسن
المنشاوى وهناك قابلنى عساكر صاعقة وقابلت سامى يوسف ، وسألت عن المنشاوى قالوا
مش موجود وطلعت بعدها أنا وسمير ، فى العربية قال أن قيادته طلبته .. وقالوا له أن
المشير دبر مؤامرة ليقوم بالتوعية بحقيقة الأحداث داخل الجيش .. وبعدها شفت فاروق
شكرى وأبلغته بعض الطلبات للعمل ، وقال لى إذا فت على مدرسة الصاعقة قول لسعيد
عثمان يقابل تحسين الطيار ، بعدها نزلت مصر ، واتصل بى مختار الفار فرحت له عند
الأمريكين بالسيارة وبعدين طلعتنا على الزمالك ، وقالوا لى عايزين نروح لحسين مختار ،
عند كوبرى الزمالك قابلنا إسماعيل مارز عند نادى الزمالك وركب معانا ووصلنا لحسين
مختار فلم نجده ، فسعيد عثمان قال نروح بيتنا .. واحنا فى الطريق مختار سألنى عن
ضابط فى المدرعات علشان عايزينه فى حاجة خاصة .. والمقابلة دى كانت فى أول يوليو
وأنا فى كتيبة قائدها أصلا أحمد عبدالله ولها قائد بعده ، ولما أحمد عبدالله يحب حاجة
من الكتيبة كان يكلم القائد مش يكلمنى أنا ، لأن قائد الكتيبة تلميذه وأنا مستعد أواجه
أحمد عبدالله ، لم أكن أعرف أن المشير راجع القيادة ، وأنا لا أستطيع أن أحرك كتيبة لأن
لها قائد ، والخطة لم تعرف ولم تقال فى يوليو وأنا كنت فى موقعى لم أتصل بأحد ..
وأحمد عبدالله معرض على خطة ولو كان عايز يعرض خطة كان عرضها على قائد

الكتيبة ، أنا لم أعرف أحمد عبدالله إلا فى الصاعقة .. وأحمد عبدالله مر على كتائب القناة ، وقابل مدحت الرئيس وسمير يوسف ورجع وقال لى إن سمير خايف من عودة المشير والشلة اللى حواليه .. وقال إن المشير قال إنه حيروح المنطقة الشرقية فأنا قلت له ده كلام خطأ ، وإذا كان المشير عايز يرجع يرجع ميرى ، وبعد كده أحمد لف على الكتيبة وطلعت معاه ويات عندى لوحدها والموضوع فات عليه ست شهور وأنا سأتكلم من الذاكرة .. أنا سأله تروح للمشير مع أن عنده شلة لا يرضى عنها أحد ، فقال هو المشير اللى طلبنى ولازم أروح له ، فقلت له وقالك إيه ؟ فروى لى آراء المشير فقلت له : المشير هو السبب فى اللى حصل وقلت : يا أحمد أنت كنت بعيد والمشير مش فى الصورة لأنه ساق العملية يوم ٨ يونيو .

و قلت لأحمد أن أى تفكير فى الكلام ده خطأ وده مش وقت الكلام عن رجوع المشير واحنا عاوزين نشتغل الآن جد وهو كان يفتنع بكلامى شوية شوية ، وقال لى أنا مقتنع بكلامك وأنا أشكرك يا سمير على كلامك ده وبعد كده ملىش دعوه وانتهى الحديث على ذلك ، وفى يوم ٢٦ أغسطس أنا رحت الإسماعيلية ومريت على مدحت ، فقال لى أن أحمد عبدالله مر عليه ، وأبلغه أن المشير رايح يبجى المنطقة الشرقية دون تحديد تاريخ وأنه طلب من مدحت إيلاغى بذلك ولكن مدحت كان غير مقتنع ولم يبلغنى إلا مؤخرا ، وأنا قلت له : أنا رايح أتصرف فى الموضوع ، وبعد كده عرفنا قصة القبض على المتهمين فى منزل المشير ، وأنا طلبت مواجهة أحمد أو مدحت وأنا مستعد للمواجهة الآن .

الرائد حسين عبدالله مختار روى الحكاية من البداية : « تقرر إحالتى إلى المعاش ورحت بيت المشير ، وهناك حكيت له كل الظروف . فقال لى انت تثق فى يا حسين ، قلت له : طبعا يا افتدم وكان طنطاوى موجود .

ورجعت البيت وبعدها بيومين رحت أزور جلال ، وكنت علمت أن المخابرات تطلبنى فقلت لجلال وهو طلع قال للمشير فقال له : خليه يستنى فى البيت عندى ، وده سبب قعادى فى بيت المشير وكانت الظروف عادية فى البيت جدا ، وأنا اتصلت بمنزلى وطلبت ملابس وبعدها سمعت أن المشير عايز يرجع الجيش .. وقبل ٢٣ يوليو كان فيه أوامر قبض على عبدالرحمن فهمى وعبدالعال وحمزة بسيونى اللى كان فى السجن الحبرى ، وأنا كنت شفته فى بيت المشير ، وكلمته عن تعذيب الإخوان المسلمين فى السجن الحبرى ، فقال لى ماليش ذنب ، ودى أوامر الوزير شمس .

وكان فيه عقيد اسمه ابراهيم رشاد جه وبعدها طلع على المعاش ، والتقيب عز العرب برضه تانى يوم طلع المعاش ، والمشير طلب منى تنبيه أحمد عبدالله إلى ذلك ، وهو اتصل بى باسم أخويا فرحت له عند كوبرى الجامعة وطلب مقابلة المشير وجلال قال لى المشير يقول هاته من الباب الخلفى فرحت جبته .. وتانى اتصال قلت لجلال هريدى إن أحمد عبدالله عايز يقابل المشير ، فقال لى قول له المشير مش قادر يقابله ، والوزير شمس سيقابله عند شارع الهرم .

وفى مرة اتصل بى أحمد عبدالله فرحت له ولم أجده ووجدت خالد نوح عند المسرح العائم فى مكان المقابلة ، وقال لى أحمد عبدالله يعتذر عن الحضور .. ومرة ثانية اتصل بى أحمد عبدالله لمقابلة المشير وجلال أعطانى عنوان ومفتاح شقة فى عمارة الشربتلى ، وقال لى المشير سيقابلك هناك ، ولم أحب أتصل بيه ، قلت أروح له البيت واسيب له خبر ودى حصلت مرة واحدة .

كان المشير عايزه . وفى مرة أحمد عبدالله قال لى فيه عقيد طيار اسمه تحسين عايز يقابل المشير فجلال هريدى قال لى روح له ، وخليك معاه لأن المشير عايزك تحضر المقابلة، وأنا رحت لأحمد عبدالله ورحنا عند كوبرى الزمالك فلم نجد تحسين ورحنا له البيت وكنا فى أغسطس وتقابلنا معاه وأخذناه معانا للمشير ، وبعد نصف ساعة سيادة المشير فتح الباب وطلع عباس رضوان وأحمد عبدالله .. ويوم ٢٥ كنت أتمشى مع زوجتى أمام كازينو الحمام ومررت بالسيارة على منزل المشير فوجدت جو حربى حول منزل ، فمشيت دغرى وصلت زوجتى ومررت على إمام فقالوا أنه فى الصاعقة ، ففكرت أن اختفى فى الصاعقة وطلعت بالسيارة ووجدت إن فيه تفتيش فرجعت وفكرت أروح لزميلى مختار الفار ، وقلت له الظاهر المشير حددوا إقامته وأنا جاى لك علشان اختفى فى مدرسة الصاعقة فتردد . فقلت له عايز أقابل فاروق شكرى وعايز أوفرول ، فجاب لى واحد ضيق ، فقال نروح لمصطفى شحاتة أخذت منه أوفرول ، وطلعنا بسيارة جيب إلى مدرسة الصاعقة ، ووصلنا واطمأنيت وكنت متصور أن تحديد الإقامة مؤقت للتأمين إلى أن يعود الرئيس من الخرطوم .

لما رحت الصاعقة قلت لهم شوفوا لى حته أختفى فيها ، وسألت عن ضابط اسمه عبدالمنعم موسى فلم أجده ، وودانى مختار ومصطفى شحاتة منطقة فى مدرسة الصاعقة ، ومختار راح يجيب لى طعام ولم يعد حتى الثامنة مساء ومصطفى راح سأل عنه وغاب

وبعدين مصطفى رجع مع سعيد عثمان . فقلت له أنا حموت من الجوع قالوا أحمد عبدالله عايزك تنزل فورا وتروح عند تحسين فرحنا وقلت له أنا جاي أختفى هنا فقال مفيش مانع .. وأنا غيرت ملابسى ورحت إلى إمام أخذ منه فلوس وقلت له تعالى معايا لتحسين ورحت له وسألته عن موقف جلال قال معرفش ، وقلت له يمكن فى القيللا اللى عند مستشفى مورو ، ورحنا ولم نجده ، وكانت فيللا المشير هادئة ومظلمة ، وبعدها رحت لإمام فقال أنا حوديك عند أخويا فى شارع بورسعيد ، وبعدين الصبح لقيت إمام ومختار داخلين ، وقالوا لى قبضوا على أحمد عبدالله ، ورحنا كلنا قابلنا تحسين عند كوبرى الجامعة ، وقال لنا دول فتشوا بيت المشير قلت له مش معقول . قال أنا سمعت الكلام ده من واحد يقدر يدخل البيت ويخرج ، فأنا لما سمعت كده بدون شعور قلت لتحسين نروح نخطف المشير ، وبعدها فكرت وقلت لهم ده تهور ومش ممكن وقلت لهم أنا حروح على القيادة وأخلى القادة ينزلوا يتوسطوا للصلح ، أو نأخذ جوابات يجيبها شخص معين من سيادة المشير للقادة علشان ينزلوا يقابلوا سيادة الرئيس ، والخطف لغيته وفكرت أروح مع أحد القادة للقيادة ليشرح موقف السيد المشير هناك ويخلى القواد ينزلوا .. ونسيت أقول إن مختار لما سمع خطة الخطف قال بلاش أحسن يحصل حاجة لسيادة المشير ، ويقولوا إحنا اللى عملناها ، وقال يا جماعة نعرض حكاية الجوابات على الرائد سعيد عثمان نشوف رأيه إيه .



تحدث فى المحكمة أحد المتهمين ، فأضاف معلومات جديدة ، هو النقيب على محمد شوقى قال أنا صديق الحاج حسين مختار وكنت نزلت أجازتى فقابلته وقال أنه أحيل للمعاش فراح بيت المشير ، وأقام هناك ، ولما رجعت البيت فكرت أبعث له فلوس ، وبعدين قلت أروح له البيت والست بتاعته قالت لى أنه عند المشير فى البيت فرحت له أعرض عليه مساعدة مالية ، ووجدته وقعدت معاه هناك ودخل علينا جلال هريدى ، وقال لى ياعلى عايزين خرائط القناة للمشير ، فقلت له حاضر ، وبعدين مشيت ورجعت القناة لعملى ، ولما نزلت مصر مرة ثانية جبت معايا الخرائط ، وأعطيتهما لجلال فى بيت المشير ، وجلال سألنى عن قادة الألوية ، قلت له أعرف اثنين بس ، فقال لى أكتب أسماءهم وجاب لى ورقة كتبتهم وطلع للمشير ونزل وقال لى : المشير يقول لك خلى الخرائط لبكره ولما كنت خارج قال لى سلم لى على أحمد عبدالله فى مدرسة الصاعقة ، ولما رحت هناك سلمت له على أحمد ، والمقدم أحمد قال أنت شفت جلال فىن قلت له

فى بيت المشير ، فقال لى طيب ابقى سلم لى عليه وانصرفت من المدرسة بعد أن سلمت على زملائى ..

وبعدين رجعت مصر بعد يومين وحسين مختار رجع لى الخرائط وقال سيادة المشير ملقاش فيها حاجة ، وهو يشكرك وبعدين اعتقلونى فجأة ، وأنا أعطيته الأسماء باعتبار أنه كان فيه إشاعات أنه راجع الجيش .. وأنا كنت باحتفظ بكلمة « سر » الليل فى جيبى علشان إذا تأخرت فى العودة يكون معايا سر الليل وأقدر أرجع الوحدة .



أحمد أبونار أحد العاملين مع المشير ، وكان له دور فى المؤامرة ، شرحه أمام المحكمة قائلاً : أنا اشتغلت مع المشير من أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وعينت مساعداً لمحمود طنطاوى . وكنت قائد لحراسة المشير أثناء وجود على شفيق ، لم تكن العملية مظاهرة عسكرية يوم ١١ يونيو سنة ١٩٦٧ بل كانت مسيرة عسكرية بناء على مكالمة تليفونية ، وأنا كنت فى مكتبى فى الحلمية اتصلت ببيت المشير وسألت عنه ، ورد عبدالستار وهو ماسك شئون الأولاد بالجيزة ، وقال لى المشير عند سيادة الرئيس ، وأنا فرحت لأنى أحب الرئيس والمشير ، وقلت للنقيب فتح الله روح شوف وحدات الأمن ، وقلت لفاروق حضر السرية وهى ٦ سيارات شرطة عسكرية و٦ عربيات جيب وقلت لفاروق لازم المشير بعد زيارة الرئيس راح القيادة .

وعبدالستار قال لى الرئيس طلب المشير وحصل صلح ، والوحدات بتهنئ فأنا لم أستبعد هذا وفرحت وطلعت على القيادة ، والساعة ٨ مساء حضر حسن شكرى من الشرطة العسكرية ، وقال لى أنت فىن واحنا بندور عليك ، وعبدالستار كلمنى من الجيزة وقال لى الوحدات تطلع للتهتة وأنت مستنى إيه ، وحضر فاروق أمرته بتجميع السرية وحسن يوسف قال مستنى إيه اعملوا حاجة للرجال فجمعت السرية والسيارات ، وركب معاهم حمزة البسيونى وعبد الرحمن فهمى ، وقلت للواء احنا رايعين القيادة وبعدين العساكر ركبت العربيات ، وقلت لفاروق نعمل مظاهرة فى القيادة ، كنت عصبى وقلت لفاروق أدخل القيادة للإرهاب والإزعاج وهناك قابلت طنطاوى وعبدالسلام أمرنى بالانصراف .. وثانى يوم رحت أسطال مع طنطاوى ولا أعرف لماذا تصرفت هذا التصرف ، وكانت دى مسيرة للتهتة أنا مكتش عايز مظاهرة أبدا .

الموضوع انتهى وبقيت فى حراسة المشير من ١١ يونيو حتى أغسطس وكنت حسن النية وكان شعورنا كلنا هو شعور التهتهة ، ولما طلعتنا محدش عارضنا .

وكشف الأسماء اللى أعطيته للمشير كان فيه أسماء جرحى ، وأسرى ، وقد أحرق الكشف مع الأوراق التى حرقت ، والمنشورات هى عبارة عن الاستقالة ، والمشير قال خلى الحراس يشوفوها علشان يبقوا سياسيين .

اللواء عثمان كان بيتكلم مع واحدة فى التليفون وقلت أنه رايح يودينا فى داهية ، وتضايقت لأن كلامه غير طبيعى فى التليفون ، وكنت مجرد موصلاتى ، وأنا قلت له بياسادة اللواء فيه إشاعة أنك هربت من المعركة . فقال أبداً أنا رجعت ورحت اتغديت فى نادى الضباط فضحكت لأن نفسه مفتوحة بعد الانسحاب .



اتضححت كل خيوط المؤامرة ، وخططها .. وعندما ألقى القبض على رجال المشير .. وأصبح وحيداً .. وفقد الأمل فى العودة ، قرر الانتحار ، وكان انتحاره بعد شهر من الهزيمة ، ليس بسببها ، ولكن بسبب زوال السلطان عنه ، وفقد الأمل فى العودة كما كان قائداً عاماً للقوات المسلحة .

عبدالناصر... يروى الأحداث

كانت مصر تن تحت وطأة هزيمة شرسة ، مدمرة ، عندما قرر عبدالناصر أن يتنحى ويترك الحكم ، ويعود مواطناً يناضل مع الجماهير ، واختار زكريا محيى الدين ليخلفه فى تولى المسئولية ، وكان رجال القوات المسلحة المهزومون يحتمون بالقائد عبدالحكيم عامر ، خوفاً من المساءلة ، وزينوا له أن يستمر فى موقعه ، وبدأوا يتوافدون على بينه وبيهمون فيه ، لقد وجد رأيهم هوى عند عبدالحكيم عامر ، فهو نفسه فى مقدمة المسئولين ، وهو يستمد قوته ونفوذه الأساسى من القوات المسلحة ، ولا بد أن يحتمى بها وفيها ، فسيطرته عليها ضرورة لإحكام السيطرة العامة .

وأصر عبدالناصر - وهذا أمر طبيعى - أن يبعد عامر عن القوات المسلحة .. ورفض عامر كل المحاولات ، والوساطات ، لكى يعود إلى موقعه كنائب لرئيس الجمهورية ، وأن

يبتعد عن القوات المسلحة .. والضباط الذين اجتمعوا في بيت المشير ، وضعوا خطة للانقلاب ، موجهين إنذاراً إلى جمال عبدالناصر إما أن يعيد عامر ، أو يعينوا عامر بدلا منه ، ورفض عبدالناصر مجرد الفكرة عندما سمع بها قائلا : « أنا لست الخديوى توفيق .. حتى يتجمهر الضباط حاملين عريضة إلى ، كما أن عامر ليس عرابي ».

وبعملية جراحية دقيقة تمت تصفية القوات التي تمركزت في بيت عامر ، وألقى القبض عليهم ، وصودرت ترسانة الأسلحة التي كانت في بيت المشير .



شرح عبدالناصر الموقف ، مع الصحفيين العرب ، وكانوا قد عقدوا مؤتمراً في القاهرة، وذهبوا للقاءه في قصر القبة ، وقت محاكمة رجال المشير على المؤامرة لإعادته إلى قيادة القوات المسلحة ؛ بالقوة المسلحة ، قال عبدالناصر يشرح الموقف : « احنا هزمتنا بواسطة إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل ، يقال أن اثنين مليون إسرائيلي هزموا مائة مليون عربى - الحقيقة الكلام فيه مبالغه - اثنين مليون إسرائيلي مش اثنين مليون إسرائيلي ولكن إسرائيل تمثل إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل - من ٣ سنوات جه ليه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ومعه رسالة من الرئيس الأمريكى جونسون وطلب منى عدة طلبات ، كانت هذه الطلبات إن احنا نوقف الأبحاث الذرية ونوقف التوسع فى القوات المسلحة ونوقف الأبحاث العسكرية وندى أمريكا حق التفتيش فى بلدنا حتى تتأكد من أن هذه الطلبات متفذة ، وأيضا نوقف العمل خارج حدودنا ، المقصود بهذا ؛ العمل من أجل القومية العربية ومن أجل الحرية العربية ، وكان المعنى المباشر لهذا الموضوع هو اليمن ، ولما رفضت هذا الكلام كان الرد أن أمريكا قررت أنها تسليح إسرائيل ، ولن تسمح للعرب بالتفوق على إسرائيل ، ثم قبل لى أيضا بواسطة وزير الخارجية عن الرئيس الأمريكى أننا إذا شهرنا بأمريكا فإن أمريكا ستعطى إسرائيل المزيد من السلاح ، إسرائيل مش اثنين مليون إسرائيلي ، ولما نتكلم عن المائة مليون عربى ، نحن فى قوانا لا نمثل المائة مليون عربى ، لم نحشد القوى العربية .

إن الهزيمة مش معركة ، وهزمت بلاد كثيرة ، هزمت أمريكا فى بيرل هاربر وقعدت سنوات لغاية مارجعت تانى ، هزمت إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، مافيش دولة ما هزمتش والنهاردة بنقرأ عن أمريكا فى فيتنام وكيف تحاصر قواتها ، وكيف تهزم وحداتها ، إذن

الهزيمة التي حدثت أو الهزيمة التي تقابل أى بلد من البلاد ليست نهاية المطاف ولكن يتوقف المستقبل على تصميم وقوة وقدرة الشعوب ..

يجب أن نفرق بين حاجتين أساسيتين ، مبادئنا ومبادئ النضال ، مبادئ قوميتنا ، مبادئ عروبتنا ، والممارسة والأخطاء والانحرافات ، لا عمل بلا أخطاء ولا بشر بدون انحرافات .. وبعد أن قامت الثورة طلبت منا أمريكا أن نعمل داخل حدودنا ومالناش دعوة بالعرب فى أى مكان وأمريكا تساعدنا ولكننا رفضنا لأننا نؤمن بأن الأمة العربية أمة واحدة وأن ما يحدث فى أى بلد عربى يؤثر على الأمة العربية كلها وأنه إذا سقطت أى دولة عربية تحت النفوذ الاستعماري فلابد أن تسقط باقى الأمة العربية ..

فيه ناس بتقول أن عبدالناصر ومصر مسئولة عما حصل فى ٥ يونيو ، نحن لا ننكر مسئولياتنا ولكننا قمنا بالواجب الذى تحتمه علينا عروبتنا وقوميتنا ، احنا ما كناش عرضة للتهديد كان التهديد موجه إلى سوريا ، ووقف اشكول وقال أن احنا سنتجه إلى دمشق ووقف راين وقال إن احنا سنتجه إلى دمشق إذا لم يتوقف الفدائيون ، كنا ممكن نسكت ونسب سوريا الشقيقة تواجه إسرائيل ولكن هذا يتنافى مع مبادئنا ومع عقيدتنا على أساس أن المصير العربى مصير واحد وعلى أساس أنه إذا بدأ العدوان بسوريا لابد له بعد هذا أن يتجه إلينا ويتجه إلى أى بلد عربى آخر إذن إحنا قمنا بالواجب وإحنا قمنا بما تمليه علينا عقيدتنا ..

عملنا محكمة الثورة علنية لحكمة .. كان من الممكن أن تكون سرية فى جميع جلساتها ، ولكننا أردنا أن تكون المحكمة علنية لأننا نعتبر أنها عملية سياسية يجب أن يعلم الشعب النواحي السياسية ، وأن يعلم الشعب أن هناك انحرافات علينا أن نقومها وأخطاء لابد من تصحيحها - محكمة الثورة هى محكمة سياسية - يمكن الصحافة عندنا حاولت تستغل محكمة الثورة علشان زيادة التوزيع ، يوم ما طلعت الصبح ولقيت عنوان إحدى الصحف عن الذهب والفلوس استغربت جدا لأن معنى هذا أن إحنا بنحول العملية من قضية سياسية أثرت فى مصير البلد ولها دروس نستفيد منها على مستقبل البلد إلى قضية إثارة ومحاوله إظهار أن فلان حاول أن يأخذ ذهب وفلان حاول يأخذ فلوس ، لا أظن أبدا أن المشير عامر حاول يأخذ فلوس لنفسه أو حاول يأخذ ذهب لنفسه ، ولكن إحنا نعرف أن كل شىء مباح فى حالة التأمر إذا أراد الشخص أن يتآمر فهو يحصل على سلاح وعلى ناس ، وعلى قوى ، وعلى فلوس علشان يستخدمها فى إنجاح هدفه ،

الفلوس هنا زى الدبابات ، وزى العساكر وزى الضباط ، فتصوير العملية أنها عملية فلوس هو تصوير خاطئ ، العملية عملية سياسية ، الفلوس أخذت علشان تستخدم فى الهدف اللى همه كانوا مصممين عليه ، من يوم ١١ يونيو يوم ما طلعت المظاهرات العسكرية ، يوم ٨ يونيو كانت الهزيمة ، ويوم ٩ ، ١٠ يونيو كانت المظاهرات ويوم ١١ يونيو أنا كنت مواجه فى القاهرة بعمليات كبيرة جدا وكان الحرس الجمهورى كله موجود فى الاسماعيلية وماكنش عندى ولا عسكري وكانت هذه المظاهرة المسلحة اللى جابه إلى منشية البكرى ثم طلعت بعد كده إلى القيادة ، وأنا فى هذا اليوم صممت على أن أنا بعد ما رجعت أسير فيما أو من به إلى أقصى حد بدون حلول وسط وبدون الاستجابة إلى سياسة القوة مهما كانت .

وأنا أعتقد أن النية كانت موجودة من يوم ١١ يونيو وبهذا أعتقد أن الفلوس والذهب والسلاح اللى أخذ بعد كده كل هذه هى عمليات سياسية لأن عملية التآمر وعملية تغيير النظام تحتاج إلى كل هذه الأمور .

كان فيه ناس يعتقدوا أنهم الورثة الطبيعيين للحكم على أساس أن الثورة قامت من الجيش من ١٥ سنة وهم الورثة .. والأمانى والأحلام - لا - نحن فى أوضاع مصيرية ولا يمكن أن نحتمل هزيمة أخرى أو صدمة أخرى أو نكسة أخرى ، الشعب العربى كان من القوة والمنعة بحيث أنه احتمل الهزيمة - ولم تؤثر الهزيمة عليه - وصمم على إرادته وصمم على مبادئه وصمم على أهدافه ، وقال - قال قادة إسرائيل أنهم كانوا متصورين أن الشعب العربى سيسقط القادة المتطرفين ولكن ما حصلش كانوا متصورين أن الشعب العربى حيسلم ولكن ما حصلش .

وأيضاً روى جمال عبدالناصر القصة كاملة منذ يوم ٨ يونيو للدكتور ثروت عكاشة الذى سجلها فى مفكرته .. ونعود لنكرر أن ثروت عكاشة لم يكن معاديا للمشير عبدالحكيم عامر بل ربما العكس ، فقد كان أحد المتعاطفين مع المشير عبدالحكيم عامر بشخصيته الجذابة ، وشهامته ، ونبل أخلاقه ، وهذه هى رواية عبدالناصر للأحداث :

« اتصل بى شمس بدران وأنهى إلى أن جمعا من الضباط يجتمعون فى بيت عبد الحكيم يريدون أن يحملوه على العدول عن استقالته ، ومطالبين بعودته قائدا عاما للقوات المسلحة كما كان ، وأن المشير مازال عند رأيه الأول بالتخلى وقبول استقالته . فقلت لشمس : كم كنت أحب أن ينهى إلى ذلك عبد الحكيم نفسه . وأسرعت فى اليوم

التالى لأعرف ما كان على لسان عبد الحكيم نفسه فلم أجده ، فاتصلت بشمس لأستوثق مما كان فلم أجده هو الآخر ، فرأيت أن أتصل بصلاح نصر لأستجلى منه حقيقة الأمر ، فأخبرنى أن هناك محاولات لعقد اجتماع من ضباط الجيش بمقر القيادة العامة ، وأن الذين أنهى إليهم خبر هذا الاجتماع ومكانه كانوا سبعمائة من الضباط . كما أخبرنى أن المشير يقيم لدى ضابط يدعى عصام خليل ، وأنه قد طلب إليه لقائى فرفض .

« وكانت الإسماعيلية خالية من أية قوات تدافع عنها ، فبادرت بإرسال الحرس الجمهورى للدفاع عن غرب القناة بعد أن غدا الجيش فلولا متناثرة هنا وهناك . ثم كان أن علمت من الفريق محمد فوزى رئيس هيئة أركان حرب الجيش أن هذا الجمع من الضباط المجتمع بمقر القيادة العامة كان فى ثورة عارمة لا يستمعون معها إلى نصيح ، وبين أيديهم عريضة موقعة منهم يطالبون فيها بعودة المشير عامر وكذا شمس بدران الذى كان قد أبعد هو الآخر . وفهمت من محمد فوزى أيضا أن كثرة هؤلاء الضباط من الإداريين غير المحاربين . وكان بينى وبين فوزى بعد أن علمت هذا النبأ حديث حاسم كشفت فيه عن تخوفى من أن ينتهى البلد إلى الحضيض بهذه المطالب فقد جربناهما - عبد الحكيم وشمس - فنالت البلد على أيديهما مانالت ومانريدها نكسة أخرى . من أجل هذا فاجأته بقولى : من أجل هذا عيتك من الآن قائدا عاما للقوات المسلحة على أن يذاع هذا النبأ فورا ، وما أظنك إلا معنى فى رأى لا معهم . وبلغ عنى لقيادات الجيش أنى شاكر لهم ما كان ، وأنى راض بتنحيهم . ثم عليك أن تأمر الضباط المتجمعين بأن يفضوا جمعهم ويعود كل منهم إلى حيث كان . وعندما أدركوا أنى ما أزال مصرا على موقفى من عبد الحكيم عامر وشمس بدران ، وأنه لا أمل لهم فى استجابتى إلى مطالبهم ، ولم يكن قد دار بخلداهم من قبل أنى سأقابل القوة بالقوة ، وخاصة بعد أن أذيع نبأ تولى الفريق محمد فوزى القيادة العامة للقوات المسلحة ، من أجل هذا انفضوا . واتصلت بأخى الطيار حسين عبد الناصر لأسأله هل ثمة ضباط من سلاح الطيران قد احتشدوا كما احتشد إخوانهم من ضباط الجيش ، فأخبرنى أن الحال مستتة لايشذ إلا ضابط برتبة اللواء استحكم فى غرفة العمليات الجوية بالجيش ، فبادرت بإرسال قوة إلى حيث هو ، وحذرت الفريق فوزى من أن يكون ثمة تراخ بين قوات الجيش . وبعد حين انتهى إلى أن حسن خليل الذى كان يرأس قوات الصاعقة - وكان عبد الناصر يلقيه بالملك غير المتوج - يقود مظاهرة خرجت من معسكر الحلمية فى طريقها إلى القيادة العامة مارة ببينى ، وهى تهتف بعودة المشير . وما أن علمت بهذا حتى أصدرت أمرا بإحالة حسن خليل إلى المعاش . ولتوى

سألت عن المشير وشمس بدران فوجدتهما مختلفين ، وعلمت أن القاهرة خلو من الدبابات غير ثمانية ، إذ سائرهما كان بالإسماعيلية فطلبت من الليثي ناصف وممدوح إسماعيل - وكانا من الحرس الجمهوري - أن يتسلما هذه الدبابات الثمانية . وكذا علمت أن هناك قوة أخرى على رأسها قائد المباحث الجنائية بالبوليس الحربي تطوف هي الأخرى شوارع الحلمية هاتفة بعودة المشير وشمس بدران غير أنها تحاشت المرور أمام بيتي ، فاتصلت باللواء محمد أحمد صادق - مدير المخابرات الحربية - أستفسر منه عما كان فحكى لي الأمر كما انتهى إلى ، فحذرت من عواقب الأمر ، وأن هذا سيجر البلد إلى حرب أهلية دموية . ثم كان أن علمت أن ثمة قوة ثالثة من تنظيم «الفتوة» برئاسة جمال تنظيم قصدت بيت شمس بدران تهتف بعودته ، وعندها طلبت تنظيم أسأله عن الهدف من وراء هذا التجمهر ، فأخبرني أنه ما خرج إلى هذه المسيرة إلا عن دافع وطني ، وأنه تلقى الأمر من كاتم الأسرار الحربية ، وهو من أتباع عامر ، فأمرته أن يفض هذا التجمهر وأن يعود إلى بيته .

وعند الساعة الثالثة اتصل بي حسنين هيكل وأخبرني أن المشير قد اتصل به وأنه يرغب في أن يلتقي وإياه معي في بيتي بعد قليل ، وكان هذا الاجتماع الذي بادرت فيه عبدالحكيم قائلا : « أظنتي قد أوضحت لك الأمر توضيحا لا مجال لزيادة فيه ، وقد حذرتك من المصير الذي سوف تنتهي إليه البلد إذا بقينا على تلك الحال . ثم ما هذا الذي فعلته أنت وشمس بدران من إثارة الضباط ليتجمهروا ، وهل مثل هذا الذي تفعلان لخير البلاد أم لشرها . لقد عجبت لهذا الذي حمله إلى الضباط من عريضة ممهورة بإمضائهم يطلبون بها عودتك وعودة شمس بدران ، وكأنكم تريدون أن تجعلوا مني توفيقا آخر - يعني الخديوى توفيق وموقفه من الضباط بقيادة أحمد عرابي - » . فرد المشير على قائلا : وماذا يضيرك في هذا طالما قد اتخذت قرارك . وانتهى الأمر ؟ فقلت له : وهل كنت تريد مني أن أسلم رقبتي لحمزة البسيوني وأمشاله من الضباط المدنسين ؟ لقد كنت جد متعب مبطل الفكر حين جاءني الضباط بمطالبهم فنزلت إليهم وحدي دون حراسة ، فرد عبد الحكيم : أما عنى فلقد أخليت لك الميدان فافعل ما تشاء . وعندها وصل حسنين هيكل وحضر بقية ما دار بيني وبين المشير ، وعدت أقول للمشير : أنت تعرف رأيي في تصرفاتك في القوات المسلحة منذ أمد بعيد ، وحسبك أنك تركت الحبل على الغارب للفريق صدقي محمود يمرح في سلاح الطيران كيف شاء وكأنه ضيعته ، وكان ما يصلك منه عن سلاح الطيران باطل في باطل ، الأمر الذي أودى بالسلاح . فقاطعتني عامر

ليبلغنى بأن تفكيرى فى إقصاء صدقى يدل على إصرارى على إقصائه من القوات المسلحة.

فقلت له : ما أحوجنا إلى جيش صلب شأن الجيوش الأخرى على رأسه قيادة مدربة يظفر بالنصر على يديها ، وحسبنا ما كان من تدليل للضباط جرننا إلى ما كان . وليس عندى ما يحول دون عودتك على أن تكون نائبا أول لرئيس الجمهورية فقط . فعاد عامر يؤكد إصراره على التمسك بمكانه على رأس القوات المسلحة . فذكرته بما كنت أفكر فيه من قبل منذ حرب العدوان عام ١٩٥٦ ، من أن أجد حلا وسطا أكون فيه قريبا من الجيش ، ويكون الجيش قريبا منى ، فلقد ظل الجيش بمنأى عنى لا أعلم عنه إلا القليل ، وكان هذا القليل أكثره تضليل .

وعدت أقول : لعلك لا تنسى ما كان منك فى سنة ١٩٦١ ، حين كنت فى سوريا فتركت الأمر لضابط صغير يمضى فيه كما يشاء على هواه ، فكانت نكبة الانفصال . ولعلك تذكر أيضا كم حذرتك من تركك مقاليد الأمور فى القوات المسلحة لصغار الضباط ، ولم يكن كبار القادة إلا للزينة والأبهة ، فأخليت بهذا الجو أمام صدقى محمود ، ومن هم على شاكلته يعثون بمقدرات القوات المسلحة كما يشاءون ، فكانت تلك النكبة الثانية التى منينا بها أخيرا . وما أظنك يغيب عنك رأى الذى أحب أن يكون عليه الجيش فىكون خالصا للحرب لا شأن له بغيرها ، وذلك هو المتبع فى كل جيوش العالم . أما الحال التى عليها القوات المسلحة الآن فهى هرج ومرج ، وإنك لتعلم حق العلم أننا بحاجة إلى أن نبدأ بتكوين جيش جديد بعد أن قضيت أنت بتصرفاتك على الجيش . ولعل رؤيتنا للصهاينة وهم يستحمون فى القناة تردنا إلى الشعور بالتماسك والتضامن كما تضامن الصهاينة وتماسكوا ...

« غادرني المشير بعد ذلك ، وإذا هو يتصل بى ليلا تليفونيا ليخطرني بأنه فى حل مما ارتبط به معى إزاء ما فعلته من إحالة بعض الضباط إلى المعاش ، واعتقال لبعض آخر . فأجبت به بأن هذا لم يكن ، وليس ثمة ضابط معتقل ولا آخر أحيل إلى المعاش غير الذين سبق أن أحلتهم إلى المعاش من قبل وأنه يعرفهم . وبدا لى أن احتياط لما قد يكون ، فأرسلت زكريا محيى الدين إلى القيادة العامة ، وأخذت ألم شتات الوحدات ، وأنظر فى أمر نفر من القادة الذين لا هم لهم إلا ملء بطونهم ، فخليت بينهم وبين أعمالهم ليحل محلهم قادة يعتمد عليهم . وإذا شمس بدران هو الآخر يتصل بى يشكو من مراقبتنا منزله ويدعى أن هذه المراقبة لن تفد شيئا ، وأنه إذا كان فى نيته أن يدبر انقلابا فما أقدره على أن

يفعل ذلك وهو ملازم بيته . فطمأنته وأخبرته أن ما يدعيه من مراقبتنا إياه فى منزله أمر لاحقيقة له . فإذا هو يرد على بأن بين يديه مدفعا رشاشا وأنه سيحمله على كتفه وينزل إلى الشارع ليثير معركة ، فأجبتة أن مثل هذا الكلام لا يصدر إلا عن وهم وخيل وضعف ، وأن تلك العبارات هى عبارات الوجمل الذى هزه الموقف .



والواقع أنى أبرئ المشير من عملية الإشارات التليفونية لتجميع الضباط ، ولكنى لا أبرئ شمس بدران الذى أفسد الجيش بجعل دفعته دفعة عام ١٩٤٨ تتصدر كافة المراكز القيادية والحساسة ضاريا صفحا عن أقدمية الضباط مستبعدا الأكفاء ، وبذلك أفسد كيان القوات المسلحة ، وحطم كافة القيم الشريفة التى ينبغى أن يتحلى بها الضباط ، كما عمل على تشتيت المسئوليات داخل القيادة نفسها .

« كانت قد وصلت من الاتحاد السوفيتى تسعون دبابة ضمنتها إلى الحرس الجمهورى فأصبح تحت إمرتى لواء مشاة ولواء مدرع . وطلبنى المشير تليفونيا محتجا على أن إذاعة لصوت العرب تطالب بمحاكمته ، وأن الغرض من استدعائه إلى القاهرة هو وضعه تحت المراقبة ، فهدأت خاطره . ومحاولة منى فى المحافظة على علاقة قديمة رجوته ألا يقع تحت سيطرة فئة كانت مستفيدة من الأوضاع القديمة ، وتريد الحفاظ على امتيازاتها . وأرسلت إليه صلاح نصر فى المنيا ليلفغه أنى أوافق سلفا على أى شىء يريد به باستثناء أمرين : أولهما : عودته إلى الجيش محترفا ، وثانيهما : عودة أى ضابط تقرر إبعاده ، وكنت قد شكلت لجنة من قادة الأسلحة وزكريا محيى الدين وصلاح نصر للنظر فى استبعاد الضباط المنحرفين . وعاد إلى صلاح نصر من المنيا ليلفغنى أن المشير لم يقبل بديلا عن القوات المسلحة ، ولقد أثبت صلاح نصر أنه وطنى لأنه قال لى أنه رغم علاقته الوطيدة بالمشير إلا أنه يضع مصلحة الوطن فوق أى اعتبار شخصى . »

ومضى الرئيس يقول : « أحب أن أشهدك على أنى قد عوملت أسوأ معاملة من عبدالحكيم وشمس بدران منذ صباح ٥ يونية ، فبمجرد وصولى إلى القيادة العامة لأتبين حقيقة الموقف لم أجد من يلقى لى بالا أو يعنى حتى بالرد على ، فإذا ما تساءلت عن أمر من الأمور حمله فى عبد الحكيم مأخوذا دون إجابة ، مما أثار دهشتى أنى رأيت المشير يتصل تليفونيا بالعريش يحاول تحريك أحد الألوية ، فتساءلت أين قادة الفرق الخمسة وأين قائد الجبهة ، وكيف يحرك المشير قوات خاضعة لقيادة الجبهة دون إذنها ، حاولت مناقشته لكنه كان متوترا للغاية فلم يرد على ، على حين كان شمس بدران واقفا فاغرا فاه

كالذهول ، لقد كان الشلل الفكرى مسيطرا على جهاز القيادة بأسره ، وبعد قليل انبرى المشير يقول : لقد أسقطنا للعدو مائة طائرة .

فقلت له : غير معقول . فقال : الأمريكان يحاربوننا . قلت : غير معقول . قال : لابد أن تعلن على الفور اشتراك الأمريكان فى القتال . قلت : أعطنى الدليل . وهنا ثار المشير ثورة مضرية .

« سأعترف لك بأغرب شىء فى هذه العملية . فقد حضرت اجتماعا يوم الجمعة السابق للعدوان ضم المشير وشمس ومحمد فوزى ومحمد صادق وأنور القاضى وصدقى محمود . وقبل أن يشرع المشير فى شرح الموقف قلت بالحرف الواحد : «سيشن اليهود هجومهم يوم الاثنين القادم ، وسيبدأون بضرب المطارات ، وفى تقديرى أنهم لن يتأخروا عن هذا التاريخ ، وأن أى تفكير فى حل سياسى فى هذه المرحلة خطأ جسيم . ثم إننى ألحظ أن الخطة الموضوعية هى خطة هجوم بينما الأصح أن تكون خطة دفاع طالما أن المبادرة بيد اليهود . لذلك أرى المبادرة بتعديل الخطة لتناسب الموقف الجديد ، غير أن المشير ردنى قائلا « هذا هو قرارى » . وهنا شعرت كأن مغصا يفتك بأمعائى فعدت أدراجى إلى منزلى ، وطلبت وزير الداخلية لأبلغه أن اليهود سيهجمون يوم الاثنين ، وطلبت باتخاذ الإجراءات الكفيلة بأمن المواطنين من إظلام ودفاع مدنى . وجاء يوم الاثنين وحدث ما توقعته فتوجهت إلى القيادة كما رويت لك ، وخرجت منها أشد حيرة مما كنت عليه حين دخلتها وأنا أردد لنفسى ، أمرى لله فقد كنت أرى أن الموقف يتدهور . ولو كان عبدالحكيم مجرد قائد محترف لعزلته على الفور ووضعت مكانه قائدا غيره ، لكنى ما حيلتى ولعبد الحكيم عامر فى نفسى ما له من مكانة ؟

ولقد لزممت بيتى يوم الثلاثاء والأربعاء إلى أن اتصل بى المشير ليبلغنى بعصية أن كل شىء قد انهار ، وأن الحل الوحيد هو الانسحاب إلى غرب القناة ، فوافقته شريطة أن يصمد فى منطقة الممرات وخاصة ممر متلا . وهنا طالب مرة أخرى بإصدار بيان بأن أمريكا وبريطانيا تشاركان فى الهجوم ، فأبيت إلا إذا أثبت وجود طائرة واحدة أمريكية أو بريطانية ، وظللت أستمع إلى نشرات الأخبار ومحطة لندن شأنى شأن أى مواطن . وطلبت من الفريق أنور القاضى إرسال ضابطين من العمليات الحربية لوضعى فى الصورة كل ست ساعات ، وفى مساء الخميس كلمنى شمس بدران تليفونيا ليبلغنى أن الموقف بات يقتضى مجيئى إلى القيادة فنهرته بقولى : حقا إنكم زمرة تفتقر إلى الحياء .

قال : الظرف عصيب يا ريس . لابد من جمع مجلس الثورة هنا وتقرروا أى شىء !!

قلت : أنا المسئول عن أخطائكم وليس من الرجولة أن أحمل أعضاء مجلس الثورة مسئولية عمل لم يشاركوا فيه . هل هذا رأيك أم رأى المشير ؟

فقال شمس : إذن فلتجتمع اللجنة التنفيذية العليا .

فقلت له : لا طائل من وراء اجتماعها ، وليس أمامى إلا أن أطلب من وزير الخارجية الاتصال بيوثانت لإيقاف القتال .

قال شمس : الحقيقة أنى أدور وألف عليك ، فأنا أخشى على المشير أن ينتحر إذ أن معه فى حقيته أقراص السيانييد ، وإذا لم تأت لترده عن ذلك فسيقتل نفسه .

قلت : سأكون عندكم بعد خمس دقائق رغم ما لقيته على أيديكم من استهتار بى . وعندما وصلت وجدت المشير فى حالة متدهورة فأخذت أطيب خاطره وأخفف عنه لتهدئته وصده عن الانتحار ، وقلت له فيما قلت : إنى كنت أنوى التوجه إلى مسجد الأزهر يوم الجمعة ٩ يونيه لإلقاء خطاب ولكنى عدلت عن فكرى ، فقد آن الأوان كى نواجه أخطاءنا ، فترك الحكم جميعا عسى أن يخلقنا من هم خير منا . وأخذنا نفكر معا فى من يخلقنا ، إلى أن فاجأنى بما لم يكن يجول فى خاطرى أبدا بقوله أنه يرى أن يتولى شمس بدران رئاسة الجمهورية . وكان ذلك فى ساعة متأخرة من الليل ، وكان الإرهاق باديا عليه ، فتظاهرت بالموافقة على ما يقول لكى تمضى الأمور فى هدأة ، فلقد كنت أعلم حق العلم مكانة شمس بدران كفاية وعلمنا ، إذ كان يفقد هذه كما يفقد ذاك ، هذا إلى ما كان يتميز به من غباء مطبق .

واستطرد عبد الناصر قائلا : لقد كنا فى حاجة إلى شخصية سرية تصلح أمورنا مع الأمريكان ، وكان شمس كفيلا بأن « يخرّب » أمورنا كلها ، ورأيت أن أنسب شخصية أستطيع الركون إليها هو زكريا محيى الدين ، فلديه الخبرة المطلوبة والكفاءة المنشودة ، وهو قبل كل شىء رجل وطنى ، ثم إنه مأمون الجانب لا يحمل ضرا لإخوانه ، غير أنى لم أخطر زكريا بما استقر عليه رأى .

« وبينما أنا ألقى خطاب التنحى يوم ٩ يونيه ناولنى المذيع جلال معوض ورقة دسها محمد أحمد فى يده ، جاء فيها أن المشير قد اتصل به منذ لحظات يطلب منى إيقاف خطايبى لأن السفير السوفيتى قد اتصل به فى الصباح وأنه يأمل أن يأتبه بجديد . وإذا كنت أعرف ببطء الروس وأنهم من غير المعقول أن يتخذوا قرارا بمثل هذه السرعة أثرت المضى فى خطايبى » .

الافتراء على ثورة يوليو

3

انتقام أم قاتل !!

دار الخيال

ليست المرة الأخيرة

سوف نظل إلى الأبد قضية اختفاء المشير عبدالحكيم عامر من الحياة موضع اختلاف ، ولن يحسمها أحد ، وكما يقول المستشار عصام الدين حسونة الذى وقع الانتحار أثناء توليه وزارة العدل ، وكان محسوبا على المشير عامر وأحد رجاله - إذا جاز التعبير - أن مصطفى عامر شقيق عبدالحكيم عامر التقى به مصادفة ، وأبلغه أنهم قدموا بلاغا للنائب العام لإعادة التحقيق فى قضية انتحار عبدالحكيم عامر ، وأن الذى شجعهم على ذلك هو الرئيس السادات .. ورد عليه المستشار حسونة أنه فى مثل هذه القضايا لن يصل التحقيق فى النهاية إلى شيء محدد ، ففى قضايا الوفاة بالسم لا يفرق بين القتل والانتحار شيء ، فالصورتان لا تختلفان من حيث الآثار المادية ، ففى الحالتين يتناول الضحية السم بيده عامداً أو مخدوعاً أو مكرها .. فالمتحر بالسم لن يُعرف أبداً ما إذا كان قد أخذه بإرادته أم أن آخرين سقوه له .

وضمن العوامل العديدة التى ذكرها رجل المشير وسكرتيه محمد متولى السيد لاستغلال اسم عامر ، فإن السيدة الفاضلة برلتى سوف تظل تثير هذه القضية لتذكر الناس بنفسها ، ولتعود عن طريقها إلى أضواء الصحافة وشاشات التليفزيون ، ولتكون فرصة لإعادة نشر صورها القديمة .. بعد أن تضع عليها الألوان .. وهكذا تلتقط تقريراً أعده أحد خبراء السموم ، تم التحقيق فيه وحفظ ، لتعيد نشره متجاهلة تقرير الطب الشرعى الذى

وقعه أساتذة وكبار الأطباء الشرعيين في مصر ، وأجمعوا فيه على انتحار المشير ، وأيضاً متجاهلة تحقيقاً طويلاً قام به النائب العام المستشار محمد عبدالسلام ، في هذا التحقيق سأل أسرة المشير عبدالحكيم عامر ، وأورد أقوالهم ، ولكن الذين لا يملون من الحديث عن نزاهة القضاء المصري ، وعدالته ، وعن ضمير القضاة ، عندما تتصادم مطامعهم مع واقع لا يريدونه سرعان ما يشهرون سيف الطعن في نزاهة القضاء .. والنيابة العامة الأمانة على مصالح المجتمع جزء من الجهاز القضائي ، وهكذا فإنهم لا يعتمدون تقرير النائب العام وما توصل إليه من أن المشير عامر مات متحرراً .

والرجل الفاضل المستشار عصام حسونة ، الرجل القريب من المشير ووزير العدل عندما قدم شهادته فإنه أيضاً خضع لنفس عمليات عدم التصديق .. لأنهم لا يريدون تصديق إلا أنفسهم رغم أن النائب العام بنفسه سجل شهادة بنات المشير ورفضهن لانتحار والدهن في تقريره ، وكان موقفه موضع تقدير بنات المشير في ذلك الوقت .. وعندما تعرض عليهم شهادة رجال مقربين من المشير يقولون أنه انتحر لا يصدقونها أيضاً .

لابد أن نكذب كل الشهود ، وكل التحقيقات ، وكل ما يقال عن انتحار المشير لأن بعضاً من أفراد أسرته يرفضون أنه انتحر .. ولأن المعادين للثورة يعلنون أنه قتل ، وهم لا يتعاطفون مع المشير ، لكنهم يريدون تشويه الصورة كلها ، ثم تأتي السيدة برلتي عبدالحميد لتنضم إلى قائمة هؤلاء .

ولم تكن هناك مصلحة من التخلص من المشير ، وقد أجهز على المؤامرة التي حاول أن يقوم بها بعض من رجاله وأتباعه والمستفيدين منه ، وحددت إقامته ، وكان يمكن أن يظل محدد الإقامة لفترة تطول أو تقصر ، وفقاً لمقتضيات الظروف ، وكان يمكن أن يقدم للمحاكمة ، وتكون المحاكمة سرية إذا كان يخشى أن يقول ما لا يرضاه أحد .. ولم تكن قيادة جمال عبدالناصر بعد الإجماع الكاسح بالإرادة الشعبية على استمراره ، يمكن أن يهزها أو يؤثر فيها كلام يقوله المشير .

وقد حوكم رجال المشير على المؤامرة ، وكانت المحاكمة علنية تابعتها بالنص أجهزة الإعلام ، رغم طلب البعض أن تكون المحاكمة سرية إلا أن عبدالناصر وفي تلك الظروف رفض ، وكانت المحاكمة أوسع عملية لنقد النظام بكل ما فيه ، ونشرت أقوال قادة المؤامرة من رجال المشير على أوسع نطاق ، ولم يحظر رأى أحد منهم .. فهل كان النظام يحتاج إلى تدبير مؤامرة لقتل عبدالحكيم عامر أو التخلص منه ، وكان عبدالناصر يلح عليه حتى

آخر لحظة أن يعود نائباً لرئيس الجمهورية ، وأن يعتمد عن الجيش الذى هزم تحت قيادته ، ولكنه رفض .. وسوف نرى أن المشير عبدالحكيم عامر قد حاول الانتحار من قبل فى مواجهة وبحضور جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة .



أنا من الذين يرون أنه من الأشرف للمشير عامر ولأسرته الحقيقية ، ولوطنه الذى عمل كثيراً من أجله ، أنه كقائد عسكري خاض حرباً هزم فيها فقرر أن ينهى حياته بنفسه ، بصرف النظر عما إذا كان هو المسئول الأول ، أو أنه لم يكن المسئول الأول ، والمهم أنه قائد جيش هزم ، وإذا لم يكن يتحمل المسئولية كلها - كما نعتقد - فإنه يتحمل على الأقل جانباً من هذه المسئولية يدفعه إلى إنهاء دوره العسكري بل ودوره فى الحياة عموماً ، وكان ينبغى أن يكون ذلك فى وقت مبكر جداً وبعد الهزيمة ، وليس بعد تجريده من كل رجاله ، وتيقنه أن محاولاته للعودة للسلطة والنفوذ قد انتهت تماماً .

ولمن ساروا وراء الشائعات التى تطلق بلا وثائق ، حتى عثروا على تقرير أحد خبراء السموم يشكك فى الانتحار الذى أثبتته أساتذته من أكبر أطباء مصر وخبرائها ، فلنعيد طرح قضية انتحار عامر ، مرة أخرى وليست أخيرة ، لأن هناك من يصرون بعد كل هذه السنوات على إعادة فتح القضية وهم متأكدون أنهم لن يصلوا إلى النتيجة التى ترضيهم ، لأنها ضد الواقع ، كما أنها ضد المنطق أيضاً ، مع ذلك دعونا نتحدى من يريد أن يثبت أن المشير عامر قتل ولم يتحجر ، وأن يكذب بالدليل القاطع تقرير كبار الأطباء الشرعيين ، وتقرير النائب العام ، وأن يكذب عشرات الأقوال التى جاءت فى تحقيقات النيابة التى أشادت بها بنات المشير من زوجته الأولى والحقيقية .



النائب العام المستشار محمد عبدالسلام الذى حقق القضية ، يعادى جداً جمال عبدالناصر ، ويرى أن سنوات حكمه هى « سنوات عصية » يقول أنه عندما أبلغ نياً انتحار المشير عبدالحكيم عامر أيقن أنه سوف يحقق حادثاً تاريخياً « ولن يتسنى الحديث حوله حتى اليوم ، فمازلت أواجه بأسئلة استنكارية مفعمة ، بالشك بل كان البعض يؤكد أنه قتل رمياً بالرصاص على الرغم من الماديات التى قطعت بأن جسده كان خالياً من أى آثار للمقاومة أو العنف أو الإصابات الظاهرة أو الباطنة ، وعلى الرغم من أن التحقيقات وأقوال الشهود والتقارير الطبية والكيميائية وظروف الحال أكدت أنه مات متحرراً بتناول

مادة سامة هي مادة الأكونيتين ، وقد أدركت من اللحظة الأولى مدى ما سيثيره الحادث ، وفي الظروف التي وقع فيها ، من شكوك فحسنت على أن يكون التحقيق مجردا من أى رأى مسبق ، ونبهت على من عاونتى من أعضاء النيابة أن يلتزموا فى إجراءاته أقصى ما يطالب به المحقق النزىة من الحيطة وعدم التأثير بفكرة معينة وإفساح المجال لإثبات أى أقوال تبدى مهما تكن خطورتها ، لتكون بعد ذلك محلا للفحص والاستنباط واستخلاص النتائج الصحيحة منها .. » .

« وانطلاقا من هذه الاعتبارات رأيت أن أتولى بنفسى أدق مراحل التحقيق وأتجه لسؤال أفراد أسرة المشير عامر الذين اتهموا السلطات الحاكمة بقتله ، وقد رأيت أن أسأل أفراد الأسرة فى منزلهم حتى يكون التحقيق بعيداً عن أى مظهر من مظاهر السلطات ، أو أى مظنة من مظان الإرهاب ، وكان أول من حضر إلينا زوجا ابنتى المشير وهما السيد محمد سيد أمين عزب ، والرائد الطيار حسين عبدالناصر حسين ، وأردت البدء بسؤال أرملة المشير ، لكنهما اعتذرا نيابة عنها بسوء حالتها النفسية ، فقدرت هذا الظرف ولم أصر على طلبها ، ثم طلبت ابنتيه السيدتين نجية وآمال فحضرتا وهما فى حالة انفعال شديد ، وواجهتاني فى تحد واضح بأنه من العبث سؤالهما ، وأنهما لا تظمتان إلى التحقيق وهما موقتتان من أن المحقق يجريه والمدفع مصوب إلى ظهره ، وزعمتا أننى لن أجرؤ على إثبات ما تريدان إبداءه من أقوال ، وتمالكت أعصابى وتجاوزت عن قولهما البعيد عن اللياقة وقدرت ما أثره حادث وفاة والدهما فى نفسيهما من أسى ، كما قدرت أنهما بحكم نشأتهما فى ظل القوة والسلطة والسيطرة التى كان يمارسها والدهما لم تعودا تؤمنان بغير القوة ولا تنصوران أن المحقق النزىة لا يمكن أن يخضع إلا لحكم ضميره ..

وأخذت أهدئ من ثورتهما وأتحداهما من جانبى بأن التجربة سوف تثبت عكس ما يظنانه وأنهما حرتان فى إبداء ما تشاءان من أقوال ، وما عليهما إلا الامتناع عن الاسترسال فى الإجابة إن لم أسجل كل كلمة تقولانها ، فسألتهما وسألت زوجيهما وسجلت وهم لا يكادون يصدقون كل أقوالهم بما تضمنته من اتهامات صريحة للسلطات ، ولما كان كل منهم بعد تسجيل أقواله يبدى استعدادا للتوقيع عليها ، كنت أصر ، مبالغة فى طمأنته ، على ألا يوقع إلا بعد أن يطالع ما أثبت على لسانه ، ولما انتهى التحقيق لم يسع السيدتان إلا الاعتذار عن سلوكهما وكانت سعادتى لا تقدر إذ ثبت فى نفسيهما معنى ساميا من معانى العدالة .

ويقول النائب العام فى كتابه « سنوات عصيبة » أن القرار الخاص بحادث المشير استعرض مراحل التحقيق من إجراء المعاينة ، ثم سؤال الشهود الذين عاصروا الوقائع التى توالى من بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ فى بيت المشير بالجيزة حتى وفاته فى استراحة المربوطية .. قبل غروب شمس يوم الخميس ومنهم الفريق أول محمد فوزى والفريق عبدالمنعم رياض . كذلك سؤال أطباء مستشفى القوات المسلحة بالمعادي وعلى رأسهم قائده اللواء طيب محمد عبد الحميد مرتجى - أخو الفريق مرتجى رجل المشير الأول - ثم سؤال من أحاطوا بالمشير فى ساعاته الأخيرة قبل وفاته باستراحة المربوطية فى الساعة ٦,٣٠ من مساء يوم ١٤ ، ثم سؤال أفراد أسرة المشير ، يلى ذلك استعراض التقرير الطبى الشرعى ، وأخيرا سؤال السيد صلاح محمد نصر المدير السابق للمخابرات العامة وغيره من رجال المخابرات عن مصدر المادة السامة المستعملة فى الانتحار ، استعرض القرار ذلك كله ثم أورد بيانا لتسلسل الوقائع على النحو الآتى :

بما أنه يستخلص من جميع ما تقدم أنه أعقاب النكسة التى أصابت البلاد وإعفاء المشير عبدالحكيم عامر من منصبه ثم كشف المؤامرة المسندة إليه والتى استهدفت إجبار القيادة العامة على إجابة مطالب معينة وانتزاع السلطة ، استدعى المشير من منزله فى يوم ٢٥ من أغسطس ١٩٦٧ إلى منزل رئيس الجمهورية حيث أفهم أن النية اتجهت إلى تحديد محل إقامته ، فحاول الانتحار بمادة سامة وأسعف بالعلاج وأعيد إلى منزله ، وقد أيقن أن حريته قد تتعرض فى وقت ما لمزيد من القيود فظلت فكرة الانتحار مسيطره عليه وهياً نفسه لتنفيذها إذا ما وصل الأمر إلى تقييد حريته بدرجة تفوق قوة تحمله ، فلما كان يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ أصدر رئيس الجمهورية أمراً بنقل المشير من منزله إلى استراحة أعدت بالمربوطية فى منطقة الهرم ، ليقم فيها منفرداً تحت الحراسة تمهيداً للتحقيق معه فى شأن ما أسند إليه .



النائب العام يشير إلى أن زوال السلطة عن المشير ، وتحديد إقامته ، كان الدافع إلى معاودته التفكير فى الانتحار ، وكنا قد رأينا أن المشير قد حاول بعد الهزيمة الانتحار - شهادة شمس بدران - وعندما واجهه عبدالناصر فى منزله فقد حاول الانتحار مرة ثانية - شهادة أعضاء مجلس الثورة الذين حضروا اللقاء ، وشهادة الدكتور الصاوى حبيب الذى أعطاه حقنة مضادة للسموم .

يتحدث المهندس حلمى السعيد عن استيراد السموم من واقع ما قام من تحقيقات فى قضية انحراف المخبرات قائلا : هذا يقودنا إلى موضوع السموم التى استوردتها المخبرات العامة والتى حصل عليها المشير عبدالحكيم عامر وانتحر وكما يروج البعض « نحروه » والمطالبة بفتح ملف انتحار المشير من جديد ، والذى أمر النائب العام المستشار رجاء العربى بإغلاق الملف مرة أخرى لعدم وجود أدلة مادية ثبوتية قطعية تبرر إعادة التحقيق إلا كلمات فى مجلة أو صحيفة أو تصريح لأحد الأقرباء وجميعها لا تقدم حججا لذلك ..

لقد كنا فى صدمة وذهول لما حدث فى يونيو ١٩٦٧ وكان المهم هو رفع الروح المعنوية للجماهير وأن يستعيد الناس توازنهم .. والذى حدث أن المشير عامر كان يتجمع عنده مجموعة من الضباط فى بيته يعملون على إثارة ويسعون إلى إحداث وقعة وانشقاق بينه وبين عبدالناصر صديقه ورفيق نضاله ، وأذكر أن يومها قال لى شعراوى جمعة أن المشير عامر له طلبات .. وأنه مختلف فى حاجات مع الرئيس عبدالناصر ومعرفتى عن عبدالناصر من قبل الثورة ، أنه هو والمشير عبدالحكيم عامر إخوة ، وعندما كنت وعبدالناصر زملاء مدرسين فى مدرسة الشؤون الإدارية كان عبدالحكيم عامر برتبة صاغ وجمال برتبة بكباشى ، وعندما كان عبدالحكيم عامر يحضر إجازة ميدان كان عبدالناصر يذهب إليه بسيارته إلى المحطة ، يقضى معه كل الإجازة وطوال تلك الفترة لم نكن نرى عبدالناصر لأنه كان مشغولا مع عامر وكما نقول بالبلدى .. « مانقدرش نتلم على عبدالناصر طول ما عبدالحكيم عامر موجود فى إجازة ميدان » .

هذه العلاقة كانت قوية واستمرت طوال سنوات الثورة وتعيين عامر قائداً للقوات المسلحة دليل قوى على أن عبدالحكيم عامر كان قريبا إلى قلب عبدالناصر وله عنده منزلة خاصة ، حتى إن عبدالناصر أطلق اسم عبدالحكيم على أحد أبنائه ، وبالمثل فعل عبدالحكيم عامر فأطلق اسم جمال على أحد أبنائه ، كما وطدت العلاقة بالمصاهرة فتزوج حسين شقيق عبدالناصر من إحدى بنات المشير عامر .. كل ذلك يفند المزاعم ويرد على الأراجيف التى تروج بأن عبدالناصر قتل المشير ، وأن الأخير لم ينتحر بل « نحروه » كما خرجت علينا بذلك عناوين إحدى المجلات ، ولم تقدم دليلا واحدا مقنعا يثبت صحة ذلك العنوان الصحفى الذى كتب من باب الإثارة واستهدف زيادة المبيعات ولو على حساب الحقيقة ، والدليل على ذلك أن المستشار النائب العام عندما قدم إليه بلاغ جديد بعد غياب المشير بسنوات ، حققه ثم أغلق الملف كاملا وأذاع بيانا أوضح فيه عدم جدية مبررات إعادة التحقيق .

« وأذكر أنه قبل انتحار المشير بفترة كنت مع الأخ شعراوى جمعة والأخ سامى شرف وكنا إخوة حريصين على وحدة الصف بين القيادة كما كنا قريين من الاثنين « عبدالناصر وعامر » لذلك ذهبنا إلى المشير فى بيته وتكلمنا معه قائلين : إنتم أكثر من إخوة وأية خلافات يمكن علاجها بالجلوس والحوار معا ، وأن الموقف السياسى سئ ولا يحتمل انشقاقا ، أن الموقف الآن يحتاج إلى تضامن وليس إلى خلاف ..

« وتطور موضوع المشير وحدثت أشياء كثيرة حركتها مجموعة من الضباط أحاطت بالمشير وساهمت فى تصعيد الخلاف وتعميق الهوة بينهما حتى انتهت إلى النتيجة المأساوية بقيام المشير عامر بالانتحار » .

وتساءل عما يثار عن موضوع السموم ؟ وكيف وصلت إلى المشير عبدالحكيم عامر لتكون وسيلة الانتحار ؟ وقال أنه سأل صلاح نصر عن عملية السموم وكيف ولماذا استوردتها المخابرات العامة ؟ فأجاب بأن المخابرات العامة استوردت نوعا من السموم هو « أكونيت » يستخرج من نبات اسمه العلمى « خائق الذئب » وقال أنه تم الاستيراد لكبار القيادات فى حالة الهزيمة لأنها تحدث قتلا فوريا وبدون ألم ، وقال إن الرئيس جمال عبدالناصر غضب يومها « وكان ذلك قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ » وقال بحدة - مش أنا اللي أنتحر ؟!

لكن المشير عبدالحكيم عامر أخذ واحدة منها ووجدوا مكان لصقها بين فخذه وهى التى أدت إلى وفاته .

ذلك كله ورد فى استجوابى لصلاح نصر بتكليف من الرئيس جمال عبدالناصر للتحقيق فيما نسب لجهاز المخابرات من تجاوزات ، وجميع هذه الردود والتحقيقات مسجلة فى شرائط وكلها سلمت للنياحة العامة ، والتى بمقتضاها كانت قضية انحراف المخابرات ومحاكمة قيادات الجهاز ثم صدور الأحكام على من ثبت تجاوزهم عن طبيعة العمل أو استغلالهم للأموال والنساء تحت زعم نشاط الجهاز وعملياته .



سبق أن نشرت فى كتابى « ناصر وعامر » أقوال بنات المشير عامر فى التحقيقات ، وهى الأقوال التى لم تنشر فى الصحف من تقرير النائب العام ، وأشرت إلى كثير من الآراء التى حذفت من التقرير عند النشر عقب انتهاء التحقيقات ، وهكذا فإن أمر هذه السطور المحذوفة لم يعد سرا بعد أن نشرته ، وبعد أن نشره النائب العام فى كتابه .

فقد رأت القيادة فى ذلك الوقت أن تحذف سطورا من التقرير الذى أعده النائب العام حتى لا يثير بلبلة فى ذلك الوقت الحرج ، فالظروف لم تكن مناسبة لنشر أقوال تثير لغطا وجرح الهزيمة مازال ينزف ، ولكن هذا الحذف نفسه هو الذى أثار البعض أخيراً واتخذوه حجة للتشكيك فى واقعة الانتحار .. والغريب أن بعض هذه المحذوفات تبرهن على أن المشير كان ينوى الانتحار ، وأنه كان يحذر من عواقب تحديد إقامته ، وأنه سوف يتخذ إجراءات عنيفة إذا لم يصل هذا التحذير إلى الرئيس ، عندها سوف يخسر الرئيس أغلى ما فى حياته - وهو المشير نفسه - أى أنه عازم على الانتحار .



فى كتاب موسى صبرى - وثائق مايو - نشر المحذوفات التى أشار إليها النائب العام فى مذكراته ، وهى السطور الشماعة التى يعلق عليها البعض رأيهم فى أن المشير لم ينتحر .. ونحن نعرض على حذف ولو سطر واحد من تقرير النائب العام ، الذى حقق قضية الانتحار بجدية ونزاهة القاضى ثم كتب التقرير من ٤١ صفحة استعرض فيه آراء الشهود ووقائع القضية ، وشهادة الأطباء الشرعيين ، ثم انتهى إلى حفظ القضية لأن المشير انتحر ، لذلك لم يكن هناك أى داع تحت أى ظرف أن يحذف ولو سطر واحد من التقرير .. أسلوب الحذف ، والمنع ، غير جائز مهما كانت الحجة التى يتستر وراءها ، بأنها نتيجة الظروف والمناخ الذى كان سائداً فى ظل الهزيمة العسكرية .. وأيضاً لم يكن يجوز الحذف ولو لسطر واحد من تقرير النائب العام ، لأن انتحار عامر قضية تاريخية ، من حق المواطن أن يعرف أدق تفاصيلها ، وكل الآراء حولها .. من أجل ذلك حرصت على نشر تقرير النائب العام كاملاً ، وبكل تفاصيله ، فهو وثيقة تاريخية ما كان ينبغى أن يحذف منها سطر واحد .



وبعيداً عن تحقيقات النيابة نستدعى نحن عدداً من الشهود الذين تناولوا قضية انتحار المشير عبدالحكيم عامر بعد ذلك .. والشهود هذه المرة هم أولاً من أصدقاء المشير ورجاله ، والمقربون منه أو الذين يقال أنهم محسوبون عليه فيقول شمس بدران - وكان رجل المشير الأول - أن الموقف أصبح معقداً بعد ضرب الطيران وأنه لابد من الانسحاب بعد أن طوق اليهود خط الدفاع الثانى ، وأخذ المشير رأى القادة أنور القاضى ومحمد فوزى وغيرهما ، وتحدث المشير إلى الرئيس وأبلغه بذلك ، حدثت مناقشة وقال له المشير « أنا مرجعك

ولادك سالمين « هذا وقد استتجت أن المشير يريد أن يتحرر بعد أن رأى الموقف العسكرى بهذه الصورة مثل قادة التاريخ هانيبال وغيره ، هىء لى هذا فاتصلت بالرئيس عبدالناصر فى منزله ، لم أشأ فى أول الحديث أن أخبره بأن المشير يريد أن يتحرر ، طلبت منه فقط أن يحضر إلى القيادة لأن الموقف يتطلب ذلك ، رفض عبدالناصر وقال : أنا آجى ليه .. العملية عملية عبدالحكيم وهو واخذ المسألة كلها ، ولكن الرئيس عبدالناصر حضر عندما أبلغته خوفى من انتحار المشير .



يقول الدكتور ثروت عكاشة فى مذكراته أنه « فى ساعة متأخرة من ليلة الخميس ٨ يونيه اتصل بى المرحوم صلاح نصر مدير المخابرات العامة ليبلغنى أن عبدالحكيم عامر قد عزم على الانتحار ، ورجائى لما يعرفه عما كان بينى وبين عبدالحكيم من ود قديم أن أسرع إليه عسى أن أثنيه عما اعتزمه ، وسرعان ما غادرت بيتى قاصدا القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان عبدالحكيم عامر ، وفى الطريق إليه أخذت أقلب الرأى ، كيف لى أن أقنع رجلا يدفعه شعوره بالمسئولية أن يضع مثل هذا الحد لحياته إثر تلك الهزيمة ، ورحلت أراود نفسى هل أثنيه عما سيفعل استجابة لعاطفة الود أم أدعه يمضى فيما هم به استجابة لما يمليه عليه ضميره ؟ ولكن جانب العاطفة كان الأغلب فمضيت إليه ، وحين بلغت مقر القيادة العامة - وكنا عندئذ فى منتصف الليل - لقيت صلاح نصر هناك فلفنى وإياه صمت الذهول ، وبقينا كذلك لحظات تثقل علينا فيها خطى الدقائق وكأنها أقدام سنوات هرمة ، وفيما نحن كذلك إذا الباب يفتح فجأة ، وإذا وزير الحربية شمس بدران يواجهنا ، ثم يباغتنا بقوله ونحن فى هذا الوجوم الحزين - وأحب هنا أن أسجل عبارته كما وردت على لسانه حتى لا أحملها غير مدلولها - : «أما اتخميننا حنة خمة!» ولم تحرك تلك العبارة منا شيئا، وأضاف قائلا : « لم أنتم هكذا حزائى ، هل أنتم فى مأتم ؟ أأطلب لكم قهوة سادة.!! » .

« وبعد هنيهة صحبني أحد الضباط إلى غرفة صغيرة حيث كان عبدالحكيم عامر جالسا يترقب قدره فى صمت رهيب ، ورأيت فى عينيه ما هو عازم عليه ، وهنا تملكتنى رهبة ، وكدت أن أسلم معه بما هو مقدم عليه ، وكنت على وشك أن أعدل عما جئت له ، ولكنى لبثت بجواره حتى مطلع الفجر بعد أن عز على أن يكون هذا مصيره ، فأخذت أسرى عنه وأضرب له ما حضرني من أمثلة من التاريخ تشابه ما نحن فيه ، ثم أعود فأذكره

بموقف ديننا من المتحر الذي يكاد يردده إلى الكفر . على أنى رأيت عينيه الجاحظتين تكادان تفصحان عن تصميمه على أن يترك الحياة ، وأخذت أثناء عودتي أردد فى نفسى أنه مدامت هذه النية قد راودت عبدالحكيم فما كان أهون عليه بدلا من تلك الفعلة التى ينكرها الدين من أن يثوب إلى رشده ، ويتخلى عن هذا المنصب إلى غيره ممن قد يحسنون توجيهه .



السيدة إصلاح عبدالحميد حواس الشهيرة بزهرة شقيقة السيدة الفاضلة نفيسة الشهيرة ببرلتى عبد الحميد تقول فى التحقيقات التى أجريت عام ١٩٦٧ « أن أسباب انتحار المشير حساسيته وخوفه من الفضيحة خصوصاً بعد معرفته بأن المخابرات قامت باستدعاء برلتى وأختها ، كان يتصل بأختها امثال لمدة ثلاثة أيام على التوالى ، لمعرفة أخبارهم ، ولكنه انتحر فى اليوم الرابع ..

وقالت أنها هربت أشياء ثمينة تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه طرف آخرين ، واستلم عبدالمنعم عامر منها سبائك ذهبية وأسلاك ذهبية وكاسات مطعمة بالذهب وكريستال ومجوهرات بكشف دونته بخط يدها ، وقامت بعمل فواتير عن طريق جار لها بالمنزل يعمل فى المزادات لإثبات ملكيتها لبعض الأشياء .

الأخت التى كانت تعيش مع السيدة الفاضلة برلتى ، ترجع أحد أسباب انتحار المشير عامر إلى انكشاف سر علاقته بشقيقتها . أى أن السيدة الفاضلة نفيسة هى نفسها قد كانت من بين الدواعى التى دفعته للتخلص من حياته فى رأى أختها .. وليس فى رأينا .



المشير عامر لم يتحر لأنه قائد هزم ، ولكنه تخلص من حياته ، بعد أن زالت عنه السلطة وأصبح وحيداً محاصراً ، لن يتمكن من العودة قائداً للقوات المسلحة كما كان ، سواء عن طريق التآمر .. أو التفاهم الودى .. هذا الرجل الصعبدى الشهم ، الذى عاش فى قمة السلطة كان من الصعب أن يرى نفسه وقد تجرد من نفوذه وسلطاته ، بعد أن حددت إقامته .. ولم يطق ذلك وآثر التخلص من حياته .. والحقيقة أن ذلك كان متأخرا لمدة أربعة شهور ، ولو أنه فعلها منذ اليوم الأول ، لكان ذلك موقفا تاريخيا يحسب له ، ولما أثار الضوضاء التى حاول البعض من أفراد أسرته الحقيقية ، ومن جرحى الثورة أن يفتعلوها .

ثم نقرأ النص الكامل لتقرير النائب العام الذى يحوى كل الأقوال ، وكل الوقائع:

النيابة العامة

مكتب النائب العام

قرار فى حادث وفاة السيد

عبد الحكيم عامر

النائب العام

نحن محمد عبدالسلام

وبما أن وقائع الحادث تحصل فى أنه قبيل منتصف ليلة الجمعة ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ أخطرت النيابة العامة بوفاة المشير عبدالحكيم عامر فتولت على الفور التحقيق وبدأته بمعاينة مكان الوفاة والفحص الظاهرى للجثمان بالاشتراك مع كل من وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى ووكيل عام المصلحة - فتبين أن الوفاة - حدثت فى فيلا من طابق واحد تحيط بها حديقة واسعة وتقع على ترعة المربوطية بناحية الهرم - وشوهد الجثمان مسجى إلى فراش فى إحدى حجرات النوم - وظهر من فحصه الظاهرى أنه فى حالة تيسر رمى تقريبا ووجد بأسفل البطن فوق العانة من الجهة اليسرى شريط لاصق يغطى ما يشبه أن يكون أقراصا - كما وجد عند حافة إحدى النوافذ قطعة من الشاش يلتصق بها مثل هذا الشريط وخلت الحجرة من مظاهر العنف أو آثار الدماء أو غيرها من السوائل - وعثر فى حجرة مجاورة على ملءة بها تلوثات يميل لونها إلى الحمرة ..

وندبت النيابة كلا من الدكتور عبدالغنى البصرى وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى والدكتور كمال مصطفى وكيل عام مصلحة الطب الشرعى وكبير المفتشين الفنيين بها والدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة عين شمس والدكتور على عبدالنبي أستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة القاهرة - ومن يرى الدكتور عبدالغنى البصرى الاستعانة به - وذلك للكشف على الجثة وإجراء الصفة التشريحية والتحليل اللازمة لبيان سبب الوفاة ووقت حدوثها ..

ثم جاءت المرحلة الثانية من مراحل التحقيق - بسؤال من عاصروا الوقائع التى توالى بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ فى بيت المشير بالجيزة حتى وفاته فى استراحة المربوطية قبيل غروب يوم الخميس ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ..

فشهد الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة أنه بناء على أمر صادر من رئيس الجمهورية نقله إليه وزير الحربية وصل إلى منزل المشير بالجيزة فى الساعة ٢,٣٠ من مساء يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ومعه الفريق عبدالمنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة والسيد سعد زغلول عبدالكريم قائد الشرطة العسكرية وانضم إليهم قائد الحرس المحلى على المنزل العميد محمد سعيد الماحى وقوة من الضباط والجنود - وذلك بقصد نقل المشير من ذلك المنزل الذى كان يقيم فيه مع أفراد أسرته إلى استراحة أعدت له بالمربوطية ليقوم فيها منفردا تمهيدا للتحقيق معه فى شأن المحاولة التى استهدفت إجبار القيادة السياسية على إجابة مطالب معينة وانتزاع السلطة الشرعية فى الدولة - فلما أن كلف العميد سعد زغلول والعميد محمد سعيد الماحى بمقابلة المشير ودعوته للخروج بمفرده عاد إليه ثانيهما وأنبأه برفض المشير لدعوته ، فكرر الفريق أول فوزى أمره وطلب إلى الفريق عبدالمنعم رياض

(*) النص الكامل لتقرير النائب العام ينشر لأول مرة كاملاً

أن يتولى إقناع المشير بالإذعان له - وبعد فترة علم باستعداد المشير لتنفيذ الأمر وبأنه طلب فنجانا من القهوة - ثم سمع أنه وضع شيئاً في فمه وأنه يرغب في رؤية أولاده الذين كانوا حيتنذ في حجرة بجوار حجرة قائد الحرس - فأجيب إلى طلبه - وانقضت فترة شهود بعدها المشير يهبط على قدميه تلوح عليه مظاهر الإعياء - بينما الفريق رياض يعلن أن المشير تناول مادة سامة وأنه يجب الإسراع به إلى المستشفى لإسعافه ، ولما أبى ركوب سيارة الإسعاف التي كانت مع القوة أركب سيارة أخرى ومعه الفريق رياض وبعض الضباط وتوجه الجميع إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي حيث علم أن المشير أصر على رفض عمل غسيل لمعدته أو تناول حقنة وكان يكرر النظر في ساعته كمن يترقب حدوث أمر بعد فترة - وقد تقيأ المشير بعد ذلك واتخذت إجراءات تحليل القيء وكذا المادة التي كانت في فمه والتي علم أن الفريق رياض تمكن من أخذها منه - ولما كانت الساعة ٥٠ ، ٤ مساءً كانت قد انتهت إجراءات الإسعاف بالمستشفى وأمكن الاطمئنان على حالة المشير الصحية فغادره إلى استراحة المربوطية حيث جلس مع الشاهد ومع الفريق رياض يتجاذبون الحديث . وقد تناولت تعليقات المشير الوضع السياسي والعسكري في البلاد - من وجهة نظره - واستطرد الفريق أول فوزي إلى التأكيد بأن أقوال المشير وتصرفاته على النحو السابق كانت قاطعة الدلالة على أنه ينوى التخلص من حياته لضيقه بالإجراءات التي اتخذت ضده وبالأخص تقييد حريته وتحديد إقامته بعيداً عن أفراد أسرته تمهيداً للتحقيق معه . وفي هذا الصدد قال المشير أن هذه الإجراءات ليست في صالحه ولا في صالح البلاد ولا في صالح رئيس الجمهورية وأنه يطلب العدول عنها ، وإبلاغ طلبه إلى السيد الرئيس وأنه ينتظر إجابة هذا الطلب في نفس الليلة وإلا اعتبر مرفوضاً ، وأضاف الشاهد أنه انصرف بعد ذلك ولم يعد إلى الاستراحة حتى أبلغ بوفاة المشير في مساء اليوم التالي ١٤ / ٩ وبأن حالته كانت طبيعية حتى قبيل وفاته بفترة وجيزة إذ ظهرت عليه بوادر انهيار مفاجئ في صحته مات على أثرها دون أن تفلح إجراءات إسعافه من قبل الطبيب المقيم والمكلف برعايته ، وقد قرر الفريق فوزي أن الاحتياطات قد اتخذت لحراسة المشير والتحقق من عدم وجود أسلحة إذ فتشت الاستراحة قبل وصوله إليها وتحسس الفريق فوزي ملابسه من الخارج ضماناً لعدم وجود أسلحة لكنه قرر في الوقت ذاته أن جسم المشير لم يفحص من الداخل وأنه لم يأمر بملازمته ملازمة دائمة تكفل منعه من تناول مادة سامة .



وجاءت شهادة الفريق عبدالمنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة مطابقة للأقوال سالفة الذكر ، وأضاف أن الفريق أول فوزي طلب إليه أن يسهم في إقناع المشير بالإذعان إلى أمر النقل ، فلما حاول ذلك رد عليه المشير بأنه لن يغادر المنزل حياً وأنه لا يقبل تقييد حريته على هذا النحو وطلب إليه أن يبلغ السيد الرئيس الجمهورية اعتراضه على هذا الإجراء وأنه إجراء ضار به هو وبالبلاد وبالسيد الرئيس ، فعاد الفريق رياض بهذه الأقوال إلى الفريق أول فوزي الذي طلب إليه أن يعود لتنفيذ الأمر فعاد إلى المشير وراح يحاول إقناعه مرة أخرى وخلال ذلك ردد المشير عبارة مضمونها أن الأمر كله سيتهى في خمس دقائق ثم لاحظ الفريق رياض أن المشير يمزغ شيئاً في فمه فاعتقد أنه يحاول الانتحار وأصر على اصطحابه إلى المستشفى لإسعافه فتهدهد المشير بعصا كان يحملها وحينذاك أمر الفريق رياض رجال القوة بنقله عنوة إلى خارج المنزل ، فأذعن المشير عندئذ للأمر وسار على قدميه مع الفريق رياض في حالة عادية تماماً إلى حيث كان الفريق أول محمد فوزي في الانتظار ، فلما أن اعترض المشير على ركوب سيارة الإسعاف أعدوا له سيارة عادية ركبها وبجانبه الفريق رياض وبعض الضباط ، وفي الطريق

إلى المستشفى لاحظ أن المشير لا زال يمشي في فمه شيئا فطلب إليه أن يلفظه فلفظه واحتفظ به الضابط الذي كان يجلس إلى جواره ، وفي المستشفى حدثت محاولات لإسعافه لكنه أبى عمل غسيل معدة وتمكن الأطباء من إعطائه شرابا للمساعدة على القيء وقد تقيأ بالفعل وأرسل القيء إلى المعامل للتحليل وأبدى المشير استياءه مما قرره قائد المستشفى من أن الخطر على حياته قد زال بعد أن أفرغ ما في جوفه ، وبعد أن تم إسعافه وفحصه وقطع الأطباء بأن حالته الصحية جيدة ، توجهوا جميعا إلى استراحة المربوطة حيث كرر المشير طلب إبلاغ احتجاجه إلى السيد رئيس الجمهورية وصرح بعزمه على التخلص من حياته إن لم تصله إجابة على هذا الاحتجاج .



وشهد العميد سعد زغلول عبدالكريم قائد الشرطة العسكرية بأنه بعد أن تقابل والفريق أول محمد فوزي والفريق رياض عند منزل المشير بالجيزة طلب إليه أولهما أن يصعد لاصطحاب المشير وتنفيذ أمر النقل ، بيد أن المشير أبى أن يذعن لهذا الأمر وطلب أن يصعد إليه الفريق أول فوزي بنفسه غير أن الأخير رفض ثم صعد الفريق رياض وراح بدوره يحاول إقناع المشير بالنزول معهم دون إثارة متاعب حول تنفيذ أمر يعلم هو نفسه ، باعتباره رجلا عسكريا أنه لابد من تنفيذه ، وقد لاحظ الشاهد حينذاك أن المشير يلوك في فمه شيئا ، ثم خرج الفريق رياض ورجع بعد برهة مصمما على أن يصحب المشير إلى خارج المنزل ، وقد انشغل العميد سعد زغلول عنهما باتخاذ الاحتياطات لعدم محاولة استعمال القوة من أى من أهل المنزل ، وخاصة أنه سبق العثور على أسلحة وذخائر عند تفتيشه في وقت سابق ، وقد فوجئ الشاهد بالفريق رياض يصيح بأن المشير خدعه وأنه ابتلع شيئا وأنه يجب نقله إلى المستشفى فورا ، وأعقب ذلك دخول أفراد أسرة المشير إلى الحجرة ، وقد اعتقد بعضهم أنه قد حدث اعتداء عليه ورفع المشير عصاه في وجه الفريق رياض الذي عاتبه على ذلك وقبل رأسه لاسترضائه وإقناعه بالنزول معه ، وقد اضطر الضباط الحاضرون أخيرا إلى محاولة أخذ المشير إلى الخارج عنوة ، لكنه سار بعد ذلك على قدميه ولما رفض ركوب سيارة الإسعاف جئ له بسيارة عادية ركبها ، وركب العميد سعد زغلول سيارة أخرى فلما أن وصلوا إلى المستشفى بذلت محاولات لإسعاف المشير . وقد راح ينظر في ساعته المرة بعد الأخرى رافضا إجراء غسيل لمعدته بحجة أنه لم يتناول سوى أسبرين ، غير أنه استجاب لتناول محلول تقيأ على أثره وتولت إدارة المستشفى إجراء تحليل لذلك القيء مع مادة سمع أن المشير كان يلوكها أثناء وجوده في السيارة ، واستطرد الشاهد إلى القول بأنه بعد أن تأكد أن حالة المشير الصحية جيدة غادر الجميع المستشفى إلى استراحة المربوطة ، حيث جلس الفريق أول فوزي والفريق رياض مع المشير وراحوا يتحدثون في موضوعات يعتقد الشاهد أنها تتعلق بالأوضاع الحالية للدولة ، وبعد أن اطمأن إلى حالة المشير العامة وقد تركه في رعاية طبيب توجه إلى منزل المشير بالجيزة حيث علم أنه قد عثر على كمية من القنابل اليدوية والأسلحة والذخيرة ، ثم عاد إلى الاستراحة حيث اطمأن من الطبيب إلى أن حالة المشير طيبة وأن الضغط والنبض طبيعيان ، وإن كان قد تقيأ أكثر من مرة ، واستفسر من المشير عن حالته فرد بأنها حسنة ولكنه مصمم على قراره فاستفسر منه عن المادة التي تناولها فرد عليه بأنها أسبرين ، فلما أن أبدى له اعتقاده بأنها لم تكن كذلك وواجهه بأنه كان يكرر النظر إلى ساعته كمن ينتظر نتيجة معينة . رد بأن السيانون منه ما يذوب في الماء ومنه ما يذوب في الكحول . فسأله الشاهد عما إذا كان تناول مادة السيانون قائلا أنه يعلم أنها مادة سريعة الأثر وأنه قد مرت به ساعات وهو سليم . فضحك المشير قائلا أنه أبلغ الفريق أول فوزي والفريق رياض بأنه إن لم يتلق الرد على رسالته إلى السيد الرئيس حتى الساعة

٩ مساء فسيعتبر أن طلبه مرفوض ، ثم طلب إلى الشاهد أن يبلغ السيد الرئيس رسالة فحواها أنه - أي السيد الرئيس - قد خسر أغلى وأحسن ما في حياته - وأضاف الشاهد أن المشير كان يتردد على الحمام ليتقيأ أكثر من مرة ، وفي كل مرة كانت تبدو عليه مظاهر الإعياء ، ولما أن شكاً من ضيق التنفس عاجله طبيبه بالأكسجين ، وجاء بدواء السعال الخاص به فأعطاه منه جرعة ، فشكا المشير من أن طعمها لاذع فطمأنه ، وقد ترك العميد سعد زغلول الاستراحة بعد ذلك ، ولم يعد حتى أبلغ بوفاة المشير في مساء اليوم التالي ، وأضاف الشاهد أن المشير كان مصراً على التخلص من حياته وأنه ربما كان يضلل بالحديث عن مادة السيانون مبيتاً النية على الانتحار باستعمال مادة أخرى ، خاصة بعد العثور على الشريط اللاصق بأسفل بطنه وهو مكان يصعب اكتشاف ما قد يخبأ فيه إلا بتجريدته من ملابسه كلها .



وشهد العميد محمد سعيد الماحي أنه كان معينا للخدمة في حراسة منزل المشير بالجيزة، وفي حوالي الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ طلب الفريق أول محمد فوزي منه ومن العميد سعد زغلول أن يطلبوا من المشير أن يخرج من منزله للتحقيق معه في مكان آخر فلما قابلاه في حجرة الجلوس أبى أن يخرج معهما طالبا أن يأتي إليه في منزله من يريد التحقيق معه وقائلاً أنه لن يغادر المنزل تحت أي ظرف من الظروف ، وبأنه قد طلب مقابلة السيد /أنور السادات غير أن طلبه لم يجب ، كما طلب إبلاغ الأمر إلى السيد رئيس الجمهورية وانصرف العميد سعد زغلول لإبلاغ تلك الأقوال وعاد بعد برهة ومعه الفريق عبدالمنعم رياض الذي راح بدوره يلح على المشير ليقبل الخروج معه غير أن المشير أصر على موقفه طالبا إبلاغ رسالة إلى السيد الرئيس مضمونها أن في تنفيذ ذلك الأمر خطورة عظيمة ، فانصرف الفريق رياض ثم عاد قائلاً أنه لا بد من إذعان المشير للأمر بالخروج من المنزل وإزاء ذلك زادت حدة الموقف خاصة بعد أن أقبل بعض أفراد أسرة المشير ، وإثر ذلك لاحظ الشاهد أن المشير يمزج شيئاً في فمه ، فشك في أن يكون قد تناول شيئاً بقصد التخلص من حياته فاندفع إلى الخارج حيث أخبر الفريق أول محمد فوزي طالبا استدعاء طبيب وفي طريق عودته شاهد المشير آتياً من داخل المنزل مع بعض الضباط ومن خلفهم بعض أفراد أسرته ، ولما رفض المشير ركوب سيارة الإسعاف أمر له بسيارة أخرى ركبها ومعه الفريق رياض وبعض الضباط وانصرف الجميع بينما عاد هو إلى المنزل حيث تولى معه المقدم إبراهيم سلامة وعدد من الضباط تفتيشه بحثاً عن أسلحة ، كانت بعض التحريات قد دلت على وجودها فيه ، وقد أسفر التفتيش عن العثور على حوالى ستين طبنجة من مختلف الأنواع وكذا بعض البنادق الآلية والرشاشات القصيرة والقنابل اليدوية وصناديق الذخيرة في حجرة نوم المشير وحجرة مكتبه وحجرات أولاده الصغار ، واستطرد يقول أن المشير كان قد استفسر منه في الصباح ذاته عما إذا كانت رسالته إلى السيد رئيس الجمهورية قد وصلت ، فرد عليه بأنه أبلغها إلى الجهات المختصة فعاد المشير يقول أنه طلب أن يحضر إليه السيد / أنور السادات فلما أكد له أنه أبلغ تلك الرغبة عاد يلح في طلب حضور السيد / السادات ، وطلب الاتصال به تليفونيا ، فلما أخبره العميد الماحي باستحالة ذلك هدد بترك المنزل بالقوة ، فأفهمه العميد الماحي بأنه سيقاوم هذه المحاولة بكل وسيلة ، فرد المشير بأنه سيلفهم بالأمر قبل تنفيذه ، وطلب إليه أن يبلغ عن ذلك فأبلغه للعميد سعد زغلول قائد الشرطة العسكرية ، وأبدى العميد الماحي رأيه بأن المشير كان يقصد التخلص من حياته مستنداً في ذلك إلى تناول تلك المادة التي شوهد وهو يمزجها وإلى أنه قرر أنه لا توجد قوة تستطيع إخراجه من المنزل وأن الإصرار على إخراجه سيؤدي إلى تطورات خطيرة .

وشهد المقدم إبراهيم محمود سلامة - الضابط بإدارة المخابرات الحربية أنه كلف بتفتيش منزل السيد المشير بعد نقله منه ، وتوجه إلى هناك الساعة ٤٥ ، ٣ مساء حيث تولى تفتيش المنزل فعثر على كمية من الأسلحة سلمها للجهات المختصة ، وأضاف أنه لم يعاصر أيا من الوقائع التي حدثت وليس لديه ثمة معلومات تفيد التحقيقات في الحادث .



وشهد العميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى أن الفريق أول محمد فوزى اتصل به يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ وأبلغه بأنه قد صدرت تعليمات بنقل المشير من منزله بالجيزة إلى استراحة أعدت له بناحية الهرم وأن ذلك سيتم الساعة ٢ من بعد ظهر اليوم ذاته فأرسل قوة إلى منزل المشير ومكث في مكتبه ، فلما كانت الساعة ٣ مساء اتصل به الفريق رياض وأخبره أن المشير قد تناول شيئا ما وأن حالته تستلزم نقله إلى المستشفى وطلب إليه الاتصال بمستشفى المعادى للقوات المسلحة لاستقباله ففعل ، وظل يتابع ما حصل حتى علم بخروج المشير من المستشفى فى حالة صحية جيدة ووصوله إلى الاستراحة ، وحوالى الساعة ٦ مساء اتصل به أحد الضباط وأخبره بأن المشير يطلب ردا على رسالته التى أبلغها للفريق أول فوزى وأنه إذا لم يأت ذلك الرد حتى التاسعة مساء فسيعتبر طلبه مرفوضا وأنه - أى العميد الليثى - أبلغ الأمر للفريق فوزى وفهم أنه على علم بالرسالة - واستطرد يقول أنه كان قد تلقى رسالة من مستشفى المعادى بأن التحليل أظهر نتيجة إيجابية بالنسبة لمادة الأفيون فاتصل بطبيب الاستراحة وأنباء بذلك حتى تحي إجراءات العلاج مطابقة للنتيجة السالفة - وفى الساعة ١٠ ، ١ من مساء يوم الخميس مر بالاستراحة للاطمئنان على السيد المشير فوجده نائما وفهم من الطبيب المقيم أن حالته عادية من حيث ضغط الدم والنبض والتنفس ، ولما كانت الساعة ١٠ ، ٦ مساء اتصل به النقيب عبدالرءوف حتاتة وأنباء بأن صحة المشير فى تدهور فبادر العميد الليثى بالاتصال بمستشفى المعادى وطلب إرسال سيارة تحمل إخصائيا لعلاج المشير غير أنه وصل بعد أن كان قد فارق الحياة ، وأبدى اعتقاده بأن المشير قد انتحر تخلصا من الموقف الذى وجد نفسه فيه .



وشهد النقيب محمد نبيل إبراهيم عقل أنه كان ضمن مجموعة الضباط التى أمرت بالتوجه إلى منزل السيد المشير بالجيزة لاصطحابه إلى الاستراحة التى أعدت لإقامته بناحية المريوطية بالهرم ، وأنه كان مع زملائه بالبهو الخارجى بينما كان الفريق رياض والعميد سعد زغلول مع المشير فى حجرة جلوس داخلية وسمع الفريق رياض بصيح بالمشير بعبارات لوم ، وفهم بعد ذلك أن المشير ابتلع شيئا بقصد الانتحار ، وحدث بعد ذلك هرج واضطراب شاركت فيه أسرة المشير التى اندفع بعض أفراد منها إلى حجرة الجلوس ، ثم أعقب ذلك صدور أمر من الفريق رياض إلى الضباط باقتياد المشير الذى كان يقاوم ويصيح بأنه لن يغادر المنزل غير أنه أمكن أخيرا اقتياده إلى الخارج حيث ركب سيارة وجلس بجواره الفريق رياض بينما جلس الشاهد إلى جانبه من الناحية الأخرى وفى مقعد السيارة الأمامى جلس النقيب عبدالرءوف حتاتة وضابط من الشرطة العسكرية تبين أنه الرائد محمد عصمت مصطفى ، وفى الطريق لاحظ أن المشير يعض فى فمه شيئا ، كما لاحظ ذلك الفريق رياض فطلب إلى المشير أن يخرج ما فى فمه متسائلا عن كنهه ، فرد المشير بأنه شىء يعرفه رجال المخابرات ثم رضح لمحاولات إخراج المادة التى فى فمه فأخرجها على دفعتين وهى مادة تشبه اللادن الأصفر فى ورق سلوفان وإن كان لا يعرف نوعها ، وبعد ذلك استطرد المشير فى حديثه قائلا أنه لا يمكن القبض عليه أو اعتقاله حيا ، وعبر عن ذلك بعبارات

بالإنجليزية تفيد معنى عدم تحقق الهدف no arrival ثم عاد يقول أنهم حاولوا اعتقاله مرة سابقة غير أنه حاول الانتحار حينذاك وأسعف وأنه سيكرر الأمر ثانية ، وأضاف الشاهد أنه سحب المشير إلى المستشفى ثم إلى استراحة المريوطية بعد إتمام إجراءات إسعافه .

□

وجاءت أقوال النقيب عبدالرءوف حتاتة - الضابط بالحرس الجمهوري ، مشابهة للأقوال السالفة ، وأكد أن المشير كان يصرح بأنه لن يعتقل حيا ، ولما أن وصل إلى مستشفى المعادي اعترض على إجراءات إسعافه ولما أن تلقيا بشره قائد المستشفى اللواء طبيب مرتجي بأنه لم يعد هناك خطر على حياته ، فرد المشير محتدا بأن ذلك أسوأ خبر سمعه ، وتلى ذلك أن ترك المستشفى مع الفريق أول فوزي وباقي الحاضرين إلى استراحة المريوطية ، واستطرد الشاهد يقول أنه كلف بعد ذلك بحراسة الاستراحة في صباح اليوم التالي ، فتوجه إلى هناك حيث وجد المشير مستغرقا في النوم ولاحظ شحوب وجهه فاستفسر من الطبيب إبراهيم البطاطة - أحد الطبيبين اللذين كانا يتوليان رعاية المشير - عن صحته فأجاب بأنها حسنة وإن كان يتقيأ كثيرا ، وبعد الظهر لاحظ أن الطبيب يجري له عملية تنفس بأنبوبة الأكسجين فطلب أخرى من مستشفى المعادي غير أن حالة المشير ازدادت تدهورا ولم تفلح محاولات إنقاذه وقضى نحبه ، وأبدى اعتقاده بأن المشير كان مصرا على التخلص من حياته ، وأضاف أنه سبق له أن حاول ذلك في منزل السيد رئيس الجمهورية ليلة القبض على أولئك الذين كانوا في منزل المشير في الشهر الماضي واتهموا بتدبير المؤامرة السالف الإشارة إليها .

□

وشهد الرائد محمد عصمت محمد مصطفى ، من الشرطة العسكرية بأنه كان مع مجموعة الضباط عند دخول منزل المشير لإقناعه بالخروج مع الفريق أول فوزي والفريق رياض تنفيذًا للتعليمات الصادرة بذلك ، وأن المشير عارض في ذلك مهددا بأنه لن يخرج من المنزل على قيد الحياة ، وشارك الفريق رياض في محاولات إقناعه ثم قرب يده من قم المشير صائحا أنه ابتلع شيئا ، وأنه من المحتمل أن يكون قد حاول التخلص من حياته فحدث هرج واضطراب شارك فيه أفراد أسرة المشير أعقبته محاولات للإسراع بإخراج المشير للذهاب به إلى المستشفى لإسعافه وفي هذا الخصوص ، فقد طلب الشاهد من السيد محمد السيد عزب زوج ابنة المشير أن يعاونه في إقناعه بالإذعان لأمر إخراجه من المنزل لإنقاذ حياته غير أن هذا فشل في إقناعه واضطر الحاضرون من الضباط إزاء ذلك إلى محاولة حمل المشير عنوة خارج الحجرة التي كان يجلس فيها ، غير أنه أذعن بعد ذلك وسار على قدميه إلى أن ركب سيارة جلس بجواره فيها الفريق رياض بينما جلس الشاهد في المقعد الأمامي ، وأثناء سير السيارة راح الفريق رياض يحاول إقناع المشير بالتخلص من المادة التي يمضغها ، وقد رضى أخيرا أن يلفظها على عدة دفعات جمعها الشاهد وسلمها إلى إدارة المستشفى للتحليل ، وبعد اتخاذ إجراءات إسعاف المشير في المستشفى اصطحب الفريق أول فوزي السيد المشير في سيارته إلى استراحة المريوطية فلما عاد إلى مكتبه اكتشف في أحد جيوبه جزءاً من المادة التي كان المشير يمضغها في السيارة والتي سلم معظم أجزائها للمستشفى للتحليل وبقيت معه حتى سلمها للمحقق أثناء إدلائه بشهادته ، وقد أرسلت هذه المادة بدورها لمصلحة الطب الشرعي لتحليلها وبيان ماهيتها ، وأضاف الشاهد أن عبارات المشير كانت تقطع بنية التخلص من حياته وأنه سبق له أن حاول الانتحار في منزل السيد رئيس الجمهورية ليلة القبض على الجماعة التي كانت تدبر للمؤامرة الأخيرة وأسعف بمستشفى القوات المسلحة .

وقد تناول التحقيق فى مرحلة أخرى سؤال المختصين فى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي وهم اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى قائد المستشفى العسكرى ، والعميد طبيب حسن عبدالحى أحمد فتحى ، والسيد طبيب عبدالمنعم القللى ، والرائد طبيب أحمد محمود عبدالله ، والمقدم طبيب محمد عبدالمنعم عثمان ، والعميد طبيب محمود عبدالرازق حسن ، والرائد صلاح نظيم إبراهيم ، والرائد طبيب شريف محمد عبدالفتاح ، والرائد طبيب ثروت عبدالرحمن الجرف والعميد طبيب إبراهيم صادق والرائد طبيب سليمان محمد مدنى والرائد طبيب هشام محمد عيسى ، والمقدم طبيب زغلول عبدالحميد حسنين ، والنقيب صيدلى يسرى أبو الذهب ، والمقدم كيميائى صلاح عبدالغنى ، والرقيب صفاء عزب ، والملازم ثريا صالح ، والمساعد الفنى زينب الكابلى .

فشهد اللواء طبيب محمد عبدالحميد مرتجى قائد مستشفى القوات المسلحة بالمعادي أن الرائد طبيب حسن عبدالحى أحمد فتحى طبيب النوبة بالمستشفى اتصل به تليفونيا الساعة ٣٠, ٣ من مساء يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وأخبره بأن الفريق أول فوزى موجود وبصحبته المشير فتوجه إلى هناك حيث أخبره الفريق أول فوزى بأن المشير تناول مادة سامة وأنها ليست أول مرة كما أبدى اعتقاده بأن الأمر لا يخرج عن كونه مسرحية - لا حقيقة - ثم توجه إلى حيث يوجد المشير فوجد معه الفريق رياض والعميد طبيب القللى والرائد طبيب حسن عبدالحى والرائد طبيب أحمد عبدالله واستفسر من المشير الذى أخبره بأنه تناول بعض حبوب الأسبرين غير أن الفريق رياض ذكر له أنه أخرج من فم المشير مادة كان يعضها فى ورقة سلوفان فرد بوجود تحليلها ، وإذ حاول إقناع المشير لعمل غسيل لمعدته رفض وراح يحاول إضاعة الوقت ، بينما علق الفريق أول فوزى بأنه لابد من مغادرة المشير المستشفى قبل الساعة الخامسة سواء أجريت عملية غسيل المعدة أم لا ، وبعد محاولات مع المشير لإقناعه بضرورة إفراغ ما فى جوفه لأخذ عينة للتحليل ، تقياً وأخذت عينة من القيء لتحليلها فى المستشفى وفى المعامل المركزية وإذ طمأن الشاهد المشير إلى أنه لن يموت ، وأنه قد يشعر فقط ببعض التعب وصف المشير هذا النبأ بأنه أسوأ ما سمع ، ثم راح الأطباء يقيسون نبضه وضغط دمه واطمأنوا إلى حالته حتى إذا كانت الساعة الخامسة مساء أصر الفريق فوزى على مغادرته المستشفى وحين طلب الشاهد قضاء المشير ليلته فيه لم يوافق ، وفى الساعة ٧ اتصل بالمقدم طبيب عبدالمنعم عثمان فأخبره أن التحليل أظهر آثار لمادة الأفيون فبادر بالاتصال بالعميد الليثى وأنباء بذلك ثم اتصل بالفريق أول فوزى الذى طلب إرسال النتيجة إليه .. وفى الساعة ٩ من مساء اليوم التالى طلب إليه إرسال صورة أخرى من تقرير التحليل ، وأضاف أن المشير غادر المستشفى فى حالة صحية جيدة ، وأنه لم يحرر تقريراً رسمياً بالمستشفى عن حالة المشير لأن وجوده كان له وضعه الخاص .



وشهد الرائد طبيب حسن عبدالحى أحمد فتحى أنه استدعى الساعة ٤ من مساء يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ لإسعاف حالة استقبال بالطابق الخامس ، فصعد إليه حيث وجد المشير وسمع من بعض مرافقيه باحتمال تناوله مادة سامة فوق الكشف الطبى عليه .. وقد شمل ذلك الصدر والقلب والبطن والوجه والرقبة والذراعين والظهر ، وقد قام بقياس النبض والضغط وكشف على الجهاز الهضمى والعصبى ، وأضاف عند مناقشته أنه لم يصل فى فحصه إلى موضع الشريط اللاصق أسفل البطن فوق العانة وقرر أن حالة المشير العامة كانت جيدة ولما سأله أجاب بأنه إنما تناول بعض أقراص الأسبرين وقد

رفض عمل غسيل معدته ولكنه ارتضى تناول بعض محلول مقيئ - وقد تقبلاً فعلاً وأخذت عينة لتحليلها - وأبدى رأيه بأن حالة المشير كانت تستدعى مراقبته طبيًا .



ولم تخرج أقوال العميد طبيب عبد المنعم القللى عن رواية الرواية سالفة الذكر وأبدى اعتقاده بأن المشير كان راغباً فى التخلص من حياته إذ كان يرفض جميع محاولات إسعافه وتلكاً بشكل واضح فى تعاطى المحلول المقيئ - وأكد بدوره أن حالة المشير العامة كانت جيدة .



وجاءت أقوال الرائد طبيب أحمد محمود عبدالله مطابقة لما سلف ، مقررًا أن المشير رفض كل المحاولات التى بذلت لعمل غسيل لمعدته أو أخذ حقنة لتخديره - وقد تمكن من أن يتقبلاً وأخذت العينة للتحليل وأكد أن حالة المشير كانت تبدو طبيعية .



وردد العميد طبيب محمود عبدالرازق حسين نفس التصوير وإن أضاف أنه قابل الفريق أول فوزى وهو مندفع فى طريقه للمشاركة فى إسعاف المشير حين أبلغ بالأمر - غير أن الفريق أول فوزى استمهل قائلاً أن هذه المسألة - أى تناول المشير لمادة سامة قد حدثت ثلاث مرات من قبل - وأنه - أى الفريق أول فوزى - بدا غير مقتنع بجدية محاولة المشير الانتحار - وأبدى اعتقاده بأن المشير كان فى حالة صحية عادية وقت أن غادر المستشفى .



وقرر العميد طبيب إبراهيم صادق أنه استدعى للمستشفى لأمر عاجل وهام فى الساعة ٤ من مساء يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ غير أنه وصل الساعة ١٥ , ٥ وكان المشير قد غادر وسمع بما حدث ولا يخرج عن التفاصيل السابقة .



وجاءت أقوال الرقيب متطوع صفاء عزب محمد والملازم ثريا صالح عبدالعاطى والمساعد فنى زينب عبدالكريم الكابلى - وهن من اللاتى ساعدن فى إجراء الإسعافات التى أجراها الأطباء للسيد المشير - مطابقة للروايات سالفة الذكر بالنسبة لبعض الوقائع - خالية مما يفيد بالنسبة للبعض الآخر .



وقد قدمت إدارة المستشفى تقريراً طبيًا خاصاً لحالة السيد المشير وقع عليه من الأطباء سالفى الذكر كل من الرائد أحمد عبدالله والرائد حسن عبدالحى والمقدم محمد عبد المنعم عثمان والعميد عبد المنعم القللى والعميد محمود عبدالرازق ، جاء فيه أن السيد المشير حضر إلى المستشفى حوالى الساعة ٤ من مساء يوم ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ لإسعافه من احتمال تناول مادة سامة وقد تبين من الكشف الطبى عليه أن حالته العامة جيدة ونبضه من ١٠٠ إلى ١١٠ فى الدقيقة ممتلئ ومنتظم وضغط الدم ١٣٠ / ٩٠ الرئتين سليمتان والقلب سليم ودرجة الوعى والتنبه كاملة والقوة العضلية والإحساس سليمان والحدقتين طبيعيتان والانعكاسات العصبية سليمة والجهاز الهضمى سليم ولا توجد أعراض إسهال أو مقيء أو قيء ، وقد تقرر علاجه باعتبار الحالة اشتباه تسمم بمادة مجهولة بإحداث قيء بصفة مستعجلة وإجراء غسيل للمعدة وتحليل الإفرزات ، غير أن المشير رفض إجراء غسيل المعدة وتناول نصف كوب من

محلول مقيى ثم تقياً بإرادته وفى الساعة الخامسة أعيد الكشف عليه حيث وجد فى نفس الحالة العادية فغادر الجناح سيرا على قدميه ولم تحرر له أوراق علاج بالمستشفى نظراً لطبيعة الظروف وقصر مدة وجوده به .



وبالنسبة لواقعة إجراء تحليل لقيء المشير فى المستشفى وكذا تحليل المادة الموضوعة التى لفظها فى السيارة فى الطريق إلى المستشفى ، فقد قدمت إدارة المستشفى تقريراً مؤرخاً فى ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ جاء فيه أنه بفحص عينة القيء الخاصة بالسيد المشير وجدت سلبية للمنومات والمهدئات والمعادن الثقيلة . بينما وجدت ورقة السلوفان الموضوعة إيجابية للأفيون . وفى صورة تقرير آخر ذكرت نفس النتائج غير أنه جاء فى مقدمته أنه بتحليل عينة القيء المستخرج من معدة السيد المشير وجدت إيجابية للأفيون ، كما قدم النقيب صيدلى سرى أبو الذهب محمد والمقدم كيميائى المكلف صلاح عبدالغنى تقريرين عن إجراءات التحليل التى اتبعت ، وقد تناولت التحقيقات وقائع أخذ العينات وإجراء التحليلات وتفسير التناقض بين التقريرين عن نتيجة التحليل بالنسبة للقيء أو عينة السلوفان .

حيث سئل الرائد صلاح نظيم إبراهيم ضابط أمن مستشفى المعادى الذى قرر أن أحد أفراد حرس المشير الذين صاحبه إلى المستشفى سلمه ورقة سلوفان موضوعة طلب سرعة تحليلها فاصطحبه إلى الدكتور سليمان مدنى المتوب بالمعمل فنصح بأن يجرى التحليل فى المعامل الرئيسية حيث تتوافر الإمكانيات فتوجهوا سوياً إلى الدكتور محمد عبدالمنعم عثمان وهناك انصرف تاركاً العينة معهما .

وقرر المقدم طبيب محمد عبدالمنعم عثمان المختص بمعامل المستشفى أنه وجد المادة التى لفظها المشير من فمه تتكون من ورقتين من السلوفان وأرسل كبراهما إلى المعامل المركزية مع كمية من القيء لتحليلها بينما احتفظ بصغراهما ليجرى تحليلها مع باقى القيء بمعرفة معامل المستشفى ، وفى حوالى الساعة ٦ ، ٤٥ من مساء نفس اليوم اتصل به الرائد طبيب هشام عيسى من المعامل الرئيسية وأخبره بأن العينة أعطت نتيجة إيجابية للأفيون . دون أن يحدد له ما إذا كان المقصود هى ورقة السلوفان أم القيء . وفى الساعة ٨ ، ٣٠ مساءً أفهمه المقدم طبيب زغلول عبدالحميد حسنين رئيس قسم المعامل بالمعامل الطبية المذكورة أن عينة المضغة هى التى أعطت نتيجة إيجابية للأفيون واستطرد يقول أن الرائد طبيب ثروت عبدالرحمن الجرف والرائد طبيب سليمان مدنى قاما بتحليل القيء الذى احتفظ به فى مستشفى المعادى فجاءت النتيجة سلبية بالنسبة للمعادن الثقيلة ومهدئات الأعصاب ، كذلك علم من المقدم طبيب زغلول عبدالحميد رئيس قسم المعامل الطبية المركزية أن عينة القيء التى أرسلت للمعامل لم يعثر بها على أى مادة يشبه فيها ، وزيادة فى التأكد طلب كمية أخرى أرسلت إليه غير أنه لم يخطر بتيمة تحليلها ، أما بالنسبة لعينة المضغة التى حللت بمعامل المستشفى فقد عجز الرائد طبيب سليمان مدنى عن التوصل إلى نتيجة بشأنها لصغر حجمها وتعذر إجراء التجارب عليها .

وقرر الرائد طبيب ثروت عبدالرحمن الجرف أن الدكتور عبدالمنعم عثمان طلب إليه أن يجرى تحليلاً للقيء ، فوجده سليماً للمهدئات والمعادن الثقيلة أو السلسلات أو الأسبرين ثم أعطاه قطعة صغيرة من السلوفان غير أنه وجد العينة غير كافية لإجراء التجارب فلم يستطع أن يجزم بماهيتها .

وقرر الرائد طبيب سليمان محمد مدنى أنه شارك فى الكشف الطبى على المشير فى المستشفى ، ووجد النبض عادياً بينما تبين من كشف بعض الأطباء الآخرين أن الضغط طبيعى وكان المشير يرفض إجراء غسيل معدته ثم ترك المكان وانشغل بإعداد الأمر لإجراء تحليل عينة السلوفان وجاءه بعينة من

قىء المشير وأثناء ذلك اتصل به الدكتور هشام عيسى من المعامل الرئيسية وأخبره بأن العينة بها أفيون فأبلغ بذلك الدكتور عبدالمنعم ثم أجرى تحليلاً لعينة القىء فجاءت النتيجة سلبية .

وقرر النقيب صيدلى يسرى أبو الذهب أنه أجرى تجارب عديدة على ذرات من المادة البنية اللون التى كانت بورقة السلوفان للتأكد من عدم وجود مواد سامة أو مخدرة - غير الأفيون - ثم أجرى تجربة لاثبات الأفيون فجاءت ايجابية (بالنسبة للميكونيك) وكانت العينة قد استهلكت فى التجارب فلم يستطع أن يجرى التجربة الثانية (بالنسبة للمورفين) ولم يقدر بالتالى على الجزم بوجود الأفيون - واستطرد يقول أنه أجرى تحليلاً للقىء فجاءت النتيجة سلبية .

وقرر المقدم طيب زغلول عبدالحميد حسنين رئيس قسم السموم بالمعامل الطبية المركزية أنه كان حاضراً وقت قيام النقيب صيدلى يسرى أبو الذهب بإجراء تجاربه وأنه بعد الفحص أخطر الرائد طيب هشام عيسى بنتيجة فحص الورقة لإبلاغها للمستشفى مقرراً له أنه يحتمل وجود مادة الأفيون بعينة الورق - وذلك نظراً لحالة الاستعجال ، وإمكان إسعاف مصاب بإعطائه مضادات لهذه المادة ، إلا أنه نظراً لعدم العثور على عنصر المورفين بالعينة فهو لا يستطيع الجزم بوجود مادة الأفيون بعينة الورق .

وقرر الرائد طيب هشام محمد عيسى أن المقدم طيب زغلول عبدالحميد حسنين طلبه بعد فحص عيتى ورقة السلوفان والقىء وأبلغه أن النتيجة ايجابية لمادة الأفيون فى كل منهما فأبلغ بذلك مستشفى القوات المسلحة - وأضاف أن هذه النتيجة كانت بعد الفحص المبدئى وأن التقرير النهائى سيؤجل لحين حضور المختص وهو الكيمائى المكلف صلاح عبدالغنى .

وقرر المقدم كيمائى مكلف صلاح الدين عبدالغنى عيد أن النقيب صيدلى يسرى أبو الذهب قام بتحليل عينة ورقة السلوفان وأخبره أنه وجد بها أفيون بعد أن أجرى تجربة من اثنتين ولم يتمكن من إجراء الأخرى المكتملة والمثبتة على وجوه القطع بوجود الأفيون - فحاول المقدم صلاح أن يحلل العينة كيمائياً فلم يعثر على شئ - ثم قام بتحليل عينة القىء فوجدها سلبية بالنسبة لعينة القىء المرسلة إليه فى ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ وبالنسبة للعينة التى أرسلت بناء على طلبه فى يوم ١٤ / ٩ / ١٩٦٧ على السواء وأبدى رأيه أخيراً بناء على تجربة الطبيب صيدلى بوجود مادة الأفيون فى عينة ورقة السلوفان .

□

وفى مرحلة أخرى من مراحل التحقيق سئل أولئك الذين أحاطوا بالمشير فى ساعاته الأخيرة قبل وفاته باستراحة المربوطية وهم الطبيبان اللذان باشرا بالتناوب رعايته وعلاجه - الرائد طيب إبراهيم على البطاطا والنقيب طيب مصطفى بيومى حسنين والمرضى العريف مجند أحمد محمد لطفى البيومى والسفرجى منصور أحمد على وموظف الأمن محمد خيرى حسنين .

فشهد النقيب طيب مصطفى بيومى حسنين أنه تلقى أمراً فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بالاستعداد للخروج مع عربة الإسعاف فتحرك معها حيث وصل إلى منزل المشير بالجيزة حوالى الساعة الثانية بعد الظهر ، وأثناء انتظاره جاءه أحد الضباط فأخبره أن المشير قد ابتلع شيئاً ما فأخذ يعد الأدوات الطبية اللازمة لإسعافه غير أنه رأى المشير يخرج من المنزل رافضاً ركوب سيارة الإسعاف وركب سيارة أخرى عادية مع الفريق عبدالمنعم رياض توجهت إلى المستشفى وتبعها الشاهد فى سيارة الإسعاف ، وهناك عاصر وقائع محاولات إسعاف المشير التى بدأت بإصراره على رفض عمل غسيل لمعدته ، وانتهت بتناول محلول مقيئ ثم إفراغ ما فى جوفه فى إناء معمل لإجراء تحليل محتوياته

وأعقب ذلك مغادرة المشير للمستشفى فى رفقة الفريق أول محمد فوزى والفريق رياض وبقاى المجموعة لمصاحبه حتى استراحة المربوطية حيث كلف بأن يبيت ليلته فيها مع المشير لرعايته طبيا ، وقد أجرى له مقاس للضغط والنبض وكانا طبيعيين فلما طمأنه إلى ذلك أبدى عدم رضائه عن تحسن حالته وذكر له أنه ابتلع مادة السيانونور ، فلما تشكك الشاهد فى ذلك باعتبار أن تلك المادة تحدث أثرا سريعا يتنافى مع حالة المشير الحسنة أصر على ادعائه غير أن الطبيب مصطفى تلقى مكالمة تليفونية من العميد الليثى أنبأه فيها بأنه علم من المستشفى أن التحليل أظهر أن المادة التى ابتلعها المشير كانت أفيونا .

واستطرد يقول أنه ظل طيلة الليل ساهرا يتردد على غرفة المشير لقياس الضغط والنبض وكان يشكو من السعال والقيء وكان يعالجه بالمهدئات المناسبة كما أعطاه جرعة من دواء للسعال كان المشير يستعمله وكان قد أحضره له من منزله . ولما شكى من أن طعم الدواء لاذع فسره الطبيب الشاهد بأن ذلك نتيجة وجود قرحة فى سقف حلقه وأجرى له إثر ذلك علاجا بالمس . ثم استمر الحال كذلك دون تغير فى حالة المشير الصحية حتى الساعة ١٠ ص حين حضر الرائد طبيب إبراهيم البطاطة وتسلم منه نوبته فى الإشراف الطبى على المشير . وأضاف أنه - أى المشير - لم يتناول فى تلك الفترة سوى بعض السوائل . وأبدى اعتقاده أخيرا بأن المشير كان عاقدا العزم على التخلص من حياته وأنه صرح بما يفيد ذلك أكثر من مرة أثناء وجوده بالمستشفى ، ونفى أن يكون قد لاحظ وجود الشريط اللاصق أسفل بطن المشير مقررًا أنه لم يكشف عن ملابسه فى هذا الموضع .

وشهد الرائد طبيب إبراهيم على البطاطة أنه تسلم النوبة فى الاستراحة الساعة ١٠ من صباح يوم الخميس ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ من زميله الشاهد السابق لرعاية المشير طبيا . وقد شرح له زميله حالة المشير وتطوراتها ، وطمأنه إلى أن الحال تسير إلى التحسن وفصل له إجراءات العلاج التى اتبعها ، وقد باشر الرائد طبيب بدوره رعاية المشير الذى كان يبدو فى حالة صحية جيدة ولما كان لا يتناول غذاء نظرا لاستمرار حالة القيء فقد رأى تغذيته عن طريق محلول الجلوكوز فى الوريد . وفى الساعة الرابعة مساء نادى عليه المشير يشكو من ألم فى أسنانه فأعطى له العلاج المناسب (مس) كما أعطاه حقنة مسكنة من النوفالجين فلما كانت الساعة الخامسة مساء دخل حجرته فوجده نائما وكان ضغط دمه ونبضه طبيعيين . وبعد السادسة بقليل دخل المشير دورة المياه ثم عاد إلى حجرته حين سمع الشاهد استغاثة الشرطى فاندفع إلى حجرة المشير حيث وجده راقدًا على الفراش فى حالة غيبوبة ونبضه غير منتظم فقام بإعطائه حقنة كورامين وحقنة أمينوفلين كما أجرى له تنفسا بالأكسجين وتنفسا صناعيا ولم يجد ذلك كله حيث تحققت وفاة السيد المشير حوالى الساعة ٦, ٤٠ مساء - واستطرد الشاهد فى القول بأن المشير لم يتطق بأية عبارات فى الدقائق التى سبقت وفاته وإنما ذكر له أثناء إعطائه الجلوكوز أنه لا فائدة من وراء تلك الرعاية وإن كان الشاهد لم يتبين من ذلك - فى حينه - نية المشير فى التخلص من حياته .



وشهد العريف مجند أحمد - محمد لطفى اليومى - الممرض بمستشفى الحرس الوطنى - بمثل الوقائع السالفة فى جملتها ، وأضاف أن المشير كان يتقيأ كثيرا طيلة الليل منذ وصوله إلى الاستراحة - وفى نهار اليوم التالى وحتى وفاته - وأن النقيب طبيب مصطفى حسنين كان يتردد عليه كل نصف ساعة تقريبا لقياس النبض وضغط الدم ، كما أن الرائد إبراهيم البطاطة كان يتردد عليه كل ربع ساعة منذ تسلم من زميله مهمة رعاية المشير وحتى صباح اليوم التالى واستطرد قائلا أنه إثر إعطاء الطبيب إبراهيم البطاطة حقنة كورامين للمشير أمره بالنوم حيث كان قد قضى طيلة ليله مستيقظا ، ثم جاء يوقظه لإعداد حقنة

كورامين فأعطاها للطبيب الذى كان يحاول إنقاذ حياة المشير الذى تدهورت حالته فجأة وانتهت بالوفاة رغم محاولات انقاذه ، وأكد الشاهد بدوره أنه لم يسمع من المشير فى تلك اللحظات ما يفيد تفسيراً لما حدث غير أن المشير كان فى ساعات العلاج يردد عبارات مضمونها أنه لا فائدة ترجى من تلك المحاولات .



وقرر منصور أحمد على السفرجى برئاسة الجمهورية أنه كلف بالتوجه إلى الاستراحة ، وهناك وجد المشير فاستفسر منه عما يطلب من غذاء فرد أنه لا يرغب فى شىء وأعرض عما قدم له ، ثم قدم له عصير ليمون فأخذ قليلاً منه . كما كان يقدم له فى بعض الأحيان عصير جوافة مما يعبأ فى العلب ، وقبل غروب يوم الخميس شعر به يدخل الحمام ويتقيأ فتبعه حيث طلب المشير بعض الماء ليغتسل فحمل له الماء فى حجرته فاغتسل ثم جفف يديه ورقد على السرير وسمع صوت شخير فاستغاث بالدكتور إبراهيم البطاطة الذى أسرع يحاول إنقاذ المشير دون جدوى ، وأكد أن المشير لم يذكر طيلة هذا الدقائق عبارات تفسر الانهيار المفاجئ فى حالته الصحية وإنما اكتفى بذكر عبارة أنه يشعر بالتعب .

وقرر محمد خيرى حسنين الموظف بمكتب الأمن برئاسة الجمهورية أنه حضر إلى الاستراحة فى الساعة ٣ من مساء يوم الخميس ١٤ من سبتمبر للإشراف على أعمال الاستراحة والأمن وكان مركزه هو الصالة الخارجية ، ولم يشهد من الوقائع سوى رؤية السفرجى يحمل الماء إلى حجرة المشير ثم ماسمعه من طلب الكورامين والأكسجين لإسعاف المشير ثم وفاته حوالى الساعة ٦,٤٠ م .

وشهد الرائد طبيب شريف محمد عبد الفتاح أنه أخطر حوالى الساعة ٦,٣٠ من مساء يوم الخميس ١٤ من سبتمبر بالتوجه إلى استراحة الميوطية لعمل الإسعافات اللازمة للمشير غير أنه حين وصل إلى هناك الساعة ٧,٣٥ م تقريباً كان قد توفى - وأضاف أنه لم يلاحظ بالجثة إصابات وأنه لم يقم بتعريضها من ملابسها وإنما اقتصر مهمته على التأكد من الوفاة .

وقد تبين من مطالعة دفتر الأحوال الخاص بمجريات الأمور داخل الاستراحة أن السيد المشير وصل فى الساعة ٥,٣٠ م يوم ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ وفى الساعة ٩,٣٠ م . طلب إخطار الفريق أول محمد فوزى بأنه إذا لم يتم الرد على مطلبه فسيعتبره مرفوضاً وأنه قد تم إخطار السيد رئيس الحرس بذلك . وفى يوم ١٤ / ٩ / ١٩٦٧ أثبت أن السيد المشير يعانى حالة غيبوبة خطيرة فى الساعة ٦,١٠ وأن جميع الإسعافات تجرى له ويلازمه الدكتور إبراهيم . وفى الساعة ٦,٣٠ م . بدأ فى عمل التنفس الصناعى له . وفى الساعة ٦,٣٥ توفى السيد المشير - رحمه الله ، وفى الساعة ٧,٤٥ م حضر الفريق أول محمد فوزى والعميد محمد الليثى قائد الحرس الجمهورى .



وفى آخر مراحل التحقيق - وحينما سمعت ظروف الحال - سئل أفراد أسرة المشير عن معلوماتهم : فشهدت السيدة / نجية عبد الحكيم عامر أنها كانت تلازم والدها السيد المشير يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وقت أن حضر الفريق أول محمد فوزى والفريق رياض ومن معهما لاقتياد والدها ، وقد شعر بحركة السيارات حول المنزل فأطل من السلم الخلفى ثم عاد إلى حجرة الاستقبال حيث كان يجلس ، وبعد ذلك حضر العميد سعد عبد الكريم وجلس يحادث المشير ثم حضر الفريق رياض ، وقد طلب المشير من العميد سعد عبد الكريم أن يتصل تليفونيا بالسيد الرئيس ، فلما عرض عليه أن يحادثه

من تليفون خارج المنزل ، رد عليه المشير بما يفهم منه أن تلك وسيلة للتحايل عليه لإخراجه من منزله وأعقب ذلك أن تم حجز إخوتها الصغار في حجرة مكتب بالحديقة ، وكانت حيناً تتردد على حجرة الجلوس حيث يجلس والدها ورأت والدتها تصرخ في وجه الفريق رياض ، ولاحظت أن في فم والدها شيئاً ما فصرخت محذرة من ذلك طالبة أن يبادروا بنقله إلى المستشفى على الفور ، فأحاط به الحاضرون وهبطوا به إلى حيث ركب سيارة انصرفت به ، واستطردت تقول أنها توجهت إلى المستشفى صحة شقيقتها آمال وزوجها الرائد طيار حسين عبد الناصر بعد أن كان المشير قد غادره ، وفهمت من أقوال الأطباء أنه كان قد تناول مادة سامة وأسعف وخرج منه سليماً ، وأضافت أن والدها ذكر لها أنه لا يمكن أن يؤخذ بالقوة ولكنها نفت أنه صرح بنيته على الانتحار وأبدت اعتقادها أخيراً بأن والدها قتل عن طريق إعطائه المادة السامة ، وبنيت اعتقادها هذا على أساس أنه لو كان ينبغي الانتحار حقاً لكان أولى به أن يتحرر في بيته وبين أولاده ، وقد كانت لديه فسحة من الوقت في الأيام السابقة وإن ما قيل عن احتفاظه بمادة سامة في شريط لاصق بجسده ينافي منطق الواقع وهو أنه لم يكن متخوفاً من أي إجراء قد يتخذ ضده . هذا إلى أنه لم يغادر حجرة الجلوس من وقت الحضور في طلبه حتى اصطحابه حتى يقال بأنه تمكن من وضع ذلك الشريط حاملاً المادة السامة ، وليس من مبرر لأن يحتفظ بمثل تلك المادة في ذلك المكان ما دام قد تناول مادة سامة بالفعل قبل مغادرة المنزل . وفي هذا المجال ، فقد نفت السيدة / نجية بشدة أن والدها كان يتناول الأفيون وأكدت أنه إنما تناول مادة سامة مدللة على ذلك بأن المنزل فتش دون أن يعثر على أفيون . واستطردت تقول أنهم - أي أفراد أسرته - لم يخطرأ بوفاته وإنما أفهموا في الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة أنه مريض وأنه نقل إلى بلدة أسطال . وأضافت الشاهدة أن من يقيد حرية إنسان يعتبر مستولاً عن الحفاظ على حياته .

وشهد السيد / محمد السيد أمين عزب - زوج السيدة نجية - أنه كان يجلس مع المشير في حجرة الجلوس حين قدم العميد سعد عبد الكريم وراح يحادث المشير الذي طلب أن يصعد إليه الفريق أول محمد فوزي غير أن هذا رفض وبعث بالفريق رياض الذي طلب منه المشير أن يمكنه من الاتصال بتليفونيا بالسيد رئيس الجمهورية أو أحد نوابه ، غير أنه ذهب وعاد يعتذر عن عدم إمكانية تلبية هذا الطلب ثم طلب الفريق رياض من الشاهد أن ينتظر بالخارج بعض الوقت فغادر الحجرة ، وبعد دقائق سمع أصواتاً عالية فعاد إلى الحجرة حيث سمع من يقول بضرورة ذهاب المشير إلى المستشفى ولاحظ حيثئذ أن شيئاً ما في فم المشير ، وقد طلب أن يرى أولاده قبل الخروج من المنزل فرفض طلبه ، ثم غادر البيت إلى مستشفى المعادي . وأضاف الشاهد يقول أن المشير قال للفريق رياض أنه على استعداد للمحاكمة أمام أي محكمة تحددها الدولة . وذكر أيضاً أنه سبق أن طلب من العميد الماحي تمكينه من الاتصال بالسيد رئيس الجمهورية أو أحد نوابه ، وكان ذلك من أربعة أيام . واستطرد الشاهد يقول أنه سمع المشير يقول أن هذا الذي يجري ليس في صالح البلاد ولا في صالحه ولا في صالح السيد الرئيس ، كما أضاف أن العميد سعد عبد الكريم طمأنه في مساء ذات اليوم على صحة المشير وطلب بعض ملابس وحاجيات خاصة له ، فلما كان اليوم التالي ، الخميس أرسلت إحدى بناته رسالة وبعض الكتب إليه ، وكان ذلك حوالي الساعة الثامنة مساء . وختم أقواله بملاحظة مؤداها أنه كان من الواجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع المشير من التخلص من حياته طالما أنه كان قد صرح بنيته هذه .

وقررت السيدة / آمال عبد الحكيم أنها قدمت إلى منزل والدها حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر فوجدت أشخاصاً عسكريين ومدنيين داخل المنزل وعلمت أن والدها قد أخذ إلى

مستشفى المعادى بعد أن شاهدته ابنته السيدة / نجية يلوك فى فمه شيئا ، فتوجهت مع أختها ومع زوجها الرائد حسين عبد الناصر إلى المستشفى حيث قيل لهم أن المشير غادره فى حالة صحية حسنة وأنه كان يضحك . وفى مساء اليوم التالى - الخميس - أرسلت لوالدها رسالة وآلة حلاقة كهربائية وكتبها كان قد طلبها فى ذات المساء . وفى الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة طلب إليهم التوجه إلى أسطال - بلدة المشير - نظرا لمرضه الشديد فداخلها الظن بأنه لابد أن يكون قد توفى وتحقق ظنها فور الوصول إلى البلدة . وأضافت تقول أنها اتصلت تليفونيا الساعة ٤ من مساء يوم الخميس ١٤ من سبتمبر بالسيد الرئيس فى الإسكندرية وقال لها أنه كان لابد من هذا الذى حدث نظرا للتحقيق الذى يجرى والذى نشر فى الصحف ، فلما اعترضت بعدم تصديق ما نشر ، قال السيد الرئيس بأن عليها أن تصدقه هو ، وأيدت اعتقادها أخيرا بأن والدها لم يتحرر ، مؤسسة اعتقادها هذا على ما تعلمه عنه من أنه مؤمن بالله وأنه لم يكن يتهرب من المسئولية بل كان يرغب فى أن يحاكم ، وهو لو شاء الانتحار لفعل ذلك فى الأيام التى سبقت أخذه من البيت وبين أفراد أسرته ولقد كان دائما يصرح بأنه على استعداد للتحمل والكفاح وأنه مما يتعارض مع المنطق أن يطلب كتبها وآلة حلاقة فى ذات الوقت الذى يدبر فيه التخلص من حياته . وخلصت إلى أنه سواء قتل أو انتحر فإن المسئولية تقع على من كانوا يحرسونه وهو مقيد الحرية بينهم . وبالنسبة للشريط اللاصق الذى وجد مخفيا المادة السامة على جسده ، فقد اعترضت بأن العثور عليه ينافى المنطق إذ أنه كان يستحم يوميا ولا يعقل أن يظل حاملا الشريط باستمرار ، فضلا عن أن من غير الطبيعى أن يتناول جزءا من المادة السامة التى يخفيها ثم يعيد لصق الشريط ثانية على جسده وأضافت الشاهدة أنها علمت من زوجها الرائد طيار حسين عبد الناصر يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر بموضوع محاولة المشير الانتحار فى يوم ٢٥ أغسطس .

وقرر الرائد طيار حسين عبد الناصر حسين أنه كان بمنزله فى المنزل حين قدمت زوجته السيدة / آمال ، والسيدة / نجية ، ونصر ، وهم فى حالة ذعر ويكون وأخبروه باصطحاب السيد المشير من منزله إلى مستشفى المعادى لما يظن من أنه تناول مادة سامة بقصد الانتحار . فحاول بادئ الأمر الاتصال بالسيد رئيس الجمهورية تليفونيا بالإسكندرية فلم يتمكن . ثم صحب الجميع إلى مستشفى المعادى حيث علم من المسئولين أن المشير غادر المستشفى فى حالة صحية جيدة وأنه كان يضحك . وأضاف أنه علم من المشير نفسه أنه سبق وحاول الانتحار فى مدة سابقة حين استدعى لمقابلة السيد رئيس الجمهورية فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٧ فى منزله وهنا جرت مناقشة بينهما اشترك فيها بعض نواب الرئيس انتهت على نحو فهم منه المشير أن النية متجهة لاعتقاله فى مكان أعد لذلك ، فشعر بأنه إما أن يخرج وأما أن يتخلص من حياته . وبالفعل فقد تناول قرصا من مادة السيانور السامة غير أن الحاضرين سارعوا بإنقاذه بإجراء الإسعافات اللازمة ، وعاد إلى منزله على الأثر يرافقه السيد / زكريا محيى الدين ، واستطرد يقول أنه حاول أن يتصل تليفونيا بالسيد رئيس الجمهورية لإبلاغه بما سمعه من السيدة آمال من أن المشير كان يحاول عبثا الاتصال بالسيد الرئيس ففهم من سيادته أن ذلك لم يحدث قط . كما قرر الشاهد أنه وإن كان لا يستطيع أن يبدى رأيا معيناً فى أسباب الانتحار إلا أنه يعلم عن المشير أنه لا يقبل أن يؤخذ بالقوة وأنه فى كلتا المرتين اللتين جرت محاولة لأخذه بالقوة انتحر أو حاول الانتحار .



وقرر نصر عبد الحكيم عامر والذى يبلغ الرابعة عشرة من عمره أنه نزل مع العميد سعد عبد الكريم لينادى الفريق أول محمد فوزى كطلب والده المشير غير أن أحد الضباط احتجزه فى حجرة بالحديقة بينما

سمع صوت الفريق أول فوزى يرفض أن يصعد لمقابلة المشير ، ثم حضر أخواه جمال ونوال وأمر الفريق محمد فوزى باحتجازهما معه ، غير أنه بعد قليل أفلتت من الرقابة وجرى إلى والده حيث كان يهبط مع الآخرين وفهم أنهم سيأخذونه إلى المستشفى لإسعافه لأنه تناول شيئاً ما ، واستطرد يبدى رأيه فى أن احتجازه هو وإخوته كان بقصد الضغط على والده ليذعن لطلب خروجه من المنزل . وأضاف أنه هو الذى حطم زجاج السيارة التى يركبها والده بعضاً ، وأيد رواية الذهاب إلى المستشفى بعد ظهر يوم الأربعاء للاطمئنان على والده وأنه سمع أنه بخير . وأضاف أنه بعد خروج والده من المنزل حضر ضابط قام بتفتيش المنزل حيث أخذ بعض الأسلحة وجهاز تسجيل وأشرطة خاصة به .

وجاءت أقوال جمال عبد الحكيم مطابقة فى جملتها للأقوال السالفة حيث قرر أنه سمع من إخوته أن أباه كان يلوك شيئاً ما فى فمه . لا يعرف ما فى فمه ولم يسمع ما حدث حيث إنه احتجز وإخوته كوسيلة للضغط على والده المشير حتى يذعن لأمر إخراجه من المنزل .

□

وقد ورد التقرير الطبى الشرعى وتبين من مطالعته أنه تناول ما يلى :

إثبات الإجراءات التى اتبعت منذ أن ندب الدكتور عبد الغنى البشرى كبير الأطباء الشرعيين وزملاؤه للقيام بمهمتهم . ومن ذلك إجراء فحص ظاهرى للجثمان فى مكان وجوده فى استراحة المربوطية ، ثم نقله إلى دار التشريح حيث جرى الفحص الطبى الشرعى الكامل ، وبحث مصدر المادة التى وجدت مخفأة تحت الشريط اللاصق والتى تبين من التحليل أنها مادة الاكونيتين السامة.

إثبات مختلف ظروف الحادث استقراء من مذكرات النيابة العامة ومطالعة المعاينة والتحقيقات التى أجرتها بما تشمله من أقوال الأطباء المعالجين والكيميائيين المحللين .

إثبات التقارير الطبية وتقارير المعامل التابعة للقوات المسلحة وبالأخص التقرير الطبى المقدم من النقيب طبيب مصطفى يومية حسنين عن علاج المشير خلال يوم ١٣ / ٩ / ١٤ / ١٩٦٧ وجاء فيه أن نوبته بدأت فى الساعة ٥ م ، وفى حوالى الساعة ٧ تقريباً المشير ، قام الطبيب بمحاولة إعطائه حقنة بسكوبان بالعضل ولكنها انسكبت لعيب فى المحقن بعدها أعطاه قرص بلادينال لم يصل للمعدة نظراً للقيء . وفى الساعة ٨, ٢٠ أعطاه أمبول أتروبين فى الوريد ، وطوال فترة نوبته كان ضغط الدم ثابتاً ومقياسه كل ساعة حوالى ١٣٠ / ٩٠ الى ١٢٠ / ٨٠ والنبض منتظماً وثابتاً من ٩٠ إلى ١٠٠ فى الدقيقة ، إلى منتصف الليل طلب المشير قرصين أسبرين ليساعده على النوم ولكنه لم يتمكن من أخذهما نظراً لسقوط أحدهما على الأرض وعدم تمكنه من بلع الآخر نتيجة حدوث قيء . وفى الساعة ٢ صباحاً شكاً من ارتكاريا فقام الطبيب بإعطائه العلاج المناسب ثم نام حتى الساعة ٤ وقام حيث شكاً من ألم فى أسنانه فعالجه الطبيب . ولما كان المشير كثير السعال ويعقب ذلك قيء فقد أعطاه الطبيب كمية من دواء السعال بينيلين من زجاجة وصلت من منزله . وفى الساعة ٧ ص عاوده القيء فقام الطبيب بعلاجه ببعض الحقن من بينيا كورتيجين ب ٦ فى العضل ثم نام المشير حتى الساعة ١٠ ص حين حضر الرائد طبيب إبراهيم البطاطة الذى شاركه فى الكشف على المشير ثم تسلم منه مهمة رعايته طبياً . هذا إلى جانب التقرير الطبى المقدم من الطبيب الأخير وقد أثبت فيه أنه لاحظ تكرار قيء المشير فى الساعة ١٠, ٣٠ ص وفى الساعة ١١ ص والساعة ١ م ولما وجد المشير عاجزاً عن تناول وجبة خفيفة من الغذاء وكانت السوائل التى يتناولها عن طريق الفم غير كافية أو غير مجدية . فقد أعطاه كمية من محلول الجلو كوز بحقنة فى الوريد ثم عاوده القيء فى الساعة ١٥, ٣ م وطيلة ذلك الوقت كان المشير فى حالة



هبوط ، وفي الساعة ٤ م عالج أسنانه بالمس ثم نام المشير واستمر كذلك حيث ناظره الطبيب الساعة ٥ م ثم في الساعة ٦ م دون أى تغيير . وفي الساعة ٦,٢٠ م توجه المشير إلى دورة المياه ، وإثرها استدعى الطبيب لإسعافه فوجده مستلقيا على فراشه ولونه ممتقعا ونبضه غير محسوس وتنفسه غير منتظم فأعطاه كورامين وامينوفيللين فى الوريد وأجرى له تنفسا صناعيا ولكن ذلك لم يجد نفعا وتأكدت لديه وفاته .

إثبات إجراءات المعاينة والفحص الطبى الشرعى المبدئى ، حيث أورد التقرير وصفا تفصيليا للجنة ، فذكر أنه لدى الفحص الظاهري للجنة فى الساعة ١,٣٠ ص يوم ٩/١٥ / ١٩٦٧ كانت فى حالة تيسر رمى متشسر مقدرا أن الوفاة حدثت من حوالى ست إلى ثمانى ساعات ، وتبين وجود شريط رفيع من قماش لصق سميك يلتصق إلى أسفل جدار البطن الأمامى فى اتجاه مستعرض فوق رباط الأوردة بقليل ، يخفى تحته جزءا من شريط معدنى مما يستعمل لتعبئة أقراص الريتالين به اثناء بأحد طرفيه بحيث يحمل على الوجه المقابل لجدار المعدة فجوتين أسطوانيتين من ورق السلوفان الشفاف ظاهر أنهما مخبأتان لمادة بيضاء ويحمل على الوجه المقابل للاصق فجوة وحيدة أسطوانية مماثلة من ورق السلوفان معبأة أيضا بمادة بيضاء . ولم تشاهد بالأظافر أو الشفتين آثار لذرات مادة بيضاء كما لم يظهر بالجنة أثر إصابات أو ما يدل على حدوث عنف أو مقاومة .



إثبات إجراءات الفحص الطبى الكامل ...

تبين فوق ما سلف ذكره من الحالة الظاهرة للجنة أن هناك أثرا لضغط نتوء الشريط المعدنى الذى كان تحت اللاصق الموجود على أسفل يسار جدار البطن الأمامى . ولوحظ أن اللاصق ترك أثرا وحيدا على جلد البطن عند طرفه الخارجى بينما ترى آثارا متعددة متقاربة ومتراكبة ومختلفة الألوان عند طرفه الأيسر تفسر بنزع وإعادة لصق هذا الشريط اللاصق مرات متعددة فى أوقات مختلفة . وقد فقد بسبب ذلك معظم خاصية اللصق . ثم أجريت الصفة التشريحية حيث تم فحص جميع أجزاء الجسد ، وتم الاحتفاظ ببعض الشريط لإجراء التحليل عليه .



إثبات نتائج تقارير المعامل الكيماوية الرئيسية بمصلحة الطب الشرعى وتلخص :

أ - أنه بتحليل المادة التى تحتويها فجوات الشريط المعدنى الذى كان يخفيه الشريط اللاصق تبين أنها مادة الاكونيتين وتزن ١,٥٠ ملليجرام .

وذلك تأسيسا على فحص الخواص الطبية والتفاعلات الكيماوية وكشف البللورات والفحص الكروماتوجرافى بطريقة الطبقة الرقيقة والتحليل الاسيكتروفونومتري بالأشعة فوق البنفسجية .

ب - تبين من فحص عينات البول والدم والأحشاء التى احتفظ بها عند التشريح أن المعدة والأمعاء بنوعها والأحشاء وجدت خالية من أى أثر للسيانور أو الأكونيتين أو السموم المعدنية العادية ، وعثر فى الدم والبول على آثار ضئيلة لحمض السيليسيليك وآثار ضئيلة للمورفين .

ج - تبين من الفحص الذى قامت به معامل مصلحة الطب الشرعى لورقة السلوفان التى كانت مما لفظه المشير والتى سبق تحليل محتوياتها بمعرفة خبراء القوات المسلحة أنها تحوى قطعة صغيرة جدا من ورق معدنى لامع .

د - تبين من تحليل ورقة السلوفان الموضوعة والتى سلمت للنياابة العامة أثناء التحقيق والتى كانت مما

لفظه المشير أنها تحتوى على آثار ضئيلة جدا لمادة الأفيون وأنها تخلو من أى أثر للسيانور أو الأكونيتين ووجد عالقا بها أجزاء صغيرة جدا من ورق معدنى لامع .



الحقائق العلمية المسلمة :

(١) أن الأفيون الخام يحتوى على المورفين وله تأثير مهبط قوى على الجهاز العصبى واستعماله يؤدي إلى نسكين الألم واستجلاب النعاس فضلا عن الإحساس بالاطمئنان مع الخمول العاطفى ورخاؤه فى العضلات .

(٢) الأكونين والأكونيتين :

مادة الأكونيتين هى العنصر الفعال فى نبات الأكونيت وهى مادة شديدة السم ثبت علميا أن تناول ملليجرام واحد منها يكفى لإحداث الوفاة وعند تناولها تبدأ الأعراض بالشعور بتنميل بالشفيتين والفم والأسنان يعقبها خدر مصحوب بشعور بخلخلة بالأسنان وجفاف بالخلق وآلام بالوجه وارتجافات بعضلاته - ويكون الشعور باختناق فى الحنجرة واضحا وتصحبه صعوبة فى البلع ، ويحدث قىء شديد متكرر وأثر ذلك يضعف النبض ويصبح غير منتظم وغير محسوس ويصير التنفس سطحيا وسريعا أو بطيئا وغير منتظم ويحس المصاب بالضعف الشديد والإنهاك ويكون الوجه باهتا والشفتان بلون أزرق . ويظل محتفظا بوعيه حتى النهاية . وتحدث الوفاة إما من الإسفكسيا نتيجة هبوط المراكز العصبية أو من هبوط الجهاز الدورى أو ارتجاف بطينات القلب . هذا وقد ثبت علميا أن الوفاة يمكن أن تحدث خلال دقائق قليلة من تناول الأكونيتين كما يمكن أن تترأخى إلى مدة قد تصل إلى ١٢ أو ١٨ ساعة وأن علاج حالة التسمم يكون باستحداث القىء وعمل غسيل المعدة فى أسرع وقت وإعطاء منبهات ومقويات للقلب والدورة الدموية ومنشطات للتنفس . ونظرا لندرة حوادث التسمم بهذه المادة فإنه يصعب تشخيصها بدون تاريخ مرضى يفيد تناولها . وقد ورد فى بعض المراجع العلمية أن ثمة حالات لم يفد فيها غسيل المعدة لأشخاص تناولوا تلك المادة فى منع وقوع الوفاة بعد بضع ساعات .

ثم انتقل التقرير إلى مناقشة الحالة استخلاصا من كافة الظروف والوقائع المتقدمة أو إلى ثبوت احتواء المواد التى لفظها المشير عقب مغادرته منزله على آثار مورفين ، وهو العنصر الفعال فى الأفيون مما يتفق والعثور على مثل هذه الآثار بعيتى الدم والبول اللتين أخذتا عند التشريح ويفسر ما لوحظ على المشير أثناء وجوده بالاستراحة من خمول جسدى وعاطفى وهبوط . كما استخلص التقرير ما ثبت من ندرة مادة الأكونيتين وشدة سميئتها وسرعة مفعولها وعلم محرزها بخواصها هذه وأن ضآلة الجرعة السامة القاتلة منها يجعل التعرف على وجودها بالأحشاء والسوائل العضوية أمرا عسيرا وخاصة أن من طبيعة هذه المادة التفكك إلى مكونات عضوية لا تعنى نتيجة إيجابية للفحص عن هذا العقار مما يفسر ما هو مسلم علميا من عدم العثور على آثار لهذا العقار فى حالات التسمم العادية ، وبالتالي عدم العثور عليه عند تحليل عينات أحشاء المشير وإن كانت العلامات التشريحية التى وضحت من فحص الأحشاء - وهى التى تشاهد عادة فى حالة الوفاة نتيجة الهبوط الحاد بالقلب والدورة الدموية والتنفس - هى بذاتها العلامات التى يحدثها التسمم الحاد بالأكونيتين .



وربط التقرير بين ما أثبتته فحص أوراق السلوفان التى لفظها المشير فى السيارة من احتوائها على أجزاء من أوراق مفضضة لامعة بها آثار مضغ وبين ما هو ثابت من وجود مسحوق الأكونيتين معبأ فى

جزء من شريط معدني مفضض لامع ، مستخلصا من ذلك أن المشير قد تناول في منزله بالجيزة قدرا من مادة الاكونيتين من جزء من مثل جزء الشريط المعدني الذي عثر عليه تحت الشريط اللاصق مع كمية من الأفيون ، وذلك بقصد الحصول على أثر المادة المخدرة المسكنة للألام لتساعد على تحمل الأعراض الناشئة عن تناول سم الاكونيتين والتخفيف من انتظار النهاية وأنه مما يتمشى مع هذا النظر ذلك القى المتكرر وحالة الحمول والهبوط التي اقتضت حقنه بمادة الكورتيجين ولا يمنع ذلك من احتمال أن يكون المشير قد عاود تناول جرعة أخرى من عقار الاكونيتين بعد الساعة السادسة يوم ١٤/٩ / ١٩٦٧ مما استتبع ظهور أعراض التسمم بسرعة مفاجئة ودخوله خلال فترة قصيرة جدا في حالة فقد للوعي انتهت بوفاته خلال دقائق .



ثم انتهى التقرير إلى النتيجة النهائية التالية :

- ١- ثبت من الفحص الطبي أن الجثة خالية تماما من أى آثار إصابية ذات دلالة على وقوع فعل جنائي ، من حيث حصول عنف أو مقاومة .
- ٢- كما ثبت من هذا الفحص عدم وجود أى دلائل لحالات مرضية حادة أو مزمنة من شأنها أن تؤدي إلى حدوث الوفاة على النحو الذى حدثت به .
- ٣- أن المظاهر التي أثبتتها التقرير الطبي الشرعى ، تدل على أن الوفاة نشأت عن حالة سمية أدت إلى هبوط سريع بالقلب والدورة الدموية والتنفس .
- ٤- أن وجود سم الاكونيتين فى الشريط المعدني الذى عثر عليه لاصقا بالجثة مع ما هو معروف من طبيعة تأثير هذا السم على الجسم ، يدل على أن حصول الوفاة كان نتيجة التسمم بالاكونيتين .
- ٥- أن عدم العثور على الاكونيتين عن طريق التحليل الكيميائي ، أمر متوقع ومسلم به علميا باعتبار أن قدرا بسيطا منه يصل إلى ملليجرام واحد يكفى لإحداث الوفاة دون أن يظهر له أثر فى التحليل .
- ٦- أنه تأسيسا على كل ما تقدم وعلى واقعة مضغ السيد المشير لللفافات ورق السلوفان المحتوى على الأفيون ، والذي وجد عالقا بها أجزاء صغيرة جدا لورق معدني من ذات النوع الذى أخفيت فيه مادة الاكونيتين التي وجدت على الجثمان ، واستمرار ظهور أعراض سمية من وقت إسعاف المشير حتى حصول الوفاة ، دالة على استمرار تأثير هذه المادة ، كل ذلك يدل على حصول الوفاة انتحارا بتناول هذا السم .

٧- مضى على الوفاة حتى إتمام الفحص الطبي الشرعى حوالى اثنتى عشرة ساعة .

هذا وقد تبين من أقوال الشهود من رجال إدارة المخابرات العامة ومن فحص السجلات فى التحقيق الذى أجرى بناء على بلاغ وزير الحربية والمشراف حاليا على هذه الإدارة ، تبين أن السيد / صلاح محمد نصر المدير السابق لها قد تسلم فى العاشر من أبريل سنة ١٩٦٧ - وبناء على أمره - ستة ملليجرام من مادة الاكونيتين السامة معبأة بمقادير متساوية فى ست فجوات من المعدة أصلا لوضع حبات الريتالين فى الأوراق المعدنية الخاصة ، ولم ينف السيد / صلاح نصر واقعة طلبه مادة سامة وقرر أنه إنما طلب فى تاريخ لا يذكره مادة سيانور أو سيانيد البوتاسيوم وأنه تسلم مادة سامة لم يتحقق من نوعها ولم يتبين كيفية تعبئتها وجهل مصيرها بقوله أنه وضعها فى مكتبه وظلت فيه بحالتها إلى أن مرض فى ١٣ من يوليو وانتقل من مكتبه فى ٢٣ منه إلى إحدى الاستراحات ثم أعفى من منصبه فى ٢٦ من أغسطس ،

وقد ضبط الباقي من هذه المادة وتبين أنه يزن ٣,٨٦٧٣ جرام وثبت من التحليل أنه من مادة الاكونيتين بداخل عبوات ورققات معدنية بها حبات الريتالين وثبت من التقرير الطبي الشرعى أن إحدى هذه الورقات تكمل المضبوطة على الجثمان وبها مادة الاكونيتين .



وبما أنه يستخلص من مجموع ما تقدم أنه فى أعقاب النكسة التى أصابت البلاد وإعفاء المشير عبدالحكيم عامر من منصبه ، كشف المؤامرة المسندة إليه والتى استهدفت إجبار القيادة العامة على إجابة مطالب معينة وانتزاع السلطة الشرعية استدعى المشير من منزله فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٧ ، إلى حيث فهم أن النية قد اتجهت إلى تحديد إقامته فحاول الانتحار بمادة سامة ، وأسعف وأعيد إلى منزله وقد أيقن أن حريته قد تتعرض فى وقت ما لمزيد من التقييد فظلت فكرة الانتحار مسيطره عليه ، وهباً نفسه لتنفيذها إذا ما وصل الأمر إلى تقييد حريته بدرجة تفوق احتمالها ، فلما كان يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ أصدر السيد رئيس الجمهورية أمراً بنقل المشير من منزله سالف الذكر إلى استراحة أعدت بالمريوطية بمنطقة الهرم ليقوم فيها منفرداً تحت الحراسة تمهيداً للتحقيق معه فى شأن ما أسند إليه ، وقد نقل السيد وزير الحربية هذا الأمر إلى الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة لتنفيذه ، فقام ومعه الفريق عبدالمنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة والعميد سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية وعدد من الضباط والجنود ، ووصلوا إلى منزل المشير فى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم ، وانضم إليهم قائد الحرس المحلى العميد محمد سعيد الماحى وقابل العميدان سعد والماحى المشير فى غرفة الاستقبال وأخطراه بالأمر ، فأبى تنفيذه ، ودخل الفريق رياض بتكليف من القائد العام ليحاول بنفسه إقناع المشير بالإذعان للأمر ، ولكنه أصر على الرفض وغافل الحاضرين وتناول بقصد الانتحار مادة الاكونيتين السامة ممزوجة بقطعة من الأفيون فى ورقة من السلوفان للتخفيف من آلام التسمم وعندئذ شوهد يلوك فى فمه مادة أدرك الفريق عبدالمنعم رياض والسيدة / نجية كريمة المشير على الفور أنها مادة سامة تناولها بقصد الانتحار وصرخت السيدة / نجية طالبة الإسراع بإسعافه ورأى الفريق رياض نقله من المنزل على وجه السرعة إلى المستشفى لهذا الغرض ، وهدد باستعمال القوة إذا لم يذعن المشير للأمر فخرج بين الحرس وأفراد الأسرة وركب سيارة مع الفريق رياض وبعض الضباط من بينهم الرائد محمد عصمت محمد مصطفى من الشرطة العسكرية ، وسار الجميع فى طريقهم إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى وكان المشير وهو فى السيارة لا يزال يلوك تلك المادة ، وقبل بعد إلحاح وتهديد من الفريق رياض إخراجها ولفظ من فمه فى يد الرائد عصمت ثلاث ورققات بكل منها آثار مادة الأفيون ، ولما وصلوا إلى المستشفى سلم الرائد عصمت اثنين منها للتحليل وفاته تسليم الثالثة . ثم تجمع عدد من أطباء المستشفى على رأسهم اللواء طبيب محمد عبدالحميد مرتضى لاسعاف المشير وألحوا عليه عمل غسيل معدة ، لكنه أبى وتمكن الأطباء بعد لآى من إعطائه شراباً مقيئاً وتقياً بالفعل ، وتم التحفظ على هذا القى لتحليله وظل المشير فى المستشفى إلى أن بدا للأطباء من علامات تحسن ظاهرية أن الخطر على حياته قد زال فخرج من المستشفى مع القائد العام ورئيس هيئة أركان الحرب وساروا فى طريقهم إلى استراحة المريوطية حيث أثبت فى سجلها أن المشير قد وصلها فى الساعة الخامسة والنصف مساءً ، وطلب المشير من الفريق أول فوزى إبلاغ السيد رئيس الجمهورية اعتراضه على تقييد حريته على هذا النحو مبدياً أنه يعتبر عدم الرد على اعتراضه فى ذات الليلة رفضاً له آثاره الخطيرة ، ثم ترك المشير فى الاستراحة تحت رعاية النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين الذى ظل يتردد عليه طوال الليل ، ولاحظ

أنه كان يشكو من سعال وقىء ، فأعطاه عقاقير مهدئة وفى منتصف الليل ناوله الطبيب قرصين منومين سقط أحدهما ولم يتمكن من ابتلاع الثانى بسبب حالة القىء . وفى الساعة ٧,٥٠ من صباح يوم الخميس ١٤ من سبتمبر عاود المشير القىء وأعطاه الطبيب بعض عقاقير منها عقار كورتيجين ب ٦ . وفى الساعة العاشرة صباحا تسلم الرائد طبيب إبراهيم على البطاطة نوبته فى الرعاية الطبية ولاحظ توالى القىء فى الساعة العاشرة والنصف والحادية عشرة صباحا والواحدة والثالثة بعد الظهر مع حالة هبوط ، ولم يتمكن المشير بسبب حالته هذه من تناول غذاء خفيف أو مجرد عصير فاضطر الطبيب إلى تغذيته عن طريق الحقن فى الوريد بمحلول الجلوكوز ، ولما كانت الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب غرفة المشير فوجده نائما ، وبعد السادسة بقليل شعر خادم الاستراحة منصور أحمد على بالمشير يدخل دورة المياه وعتقاً فلحق به ، وبعد أن عاد إلى فراشه سمع الخادم صوت حشرجة ، فاستنجد بالدكتور البطاطة الذى أسرع إلى المشير وحاول عبثاً إسعافه ولكنه لفظ أنفاسه بعد قليل وأثبتت الوفاة بسجل الاستراحة فى الساعة ٦,٣٥ مساء ، وما أن أخطرت النيابة قبيل منتصف الليل بوفاة المشير حتى انتقلت ، وعينت مكان الوفاة وفحصت الجثة فحصاً ظاهرياً بالاشتراك مع وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى ووكيل عام المصلحة ووجد أسفل جدار البطن الأمامى من الناحية اليسرى قطعة مستطيلة من قماش لاصق يخفى شريطاً معدنياً يحتوى على ثلاث فجوات بكل منها مسحوق من مادة ثبت من التقرير الطبى الشرعى والتحليل أنها مادة الأكونيتين السامة وأن المشير توفى بسبب تناول هذه المادة ممزوجة بالأفيون منذ محاولة نقله من منزله فى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر .



وبما أن أقوال الشهود وردت فى شبه إجماع على أن تصرفات المشير وأقواله بالتصريح أحياناً وبالتلميح أحياناً أخرى ، كانت تنبئ عن أن فكرة الانتحار كانت تراوده وبالأخص عندما يهدد بتقييد حريته فحاول الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس عندما طلب إلى مقابلة خارج منزله وفهم أن النية قد اتجهت إلى اعتقاله وظلت هذه الفكرة مهيمنة عليه حتى إذا ما تيقن فى يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر أن الأمر قد صدر باعتقاله منفرداً فى غير منزله أقدم على تنفيذ ما استقر عليه عزمه بقصد الحيلولة دون اعتقاله وما يتصل بذلك من تحقيق فيما أسند إليه من تهم بالغة الخطورة .

فقد شهد الفريق أول محمد فوزى أن تصرفات المشير وأقواله فى يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر كانت تدل على أنه قد انتوى التخلص من حياته وأنه ضاق بالإجراءات التى اتخذت ضده من تقييد حريته واعتقاله بعيداً عن أفراد أسرته تمهيداً للتحقيق معه ، فكان يكرر النظر فى ساعته كمن يترقب حدوث أمر بعد فترة ويقاوم المحاولات التى بذلت فى المستشفى لإسعافه ويردد أن الإجراءات المتخذة ضده ليست فى صالحه أو فى صالح البلاد أو صالح السيد رئيس الجمهورية . وشهد الفريق عبد المنعم رياض أن المشير اعترض على أمر نقله من منزله مؤكداً أنه لن يغادره حياً وأن الأمر كله سوف ينتهى فى مدى خمس دقائق ، وكان فى المستشفى يقاوم المحاولات المبذولة لإسعافه ويبدى استياءه مما قرره اللواء مرتجياً من أن الخطر على حياته قد زال وأن المشير طلب بعد وصوله إلى استراحة المربوطية إبلاغ احتجاجه إلى السيد رئيس الجمهورية وصرح بعزمه على التخلص من حياته إن لم تصله إجابة على هذا الاحتجاج . وشهد العميد سعد زغلول عبدالكريم أن المشير كان يكثّر من النظر إلى ساعته وأنه كان يتحدث عن مفعول وخواص مادة السيانونور كما كان يلح فى طلب إبلاغ احتجاجه إلى السيد رئيس الجمهورية ويهدد باعتبار احتجاجه مرفوضاً إن لم يتلق إجابة عليه . وشهد العميد محمد سعيد الماحى أن المشير كان يهدد يوم

الأربعاء ١٣ بأنه لن يغادر منزله تحت أى ظرف من الظروف وأن الإصرار على إخراجه منه سوف يؤدي إلى تطورات خطيرة وشهد النقيان محمد نبيل إبراهيم عقل وعبدالرءوف حتاتة أن المشير كان فى الطريق من المنزل إلى المستشفى يصرح بأنه لا يمكن اعتقاله حيا وأنه سبق أن حاول الانتحار عندما اتجهت النية إلى اعتقاله فى مرة سابقة - وشهد الرائد محمد عصمت محمد مصطفى أن المشير صرح فى منزله بالجيزة بأنه لن يبرحه وهو على قيد الحياة . وشهد اللواء طبيب محمد عبدالحميد مرتضى والعميد طبيب عبدالمنعم القللى والرائد طبيب حسن عبدالحى أحمد فتحى أن المشير كان يقاوم محاولات إسعافه بل إنه أبدى استياءه مما بشره به أولهم من زوال الخطر على حياته بعد أن أفرغ ما فى جوفه . وشهد النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين أن المشير صرح أكثر من مرة بعزمه على الانتحار كما كان يتساءل عن تأثير مادة السيانور . وشهد الرائد طبيب إبراهيم على البطاطة والممرض أحمد محمد لطفى البيومى أن المشير كان يردد فى الاستراحة أنه لا جدوى من اتخاذ إجراءات الرعاية الصحية معه . وشهد الرائد طيار حسين عبدالناصر زوج ابنة المشير أنه كان قد صرح له بأنه حاول الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس حين فهم أن النية قد اتجهت إلى تقييد حريته . وشهدت السيدة / آمال عبدالحكيم عامر أنها علمت من زوجها الشاهد السابق يوم ١٣ من سبتمبر بواقعة محاولة والدها الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس .



وبما أن التقرير الطبى الشرعى الذى ورد أخيرا جاء مؤيدا لما شهد به من قبل شهود الواقعة الذين يرجع اتصال بعضهم بفترة الانتحار ومحاولة المشير تنفيذها إلى يوم ٢٥ من أغسطس ، إذ قطع التقرير بما أورده من شواهد علمية وواقعية بامتزاج سم الاكونيتين الذى وجد بقدر غير قليل منه مخبأ على جسد المشير بقطعة الأفيون التى ثبت من التحقيق أنه وضعها بنفسه فى فمه فى غفلة ممن كانوا حوله وهو فى بيته ، حين أيقن بعدم جدوى مقاومته الأمر الصادر باعتقاله . وقد شاهدته كريمته السيدة / نجية والفريق رياض وعدد من الضباط وهو يلوك تلك المادة فى منزله ثم فى السيارة إلى أن لفظها وتم التحفظ عليها حتى تم تحليلها وكانت وفاته ناشئة عن حالة سمية أدت إلى هبوط سريع فى القلب والدورة الدموية والتنفس .

وبذلك يكون واضحا أن المشير قد أعد من قبل عدته لكل هذا الموقف باحتفاظه فى متناول يده بمادة الأكونيتين الشديدة السمية وبمادة الأفيون لتخفيف الآلام الناتجة عن التسمم وبحيث يسهل عليه استعمالهما إذا ما أحيط به وآية ذلك تلك السلسلة من التصرفات التى كشف عنها التحقيق والتى تنطق بعقده العزم على التخلص من الحياة انتحارا بالسم : إذ ثبت من التقرير الطبى الشرعى أن الشريط اللاصق المخفى لمادة الأكونيتين السامة والمخبأ فى موضع دقيق من الجسم قد تكرر نزع وتثبيتته حتى لقد فقد معظم خواصه اللاصقة وترك بالجسم من الآثار ما يشير إلى ذلك مما يدل على مضى فترة من الزمن على وجوده فى هذا الموضع ويصلح تفسيرا للكشف عن ظروف محاولة المشير الانتحار فى يوم ٢٥ من أغسطس وهو خارج منزله بمادة سامة - كانت ولا شك فى متناول يده - وكان يظنها مادة السيانور على ما صرح به لصهره الرائد طيار حسين عبدالناصر . وهو الظن الذى ظل ملازما له بعدئذ بما كشف عنه التحقيق من تكرار تساؤله فى يومى ١٣ و ١٤ من سبتمبر عن آثار مادة السيانور وفاعليتها ، هذا إلى ما أبداه المشير لذويه ، ومن حوله من الضباط من أنه لن يبرح منزله حيا أو يتيح لأحد فرصة اعتقاله ثم تصريحه بأن الأمر سينقضى كله خلال دقائق معدودة ، ومداومته النظر فى ساعته بين لحظة وأخرى توقعا لنهاية قريبة بحسب فهمه وتقديره ، ثم تلك المقاومة العنيدة لمحاولات إنقاذ حياته بإجراء غسيل لمعدته فى

المستشفى وتلكؤه الظاهر فى الاستجابة إلى تناول نزر يسير من مادة مقيئة ، ما أبداه من استياء شديد وخيبة أمل إذ نبى بزوال الخطر عن حياته . وأخيرا تأكيده المتكرر للمحيطين به فى الاستراحة من عدم جدوى محاولاتهم إنقاذ حياته ، وبهذا يكون واضحا أن المشير تنفيذا لما بيت النية عليه من الانتحار ، قد عمد إلى مزج مادة الأكونيتين السامة التى كان يحتفظ بها فى الغلاف المعدنى الملاصق لجسده بمادة الأفيون ، وتناولها بنفسه عن بينة وإرادة فى يوم ١٣ من سبتمبر وهو فى بيته - بين أهله وعدد من الضباط - وأخذ يلوكها مما استوقف نظر ابنته السيدة / نجيبة التى لم يفتها على الفور إدراك دلالة هذا التصرف طالبة الإسراع بنقل والدها إلى المستشفى إنقاذا لحياته من أثر السم الذى أكدت فى التحقيق أنه تناوله .

وبعد .. فليس ثمة ما يحول - على ما يقوله التقرير الطبى الشرعى - دون القول بمعاودة المشير - استعجالا للنهاية - تناول قدر آخر من المادة السامة التى كان يحتفظ بها على جسده فى نحو الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ١٤ من سبتمبر الأمر الذى قد يفسر حالة الانهيار المفاجئ التى أصيب بها وانتهت بوفاته .



وبما أن وحدة المادة السامة - الأكونيتين - التى كانت فى حوزة السيد صلاح نصر والمادة التى تناولها المشير عبدالحكيم عامر وتوهم كل منهما أنها مادة السيانونور على ما قاله أولهما فى التحقيق وردده الثانى أمام الشهود مع إشارته أنها مادة يعرفها جيدا رجال المخابرات ثم تطابق طريقة تعبئتها فى مواضع حبات الريتالين فى الأوراق المعدنية الخاصة وما ثبت من أن ورقة منها ضبطت فى إدارة المخابرات تكمل الورقة الموجودة على جثمان المشير ، كل ذلك يشير بقوة إلى أنه إنما حصل على تلك المادة من الإدارة العامة للمخابرات .

وبما أن أحدا لم يثر شبهة فى أمر وفاة المشير غير كرميته السيدتين نجيبة وآمال اللتين أبدتا تشككهما فى انتحاره بمقولة أنه كان مؤمنا بالله شجاعا لا يخشى محاكمة أو يتهرب من مواجهة مسئولية بما لا يستقيم معه القول بأنه أنهى حياته انتحارا ، وأنه لو كان قد عزم الانتحار لما أعوزته الفرصة لتنفيذه وهو بين أفراد أسرته وفى الأيام السابقة على نقله من منزله ، وأنه لم يغادر غرفة الاستقبال منذ حضر إليه فيها رجال القوة يوم ١٣ من سبتمبر ولم تكن لديه فرصة لوضع الشريط اللاصق الذى وجد أسفل بطنه مخفيا لمادة الأكونيتين السامة عند فحص جثمانه ، كما أنه ليس من المنطقى أن يحرص بعد تناوله قدرا من تلك المادة على الاحتفاظ بياقيها وإعادة تثبيت الشريط فى موضعه السابق ، وأخيرا فإنه مما يتنافى والتفكير فى الانتحار طلبه إرسال بعض حاجياته الخاصة إليه فى الاستراحة يوم وفاته .

وبما أن هذه الشبهات جميعا فوق أنها مردودة بما تقدمت الإشارة إليه من أدلة ناطقة بوقوع الحادث انتحارا ، فإنها لا تعدو أن تكون ظنونا ليس من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى صورتها ، إذ الواضح أن أقوالهما صدرت عن عاطفة البتوة من جهة وبفعل الصدمة التى تعرضتا لها بوفاة والدهما فى ظروف اليمة من جهة أخرى ، فحرصتا على أن تصفاه بالإيمان والشجاعة وأن تنفيا عنه التهرب من المسئولية ، كما أنه من الطبيعى بالنسبة لمن تلح عليه فكرة الانتحار من مدة سابقة ويتوقع فى كل حين التعرض لمزيد من إجراءات تقييد حريته - كشأن المشير - أن يهين نفسه لتنفيذ فكرته عندما يتحقق موجبها وذلك بإخفاء مادة سامة تكون فى متناول يده وفى غفلة من أقرب الأقربين إليه ، وليس أقطع فى مطابقة ذلك للواقع صراح به المشير صهره الرائد طيار حسين عبدالناصر من محاولته الانتحار فى يوم ٢٥ من أغسطس عندما استدعى إلى خارج منزله وعلم باتجاه النية إلى اعتقاله ، وهو ذات المسلك الذى سلكه لأسباب وفى

ظروف مماثلة فى يوم ١٣ من سبتمبر ، وهو ما يفسر ما دل عليه فحص الشريط اللاصق المخفى للمادة السامة على جسده من استقراره فى موضعه زمنا تكرر خلاله نزعه وإعادة تثبيته ، وبعد ، فإنه لا غرابة فى حرصه على الاحتفاظ بباقي المادة السامة بعد تناول قدر منها ما دامت فكرة الانتحار مهيمنة عليه ، وذلك لمعاودة استخدام هذه المادة إن لم تؤت المحاولة ثمرتها المرجوة لإسعافه بالعلاج أو لغير ذلك من الأسباب . وأما عن دلالة طلب إرسال بعض الحاجيات الخاصة للمشير فى الاستراحة بعد ظهر اليوم الذى حدثت فيه الوفاة فإنه فضلا عن عدم قيام ما يشير إلى أن إرسالها كان بناء على طلبه - وبخاصة أنه كان يومئذ فى حالة خدر وهبوط - فقد شهد الفريق أول فوزى أن إرسال آلة الحلاقة الكهربائية ، إنما كان بأمر منه مخافة استعمال المشير للشفرة العادية ، وبعد فإنه ليس فى شىء من هذا ما يغير مما هو ثابت من تناول المشير للمادة السامة بقصد الانتحار فى اليوم السابق على ذلك .



وأخيرا ، فإنه مما يدحض ما أثارته كريمة المشير من شبهات وينطق بمطابقة ما دلت عليه ظروف الحال وتسلسل الوقائع وتصرفات المشير وأقواله وماديات الحادث والفحص الطبى الشرعى الشامل وتقارير التحليل من وقوع الحادث انتحارا ، ما أقرت به السيدة / نجية ذاتها من أنها كانت أول من اتجه اعتقاده إلى أن المادة التى رأتها فى فم والدها قبل مبارحته المنزل ، كانت مادة سامة ، مما اقتضاها أن تهيب بالآخرين لسرعة إسعافه ، ثم ما أكدته - لدى مواجهتها فى التحقيق - بأنه إنما كان يلوك أفيونا من أنه تناول على وجه اليقين سما ، مما يقطع بأن فكرة انتحار المشير بالسّم لم تكن غائبة عن علم أفراد أسرته .



وبما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبدالحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، قضى بسببها نحيبه فى اليوم التالى . وهو ما لا جريمة فيه قانونا .

لذلك

نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا

محمد عبد السلام

النائب العام

١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧

الافتراء على ثورة يوليو

4

القائد والفنانة

دار الخيال

كيد العوالم

فى فيلم الراقصة والسياسى الذى كتبه إحسان عبدالقدوس ، وقامت بدور البطولة فيه الفنانة نبيلة عبيد ، قالت الراقصة للسياسى : «إلهى يكفيك شر كيد العوالم!».

لا أدرى لماذا تذكرت هذه الجملة بالذات ، وأنا أقرأ كتاب السيدة الفاضلة برلتى عبدالحميد الذى تعيد فيه رواية قصتها مع المشير الراحل عبدالحكيم عامر .. رغم فروق كثيرة بين السيدة الفاضلة برلتى وبين الفيلم ، بل وبين قصة الراقصة والسياسى ، وقصة ممثلة الإغراء والقائد العسكرى ، ورغم الفارق بين الفنانة - الدارسة - والمتعلمة ، وعوالم شارع محمد على .. فلم تكن السيدة الفاضلة برلتى « عالمة » ولا راقصة ، بل كانت فنانة عظيمة متعلمة دارسة وخريجة معهد التمثيل فى ذلك الوقت .

وربما ألح على هذا الخاطر - رغم الاختلاف - أن السيدة الفاضلة برلتى من حيث لا تدري - أو من حيث تدري - قد شوهت صورة المشير عبدالحكيم عامر ، على نحو لم يفعله خصومه ، وأدعت عليه وقائع لم يقل بها أحد ، بحجة أن ما تقوله جاء على السنة أعداء المشير الذين شوهوا صورته فى رأيها بهذه الأقاويل التى لم يسمع بها أحد حتى نشرت لأول مرة فى كتاب السيدة الفاضلة برلتى .. ومن بين هذه الافتراءات التى ذكرتها قائلة أن البعض ردها ضد المشير أنه باع سيناء .. وقبض الثمن ذهباً .. ولو كان هناك مجرد شك فى أن هذه القرية صحيحة لما كان الاختلاف والخلاف حتى الآن حول

أسباب الهزيمة .. فإن أحداً لم يشكك في وطنية المشير ، ولا في إخلاصه لبلده ، أقصى ما قيل عن المشير ، همساً ، أو علناً ، أو من خلال بعض النكات ، أنه كان مدمناً للحشيش وأنه كان لامبالياً وأحاط نفسه بشلة سيئة ، واحدة فقط ادعت - ظلماً - أنها من زميلات السيدة الفاضلة في الفن هي التي نشرت في كتاب تقول علناً وصراحة « كان عبدالحكيم عامر يعشق القعدة الحلوة التي يوجد فيها كل شيء .. النساء والحشيش والنكت الجارحة والقمار والانبساط » وتحدثت بما لا يليق عن السيدة الفاضلة برلتي مشيرة إليها بحروف من اسمها ، ولكن السيدة الفاضلة برلتي لم ترد عليها ، ولم تلجأ إلى القضاء ضدها .

وكان غريباً أن قدمت السيدة الفاضلة برلتي الرجل الثائر الذي لعب دوراً وطنياً هاماً ومؤثراً في تاريخ مصر على أنه في أبسط الصور «مراهق» ... تفاجأ به في بيتها دون موعد ، يطاردها ، يزور أمها لطلب يدها ، يقول لها « يا عروستي » يجلس معها على النجيلة ، يسيران على الأقدام وسط الزهور ، يصحبها للطريق الصحراوي ويقبلها ، يحدد موعداً للخطبة وحفلاً للزفاف ترتدي فيه الفستان الأبيض وهي التي سبق لها الزواج ، وهو عبدالحكيم عامر .. يستدعيها من السينما تقيم معه خلصة في ثكنات الجيش .. وغير ذلك مما يعتبر تشويهاً لصورة الرجل الكبير ، حتى لو افترضنا صحة بعض ذلك ، وهو ما تكذبه الوقائع الثابتة ، ومنها أقوالها وأقوال أسرتها في التحقيقات التي أجريت معهم ، فإن ذلك لم يكن يجوز روايته على هذا النحو ، دون مراعاة لاسم الرجل وسنه ، وموقعه وسمعته ، ودوره ، وأيضاً لأن هذا الرجل هو في البداية والنهاية رب أسرة كبيرة من الأبناء والبنات لا يجوز أن يقرأوا هم وأولادهم عن والدهم هذا الذي روته السيدة الفاضلة برلتي التي لم يكن المشير هو زوجها الأول ، كما أنه لم يكن زوجها الأخير ، فقد تزوجت من بعده أكثر من مرة .

ومنذ سنوات تناولت قصة المشير عبدالحكيم عامر والسيدة الفاضلة برلتي في عدة مقالات ، وغضبت السيدة الفاضلة ، ولجأت إلى القضاء ضدي .. وقد اعتمدت في هذه المقالات - التي تحولت إلى كتاب - على التحقيقات الرسمية وعلى شهادة الشهود الأحياء ولم يخطر على بالي التشهير أو الإساءة إلى أحد .. وقد حكم القضاء لصالحى ، وظننت أنني بذلك وضعت حول هذه الواقعة شهادة موثقة أمام الذين سوف يكتبون التاريخ ذات يوم ، إذا كانت هذه القصة سوف تستحوذ على اهتمام أحدهم ، ولو في سطور قليلة ،

فما يهم من حياة المشير - الذى نقتدره - دوره الوطنى ، ودوره فى ثورة يوليو ، ودوره فى القوات المسلحة ، وفى الحروب التى خاضتها مصر ، وعموماً دوره فى الحياة العامة ، أما حياته الخاصة فقد نأيت عن كثير مما فيها حفاظاً على صورة الرجل ، ولأنه أولاً وأخيراً ليس من المستحسن فى مجتمعنا تناول هذا الجانب ، مالم يكن له انعكاس على حياة الرجل العامة ، وكان المشير حريصاً على أن يبعد هذا الجانب تماماً عن السيدة الفاضلة برلتى ، بل إنه وفقاً لشهادة أقرب الناس إليه كان يمنع أية أوراق عامة أو مناقشة أية قضية سياسية أمامها .

ولكن السيدة الفاضلة برلتى لم تتخل عن مهنتها كممثلة ونجمة للإغراء انحسرت عنها الأضواء بفعل عوامل الزمن ، فراحت تسعى لإعادة وضع نفسها تحت أوسع بقعة ضوء من جديد وقد يؤثر ذلك عند البعض على الرجل ذى التاريخ المشرف .

أصدرت كتاباً ثانياً روت فيه بالتفصيل - ومن وجهة نظرها ، وعلى طريققتها - حكايتها مع المشير ، وجاء الكتاب الذى يحمل اسمها ليعيد صياغة قصتها كما يروق لها وهذا أمر طبعى ، كما أنه طبعى وقد طرحت القضية أمام رأى العام ، أن تقبل الرأى الآخر إذا كان يختلف معها ، وكان من حق الذين يعرفون القضية أن يصححوا لها ، وأن يطالبوها ولو بوثيقة واحدة تثبت واقعة واحدة مما قالته خاصة أنه يخالف أقوالها ، وأقوال أفراد أسرتها ، وشهاداتهم فى التحقيقات التى أجريت معهم ، بعد رحيل المشير انتحاراً كما تقول الوثائق الرسمية ، وكما قال النائب العام الذى حقق القضية من جميع جوانبها .

وسواء كان غياب الرجل انتحاراً أو قتلاً - كما تقول هى - وكما يقول معها الذين يشككون فى أعمال الثورة والذين يشككون أيضاً فى واقعة الانتحار من أفراد أسرته الحقيقية وغيرهم أيا كانت دوافعهم والأسباب التى ينطلقون منها ..

ويبدو أنها وجدت فى الصمت إزاء ما كتبه ، وتجاهل الرد على الأحاديث الكثيرة التى تدلى بها ، تشجيعاً على إعادته ، والإضافة إليه وتكرار الحديث عنه بمناسبة وبدون مناسبة، الحقيقة أن ما تفعله السيدة الفاضلة أمر ليس له سابقة فى تاريخنا المعاصر ، فليست هناك زوجة قامت بما تقوم به السيدة الفاضلة بعد رحيل زوجها بدءاً من صفية زغلول .. وانتهاءً بزوجة أصفر أو أكبر مسئول سياسى قبل ثورة يوليو أو بعدها .. فقد ابتعدت الزوجات عن السياسة ، وعن الحياة العامة ، حفاظاً على صورة أزواجهن وحفاظاً على تقاليد مجتمعنا .

لم تكتف السيدة الفاضلة برلنتى بذلك ، فقد أرادت - لأسباب تخفى أو لا تخفى - أن ترسم لنفسها صورة مختلفة لا تتفق مع ارتباطها بالمشير عامر ، ولا مع أمومتها لابن لها من الراحل الكبير وأرجو أن تتقبل هذا الرأي بصدر مفتوح وأن تقبل أى رأى آخر فيما تكتبه خاصة إذا جاء هذا الرأى من شخص ، قد يختلف مع المشير ، ولكنه لا يعاديه ، ويؤمن بوطنيته ، ويعترف بدوره .

ولا اعتراض على ما تقوم به السيدة برلنتى ، حتى وإن كان أولاده وأعضاء أسرته الحقيقية أولى بالقيام بهذا الدور ، ليكون الأمر أكثر قبولا لدى الرأى العام - لم يحدث ذلك - فالسيدة الفاضلة برلنتى أرادت أن تقوم بحملة دعاية لنفسها ، من خلال ادعاء الدفاع عن عبدالحكيم عامر الذى لم يقع خلاف على وطنيته ، وإنما تشعب الرأى واختلف حول مسئوليته عن الهزيمة وحول كفاءته العسكرية ، وحول الاتفاق وعدم الاتفاق مع دوره فى الحياة المدنية .. وأخيراً حول اختفائه من الحياة انتحاراً .. أم قتلاً .

وكان التصور أن الأمر قد انتهى عند هذا الحد ، مع ما صحبه من توابع ، كأن تنفرد عن باقى أفراد أسرته الحقيقية بالرد على كل ما ينشر عن عبدالحكيم عامر ، وكأنها تنتزع حق المتحدث الوحيد باسم الأسرة فتلاحق من يتعرضون لحياة الرجل العامة أو لدوره ؛ بالقضايا ، وكان الهدف أيضاً واضحاً هو استمرار عملية الإقناع بأنها هى زوجة السيد المشير ، وقد نشر هذا الخبر وعرفه الجميع وأصدرت هى كتاباً روت فيه قصة زواجها ، وقالت أنها تعد فيلماً عن المشير ، وتعقب كل من يأتى على سيرة المشير ، وكأنها هى كل أسرة المشير ، وكل المتحمسين له ، وكل الذين يعرفون أسرارهم ، وكل القادة الذين كانوا حوله ، ونشرت مسلسلات فى الصحف ، ولم يعد هناك داع للإصرار على إشهار قصة زواجها من المشير ، والإلحاح فى نشرها إلا لإعادة وضعها دائماً فى الصورة التى افتقدتها حتى أنه فى عز مجدها لم يكن لها هذا النصيب الكبير من الأضواء ، وغريب أن يصل الأمر إلى الحد أن أخبار تملأ الصحف كل يوم عن نزاعات قانونية ، واتفاقيات مع فضائيات ، وخلافات مالية حول ما تتقاضاه من أموال عن رواية قصة المشير ، وقصة الهزيمة ، وقصة الانتحار ، وهى أحداث لم تكن متواجدة فيها ، وكانت بعيدة عنها ، فلم تشاهدها ولم تشارك فى صنعها .



قبل صدور كتابها الثانى بدأت السيدة الفاضلة برلنتى عبدالحكيم حملة من الأحاديث ،

والتصريحات الصحفية ، والنشرات تعلن بأنها تكتب تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ، ودور المشير عامر فيها ، وأنه مؤسس تنظيم الضباط الأحرار وأنه كاتب البيان الأول للثورة ، كما أنها سوف تكشف كثيراً من الأسرار ، بما لديها من الوثائق .. ورغم أننا لم نسمع فى العالم كله عن ممثلة إغراء - أو غير إغراء - تتصدى لكتابة أحداث سياسية ، خاصة إذا كانت هذه الأحداث تتعلق بتاريخ وطنها وأنها لم تشارك فيها ، لأن كتابة التاريخ لها أصولها وقواعدها وأساتذتها والمتخصصون فيها ، كما أن كتابة المذكرات تتعلق بالأحداث التى شارك المرء فى صنعها أو كان له دور فيها ، وما نفعله نحن الذين نتناول قضايا تاريخية هو أننا نجتهد فى أن نضع أمام الذين سيكتبون التاريخ بعض المعلومات التى نستطيع الحصول عليها ، ليقوموا هم بغربلتها وفحصها ، عند تصديهم لمعالجة المراحل التى تعرضنا لها ، ولكن مصر تنفرد بأن كل من هب ودب يدعى كتابة التاريخ .

ومنذ سنوات فوجئنا بسيدة - قالت أنها فنانة - لم تكن فوق مستوى الشبهات بادعاء أنها قامت بكتابة التاريخ وأصدرت كتاباً بذيئاً ، ولم ينج أغلب رجال السياسة وسيدات الفن من عمليات التشهير بهم تحت اسم كتابة التاريخ ، حتى السيدة الفاضلة برلتى عبد الحميد لم تنج منها ، فقد تناولتها بوقائع لا تجوز وكنت قد تصديت لكل ذلك بالثابت من الوقائع .. وكان ذلك دفاعاً عن مصر .

وقالت تلك السيدة أن كتابها ترجم إلى كل لغات العالم ، وأن دور النشر العالمية تسابقت للتعاقد معها على كتابة كل التاريخ الذى تعرفه وشاركت فى صنعه ، وأصدرت كتاباً ثانياً ، وثالثاً .. وقد لفظ الجميع كتاباتها ، فبارت تجارتها وتوقفت عن الكتابة ، لأن أحداً لم يعد يهتم بما تقوله .. فتاريخ الأمة يكتبه الأساتذة المتخصصون والمؤرخون الذين يعرفون منهج البحث والدراسة ويملكون الوثائق والرؤية العلمية .



قالت السيدة الفاضلة برلتى عبد الحميد أن الظروف لم تكن مواتية عندما نشرت كتابها الأول - صدر عام ١٩٩٢ - فلم تتمكن من أن تضع فيه كل الحقائق ، وأنها حصلت على وثائق عن مصر من الخارج سوف تضيفها إلى كتابها الجديد ، وتوقعت أن أرى فيه وثيقة زواجها من المشير عبد الحكيم عامر ، أو صورة صحيحة لها معه ، أو أوراقاً تركها الرجل تروى شيئاً من ذكرياته ودوره التاريخي ، أو حتى رسالة بخط يد الرجل .. ورغم أننى من الذين يرون أن وثائق أية قضية وطنية لا تستدعى من الخارج ، ولا تعتمد على شهادة

السفارات الأجنبية ، التى تنتظر وقتا قبل الإفراج عنها، ويستثنى من ذلك ما كان يرد على وقائع تتعلق بهذه الدولة أو تلك لإبراز وجهه نظر الأجانب فى الأحداث الوطنية ، ومثل هذه الوثائق لا تكون حجة ، لأنها تبرز رأى الأجنبى تعبيراً عن مصالحه ، ولا تعتبر بالطبيعة صادقة .

رغم ذلك فإن السيدة الفاضلة برلتى نشرت عدداً من الأوراق قالت إنها وثائق لم تبين مصدرها ، وقدمتها باللغة الانجليزية فى كتاب يصدر باللغة العربية ولجماهير القراء العرب ، دون أن تقدم لها ترجمة أو تتناولها بالشرح والتحليل فى كتابها التاريخى الموثق اكتفاء ببعض الإشارات فى الهوامش ضمن موضوعات منقولة بالنص من كتب الآخرين .. واعتمدت السيدة الفاضلة فى كتابها على شهادات منقولة من مذكرات صلاح نصر بالذات ، ثم نقلت آراء من مذكرات القادة العسكريين الذين كان لهم دور فى الهزيمة .. لذلك جاء كتابها ليؤكد أنها « شاهد ما شافش حاجة » ، وجميع ما نشرته حول القضايا السياسية منقول من كتب سبق نشره ، وكذلك كل الوثائق منقولة من كتب صدرت منذ سنوات ربما اعتماداً على أن الناس تنسى ؛ حتى تقرير وفاة المشير عامر وهى القضية التى تخصصت فيها ، واشتهرت بها ، فإن صورة الصفحتين اللتين نشرتهما من تقرير النائب العام منقولة أيضاً .. ليس فى الكتاب إذن وثيقة واحدة جديدة تبرر هذه الضجة التى أقامتها السيدة الفاضلة برلتى حول حصولها على وثائق جديدة لم تكن متاحة لها من قبل .

مساحة واسعة من الحرية كانت متاحة لها من قبل لتقول ما عندها فى كتابها الأول وقد قالت كله ولم تضيف إليه ، وكان يمكنها من قبل نقل هذه الوثائق من الكتب العربية التى نقلت عنها فى كتابها الأخير ، ولكن المشكلة أن مذكرات صلاح نصر لم تكن قد صدرت بعد .



تقوم السيدة الفاضلة برلتى عبد الحميد بكل هذه الضجة الإعلامية لتذكر وتؤكد أنها كانت زوجة للمشير عبد الحكيم عامر ، ولسنا فى حاجة إلى هذا التأكيد الذى كان يغنى فيه نشر صورة وثيقة الزواج ، ولكنها فى كتابها الأول قالت أن المشير عامر ، بعد أن وقع على عقد القران طوى ورقة الزواج ووضعها فى جيبه بعد الانتهاء من كتابتها «ص ٧٠» .. وأصغر طفل فى بلادنا يعرف أن وثيقة الزواج بعد عقد القران لا تسلم فى

الحال ، لأنها تحتاج إلى إجراءات تسجيل يستغرق أياماً ، كما أنها تخرج من عدة نسخ ، فضلاً عن ذلك فالعقود تسجل في الدفتر الرسمي الخاص بالزواج والذي يحتفظ به المأذون ولا يمكن التلاعب فيه ، ويمكن بعد سنوات الحصول على صورة من هذا العقد ، بمجرد معرفة التاريخ ، والسيدة الفاضلة برلنتى لا تجهل التاريخ إذ حددته ، وكان لديها الوقت الكافى للبحث فى السجلات واستخراج صورة منه ، خاصة أنه يفيد فى الحصول على نسبة من معاش الرجل ، ويعطيها الحق أن تدخل ضمن ورثة الرجل ، ولكنها لم تفعل ولم تقدم وثيقة الزواج ، بينما راحت تتحدث فى الصحف أنها اضطهدت فلم تحصل على معاش من زوجها ولم ترثه فى حين ورث ابنها الثابت نسبه إلى أبيه .

هذه المرة - وفى كتابها الجديد - عادت لتحدد موعد الزواج بأنه الخميس الخامس عشر من شهر مارس سنة ٦٣ ، وأعادت نفس الأسطوانة ، وأشارت إلى أنه تم عقد القران فى تلك الليلة « ورأيت عبدالحكيم عامر يطوى ورقة الزواج فور الانتهاء من كتابتها وتوقيعها بشهادة أخويه ، مصطفى عامر وحسن عامر ويضعها فى جيبه ثم يميل إلى الوراء مسنداً رأسه على حرف المقعد ماداً ساقيه ، واسترخى استرخاء من يجد الراحة بعد سفر طويل » ص ١١٧ .



الجديد الذى أضافته السيدة الفاضلة برلنتى عبدالحميد فى كتابها ، أنها تحدثت عن الثورة ، وعن النكسة وعن دور المشير ، وحياتها معه ، وروت بعضاً من بطولاتها .. وانهاالت بالهجوم على جمال عبدالناصر ، ورجاله .. وأعتقد صادقاً ، أنها قامت بعمل لا يرضى أسرة المشير عامر الأصلية ، وأنهم بالتأكيد يرفضونه ، فلم يتعرض أحد من أبنائه لجمال عبدالناصر إلا بالتقدير والاحترام .

فى الكتاب إعادة لإقحام لبعض الأشخاص الذين هاجموا السيدة الفاضلة أو كتبوا قصتها ، وفيه أيضاً تشويه لكل من رفض هذا الزواج أو اقترب منه ، والغريب أنها لم تمدح أحداً من رجال المشير والعاملين معه إلا محمد متولى السيد الذى صاحبها من البداية، وكان أميناً مع المشير ، فقد وصفته بأنه الحارس الأمين ، والشماشرجى ، وسائق المشير .. وكان غريباً اختيارها هذا الرجل بالذات وحده لتشييد بأمانته وإخلاصه وصدقه.

الكتاب الجديد الذى يحمل اسم السيدة الفاضلة برلتى عبد الحميد فرصة لإعادة تنشيط ذاكرتها ، بعيداً عن الأهواء والأغراض ، ليس دفاعاً عن أحد ، ولا ضد أحد .. ولا خصومة مع السيدة الفاضلة ، ولكنه دفاع عن التراب الوطنى ، وعن تاريخ مصر وأمجادها ، ومع كل التقدير للسيدة الفاضلة برلتى فإن دورها على أحسن الفروض أنها كانت زوجة ثانية للرجل الثانى ، وليتها تنشر صورة لها مع الرجل ، أو ورقة زواجها لتفحم المعارضين ...والذين فى قلوبهم مرض .

...لم يكن مراهقاً

حياة السيدة الفاضلة برلتى عبد الحميد التى شغلت كتاباً كاملاً ثم أعادته موسعاً فى كتابها الثانى لا تهم أحداً غيرها ...فلا هى كانت من فنانات الدرجة الأولى ، ولا كان لها دور اجتماعى أو سياسى ، ولا كانت فى الصف الأول من ممثلات المسرح أو السينما أو الإغراء ، ولا هى شاركت فى مظاهرة ، ولا اختارها الفنانون لتمثلهم فى أية قضية ، ولم تكن نجمة صحافة تتحدث فى أمور جادة ، بقدر ما تحدثت عن الإغراء ، و« السكس ».. وهى حرة فى أن تكتب قصة حياتها .. بصرف النظر عما إذا كانت المعلومات التى جاءت فى كتابها صحيحة أم مصنوعة على نحو ما يريده المرء لنفسه وفقاً للموضة السائدة فى مجتمعنا عن كتابة المذكرات فكل الذين كتبوا مذكراتهم من السياسيين ، لم ينسبوا إلى أنفسهم أى خطأ أو تقصير ، ورسوموا حياتهم على النحو الذى تصوره الأحلام وليست الحقيقة .

والبعض يسرح فى أحلام اليقظة ، ليرسم خيالات حياته ، وفقاً لما تحمله هذه الأحلام .. وأحلام اليقظة على كل حال مرض من يصاب به يذهب عادة للطبيب للعلاج . وأياً كانت الصورة التى صنعتها أحلام السيدة الفاضلة لنفسها فإنها لا تدعو للتوقف عندها ، فقد كانت ممثلة إغراء مغمورة ، قدمت عدداً محدوداً من الأفلام لم يترك واحد منها علامة فى تاريخ السينما ، ثم اعتزلت بناء على طلب المشير عامر كما تقول ، وكان مصطفى هيكل ، ابن شقيق الدكتور محمد حسين هيكل باشا قد جاء ليعطيها درساً فالتصقت به ، وتعلمت على يديه الماركسية ، وقرأت معه بعض الروايات العالمية .

والسيدة الفاضلة نفيسة عبد الحميد حواس من عائلة شديدة التواضع ، فأبوها عبد الحميد حواس منجد بلدى فى حى السيدة زينب ، وفقا لرواية مصطفى هيكلى ، وهو الذى أقنعها بالالتحاق بمعهد التمثيل ، واكتشف مواهبها زكى طلبات فاحتضنها ، وأطلق عليها اسم برلنتى وقدمها كممثلة مسرح ، وقبل أن تشق طريقها فى الفن كانت قد تزوجت المنتج وصاحب المجلة الفنية محمود سمهان ، ولم يستمر الزواج طويلا لغيرته الشديدة فتركته ، وجاء إلى بيتها ، وحاول الانتحار - الانتحار دائما - أمام شقتها وعادت إليه بعد أن حصلت على العصمة فى يدها ، وسرعان ما طلقته .

ووفقا لروايتها فقد ولدت فى بيت شديد التدين والتصوف فى باب الشعرية ، وجدها هو العالم المتصوف الشيخ محمد حسن على حواس من مشايخ الطريقة الخليلية ، وله مقام فى جامع سيدى الطشطوشى ، وانتقلت الأسرة إلى حى السيدة زينب وكان أبى عبد الحميد أفندى حواس يمتلك مصنعا صغيرا للنسيج اليدوى فى شارع مجلس النواب ، وكان الداخلى إلى المصنع يرى على بابه يافطة صغيرة عليها اسمه ومؤهلاته : دبلوم تجارة ودبلوم فى اللغة الفرنسية - ! ورغم حصوله على هذين الدبلومين ومع أنه يتحدث الفرنسية إلا أنه لم يفكر أبدا فى الالتحاق بوظيفة فهو يرى أن الوظيفة قيد ، وهو لا يحب القيود ، وفضل أن يتجه إلى العمل الحر ، فاختار صناعة النسيج مهنة له .

ولم نتعود من قبل ولا من بعد من صاحب مصنع أن يكتب مؤهلاته الدراسية فى لافتة على مصنعه أو محله ..

صاحب العمل الحر ترك ابنته بعد الشهادة الابتدائية لتعمل لتوفر مصروفاتها «فى» خلال العطلة الصيفية التى أعقبت نجاحها فى الابتدائية ، وحصولها على الهدية الذهبية ، استبدت به الميل للبحث عن وظيفة ، وهو خاطر جاء لما كنت أعانيه طوال العام الدراسى من حاجة إلى الملابس وأدوات مدرسية ، بل وحاجة لقطع الحللى كالحواتم والعقود والحلقان وسائر تلك الأمور ، فكان أن سألت أحد الجيران أن يساعدنى فى العثور على عمل واستجاب الرجل لرغبتي ، وأخبرنى أنه وجد لى عملا فى أحد محال شارع الأزهر ، وكان المطلوب منى هو القيام بتسجيل البضائع الداخلة إلى مخازنه وكذلك الخارجة منها ..

وقد أظهرت تفوقا فى عملها ، فعهد إليها صاحب الدكان أن تفتح المحل فى الصباح

.. وفي هذه الفترة واجهت ضغط الأب عليها لتزوج ، وهي في العاشرة من عمرها من رجل متزوج وله أولاد فقط لمجرد أنه ثرى ، كان يجمع الأموال والذهب والفضة في صفايح ويتركها أمانة عند أمها «وكان فخراً لوالدى أن سيارته تقف أمام باب بيتنا».. ولكنها قاومت أن يتم هذا الزواج وادعت أنها سوف تتحرر - أيضاً الانتحار - حتى تخلصت من الرجل الثرى .



ولابد أن نحترمها عندما تصف حياة هذه الأسرة الفقيرة والبائسة قائلة في شجاعة وصراحة «إن أمى أحيانا يضيق بها الحال فلا تجد فى يدها مالا تشتري به طعاماً لنا فترسلنى لأقترض قروشاً من إحدى عماتى أو جاراتى»..

ويبدو أن الطموحات لديها منذ فترة مبكرة ، فهي تقول أنها التحقت بمدرسة الفنون الطرزية ، وتطوع ابن خالتها أن يحضر لها مدرساً يساعدها فى فهم الدروس وكان حاصلاً على ماجستير فى العلوم السياسية والمالية ! وعمه هو محمد حسين هيكل باشا «أسكرتنى هذه الصفة فيه قبل أن أراه ، وكان عالم الباشوات بالنسبة لى عالماً أسطورياً يسطع بالأضواء ويمتلئ بالمسرات والمباهج والعظمة ، وأن يدخل رجل من هذا العالم بيتنا أمر يهز الوجدان ، وربما كانت كلمة باشا بسحرها وغموضها عندى فى تلك السن المبكرة قد حركت الطموح الكائن فى قرارة نفسى بأنى سأكون شيئاً ما يوماً ما» ولبست وتزينت لاستقبال هذا الرجل «من خلال الدرس الأول كان قد استولى على مشاعرى ، فقد أسرنى ، وكنت أقرأ معه كتاب الحياة ، كان ماركسياً ، عرفت منه الماركسية ، بعد أن تخلصت من الزواج من هذا الرجل الذى أرادوه لى زوجاً ، خلصت نهائياً لمصطفى هيكل ، وأصبح اللقاء لا يتم فى بيتنا فقط ، وإنما تعداه إلى لقاءات خارج البيت وكان أكثرها يتم فى حديقة الأزبكية ، كانت لقاءاتى ومجادلاتى مع مصطفى هيكل قد جعلت منى محدثة لبقه ، وبدأ يولى عواطفى اهتماماً خاصاً ، وكان أبى قارئاً مهتماً بالسياسة ، وكان مصطفى هيكل يدرك نقطة الضعف هذه فى أبى واستمر مصطفى فى دروسه فى البيت ، واللقاءات فى حديقة الأزبكية ، والتزويغ من المدرسة ، إلى أن أتممت دبلوم الفنون الطرزية ، وعملت مدرسة فى مدرسة خاصة بحلوان ، وتركها بعد شهر واحد و٢١ يوماً ، وكتبت مقالات فى المجلات الفنية .. وأشار على مصطفى هيكل أن أدخل

المعهد العالى للفنون المسرحية .

ودخلت السيدة الفاضلة عالم المسرح ، ثم عالم السينما ، وعندما ذهبت مع فرقة المسرح إلى الجزائر ، أحبها أحد الأثرياء « ولكنى استأذنت يوسف وهبى للسفر إلى باريس » ، لزيارة خطيبى مصطفى هيكى الذى سافر إلى هناك للحصول على الدكتوراة ، وبعد تناول الغداء معه أخذنى إلى الجناح الذى يسكنه بالمدينة الجامعية وأخبر المشرفة وكانت فتاة فرنسية ظريفة بأننى خطيبته ، وطلبت من مصطفى أن يراقبنى ولكنه صدمنى بأنه لا يعرف رقصا .. وجعلتنى إجابته أشعر أنه كائن متخلف عنى بأجيال ..

« وقادنى إلى أحد مقاهى باريس .. وقلت له أنا لا أستطيع ترك أمى وأخواتى وهم جميعاً يعتمدون علىّ ، ولا أستطيع أن أتخلى عن ارتباطى بالفرقة وعن فن التمثيل .. فى مصر أصبحت نجمة تعيش تحت الأضواء ليل نهار ، دوامة النور أخذتنى .. كنا فى أبى رواش نمثل فيلماً ، من إنتاج محمود سمهان ، وفى الصحراء القاحلة تمتيت كوب ماء ، جلست تحت شجرة والهواء الساخن يهب ، فجأة فإذا بكوب المانجو المثلج تحت عينى قدمه محمود سمهان ، فى الليل فوجئت بمحمود سمهان يخلع جاكته ويضعها على كتفى ، ثم دعانى لركوب عربته لتوصيلى ، وبينما هو جالس بجوارى قال لى فجأة « تيجى تتجوزينى » فلم أتردد لحظة .. وبالفعل تم الزواج فى أيام قليلة ، وألزمى البيت وحرمت على الخروج بتاتاً .. حدثت مشاكل ازداد تصميمى على الطلاق .. وضعت خطة للهروب .. عدت إليه بعد أن أخذت العصمة فى يدى ، تجددت الخلافات ، وأخذت إجراءات الطلاق ، ذهب محمود سمهان لبيت والدتى ولم يجد أحداً .. خرجت مجلة آخر ساعة بالمانشيت العريض «منتج سينمائى ينتحر من أجل ملكة الإغراء» .

« كان قد قطع يده على باب الشقة وتم إنقاذه من الموت .. عدت إلى الفن وكنت أقسم ندوة فى بيتى كل يوم خميس يحضرها الأدباء والمفكرون والصحفيون لمناقشة مختلف القضايا .. هذه الأيام العامرة بالأضواء والأصدقاء والنشاط ، وهذه الشهرة التى جعلتنى محط اهتمام الناس فى كل مكان ، وندوة الخميس ، ودعوات السفارات الأجنبية، هذه الأيام بكل ما فيها من جد ومال لم تأتنى سوى بالوحدة وفراغ القلب .. وكثر معارفى الأجانب وأطلقوا على برلتى عبدالنيل .. » .

هذه باختصار قصة حياة السيدة الفاضلة برلتى كما رسمتها لنفسها ، وكما أوردتها فى كتابيها الأول والآخر ، ومن يقرأها سوف تظل أمامه ملاحظات وعلامات استفهام

تظل حائرة ، ولقد حاولت قدر جهدى أن أختصر رحلة حياتها - كما صورتها - باستخدام نفس كلماتها .. ولم أختصر منها إلا المشروعات التى قدمت إليها لتكون نجمة عالمية ، والذين طلبوا الزواج منها ، وبعضهم عندما رفضته حاول الانتحار أيضا .



الجانب الثانى من حياة السيدة الفاضلة « برلتى عبدالنيل » كما أطلق عليها الأجانب خاصة الإيطاليين الذين حاولوا أن تعمل معهم فى السينما الإيطالية .. هو صلتها بالمخابرات العامة .. وهى ترويه .. فقد اتصل بها مدير المخابرات الحربية «صلاح بدر» وامتدح وطنيتها باعتبارها صديقة لعدد كبير من الأجانب ، وطلب منها أن تؤدى خدمة للوطن وحماية للثورة لمعرفتها برجال السلك الدبلوماسى ، كما طلب أن تكتب تقريراً عما تسمعه ، ولكنها رفضت قائلة : «أنا بنت بلد لا أخون من وضع ثقته فى ، وليس من عادتى أن أنقل كلام قيل أمامى» .

وهكذا فإن الرجل المهذب رئيس المخابرات الحربية ، فشل فى أن يجرها إلى العمل معه .

« ومرت أيام ونسيت هذه الواقعة ، حتى زارتنى الكاتبة الإسلامية السيدة سنية قراعة ، وقالت أن شخصاً هاماً يريد زيارتى ، وقلت لها فى النهاية : لا مانع فليتفضل ، وقال لها الزائر : نحن نعرف يا مدام برلتى أنك نجمة محبوبة ، وأن كثيراً من الأجانب المقيمين بمصر يحبونك ويصادقونك ومن حقنا أن نتعامل معك معنا » وعرفت أنه صلاح نصر مدير المخابرات العامة الذى قال لها «أن مهمة المخابرات العمل على حماية الوطن من الأجانب ومن شبكات التجسس وأنت تختلطين بالأجانب وتسمعين ما يقولون»... ولكنها رفضت أيضا .

فى هذا اللقاء الأول دار صلاح نصر بعينيه فى أنحاء المكان وقال هذه الشقة صغيرة ، ولا تناسبك وسوف نعطيك شقة كبيرة ونؤثثها لك بشكل فاخر ، تساءلت : لماذا؟ قال : «حتى تكون صالحة لنشاطك ولائقة باستقبال الضيوف» ... ورفضت لأنها لا تستطيع أن تترك شقتها فأخبرها أن الأخرى ستكون شقتها أيضا ، ولكنها - كما تقول - رفضت أيضاً، وقبل أن يخرج قال لها : هل تسمحين بالسؤال عنك بين وقت وآخر ... ردت بقولها : أبداً .. أهلاً بك .. ويشرفنى ذلك».

هذه هي روايتها بكلماتها ... ولا بد أن نعرف أن رواية السيدة سنية قراعة في التحقيقات مختلفة .. ولكننا لن نعود إليها لأن هدفنا أن نرسم فقط الصورة كما تراها هي.



ما ورد في الكتاب الذي يحمل اسم السيدة الفاضلة برلتي عبد الحميد مؤلفة له حول المشير وعلاقته بها ، يُسَيء إلى المشير ، وإلى تاريخه ، وإلى أسرته ، ويصوره على أنه كان مراهقاً .. حتى ولو كانت السيدة الفاضلة برلتي رددته من قبل في كتابها الأول فقد مضى زمن تغيرت فيه أمور كثيرة ، وكبر الأولاد ، وأصبح ابنها من المشير طبيباً مرموقاً ومحترماً وموهوباً ، وأصبح أحفاد المشير في عمر يؤثر فيهم وعليهم ما يرد عن جدهم من معلومات ، ولكنها هنا لا تكتفي بذلك ، بل تقول إن مروجي الإشاعات ضد المشير لم يجدوا شيئاً يذكرونه ضده سوى قصة زواجي به وكان هذا الزواج في طي الكتمان .

ولم يعلم به أحد من العامة ، إلا بعد الهزيمة ، عن طريق الأجهزة التي سربت النبأ في سياق حملة التشهير مع علم كل الأجهزة بهذا الزواج - اعتبرت أن إعلان زواجها بالمشير عملية تشهير - وتدافع عن هذا الزواج فإن المشير لم يسرق ، ولم يغرق نفسه في الملذات ، ولم يجرب ترف العيش ، وما كان لديه المال أو الوقت.

قالوا : مجلس الحشاشين والأنس ، قالوا مجالس اللهو والمجون ، قالوا .. وقالوا .. وقالوا .. ولو كان كل ما قالوه حقاً لقدموا تسجيلات فيديو ، وتسجيلات فيها صخب هذه المجالس المزعومة ، وهم القادرون على التصنت ، والتجسس ، والتسجيل ، وكان أولى بمحمد فوزي وسامي شرف أن يذيعاشرطة الفيديو والتسجيلات ، بدلاً من الحديث التليفوني والمناجاة الزوجية في حجرة نومى ، فهاتان لا عيب فيهما ، ولا يدلان على فساد طبع في صاحبهما ، أما مجالس اللهو ، فإنها تكون دليلاً حقيقياً على فساد المشير.

لو كان ما قالوه حقاً وصدقاً لفعلوا ذلك وعرضوا على ضباط المعسكرات شيئاً آخر - غير التسجيل الذي أثار اشمئزازهم عن قائدهم وهو يمارس حقوقه الشرعية مع زوجته. وحين ازداد ضخ الشائعات ، وبلغ مسامع المشير بعض منها ، سمعت حديثاً تليفونياً بين عامر وناصر في تلك الآونة ، كان عامر يقول غاضباً : «قول للعيال» الشيوعيين اللي عندك يطلوا التشهير بالجيش».

هذه أيضا كلماتها بالنص ، وإن كانت قد نسيت أن الفيديو لم يكن قد اخترع بعد .. كما أن جهاز المخابرات الذى كان يقوم بالتصوير واعتبر ذلك انحرافاً ، وخروجاً عن مهامه الأصلية كان يرأسه صلاح نصر صديق المشير ، وكان صعباً أن يفعل ذلك ولم نسمع أبداً عن أن المشير عامر يقيم مجالس للحشيش واللهمو والمجون ، فذلك افتراء على الرجل وعلى الحقيقة ، أيا كان الذى يردده ، ومازلنا نواصل قراءتنا لقصتها مع عبدالحكيم عامر وفقاً لروايتها ..

« وقد بلغت درجة التشهير حداً جعل الأجهزة الواقعة تحت سلطان مراكز القوى ، تقوم بطبع منشور وتعليقه فى بعض مقار الاتحاد الاشتراكى ، ووضع نسخ منه تحت أعقاب الأبواب ليقرأها الناس ، يتضمن المنشور كلاماً فحواه أن المشير باع البلد لليهود ، وأنه تزوج برلنتى عبد الحميد ، وأنجب منها ولداً ، وأن قواد الجيش تركوا مواقعهم وهربوا وفر وراءهم الضباط والجنود ، وأن عبد الحكيم عامر منع عبد الناصر من دخول مقر القيادة بالقوة ».

والحقيقة التى ثبتت فى المحكمة حول هذا المنشور مختلفة أو أن شخصاً ما صاحب مصلحة فى إعلان علاقتها بالمشير هو الذى كتب المنشور ، وكانت الأجهزة تبحث عن هذا الشخص على اعتبار أنه يسىء إلى المشير ، وكان ذلك واحداً من الاتهامات التى وجهت فى قضية انحراف المخابرات .. ولم يكن بالمنشور أى شىء عن الهزيمة لأنه وزع على نحو محدود قبل حرب يونيو بثلاثة شهور .



تقول السيدة الفاضلة برلنتى أنها دُعيت لحضور أحد الاجتماعات السرية بناء على ترشيح صحفية - لم تذكر اسمها - كانت تحضر ندوتها يوم الخميس ، وبداية فإنه إذا كان المقصود بهذا الاجتماع كما يفهم هو التنظيم الطليعى السرى - فإننى أؤكد - أن المشير عامر أو أى واحد من أعضاء مجلس الثورة السابق لم يكونوا أعضاء به ، ولم يحضروا اجتماعاته ، وإن كانوا يعرفون بوجوده ، واجتماعات التنظيم لا تكون للجميع ، لأنه يحضرها فقط الأعضاء مثل أى تنظيم ، ومن البديهي أنه لا يكون هناك اجتماع سرى يحضره عدد كبير من الناس ، فالمؤتمرات التى يحضرها القادة لا تكون سرية ، ويكون السرى هو ما يدور فيها فقط .. ولا يتصور أحد أن دخول مؤتمر فيه المشير يكون إلا للمدعوين وبالبطاقات ، كما لا يتصور أحد أن صحفية أو غير صحفية توجه دعوة لأى

شخص لحضور مؤتمر يحضره المشير ، ويسمح لها بالدخول سواء كان اجتماعاً سرياً ، أو علنياً ، يحضره نائب رئيس الجمهورية .. فحضور مثل هذه اللقاءات كان وما زال أمراً تحكمه قواعد كثيرة ، وهذا ينفي منطقياً أن تكون الرواية من أساسها صحيحة !

وكان التنظيم الطليعى مجموعات ، كل مجموعة تجتمع مع مقررها ، ولا يسمح لها بمعرفة المجموعات الأخرى ، وهذه الشروط والقواعد تنفى وجود مثل هذا الاجتماع من أساسه ، وعندما أشارت من قبل فى أحاديثها الصحفية إلى مثل هذا الاجتماع ، وأشارت إلى زميلة صحفية - بعد - أن توفيت الصحفية العظيمة إلى رحمة الله ، فلم تتحدث عنها أثناء وجودها على قيد الحياة - إلا أن أسرة الزميلة الصحفية استنكرت ونفت وهددت باللجوء إلى القضاء ، مما دفعها إلى أن تتجاهل ذكر اسمها بعد ذلك ، لأنها توقن أن الواقعة غير صحيحة ، كما أن مثل هذا المؤتمر الكبير لم تجد فيه السيدة الفاضلة برلتى شخصاً واحداً تعرفه لتذكر اسمه .. ولكنها مع ذلك تواصل روايتها ... ففى هذا المؤتمر وقفت تناقش عبدالحكيم عامر بعد أن اتخذت الأمان منه بالأتمس بسوء ، تحدثت عن اعتقال والد صديقتها ظلماً وعدواناً ، ولم تذكر اسمه مع أن ذكر الاسم ضرورى لأنه بالتأكيد ذكرته فى المؤتمر ولأنه خدمة لصديقة ، ولأنه أخيراً يحقق هدف كشف ظلم مرحلة عبدالناصر ، ولكنها لم تذكر اسم هذا الرجل المظلوم ولا اسم صديقتها .. وبعد المؤتمر زارها صلاح نصر وصحبها معه للقاء عبدالحكيم .. ولم تكن تعرف إلى أين هى ذاهبة . تقول : « وانطلقت بهما السيارة إلى شوارع شبه خالية من المارة ، ودخل بها حجرة ضعيفة الضوء فيها عدد من الرجال ، وكان من بينهم رجل ينادونه يا « دكتور » ولما عاتبها على أنها « لمضة » قالت له : لمضة مع مين ؟ .. مع شوية ضباط ثانوية عامة وستة أشهر .. فما هى الثقافة التى حصلوها ، خرجوا من الكلية الحربية إلى الجيش ثم الحرب ، فمتى وجدوا وقتاً للقراءة أو لتثقيف أنفسهم ، وأخرجت سيجارة فإذا بعبد الحكيم عامر يخرج ولاعته ويشعل لها السيجارة ، وقالت له : أنت تشبه شخصاً أعرفه أنت تشبه « الأستاذ عبدالحكيم عامر » !! عاد إلى مقعده وأغرق فى الضحك ، سألها عن ثقافتها فقالت أنها قرأت لسومرست موم ، وبلزاك ودارون وجوركى ... رد عبد الحكيم : يعنى كلهم خواجات ، هل قرأت للمنفلوطى أو الجاحظ ، أو شوقى أو طه حسين .. هل قرأت عن عمر بن الخطاب ..

وفى اليوم التالى حمل إليها عباس رضوان - توفى إلى رحمة الله - هدية المشير ، القرآن الكريم ، وكتاب عباس العقاد عبقرية عمر .. وبعدها اتصل بها على شفيق - توفى

إلى رحمه الله - لتلتقى بعامر فى نفس المكان ، وألغت ندوة الخميس فى بيتها ، وذهبت ولكنها لم تجد أحداً وانتظرت بسيارتها ربع ساعة ثم رجعت .. ولكن عامر اتصل بها تليفونيا ، فذهبت ووجدت معه صلاح نصر وعباس رضوان ، وفى هذا اللقاء لاحظت لأول مرة أن هناك شاباً يلزم عبدالحكيم على الدوام ، « لفت هذا الشاب نظرى بانشغاله الكامل بكل ما يخص عبدالحكيم ، واهتمامه العميق المخلص بمتابعة وتلبية أوامره ، حتى قبل أن يطلبها منه عبدالحكيم ، وكأنما كان يحس بما يدور فى رأسه ، كان شاباً أبيض اللون هادئ الملامح ، خجولاً يوحى بالثقة والطمأنينة ، من ذلك النوع الذى تألفه النفس وتطمئن إليه ، وعرفت فيما بعد أن هذا الشاب هو محمد متولى السيد «الشماشرجى» لعبدالحكيم عامر .. وسألها عامر عن أصدقائها الطليان وماذا يعجبها فى الأجانب .. وقال أنها لو غابت عن هذه الجلسة لفقدت الهدية ونظر إلى محمد متولى السيد فأحضر الهدية ، مرة أخرى نسخة جميلة من القرآن الكريم لها غلاف بديع ، وكتاب «عبقريه عمر» للعقاد .. هديتان فى يومين لم يتغيرا فى كل مرة نسخة من القرآن الكريم ، ونسخة من كتاب عبقريه عمر ..

و ذات يوم اتصل بها المشير وطلب إليها أن تحضر كما هى فوراً .. غادرت المنزل فى الحال وجدته واقفاً ينتظرها فى الحديقة مرتدياً قميصاً وبنطلوناً « وحالما وقعت عيناه على هتف مرحباً أهلاً عروستى !! خيل إلى أنى أخطأت السمع ، فظننت أنه قال كلمة أخرى توهمتها «عروستى» ولم يكن من الممكن أو الجائز أن أسأله أو أستوضح حقيقة الكلمة .. وسار معها إلى حيث يجلس زملاؤه وأصدقائه - عباس رضوان ، صلاح نصر ، ومدير مكتبه على شفيق ، أما الشماشرجى محمد متولى السيد فهو يقدم لنا ما نحتاجه من مشرب ومأكل ..

وقال المشير ضاحكاً : أنا الذى سأقدم لك العشاء هذه الليلة ، فى المرات السابقة كنت تحضرين لنا العشاء ولكن هذه المرة على أنا .. فرفضت ضاحكة : ولكن العشاء سيسبب لك المتاعب ، وقال المشير « ياللا يا عروستى حضرى لنا العشاء » لم يعد ثمة شك أنه بالفعل يقول «عروستى» وأنا لم أخطئ فى هذه المرة ، ولا فى سابقتها ، قلت متسائلة : «عروستى» .. أجاب بوجه باش سعيد « طبعاً عروستى » .. وسألت : « وما معنى هذه الكلمة ؟ أجاب : معناها .. عروستى .. ألا تعرفين معنى عروستى ؟ .. لم أصدق أنه يقصد المعنى الذى أعرفه ، وقالت له : تقصد عروسة .. عروسة ؟ قال وبسمته تتسع : بمعنى عروسة .. وزواج .. وأبناء .. وطلب إليها أن تمشى معه فى الحديقة .. أخذها

وسار بها بين الأشجار ومشيت معه .. الصمت يظلهما .. إلى أن بلغا بقعة من الأشجار فأشار المشير إلى الأرض وطلب إليها أن تجلس بجواره على النجيل قائلاً : «هل تعرفين لماذا قلت عروستي وأخبرتها أنها نجحت في الامتحان وأن عروض الزواج وعروض التمثيل التي قدمت إليها كانت مفبركة لاختبارها ، وكان الذهب والمال والشباب كلها شراكاً تنصب لها وهي تسير كالعمياء ، وسألته عما إذا كان من اللائق أن يسألها أولاً عن رأيها في الزواج ؟ وقالت له غاضبة : ما رأيك بعد كل هذه الاختبارات أنني لا أوافق .. وتركتهم غاضبة وانطلقت بسيارتها ورفضت محاولات تهدئتها .. في تلك الليلة زارها صلاح نصر شارحاً لها أنه عرض للزواج ... وأن متابعتها والاختبارات كانت لدواعي الأمن.

ذهبت في رحلة مع فريق فني إيطالي وعندما عادت اتصل بها المشير تليفونياً : مساء الخير .. أنا الدكتور .. هل عندك ما يشغلك اليوم ؟ .. قلت : لا .. قال : إذا هل يمكن أن تجيء الليلة ..

أصبح من الأمور العادية أن يتصل بها المشير ويدعوها لقضاء سهرة معهم ، وعرفت الطريق دون أن يصحبها أحد وأخذت معها بعض الطعام ، وفي هذا اللقاء تحدثت عن الاتفاق مع المنتج الإيطالي لتصبح نجمة عالمية .. كانت في دوامة هل المنتج الإيطالي حقاً منتج ؟ هل تصبح نجمة عالمية أم تصبح زوجة عبدالحكيم عامر ؟

فجأة دق جرس الباب - دهشت - من عساه يأتي في وقت متأخر من الليل بدون موعد ، فإذا بها تجد عبدالحكيم واقفاً أمامها ، وسألها عما إذا كانت تسمح له بالدخول ؟ وأفسحت له الطريق ودخل في بيتها ، وخلفه « متولى » ومشى عبدالحكيم رأساً إلى الصالون ، بينما متولى بين الصلاة والمطبخ ، وطلب إليها أن تخرج معه ، ونزلت من شقتها وجلست بجوار متولى السيد في السيارة وجلس هو في الخلف ، فلما وصلا إلى نفس المكان أدار شريطاً سينمائياً وهي وهو يجلسان على الأرض ، وعرض أمامها أفلاماً لبعض النساء مبرراً تعرضها لاختبارات ، ثم صحبها إلى الحديقة بعدها قادها إلى مائدة عليها أطيب الطعام لحوم وفاكهة وحلوى وحولها باقات الورود ، ودعاها للجلوس قائلاً : والآن هل توافقين على الزواج مني ؟ ستم الخطوبة في وقت قريب ، وبعدها نحدد موعد الزواج ، لقد تفاهمت مع والدتك على كل التفاصيل ، على أن يظل أمر الخطوبة والزواج سرّاً لفترة .

أنقذها عبد الحكيم عامر من حيرتها وترددها حين اتصل بنفسه بالمنتج الإيطالي قائلاً بعد أن وجه له تحية مقتضبة أنا خطيبها وهي بجوارى الآن ، لا داعى للحديث معها ، تقاليدنا لا تسمح بذلك سترك السينما نهائياً ولا داعى للمحاولة ، ووضع السماعة ، ثم أمسك بذراعها قائلاً وهو يسير بها نحو السيارة : أين تقيم أمك ؟ .. وانطلقت السيارة يقودها السائق متولى حتى وصلوا إلى منزل والدتها وصعد المشير رأساً حيث قابل والدتها ولاحظت هي أن الحديث بينهما يدور بصورة من يعرف كل منهما الآخر .. واكتشفت أن والدتها تعرف كل الموضوع بما فيه موضوع الخطوبة ، وقال المشير : أنه لا يريد أن يخرج الأمر عن ثلاثتنا .. أنا وأنت وبرلنتى ، ومضت ستة أيام قبل أن يتصل بوالدتها ويخطر لها أن موعد الخطبة الخميس المقبل ، وفى الحفل أخرج من علبة أنيقة دبلة الخطوبة وألبسها الدبلة التى عليها اسمه وألبسته الدبلة التى عليها اسمها ، ثم بدأ تقطيع التورته بين فرح الحاضرين وعبارات التهئة ، وبعدها ألبسها سواراً ذهبياً بسيطاً ، قبل أن يقدمها إلى إخوته ..

وتقول السيدة الفاضلة وهي تروى قصة زواجها أن عامر غاب عنها بعد ذلك فترة لمشغوليته ، وأنه عندما يلتقى بها كان حريصاً لو كان الكلام يدور بينه وبين آخرين ، وتصادف دخولها فإن الحديث يُقطع فوراً ..

وبينما كادت تنام يفاجئها رنين التليفون والمشير على الطرف الآخر؟ وجدته يقول لها باقتضاب : انتظرى متولى فهو سيمر عليك غداً فى الثامنة مساءً ، وفى الموعد يجئ متولى ويصحبها فى عربته إلى شاليه صغير فى شارع حدائق الأهرام ، وبعد قليل يحضر عامر ومعه على شفيق وآخر من حرسه فيقبل نحوها بشوق ولهفة ، ولأول مرة قبلها على وجتها ثم سألها عن رأيها فى المكان ؟

و ذات يوم اتصل بها الدكتور قائلاً : ازيك يا عروستى ، وأخبرها أنه مسافر إلى الإسكندرية وطلبت هي أن يلتقيا هناك فى منزل تملكه فى كينج مريوط ، وأعطته العنوان طالبة أن يمر عليها ، وجاءها ومعه هدية كتاب عن أفلاطون ، وقرأ الكتاب معاً ، وشاهداً فيلماً سينمائياً وتقول برلنتى « كانت ليلة من الليالى النادرة التى نتزعجها انتزاعاً من برائن المهام والمشاكل ودواعى الأمن ، ولا أنكر أنى فى ليلتى تلك همتُ بهياماً ! ويبدو أن دلالاً أنشويأ بدر منى وترامى عليه ! لكن المشير أيقظنى من نشوتى حين نظر فى عيني طويلاً ثم ربت على ظهرى قائلاً بغموض : لا بأس .. اصبرى ، ثم صمت طويلاً وهو

يتفحصنى بعينه الحائيتين ، ثم قال وعلى شفثيه ظل ابتسامة : قد تقولين أنى رجل فلاح متخلف .. ولكن فلتعلمى أنى أركب الطائرات والغواصات .. وإنى أتشاءم من الحرام.. بدأ عقلى يفيق وأنا أتأمل معانى كلماته ، وأفكر فى مراميها ودواعيها !وبدا لى الأمر غامضاً ومحيراً ولم يتضح لى المعنى إلا حين قال ضاحكاً : هل أحد يصدق ذلك أو حتى يتصوره .. إن هذا الجمال كله أمامى وأنا أعرض عنه .. فعلاً الحقائق لا تصدق!!»

ولم تظهر منه بوادر رغبة من رغبات الرجال ، فهو دائم الحديث عن الأخلاق ، حريص على الصوم والصلاة ، حتى فوجئت به وبوالدتها ومعهما متولى فى شقتها ، وفى هذه الليلة تحدد موعد الزفاف وخرج معها المشير فى سيارته فى نزهة بالطريق الصحراوى..

ووقفت العربية فى الطريق الصحراوى ومن داخل العربية يصلنا صوت أم كلثوم يشدو بأغنية الأطلال «هل رأى الحب سكارى مثلنا» .. وكان جوابى على سؤال أم كلثوم «نعم .. أنا والمشير» عشنا فوق الرمال قليلاً ، ثم وقفنا نتأمل ما حولنا ، ثم استدار المشير نحوى .. نظر فى عينى طويلاً ، فنظرت بدورى فى عينيه فقال : قولها ، تخابشت متسائلة :ماذا أقول ؟ قال : قولها ..علشان أنا كمان أقولها . قلت : لا أستطيع . قال : لماذا أأست تحسيتها . قلت : أحسها ولكنى لا أستطيع قولها . قال معانداً :لابد من قولها .. لا تخجلنى منى إنها لا تنقص من قدرك . قلت : لن أقولها وأنت تعرفها. قال : أريد أن أسمعها ، قلت : لم لا تقولها أنت . قال : قولها أنت أولاً . ولم أشعر إلا وكل منا يحتضن الآخر فى حب .. وقبلنى قبلته الأولى منذ تعارفنا .. أنبأنى المشير فجأة بأن موعد الزواج سيكون الخميس المقبل .»

كان ذلك فى الطريق الصحراوى خارج السيارة والحوار بين عبدالحكيم عامر قائد القوات المسلحة المصرية وبين السيدة الفاضلة ممثلة الإغراء نفيسة عبدالحميد ..



كان الزواج يوم الخميس ١٥ مارس ١٩٦٣ ، وقال لها المشير أن متولى سيكون تحت أمرك طوال اليوم ، ونقلها متولى بالثوب الأبيض إلى البيت الجديد مع أختها وأمسها ، وأعد متولى البوفيه ، وتم عقد القران «ورأيت عبدالحكيم عامر بطوى ورقة الزواج فور

الانتهاء من كتابتها وتوقيعها بشهادة أخويه مصطفى عامر ، وحسن عامر ، ويضعها في جيبه» وذهبا هو وهى إلى كنج مربوط ، وكانا يتنزهان في الحديقة المحيطة بالفيللا ويلتقطان بعض الصور التذكارية (لم تظهر أية واحدة من هذه الصور حتى لدى أسرتها) . وجاء متولى مسرعاً لأن جمال عبدالناصر يطلبه .. فارتدى ملابسه وأسرع إليه ، تركها يوم الزواج ليسرع إلى جمال عبد الناصر ، الذى بالتأكيد لم يكن يعلم وإلا لما اتصل به أو اتصل به فى التليفون عندها ، ولكن متولى الذى جاء مسرعاً كان يغطى أمر السرية حتى لا يعرف عبد الناصر ، هذا هو المفهوم من روايتها.

لقد صورت بذلك المشير على عكس واقعه ، وبما لا يتلاءم مع عمره ، وأبرزته على أنه مراقب .. يسير معها فى الحديقة ويجلسان على الحشيش الأخضر يتناجيان ... يقبلها فى الطريق الصحراوى .. وينادى والدتها « بماما » .. ويحدد موعداً للشبكة وللزفاف .. وغير ذلك من الأشياء التى لا يليق حدوثها من رجل فى وضعه من حيث السن والموقع والتجربة ، وحتى لو حدثت فإنه مراعاة لأمر كثيرة لا يجوز روايتها فى مجتمعنا المحافظ لأن ذلك لا يسىء فقط إلى المشير بل وإلى أسرته ، وليس مستحجاً روايته بالنسبة لها ، وقد بلغت من العمر أرذله .



تم الزواج ، وانتهت القصة كما روتها السيدة الفاضلة برلنتى بنفسها وقد اختصرنا كثيراً من التفاصيل الصغيرة ، رغم أهميتها فى إكمال الرتوش حولها .. وفاتنا فى سرد هذه القصة حديثها حول زيارة عبدالناصر لهما فى كنج مربوط ، وكان عبدالناصر يطلق عليها اسم « المتوحشة » كما كان يلعب مع عامر ، وصلاح نصر ، وعباس رضوان القمار ولكن بدون نقود .. وفى كل واقعة كانت تذكر أن محمد متولى السيد كان متواجداً ، وأنه مخلص لها ، وللمشير ، وأنه متابع الموضوع من بدايته .. وقالت أنه التقطت لهما كثير من الصور فى مناسبات مختلفة ، منها الصورة التى نقصت والتى اتهم فيها عبدالمنعم أبوزيد وزوجته الممثلة سهير فخري .. ومع كثرة هذه الصور التى تقول أنها التقطت لهما فإنه لم تظهر لهما أية واحدة منها .. ولم تكن لدى السيدة الفاضلة برلنتى صورة واحدة .. وإلا كانت نشرتها فى كل مكان ، وفى كل صحيفة ، وعلى كل شاشة ، وربما طبعت منها عشرات الألوف لتوزعها أو تباع مع صور الفنانين .

رجل المشير .. يروي القصة

امتدحت السيدة الفاضلة برلتى عبدالحميد السيد محمد متولى السيد رجل المشير الأمين كثيراً جداً ، فقد كان حاضراً منذ البداية حتى النهاية كما تقول ، وقد ورد اسمه فى الكتاب الذى يحمل اسمها أكثر من مائة مرة ، كمرافق للمشير أو كسائق لها ، وكان تقريباً القاسم المشترك فى كل اللقاءات والجلسات ، فهو الذى رتب حفل الزفاف ، وصحبها مرات عديدة إلى السينما ، وعندما أصدرت كتابها الأول « المشير وأنا » أهدته نسخة منه ، وكتبت فى الإهداء « إلى رجل المشير الأمين فى زمن قلت فيه الأمانة ، إلى المصرى الأصل محمد متولى السيد ، أهدى نسخة من كتابى هذا لعلى أكون قد وفقت فى رد الأمانة ، إلى أهلها .. وهم أهلى الشعب المصرى » .

هذا الرجل الأمين بكل المواصفات الجميلة التى ذكرتها عنه السيدة الفاضلة برلتى عبدالحميد ، فوجئ بها تزوره فى بيته بصحبة أحد موظفى « أخبار اليوم » ودعته بإلحاح لزيارتها ، وقد لى دعوتها وذهب لزيارتها من أجل « عمرو » ابن المشير عامر ، وتكررت بعد ذلك زيارته لها بناء على إلحاحها ويقول « أننى شعرت أنها تريد استقطابى بأى صورة من الصور ، لقد كانت تحاول جاهدة أن تؤكد للجميع أنها زوجة المشير عامر ، ولأننى رجل المشير عامر الأمين على حد قولها ، فإنها تريدنى كوسيلة من وسائلها المتعددة لتحقيق غايتها ، فدائماً تبدأ أحاديثها معى عن حياة المشير وسنوات عمله بطرق غير مباشرة ، وفى تحفظ شديدة ، وتقدمنى إلى ضيوفها متعمدة على أننى سكرتير المشير وكاتم أسرارهم وظله وكانت دائمة الثناء على خصالى وأخلاقي أمام الحاضرين من ضيوفها إلى الدرجة التى كنت أشعر فيها بالخبجل من كثرة الثناء » .

وعندما تيقن من أهدافها اعتذر محمد متولى السيد عن التردد عليها بحجة أنه متعب ويعانى من مرض فى قدميه فقامت بشراء سيارة ١٢٨ وأعطتها له « فشعرت بأنها تضيق على الخناق وتزيد من حصارى » .

« وباحت لى بأنها تنوى كتابة مذكراتها ، ونظراً لأنها لا تملك أية مواد تستطيع فيها أو من خلالها أن تكتب فهى ترغب فى الحصول منى على المعلومات الكافية والأسرار الكثيرة عن المشير عامر ، لأنها كما قالت لا تعرف عن حياة المشير سوى القليل جداً .. وأضافت على الرغم من أننى كنت على علاقة به لمدة ٤ سنوات ، فالساعات التى كنت أقضيها معه

قصيرة جداً ، ولا تتيح لى معرفة الكثير من حياته ، وأحضرت أوراقها وأقلامها ، وبدأت فى كتابة كل صغيرة أو كبيرة أروىها ، ولم تأخذ منى غير الهوامش ، وكنت متحفظاً فطلبت منى أسماء وتليفونات المقربين من المشير ومحاولة منى فى التخلص منحتها أسماء بعض أصدقاء المشير ..

هكذا بدأ محمد متولى السيد تدوين قصة « ناصر بين عامر وبرلتى » التى وضعها فى كتاب صاغه فى سلاسة وبأمانة الزميل الكاتب الأستاذ صلاح البيلى .. وأنا هنا أستعرض بعض ما جاء فى الكتاب الذى لم تعترض عليه السيدة الفاضلة برلتى عند طرحه فى الأسواق ، والذى امتدحت أمانة كاتبه.



رأى متولى السيد أنه يسير فى اتجاه الإساءة إلى المشير ، وهو الرجل الذى أخلص له ، فانسحب تدريجياً ، وباع السيارة وأعاد إلى برلتى مادفعته فى ثمنها حيث كان قد أعطاها جزءاً من ثمنها .. ووفقاً لمذكرات محمد متولى السيد فقد أصرت على أن تعلن الحرب على الجميع لتنفيذ أغراضها فلم تترك فرصة إلا انتهزتها لإذاعة علاقتها السابقة بالمشير ، من ذلك أنها تعمدت الرد على كل ما ينشر عن المشير عامر فى الصحف والمجلات سواء كان الموضوع محل النشر كبيراً أو خبيراً قصيراً ، وسواء كان فى صالح المشير أو ضده وحجتها أنها تدافع عن زوجها السابق .. المشير عامر .

وقال متولى: أنها فى سبيل ذلك أقامت منازعات قضائية حول فيلا كينج مريوط رغم أنها تعلم علم اليقين أنها ليست مكتوبة باسمها ، وأقامت دعوى ضد أبناء المشير عامر من أجل الميراث وطلبتنى عن طريق المحكمة باستدعاء رسمى للشهادة إلا أننى رفضت مراعي القسم الذى أخذته على نفسى ألا أقول غير الحق .. وقدم الطالب الجامعى عمرو عبدالحكيم عامر بلاغاً للنائب العام فى مطلع عام ١٩٨٨ راجياً إعادة التحقيق فى وفاة أبيه المشير ، واستند إلى شهادة مجموعة من الذين يؤيدونه وأنا واحد من هؤلاء ، وكان الهدف واضحاً ليست الرغبة فى البحث عن الحقيقة ، وإنما سعى برلتى إلى تذكير الرأى العام المصرى أنها زوجة المشير وأم ابنه ، وحاولت أن تخرج بالقضية إلى النطاق العالمى فذهبت إلى لندن للعلاج ، ولما طالبوها فى المستشفى هناك بنفقات العلاج ، قالت إنها تتلقى العلاج على نفقة الحكومة لأنها زوجة المشير عامر وعليهم أن يتوجهوا بطلباتهم

للجهات المعنية فى القاهرة .. وتعود إلى القاهرة لتتشر نبأ علاجها فى لندن ، وأن من حقها كزوجة سابقة للمشير عامر أن تتولى الدولة علاجها .



بعد الانفصال عاد المشير عامر من دمشق حزينا ، وانكفأ على نفسه يلحق أحزانه وحده إلى أن استطاع صلاح نصر أن يقنعه فى نهاية عام ١٩٦٢ بإنهاء عزله ، وكان يصحبه إلى الخروج فى أوقات متأخرة من الليل ، وفى كل مرة ينصح المشير محمد متولى أن يظل فى مكتبه ، ولا يغادره حتى يعود .. وكان متولى يتعجب لهذه التوصية المشددة ، فهو من تلقاء نفسه لا يغادر مكتبه قبل أن يتأكد من نوم المشير ، فلماذا هذه التوصية التى كانت تتكرر دائماً وكان يوصيه « إذا طلبنى الرئيس فلا تخبره بخروجى وإنما قل له أنتى مع أبنائى فى الطابق العلوى أو أنتى نائم » .

أى أنه كان يتعمد إخفاء أمر هذه العلاقة عن عبدالناصر بالذات ، وقال محمد متولى السيد أن السيدة الفاضلة برلتى تعرفت على المشير عن طريق صلاح نصر بعد الانفصال فى محاولة لإخراجه من عزله ..

يقول متولى « إن الأسئلة ظلت لا تجد إجابات عنده حتى جاء صلاح نصر ذات ليلة فى أوائل عام ٦٣ وبعد دقائق نزل مع المشير فى سيارة صغيرة ، وفى نفس الليلة اتصل به المشير بعد منتصف الليل يأمره أن يحضر ومعه على شفيق لأن السيارة تعطلت ، واتصل بعلى شفيق وذهب معه إلى فيلا فى نهاية طريق الهرم حيث وجد الضوء خافتا والسكون يخيم على المكان » ، « واستطعت أن أرى بين أغصان الشجر سيدة بالبنطلون والبلوزة » .. كانت « فردة الكاوتش نامت » واستقل المشير سيارته وتركهم وعندما عاد متولى قال له المشير « إننى أثق فىك ثقة عمياء ، فكن عند ثقتى ولا تتكلم عن أى شىء رأيت أو سمعته الليلة مع أى إنسان على وجه الأرض خاصة المدام » .

وفكر متولى بأن محاولات المشير لفرض حصار شديد من السرية على تحركاته وعلاقاته تكون مبررة ومفهومة فى إطار الحفاظ على مصالح مصر العليا ، ولكن إذا انحرفت إجراءات السرية عن مقصدها بحيث تكون السرية على الزوجة ، أو على عبدالناصر نفسه بحيث لا يعلمان عنها شيئاً ، فهذا شأن آخر ..

« ولم يعلم بأمر العلاقة بين المشير عامر وبرلتى عبدالحميد أحد غيرى ومجموعة قليلة العدد هى : صلاح نصر ، وعباس رضوان ، وعلى شفيق ، وأبوزيد ، وبعد أيام ومع

تعدد الزيارات اتسعت الدائرة ، وصارت تشمل : المهندس حسن عامر شقيق المشير ، وأخاه مصطفى عامر الذى ادعى أمام الجميع أنه زوج برلتى إمعانا فى السرية والملحق الثقافى المصرى فى لندن عبدالمنعم عامر ابن عم المشير ، وأحد أفراد الأسرة المقربين إلى قلب وعقل المشير ، ومع كل هؤلاء ، وربما قبلهم ، كان السادات .. الذى كان محل ثقة المشير عامر ، قريبا منه ورفيقه فى رحلاته خارج مصر ، وظله حيث سار ، ومنذ أن قامت الثورة والمشير يتعهد .

ويقول محمد متولى السيد « إن السادات قد حظى برضا المشير ومنحه المشير الحق فى الحصول على مفتاح الفيلا - فيلا الهرم - فى الأوقات التى لا يكون موجوداً فيها فى مصر .. وفى تلك الأثناء كانت برلتى تذهب للإقامة عند والدتها أو فى شقتها التى تقيم بها حتى الآن ، والتى سبق للمشير أن استأجرها لها .. يأتينى السادات طالبا مفتاح الفيلا الخالية ، ويأخذه بناء على تعليمات المشير ، ثم أقوم بتوصيله إلى هناك بسيارتى ، وفى أحيان نادرة ، يذهب بسيارته الكاديلاك إلى فندق مينا هاوس فى الهرم حيث أكون فى انتظاره ، وبعد أن يصرف السائق والحرس الخاص به ، أقوم بتوصيله إلى الفيلا التى كانت قرية من مبنى الفندق ، وفى مرات نادرة كنت أصحبه فى سيارتى رأسا من مجلس الأمة الذى كان رئيسا له ، وأحيانا ينتظرنى فى أماكن أخرى بناء على اتفاق بيننا سبق التصديق عليه .. »

« وقد انضم إلى الذين عرفوا بأمر العلاقة اللواء طيار « عصام الدين خليل » صديق المشير عامر ومدير مكتبه ، ورئيس مخابرات الطيران ، ورئيس مكتب الخبراء الأجانب ، ورئيس الهيئة العربية للتصنيع ، وصاحب الأمجاد التاريخية فى ذلك الوقت ، ومن طرف برلتى عرفت بأمر العلاقة والدتها « سيدة إسماعيل فراج » وشقيقتها الصغرى « زهرة عبدالحميد » وهى التى أقامت معها بصفة دائمة بعد طلاقها من زوجها الأول كاتب المحامى .. »

نتوقف مع محمد متولى السيد وفقاً لكتابه الذى قدمه بقلمه صلاح الببلى عند سيرة المشير عامر ، والسيدة النبيلة زوجته الأولى وأم أولاده ، فقد ولد المشير فى قرية أسطال بالمنيا ، وما كاد يفرغ من دراسته فى الكلية الحربية حتى دفعته والدته للارتباط بإحدى قريباتها من قرية « قلو صنا » ، وكانت زوجته تملك بعض الأفدنة فمدت له يد العون والمساعدة فى بداية حياته الزوجية . أنجب المشير كبرى بناته « آمال » ثم « نجية »

و«جمال» و « نوال » قبل الثورة ، الأمر الذى جعله يقبل مساعدة والدته له بعد أن قررت البقاء إلى جواره على أثر زواج والده « الحاج على » عمدة البلد بزوجة أخرى ..

وكان المشير يحيا حياة صعبة قبل الثورة ، يسكن منزلا متهالكا ومتواضعا يقع فى شارع غرب القشلاق بحى العباسية وقد اضطرت الأسرة أن تتعامل مع أحد البقالين المجاورين لها عن طريق الاستدانة أو « الشكك »!

« المشير وهو برتبة لواء كان يرسلنى بصحبة شقيقه طالب الطب فؤاد عامر إلى قريته أسطال للحصول على المال ، وكنا نتنظر فى القرية بضعة أيام حتى يستطيع « الحاج على » تدبير المبلغ المطلوب ، وهى ورقة من فئة الخمسين جنيها قبل إلغائها ...

زوجة المشير عامر السيدة النيلة والأصيلة ، وأم أبنائه ، أنجبت بعد قيام الثورة ثلاثة أبناء « ناصر » ولد بعد نجاح الثورة ، و « سوسن » و « صلاح » وصار للمشير سبعة من الأبناء من زوجته وأم أولاده التى كانت تعاونه على تحمل أعباء الحياة عن طريق ملكيتها لبعض الأفدنة فى قريتها بصعيد مصر ، وكانت مثالا للإخلاص فى رعاية مصالح زوجها، وخدمة الأبناء السبعة ، هدفها رعايتهم ، والتفانى فى خدمتهم ، ولم تبهرها الأضواء فتنسى الأبناء والزوج فى سبيل السلطة أو النفوذ أو المال !

« كثيرات انقلب حالهن بين يوم وليلة ، كن فقيرات معدمات لا حول لهن ولا قوة ، فصرن أميرات يرغبن فى الشئ فيجدنه أمامهن فى الحال بعد أن كن مثل سواد الشعب ، وزوجة المشير لم تكن يوماً من هذه النوعية من النساء ، لم تكثرث بما يدور حولها من تغيرات ، ولم تتغير طبيعتها فظلت الست الريفية البسيطة ، المتواضعة .. لم تتدخل فى شئون زوجها المشير من ناحية عمله السياسى والعسكرى ، ولم تفتح معه حديث المقابلات والمفاوضات وما يدور خلف الكواليس فى الغرف المغلقة ..

« وللتخفيف من أعباء البيت والأسرة استقدمت خادما صغيرا من قريتها يدعى «خيرى» وحاولنا من جانبنا التخفيف عنها بشتى الطرق ، نظرا للجهد غير العادى والذى يفوق التصور الذى كانت تبذله راضية النفس ، مطمئنة الضمير ، استقدمنا لها طباحا من الطباخين العاملين فى المصانع الحربية لكى يتولى بنفسه شئون المطبخ ، ولكنها لم تقتنع بجدوى وجوده ..

« وحين شعرت بأن المشير تغير بعد أن طرأت عليه الأحداث الجديدة ، ومحاولات الاهتمام بالنفس .. لم تتغير ، ولم تفقد ولاءها ووفاءها نحوه .. وحين علمت بعد وفاة

المشير علاقته مع برلنتى عبدالحميد لم تتغير ، وظلت هى نفس الزوجة الوفية التى لا ترى فى الدنيا شيئا يستحق الاهتمام إلا بيتها ، ومستقبل أبنائها ..

« وكل هذا لا ينفى أن المشير كان يعانى حقا من فراغ عاطفى وفكرى .. زوجته منصرفة عنه ومشغولة طوال اليوم بين أعمال المنزل ومسئوليات الأبناء ، ولمستواها العلمى المتواضع لا تستطيع أن تواكب المشير فكريا ..

« ووجد المشير فى برلنتى ضالته التى روت عطشه ، وانتشلته من همومه وفراغه الوجدانى فكانت أول تجربة فى حياته مع الجنس اللطيف .. وأى تجربة ؟ !»

هذه بالنص كلمات محمد متولى السيد فى كتابه ، ويواصل قائلا : « لم تكن برلنتى عبدالحميد مثل كل النساء ، وما كان المشير رجلا مثل كل الرجال ..

« لقد وجدت برلنتى عند المشير الإنسان الذى كثيرا ما بحثت عنه ، وجدت هى الباب مفتوحا فلم تتأخر فى الدخول ، وما أن دخلت حتى امتلكت قلب وعقل المشير عامر ..

« وكانت برلنتى تتولى بنفسها رعاية أسرة مكونة من تسعة أفراد ، أى جيشا كاملا ، أى أفواها مفتوحة ، وجيوبها فارغة ، وملابس ، ودواء ، وتعليما ، ومواصلات بعد أن تخلى الأب عن أسرته ، والأطفال فى سن مبكرة من الحياة ، ثمانية من الأبناء ، خمس فتيات وثلاثة أبناء بالإضافة إلى الأم ، وكان على برلنتى أن تتحمل مسئولية أسرته بكل أعبائها..

« أسرة برلنتى تقيم فى مسكن متواضع جداً ، مكون من غرفتين صغيرتين ، وليس لها مورد للرزق غير عمل برلنتى فى الفن .. واستطاعت برلنتى ألا تكتفى بسد حاجات أسرته من المأكل والملبس ولكنها أيضا وقفت بجانبهم فى التعليم حتى رأت ثمرتها ناضجة تجذب الأنظار .. وأشقاؤها وصلوا إلى نهاية التعليم الجامعى أو المتوسط ، وأصبح منهم الطبيب ، والضابط والمحاسب .. الخ .. أثمت برلنتى رسالتها على خير ما تكون الرسالة .»

ونواصل تتبع رواية متولى السيد ونفس كلماته المنشورة فى كتابه ، وهو الرجل الذى اختارته برلنتى من بين الذين كانوا حول المشير لكى تمدحه وتكيل له الشاء .



« فى فيلا متواضعة فى منطقة « الهرم » بدأت أغرب قصة حب ، الفيلا استأجرها

سكرتير المشير العسكري « على شفيق » فى نهاية عام ١٩٦٢ تحت دعوى أنها لخير أجنبى وزوجته .. وكان هذا الخير فى الحقيقة هو المشير وبرلتى .. الفيلا تتكون من غرفتين اثنتين لا أكثر ، غرفة كبيرة بحمام خاص ، وغرفة صغيرة ملاصقة للمطبخ ، وتتوسط الفيلا حديقة كبيرة تزيد على الفدانين ، مزروعة ، وبها مسكن للخدم والبواب ..

« فى أول أمرها مع المشير كانت برلتى تبدو راضية بقليله ، متواضعة مستكينة راضية عن كل شىء ، تتظاهر بأنها ليس لها من الأمر شىء ، لا مطالب خاصة ، ولا أمانى ، ولا رغبات ، ورغم هذا التظاهر كانت عندما تريد شيئاً تحصل عليه بطريقتها الخاصة غير المباشرة .

ويقول محمد متولى السيد بالنص « كانت تمتلك سيارة صغيرة «مورس» ثمنها فى ذلك الوقت لا يتجاوز مائة جنيه ، فباعتها فصارت رفيقة المشير ، الرجل الثانى فى الحكم بدون سيارة .

« وتغلبت على المشكلة عن طريقى ، إذ كنت أألزمها بسيارتى ، وحصلت على بعض ما تريد - وليس كل ما تريد - بطرقها الخاصة غير المباشرة ، وأثبتت أن الموهبة لا تغنى وحدها ، فصاحب الموهبة فى حاجة إلى أن يعرف أسرار موهبته وكيف ينميها ويستفيد منها ..

« ولم تكن نوازع وطموحات برلتى بخافية على المشير لذلك كان يشدد علينا ألا نتحدث فى أمر من أمور الحكم والدولة وهو فى منزل برلتى !

« واقتصر على الخروج إليها معى بالإضافة إلى على شفيق وأبوزيد .. وأحياناً نتبادل فيما بيننا - نحن الثلاثة أنا وعلى شفيق وأبوزيد - الخروج مع المشير إلى فيلا برلتى حيث كان الأمر يتطلب بقاء أحدها فى مكتب المشير بمنزله كنوبتجى للرد على التليفونات الهامة خصوصاً تليفون عبدالناصر .»

ومرة ثانية يؤكد رجل المشير الأمين كما وصفته السيدة الفاضلة برلتى على أن عبدالناصر لم يكن يعرف بأمر هذه العلاقة ، بل إن هاجس عامر ورجاله كان التيقن من إخفاء هذه العلاقة عنه ، والتأكيد التام على إخفائها ، على عكس ما روته برلتى فى كتابها من اختراعات حول هدية عبدالناصر لها ، وزيارته لها ، يقول محمد متولى السيد فى كتابه « ناصر بين عامر وبرلتى » الذى صاغه صلاح البيلى أن المشير « كان لا يخرج إلى

فيللا الهرم حيث برلتى إلا بعد أن يفرغ من كل أعماله ، وبعد أن ينتهى من مسئولياته المتعددة والمتنوعة وبعد أن يفرغ من مصاحبة عبدالناصر فى كل شىء ..

« ورغم أنه لم يكن يترك عبدالناصر إلا فى وقت متأخر ، فقد كان عبدالناصر يتصل بالمشير فى وقت متأخر من الليل ، وكما أمرنا المشير كنت أتعلم لعبدالناصر باختراع الحجج والأعذار .. المشير نائم ، أو المشير فى الطابق الأعلى مع أبنائه ، أو فى الحمام ، ولكن أعذارنا لم تكن تصيب دائما ، فحدث ذات مرة أن أكد عبدالناصر وألح على طلب المشير .. وكانت أوامر المشير تقضى بعدم اللجوء إلى محادثته تليفونيا على الإطلاق فى الفيللا حيث برلتى هناك .. إذن لم يكن أمامى غير الذهاب إليه بسيارتى لإحضاره كى يحدث عبدالناصر على « الخط الساخن » ..

« وتحت أقسى الظروف كان ممنوعا علينا التحدث فى أمور العمل ومواضيع السياسة فى الفيللا حتى أن البريد السرى لم يكن يصل إلى يد المشير طالما كان فى الفيللا ، كان حريصا جدا ، لا يتكلم فى العمل الرسمى مهما كانت أهميته ، والشىء الوحيد الذى كنا نذهب به إلى المشير فى الفيللا : الصحف والدوريات المحلية والأجنبية والنشرات العادية الصادرة عن مصلحة الاستعلامات ، والتيكرز لوكالات الأنباء ، وخلاف ذلك لم يكن مسموحا لنا بعرضه عليه ، ولا أساس من الصحة أو الموضوعية لما تردد عن أن المشير كان يدير أجهزة الدولة بما فى ذلك الجيش والمخابرات وهو فى أحضان برلتى .

« أجل إن برلتى حاولت بشتى الطرق أن تحكم مصر .. خرجت عن تواضعها ، وبالتالي عن صمتها ، وبدأت أولاً همسا وبعد قليل صار الهمس صوتا خارقا للأذان ، حاربت فى جميع الجبهات لتحقيق غاياتها الكبرى ، وفشلت .. فكرت وخططت ، ونفذت ، وتمنت ، ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه ..

« خرجت مع السيدة برلتى ذات مرة ، وكانت تحاول بالتلميح أن تقدمنى للآخرين بصفتى الرسمية الوظيفية « سكرتير المشير » .. وأبلغت المشير فشدد على بعدم الخروج معها إلا بعد أن أخبره شخصيا .. ثم عنفها ونهاها عن أن تسلك ذات السلوك مرة قادمة.

« إن الأمر لو حدث مرة واحدة فربما - نقول ربما - كان من باب الخطأ وحسن النية ، لكنه إذا ما تكرر مرات ومرات رغم التحذير فإننا ، وبلا شك ، سوف نتيقن أن الأمر يحدث عمدا وقصدا .. أين برلتى من ذلك ؟ .. وإذن كانت تحاول - متعمدة - إشهار علاقتها مع المشير على الناس !

ويروى محمد متولى السيد أنه شخصياً كاد يطلق زوجته بسبب هذه العلاقة ، عندما اتصلت به تليفونيا السيدة برلتى لتبلغه أن إحدى صديقاتها أوصلتها بسيارتها إلى الكوافير وانصرفت ، وقد نسيت النقود فى بيتها وتريد أن تعود وليس معها سيارة ولا نقود ، ولم يكن المشير موجوداً فأخذ على عاتقه أن ينقلها من هذا الموقف ، وذهب إليها فى محل إبراهيم النقيب الكوافير الذى يقع تحت منزله ، وسلمها النقود على أساس أن مصطفى عامر أرسله إليها ، وعلمت زوجته بما حدث وذهابه إليها وكانت أزمة ، ويقول متولى أن هدف برلتى كان واضحاً ، وحلا للمشكلة فقد أمر المشير أن تشتري لها سيارة نصر ٢٣٠٠ وكانت هى السيارة التى يستخدمها الوزراء وكبار رجال الدولة ، وإمعانا فى التخفى سجلت السيارة باسم والدتها سيدة إسماعيل فراج ، وكان قد خصص لنفقاتها مائة وخمسين جنيهاً شهرياً .

ولما كان المشير يرفض الحرام ، فقد حرر لها عقد زواج عرفى احتفظ به وشهد عليه صلاح نصر والمهندس حسن عامر ، وعلم به فيما بعد مصطفى عامر ، وقيل أنها متزوجة بمصطفى عامر الملقب بالدكتور ، حتى أن البواب إسحق عرف أنها متزوجة من الدكتور مصطفى عامر ، كل ذلك فى ظل محاولاتها لاستغلال اسم المشير لإعلان هذا الزواج ...

وكانت « زهرة » شقيقة برلتى متزوجة من كاتب محام تختلف معه كثيراً وهددته برلتى إذا لم يطلقها قائلة أنها ستجعل رجال المشير يرسلونه وراء الشمس ، ونفذت تحذيرها واتصلت « بعلى شفيق » الذى أرسل عدداً من « القبضايات » أو الرجال الأشداء من عنده تعقبوا زوج زهرة وضربوه ضرباً مبرحاً ثم فروا هارين !!

وثار الزوج وطالب بحقه فى برقيات بعث بها إلى المسئولين فى الأجهزة العليا للدولة ، وإلى وزير الداخلية والنائب العام شاكياً من الاعتداء الذى وقع عليه ولم يفرق فى تلغرافاته بين مسئول وآخر حيث شملت الجميع بمن فيهم الرئيس عبدالناصر .. علم عبدالناصر بالحادثة ، وكاد الموضوع يتصاعد لولا تدخل « على شفيق » من جديد ، واستدعى زوج « زهرة » وسأوه بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، ومنحه ما طلب من تسهيلات و ضمانات وقام بطلاق زهرة ، وأرسل اعتذاراً عن البرقيات السابقة باعتبار الأمر مجرد « لبس وسوء تفاهم » .

ولم يعلم المشير بالموضوع إلا بعد انتهائه فغضب غضباً شديداً ، ولكنه فطن إلى الدافع الحقيقى من وراء تصعيد برلتى وافتعالها الأمور « ولهذا شدد علينا من جديد ألا نقحم

أنفسنا فى أى موضوع خاص ببرلتى أو أسرتها من قريب أو بعيد .. لأن هدفها واحد واضح وهو إشهار علاقتها بالمشير على جميع الناس وليس على المحيطين بها فحسب ، وهذا ما يأباه المشير بشدة ويقف صلبا فى معارضته إذن هما رغبتان تتصارعان ، رغبة المشير فى الكتمان ورغبة برلتى فى البوح .

ويستمر صراع برلتى التى لا تهدأ فتسج المحاولة تلو المحاولة إلى أن تصل لهدفها الأكبر ، وطموحها الأساسى بإعلان زواجها من المشير ، والمشير لم يتحمل سره وحده وإنما أطلع عليه دائرة الناس القريبة منه ، وبالتالي فهو يطلب المستحيل حين يصر على أن يظل السر سراً ..

ذهبت برلتى بصحبة أشقائها إلى « ركن فاروق » فى حلوان للنزهة ، وعلى عاداتها فى افتعال المشاكل قامت ومعها أفراد أسرتها وافتعلت مشكلة بالتعدى على العسكرى ، ضربوه ضربا مبرحا ، ومزقوا ثيابه العسكرية .. وذهب الجميع إلى قسم الشرطة وتحرر محضر بالواقعة وعرضوا - برلتى وأسرتها - على النيابة وأفرجت عنهم بكفالة مالية وقدموا إلى المحاكمة فى جنحة مباشرة أمام محكمة حلوان .

علم المشير بالحادث ، ولم يتدخل ، كما لم تتدخل نحن أيضا رغم محاولاتها المتكررة لإقحامنا فى الحادث .. ويبدو أن المحكمة نظرت بعين الرأفة إلى المتهم الأساسى فى الجنحة حيث كان طالبا فى الكلية الحربية ويدعى « السيد عبدالحميد حواس » ولذلك حكمت عليه بغرامة مالية كبيرة .



باءت محاولات برلتى المتعددة لاستغلال علاقتها بالمشير أسوأ استغلال بالفشل ، وكان هذا خير دليل على ميلها الفطرى نحو السيطرة وحب النفوذ أى القوة بأى شكل من الأشكال ، وكانت مطالبها فى هذا المجال لا تنتهى ... والمشير يرفضها بكل حزم وصراحة .

طلبت برلتى من المشير صراحة مطالب تدخل تحت بند استغلال النفوذ ، وعارضها المشير بكل شدة ، فطلبت أن يأذن لشقيقتها الكبرى « إمثال » أن تسافر للعلاج على ... الدولة بحجة أن « إمثال » تعاني من مرض خطير ، إلا أن المشير رفض وبقوة ، وقال إذا أرادت أن تسافر فليكن عن طريق اللجنة الطبية فى وزارة الصحة مثل غيرها .

وتشاجرت مع مالك العقار الذى تقع فيه شقتها فى « العجوزة » حين خالفت بعض النصوص فى العقد ، وطلبت من المشير أن يقف إلى جوارها ، ولكنه رفض التدخل .. وتمت التسوية بمعرفة المهندس « حسن عامر » شقيق المشير ، وكان ومازال عقد إيجار الشقة باسمه هو وليس باسم السيدة برلتى !

ويقول محمد متولى السيد أن السيدة برلتى توهمت أنها سيطرت على عواطف المشير وعلى عقله وفكره وقلبه ، ومن هنا بدأت تفصح له عن طموحاتها التى أضمرتها لسنوات فى صدرها .. خرجت عن صمتها ورضاهما بالقليل بعد أن توهمت قوة نفوذها ، وسيطرتها على المشير ، فبدأت فى تنفيذ مخططاتها على مراحل ، طلبت من المشير الزواج بها رسمياً ، وكنت مثل باقى أفراد المجموعة الذين نعلم بأمر العلاقة ، نعارض بشدة ارتباط المشير ببرلتى ، وشاركنا المشير الرأى ، وأيدنا فيه ، رغم مناوراتها كى يضعف المشير مرة فينفذ لها طلبها .. ومن وسائلها ومناوراتها للضغط على مشاعر المشير ودفعه نحو توثيق الارتباط بها إعلانها أن شخصاً تقدم إليها ويريد أن يتزوجها !

كان رد فعل المشير « لا أستطيع تنفيذ ما تطلبين ، ولك مطلق الحرية والاختيار بين البقاء معى أو الزواج بغيرى ».

وحين وجدت إصراراً من المشير على الرفض رضخت له رضوخ المناور الذى بعد نفسه لجولة جديدة .. وبعد فترة وجيزة عادت لتناور من جديد فى ساحة أخرى وهى تأمين المستقبل ، لقد توقفت عن التمثيل ، وقاطعت عالمها الفنى إرضاء للمشير ، وهى المسئولة عن أسرة كبيرة تعدادها ثمانية بخلافها .. وفهم المشير الرسالة ، واستوعب الدرس ، وكان قد خصص لها ١٥٠ جنيهاً كل شهر كتعويض لها عن تركها للتمثيل ، وحتى تستطيع الإنفاق على أسرتها ، ولكن الراتب وحده لا يكفى ، فبدأ يغدق عليها الهدايا الثمينة كإى زوج أو خطيب أو صديق فى جميع المناسبات خاصة عند عودته من الخارج ، وفى مرات كثيرة لم يكن المشير هو الذى يأتى بالهدايا إلى برلتى وإنما صلاح نصر وعلى شفيق ، واللواء عصام خليل مدير مكتب المشير ورئيس الهيئة العربية للتصنيع ، وأهدى إليها السادات بيك آب وراديو وريكوردر ماركة سابا .

وطمعت فى قصر جديد ، واشترى المشير فيلا فى حى « مصر الجديدة » أمام قصر البارون ، رقم ٣ شارع ابن بطوطة خلف مبنى القيادة المشتركة فى السابق بمبلغ ١٣,٥٠٠ جنيه ، وتم تسجيلها باسم والدته برلتى « سيدة إسماعيل فراج » وبعد وفاة المشير نقلت

ملكيتها باسمها وهى الفيلا التى كان يسكنها بالإيجار الدكتور محمد البهى وزير الأوقاف الأسبق .

مرة أخرى يتورط المشير مع برلتى - والكلام مازلنا ننقله عن كتاب محمد متولى السيد الذى صاغه صلاح البيلى - فقد أرادت أن تعلن زواجها من المشير على الناس ، وأن تنتقل من حياة الظلام والسرية إلى حياة النور ، ومارست كل ما تستطيع من ضغط على المشير كى يرضخ لها ويستسلم فى نهاية المطاف ، فكانت تهرب من المشير فى محاولات للضغط عليه ليعلن الزواج منها حتى تعود ، وكانت تعود دون أن يعلن هذا الزواج .

كان صلاح نصر معارضاً لزواج المشير من برلتى فعملت على التخلص منه ، بأن وجهت إليه كلاماً لا يجوز فقاطعها ولم يعد يتردد عليها ، وبذلك ابتعد صلاح نصر عن الفيلا وعن التردد عليها ، وتخلصت من واحد من خصوم الزواج والمعارضين له .. وسعت لأن يتعرف المشير على محمد كامل حسن المحامى الذى اشتهر بالكأس والثرثرة ، وكان هدفها أن ينشر فى جلساته قصة عامر وبرلتى فيعرفها الناس كمحاولة منها لإشهار هذه العلاقة ، ولكن حدث ما لم تتوقعه حيث إن محمد كامل حسن أطلع المشير على ماضى برلتى .. وسمع المشير من محمد كامل حسن كل ما قاله ، ولما عرفت برلتى ادعت أن محمد كامل حسن مجنون ، وأثارت عليه زوجته سهير فخرى وحاصرتة بالمشاكل ، وكانت تعلم الخلافات بينه وبين زوجته سهير فخرى ، واتفقت مع سهير على أن تتوسل للمشير أن يأمر بإدخال زوجها مصحة أو مستشفى الأمراض النفسية لأنه كثير الشراب وقد أضرت الخمر بقواه العقلية ، وبالفعل ادعت سهير للمشير بجنون زوجها بسبب الخمر ، وأيدت برلتى ذلك ، وقرر المشير إدخال محمد كامل حسن مستشفى بهمان للعلاج من الإدمان ، وقامت برلتى بزيارته فى المستشفى لتثبت للمشير أنه لا يزال صديقها رغم إساءته لها ، ولتؤكد لمحمد كامل حسن أنه لا دخل لها بما حدث له ، وحققت الهدفين .

واتجهت بعد ذلك لمحاولة التخلص من البواب إسحق ، وكان المشير عندها فى فيلا الهرم عندما استخدمت سلاح البكاء وزعمت أن البواب إسحق أهانها وسبها بألفاظ بذيئة .. وكاد الدم يتفجر فى عروق المشير غضبا ، ونادى البواب إسحق وظل يعنفه بشدة ، وحفاظاً على المشير أخذ محمد متولى البواب بعيداً ، وبدأ فى استجوابه ، وروى البواب الحكاية قائلاً : إن أختها زهرة جاءت وبصحبتهما - كما تقول - خطيبها ولكنه منعهما من

الدخول ، فشكت لأختها التى انتهزت الفرصة وعزمت على التخلص من إسحق ، وكان هدفها التخلص من كل المحيطين بالمشير حتى تستريح ، وعندما عرف المشير الحقيقة ، امتدح موقف إسحق البواب ومنحه مكافأة ثلاثين جنيها ..

وفى صيف سنة ٦٥ اختلى المشير وحده فى منزله بالجيزة ، فقد تعرض للانفلونزا ولم يقوى على الذهاب للإسكندرية مع أسرته ، وظل ملازماً للفراش فى بيته ، وكان صعباً أن يذهب إلى برلتى حتى يطلبه عبدالناصر فلا يجده ، فأرسل متولى لإحضارها هى وأختها زهرة إليه فى منزله بالجيزة ، وبالليل حيث تخفض الأضواء على الباب وفى الحديقة .. دخل بهما فى سيارته بعد أن انبطحت السيدة برلتى وشقيقتها فى الدواسة ، ولم يجد متولى - على حد قوله - داعياً لأن يدخلهما من سلم الخدم الخلفى ، ومكثا يومين فى الفيلا ، بعدها أخذت ٦ كاسات ملونة خلصة من وراء ظهر المشير حيث كان فى صالون الفيلا دولاب كبير للهدايا يحتوى على مجموعة من التحف والمقتنيا ، وشاءت الأقدار أن يرى المشير هذه الكاسات أثناء زيارته لفيلا الهرم حيث شاهدها .. وقالت برلتى أنها أعجبت بها فأخذتها ، وقام متولى بإعادتها إلى مكانها فى منزل الجيزة بأمر المشير .

« وفى حفلة عيد ميلادها سعت للتصوير مع المشير مع عدد من أفراد أسرته ، وكان عدد الصور محدداً يخرج فوراً من كاميرا تطبع الصور عند التقاطها ، واختفت الصورة التى ضمتها وأفراد أسرته مع المشير ، ووفقاً لمتولى السيد فقد كان هدفها استخدام الصورة للضغط عليه لإعلان الزواج أو أن تستخدم الصورة كوسيلة ، للانتقام من عبدالمنعم أبوزيد الذى زوجته من سهير فخري زوجة محمد كامل حسن السابقة ، فادعت أن أبوزيد سرق الصورة لأنه استدرجها فى أحاديث تليفونية وسجلها بموافقة المشير ، وفيها تحدثت عن رغبتها فى إعلان الزواج .. وسلم الشريط للمشير فما كان من المشير إلا أن سلم الشريط إلى برلتى لمواجهتها ، وهو الشريط الذى حصلت عليه المخابرات حين فتشت منزل برلتى عند القبض عليها .

وقد مز حادث اختفاء الصورة المشير وسبب له قلقاً شديداً لأن ظهور هذه الصورة بالذات تعنى إشهار وإعلان الزواج وهو ما يرفضه ، لذلك جند المشير كل من يعرف القصة للبحث عن الصورة لعدة أيام ولكنه لم يجدها .. واتهمت برلتى زوجة عبدالمنعم أبوزيد بسرقة الصورة ، ولما أنكر أبوزيد ، أصر المشير أن ييطش به ، وألقى القبض عليه فى قضية الانحراف بمكتب المشير «وكان الدافع على الاتهام والاعتقال صورة مفقودة».

وهكذا استطاعت برلتى أن تتخلص من كل معارضى الزواج ، كما تخلصت من صلاح نصر ، ومن محمد كامل حسن ، ومن على شفيق الذى أحيل للتقاعد فى قضية مكتب المشير ، وبسبب زواجه من الفنانة مها صبرى الذى فوجئ به الرئيس عبدالناصر والمشير أيضا من خلال التحقيقات وأخيراً تخلصت من عبدالمنعم أبوزيد نهائياً عندما اعتقل .. وأصبحت فى غاية السعادة ، ولم يبق إلا محمد متولى السيد الذى كان شديد الحذر فحاولت استمالته .

ويجب متولى بوضوح على سؤال عما إذا كان عبدالناصر يعلم بأمر علاقة المشير ببرلتى فيقول إنها كانت صدمة عنيفة للرئيس جمال عبدالناصر ، ولم يصدق من هول المفاجأة وثقلها عندما علم من خلال تحقيقات قضية الانحرافات فى مكتب المشير ، وبعد أن استعاد عبدالناصر نفسه أمر المشير أن يقطع علاقته وصلته مع برلتى فوراً ونهائياً .

ويقول محمد متولى السيد « إن هذا كان أمر عبدالناصر فى كثير من أموره : الحزم ، والقطع ، والحسم ، وطلب المشير أن يمهل به بعض الوقت حتى يفكر فى الوسيلة المثلى للتخلص من برلتى ، وبدأ يخفف من زيارته لها ، وبدأ عبدالناصر يراقب المشير بصفة شخصية ، ومحاولة لشغل وقت فراغه سعى إلى استبقائه إلى جانبه نهائياً وليلاً لأطول مدة ممكنة ، وفكرت برلتى أن تبتعد عن مسرح العمليات حتى يهدأ ، وطلبت السفر إلى عاصمة أوربية حتى تتحسن الظروف ، ووافق المشير وكأنه ينفذ تعليمات الرئيس بالابتعاد عنها ، وتم تجهيز أوراق سفرها ، باسمها نفيسة عبدالحميد حواس وسافرت حاملة أدوية .. وحملها ، حيث قررت بعد ذلك أنها صارت حاملاً لجنين من المشير .

وضعت برلتى المشير بين فكى كماشة أو طرفى مقص حاد حين أخبرته بنأ حملها ، وكان أول من علم بنأ الحمل صلاح نصر الذى وقف مندهشاً مكتوف الأيدي .

انتقلت برلتى من مرحلة الكلام إلى مرحلة الفعل ، وبدأت تعلن من جديد وبشتى الطرق عن علاقتها بالمشير ، ثم أضافت فى إعلانها بنأ حملها من المشير كانت فى بيتها آلة كاتبة أحضرها متولى بحجة أن تتدرب عليها أختها التلميذة فى مدرسة التجارة لعدم وجود مكاتب خاصة للتدريب على الآلة الكاتبة فى تلك المنطقة النائية ، وكتبت برلتى على هذه الآلة منشوراً تقول فيه « أن برلتى متزوجة من المشير عامر وأنها حامل منه » وقامت بطرقها الخاصة بتوزيع منشورها على بعض الشخصيات العامة ليتحقق هدف التشهير والإعلان .. وفى أوائل سنة ١٩٦٧ علم متولى بأمر المنشور فأخبر المشير ، وادعت

برلتى أنها بعد حملها لم تعد تأمن على نفسها خاصة من صلاح نصر ، وانتقلت إلى فيلا بالإيجار فى شارع المرغنى بمصر الجديدة ، وكانت تشرف على رعايتها الطبية إيزيس خليل شقيقة اللواء عصام خليل التى أخبروها أن برلتى زوجة مصطفى عامر شقيق المشير، وأقامت معها « داية » بصفة مستمرة وفى صباح ١٤ أبريل عام ١٩٦٧ وضعت مولودها وقيد فى السجلات باسم « عمرو محمد عبدالحكيم على » دون ذكر لقب الأسرة الأخير « عامر » فقد كان المشير حريصا على ألا يذكر اسم ولقب العائلة ..

وفى ظل الأحداث السياسية المتلاحقة فى تلك الفترة امتنع المشير عن زيارة برلتى ، وبعد النكسة طلبت مكانا آخر حتى تأمن على نفسها فاستأجر لها فيلا خلف مستشفى مورو ، ولم يزرها فيها إلا مرتين إحداهما يوم الخميس ٢٤ أغسطس أى فى اليوم السابق لتحديد إقامته .



وفقاً لشهادة محمد متولى السيد فإن السيدة الفاضلة برلتى لم تعرف شيئا عن الأحداث التى تمت .. منذ حرب ١٩٦٧ ، حتى غياب عبدالحكيم عامر فلم تكن متواجدة، أو حتى قريبة منها بأى شكل ، ويقول متولى بالنص : فى ظل هذه الأحداث السريعة ، والمتتالية امتنع المشير عن زيارة برلتى فضلا عن أسباب أخرى منها انتشار الجيش ووحداته فى منطقة الهرم القريبة من فيلا الهرم ، كما كان من غير اللائق أن يذهب المشير إلى برلتى ودماء المصريين لم تجف بعد على رمال سيناء .



ويواصل محمد متولى السيد « إن فى الأمر مؤامرة بصورة أو بأخرى ، مؤامرة من برلتى ، ومؤامرة من إسرائيل على قدرات مصر العسكرية ، ومؤامرة من الدول المتحالفة مع إسرائيل بما فيها الاتحاد السوفيتى ..

وينهى متولى السيد كتابه « ناصر بين عامر وبرلتى » الذى صاغه صلاح البيلى وأودع فى دار الكتب تحت رقم ٨١٢٢ لسنة ١٩٩٤ أنه « منذ تم القبض على بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ وحتى تم الإفراج عنى لم أر السيدة برلتى إلا مرة واحدة حين حدثت المواجهة بينى وبين برلتى وشقيقتها زهرة فى مبنى المخابرات العامة ، ثم كان ما ذكرته بداية من محاولات بذلتها برلتى للحصول على المعلومات ، وما ادعته من وقائع وأحداث بقى بعضها ، وبعضها الآخر سوف يخرج بى عن دائرة التاريخ وسرد الحقائق إلى التشهير والظمن فى أعراض الناس وهذا ليس فى نيتى ولا أسعى إليه ..

ورغم كل محاولات برلتى للحصول على الامتيازات إلا أنها لم تحكم مصر كما ادعى البعض ، وكان الرئيس عبدالناصر أحرص من أن تشاركه سيدة أو يشاركه رجل أيا كان فى حكم مصر «أما مؤلف الكتاب صلاح البيلى فيقول فى نهاية الكتاب بالنص « إن سكرتير المشير وحارسه الأمين ، والرجل الوفى فى زمن قلت فيه الأمانة ، المصرى الأصيل - هكذا وصفته برلتى بخط يدها - هذا الرجل لم يكن فى ثورة الأحداث فقط ، وإنما عاشها مشحونا بالانفعالات والنزاعات والأوهام .. وهو حين تحدث إلينا - كجيل أو أجيال - إنما كان أكثر أخلاقية وإنسانية ، وأشهد أن أحداثا كثيرة كان من الممكن أن تحول هذا الكتاب إلى كتاب جنسى رخيص أبى الرجل أن يذكرها أو أن يتعرض لأسرار الناس ، وهو حين يتعرض لذلك أحيانا إنما يدفعه إلى ذلك رغبته فى نفى ما ادعاه البعض ودفعه هذا النفى إلى ذكر الوقائع وأصحابها ».

هكذا ينهى صلاح البيلى الكتاب الذى صدر عام ١٩٩٤ .. ولا نريد أن نضيف إلى هذه الشهادة التى تصحح كل الروايات التى ذكرتها السيدة الفاضلة برلتى فى كتابها الأول وعادت لتؤكد ما وتتوسع فيها فى كتابها الثانى.

شهادة رجل المشير الأمين - كما وصفته السيدة الفاضلة برلتى - طويلة وفيها تفاصيل كثيرة ، حاولت قدر المستطاع أن أستعرضها ، ولكن ذلك لا يغنى عن الاهتمام بتفاصيلها كما سجلها صلاح البيلى .. وقد استوقفنى أن الشهادة لا تخرج فى جوهرها ، بل وفى كثير من تفاصيلها ، عن الصورة التى رويتها ، واختصمتى بسببها أمام القضاء ..

ولقد شاء الله أن يدلى الرجل الذى اختارته بنفسها لتشيد به ، وتحكى دوره واصطحابه لها فى جميع زياراتها ، والإشراف على كل الأمور الخاصة بها ، بل إنه الرجل الذى أهدته سيارة أخيراً لتستعين به فى الحصول على المعلومات عن المشير لكى تضمنها مذكراتها ..

إن أمانة الضمير تلزم بالشهادة الصادقة والصحيحة .. وأعتقد أن هذا ما فعله محمد متولى السيد فى كتابه الشهادة والوثيقة « ناصر بين عامر وبرلتى ».

انحراف المخابرات

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، أعلن جمال عبدالناصر ، ما أسماه سقوط دولة المخابرات .. وكان قد تلقى معلومات تشير إلى خروج جهاز المخابرات العامة عن مهمته الأصلية ،

وأنه اتجه إلى أعمال تبتعد عن اختصاصاته .. وكانت قضية انحراف المخابرات في مجموعها ، تدور حول استخدام النساء في الجهاز ، واستغلال أنوثتهن في أعمال غير مشروعة في القانون خاصة في مجتمعنا المسلم الشرقي المحافظ .

وفي عرف المخابرات ، فإن كل شيء مباح ، في سبيل الحفاظ على الأمن القومي للوطن ، والحصول على المعلومات التي تحتاجها .. وكل أجهزة المخابرات في العالم تستخدم المرأة ، في أعمالها ، وقد بدأ توظيف المرأة في المخابرات ، والاستعانة بهن في بداية عام ١٩٦٠ ، حيث تم تجنيد عدد من السيدات - بعضهن فنانات - للعمل في المخابرات بأجر شهري .. وكانت هؤلاء السيدات سعيدات ، ليس من أجل الأجر ، ولكن لأن هذا العمل الوطني يؤهلهن إلى الاقتراب من السلطة بيريقها ونفوذها .. فلم يفرض على أية واحدة منهن هذا العمل .

وكان الانحراف عندما خرج الاستعانة بالمرأة إلى مسائل بعيدة عن الغرض العام .. لأغراض لا تمس العمل في المخابرات ، وإذا كانت أجهزة العالم تقوم بهذا الأمر ، فإن مجتمعنا يرفض ذلك .. وهكذا كانت قضية انحراف المخابرات التي كانت قد بدأت تتشكل قبل الهزيمة بشهور قليلة عبر معلومات تقدم بها إلى جمال عبدالناصر بعض كبار العاملين في الجهاز الذين سعوا للقاء عبدالناصر ، لوضع هذه المعلومات أمامه .

ولقد أجرى التحقيق في هذه القضية مع عدد من السيدات ، ومن الفنانات ورغم أن التحقيقات والمحاكمات في هذه القضية بالذات كانت محاطة بسرية كاملة ، إلا أنها تسربت بوسائل غير معروفة .. وقد أسدل الستار على هذه القضية خلال السنوات العشر الأخيرة ، ونسيها الناس ، وحتى صلاح نصر الذي كتب مذكراته في ثلاثة أجزاء لم يتعرض لها ، على أساس أنه سوف يخصص لها الكتاب الرابع والأخير من مذكراته ، وقد كتب جانباً منه ، كما أن وثائق دفاعه الذي قام به الدكتور على الرجال تضمنت معلومات كثيرة ، قد تفيد الذين يتعرضون لهذه القضية التي نظرتها محكمة خاصة رأسها السيد حسين الشافعي ، ولا بد من التأكيد على عدد من الأمور حول هذه القضية :

أولاً : أن القضية لم تمس الواجب الوطني للمخابرات العامة ، فقد كانت جهازاً وطنياً منذ أنشأها وأعد قانونها السيد زكريا محيي الدين ، حتى تولاه رسمياً السيد على صبري ، قبل أن يرأسها السيد صلاح نصر ويعطيها الدفعة القوية ، والانطلاقة ، حتى اشتهرت بأنها مخابرات صلاح نصر ، وكان صلاح نصر وطنياً واثراً لعب دوراً هاماً ومؤثراً في ثورة يوليو .

ثانيا : أن صلاح نصر كان نظيفاً وشريفاً لم يتسرب إليه قرش واحد من الملايين التى كانت تحت يده كمصاريف سرية فى عمليات المخابرات لا تقدم عنها مستندات ، ولقد رأته يحتفظ بكشاكيل فيها المصروفات السرية السنوية ، وهى كشوف أعدها بنفسه منذ تولى أمر الجهاز فقد تصور أنه يمكن أن يوجه إليه ذات يوم اتهام فى ذمته المالية . وقال لى السيد حسين الشافعى الذى رأس المحكمة التى نظرت القضية أن ما يقال عن صلاح نصر غير صحيح وأنه كان ضابطاً ممتازاً قام بدور هام ليلة الثورة ، وفى حصار قصر المنتزه بالإسكندرية ، كما قامت المخابرات أثناء قيادته بأعمال كثيرة وطنية ، وقد تحدث الانحرافات نتيجة الضعف البشرى .

ثالثا : إن الانحراف شمل عدداً محدوداً من العاملين بالجهاز ، ولم يمس كيانه إذ قدم للمحاكمة فى قضية الانحراف صلاح نصر - أدانته المحكمة - حسن عيش ، حمدي الشامي ، وقد برأتهما المحكمة ، كما أنه لم يتطرق إلى دور المخابرات الوطنى الذى بدأت به والذى استمر فى كل الظروف حتى اليوم .

رابعا : أن عمل المخابرات كان موجهاً إلى الخارج وإلى الجواسيس ، ورغم البلاغات ، والضوضاء التى قام بها البعض حول عمليات تعذيب قامت بها المخابرات ، فقد اتضح أنها كاذبة ، وأن التعذيب قامت به أجهزة أخرى ولم يكن للمخابرات العامة دور فيه .. وأن عمليات التعذيب الكبيرة كانت فى قضية مؤامرة الإخوان عام ١٩٦٥ وقد حققتها المباحث الجنائية العسكرية التابعة للمشير عامر ، وقد حكم على شمس بدران بالإدانة فى بعض قضايا التعذيب ، ودافع عن نفسه وهو فى الخارج بأنه كان فى سباق مع الزمن ، حتى يحصل على الاعترافات ، ويوقف عمليات النسف والتدمير التى كانوا سيقومون بها.



حول التحقيق معها فى مبنى المخابرات تروى السيدة الفاضلة نفيسة صفحات عديدة من كتابها وأنهم بعد أن فتشوا بيتها أخذوها إلى مبنى المخابرات العامة وتسترسل تبين القسوة التى اتبعت معها إلى أن تقول دخل رجلان وقال لى « تفضلى معنا » .. وسارابى فى الممر الطويل الضيق، وفى نهايته انحرفنا يمينا ، ودخلنا حجرة واسعة .. تنوء فيها العين ..

« كان المكتب أول ما وقع عليه بصري .. ورأيت رجلا حنون النظرات والملامح ، والصوت ، كان يجلس خلف المكتب .. وقريبا منه ، على مقعد ضخم ، رأيت كومة لحم

هائلة ، خليطاً من الأذرع والسيقان يعلوها رأس ضخم ، له وجه شديد العبوس ، والاشمئناط ، ونظرة شديدة العداء ، هذا - كما علمت فيما بعد - كانا حلمى السعيد ذا الوجه العطوف ، وأمين هويدى ذا الوجه العبوس .. (الحقيقة أن أمين هويدى ليس هكذا أبداً ، ولكنه الحقد أو الفبركة) فور دخولى نهض حلمى السعيد ، واستقبلنى برقة ولطف، ودعانى للجلوس ، ومد حلمى السعيد يده ، ولمس زراراً فى رقعة ذات أزرار كثيرة موضوعة فى درج مفتوح من أدراج مكتبه .. وبالطبع كان معنى هذا أنه بدأ التسجيل .. قال حلمى السعيد لا تعتقدى أننا ضدك .. فنحن نحب المشير .. وكلنا نكن له الحب والتقدير .. ولكنها الظروف هى التى دعت إلى ذلك .. وإن شاء الله تخرجين من هنا بسرعة .. بس عندنا شوية أسئلة وعاوزينك تجاوبى عليها ، وقال : « نحن نعرف أنك مصرية جدعة بنت بلد .. ولا تحبين الكذب .. وأنت بالطبع زوجة سيادة المشير ؟ »

على الفور قلت : « لا .. أنا زوجة مصطفى عامر ».

قال بصوته الحنون المخملى : لماذا تتخذين موقفاً .. إننا من أصدقاء المشير ، وبيننا عشرة طويلة ، وردت : وتمرت فيك العشرة ، صمت برهة ، ثم استأنف نحن نعرف أنك زوجة المشير عبدالحكيم عامر .. ولهذا جاءوا بك إلى هنا .. الأوامر صدرت بالقبض على زوجة المشير عبدالحكيم عامر .. فذهبوا إلى منزلك بالهرم .. ومنزلك بشارع النيل .. لأنك زوجة المشير ، ومصطفى عامر متزوج ، ولدينا ورقة منه يؤكد فيها أنك زوجة عبدالحكيم عامر ، وورقة من حسن عامر بأنك زوجة أخيه المشير عبدالحكيم عامر ، فلماذا ترفضين الاعتراف بهذه الحقيقة ؟

وتقول أنها أصرت على أنها زوجة مصطفى عامر ، وعاد حلمى السعيد يسألها عن اسم ولدها وردت « هذا موضوع عائلى ، ولا يهمكم أمره .. وحين أخرج سوف نتولى علاجه معاً »

قال حلمى السعيد : « ولكتنا نريد لك ولعمرو أن تأخذا حقوقكما ، ومستحقاتكما الرسمية ».

« وفى نهاية الليل ، نفضوا أيديهم منى ، وأعادونى معصوية العينين - كما أخذونى - إلى منزلى » . ووجدت أنهم كانوا يفتشون بيت والدتها وقالت أمها « سمعنا إشاعات تقول إنك عميلة أمريكية » قلت لها : « معلىش ياماما دى سياسة » ثم انتحيت بأختى زهرة وشرحت لها لماذا قلت أنني زوجة مصطفى عامر ، وأوصيتها إذا سئلت هذا

السؤال: أن تقول لا أعرف ، ورحت أشرح لها إذا قلتى أعرف لن تنتهى ، سيسألونك عن صلاح نصر ، وعباس رضوان وعصام خليل وكل اللى يبيعوا عندنا ، قاطعتنى زهرة : «ولا أونكل أنور السادات ؟ قلت : « ولا أنور السادات .. قولى إنك لا تعرفين شيئا وتمسكى بهذا » .

هذه هى رواية السيدة الفاضلة نفيسة التى تواصلها بالحديث عن استدعائها أكثر من مرة للتحقيق معها .. وأنها أمضت شهراً ونصف شهر فى مبنى المخابرات .. وجهاز المخابرات لم يثبت أبداً أنه قام بتعذيب أو إهانة المواطنين الرجال .. فضلا عن النساء .. فضلا عن سيدة قالت أنها زوجة الرجل الثانى فى الدولة ، وقد امتدحت السيدة الفاضلة نفيسة عبدالحميد حواس المهندس حلمى السعيد الذى تولى التحقيق وكان رقيقا حنوناً بشوشاً عطوفاً ، احترامها بل وامتدحها ووصفها بأنها بنت بلد جدعة .



يروى الرجل العطوف الذى قام بالتحقيق معها مهمته فى تحقيق قضية انحراف المخابرات قائلاً بالنص: (*) « إن صلاح نصر كما أعرفه عن قرب من أكفأ العناصر الوطنية والثورية وإن الرجل أدى دوره بكفاءة وأمانة ، وكان الاعتماد على الكتيبة ١٣ التى قادها وأدى مهام حاسمة وشجاعة لتأمين الثورة وحمايتها ، وصلاح نصر عاش حياة كريمة ومات ، وهو لم يترك إلا بيتا بناه ، كان قد اشتراه بعد أن باع بيتا قديما كان يملكه بينما كانت تحت يده خزائن بالملايين لو أراد أن يصبح ثريا ..

« أما حكايات ما يقال وينشر عنه فيجب ألا يغيب عن أذهاننا لحظة واحدة أن صلاح نصر لم يكن شخصا عاديا ، أو يشغل منصبا عاديا ، إنما الرجل كان رئيسا لجهاز المخابرات العامة ، وليس أى جهاز أمنى آخر ، ومعروف تاريخيا وواقعا ، أن المخابرات فى كل زمان ومكان هى أسوأ مهنة فى العالم ، ومهمتها هى جمع المعلومات الدقيقة لتكون أمام القادة صناع القرار فى بلادهم ، وجمع المعلومات يعتمد على أية وسيلة شريفة أو غير شريفة ، يس فى عمل المخابرات مثاليات أو التزام بمبادئ وقيم ، إنما الغاية أولا وأخيرا هى الحصول على المعلومات بأية وسيلة ، بالرشوة ، بالنساء ، بالإدمان ، ومنطقها أنه أمام الحصول على المعلومات لصالح أمن الدولة تهون وترخص كل الوسائل المتاحة وغير المتاحة ..

(*) شهادتى للأجيال - حلمى السعيد

« من هنا فإنه ينشر فى مجلة أو صحيفة أو يصدر كتابا أو يزعم البعض أنه يكتب مذكرات وحكايات فإن القارئ يتقبل ما سيقراه لأنه كلام يكتب حول رئيس المخابرات العامة ، بصرف النظر عن أن هذا الكلام صحيح أم كذب .. المهم أن المواطن يكون عنده استعداد لذلك ، والإشكالية أنه يتعامل بعد ذلك على أن ما قرأه هو الحقيقة بعينها .

« من هنا كان ما قرأته فيه نجم كبير على صلاح نصر ، بل ومحاولات للإساءة المتعمدة إلى دوره وإلى رسالة المخابرات العامة ، التى لا ينكر إلا مكابر ما قامت به من أعمال جليلة وحقت انتصارات أذهلت العالم وأولهم العدو الإسرائيلى ذاته .. وليس ببعيد - على سبيل الاستشهاد - نجاح المخابرات العامة فى زرع « رفعت سيد على الجمال » الذى قدم التليفزيون بطولته فى مسلسل « رأفت الهجان » وكذلك عملية « إغراق الحفار » فى ساحل العاج .. وغيرها وغيرها من بطولات وعمليات لم ينشر الكثير منها ، ولازال طى سجلات جهاز المخابرات العامة .. وهنا نقفز إلى الأذهان بفخر واعتزاز كشف فضيحة لافون المشهورة ..

« الذى حدث أن القائد جمال عبدالناصر كان قد وصلته شكاوى من بعض الناس حول انحرافات تنسب للمخابرات العامة وبعض قياداتها ، وكان أمين هويدى قد تم تعيينه رئيسا للمخابرات العامة كما تم تعيين الفريق محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة ..

« فى تلك الفترة أمر جمال عبدالناصر بأن أقوم أنا بالتحقيق فى الشكاوى التى وصلته عن انحراف المخابرات العامة ، وكما أشرت أن صلاح نصر صديقى ، أذكر أن جمال عبدالناصر لم تكن لديه النية لأن يذيع هذا الكلام وقال : « حلمى السعيد أكثر واحد يقدر يحتفظ بكل الأسرار » ، كما أتى كصديق لصلاح نصر سأكون أقدر على تبيان الحقيقة دون مبالغة ، ولذلك قابلت أمين هويدى الساعة ٢ يوم ٢٧ / ٩ / ١٩٦٧ وسامى شرف الساعة ٣ من نفس اليوم لهذا الغرض ، وبدأت التحقيق يوم ٢٨ / ٨ / ١٩٦٧ الساعة ٨ مساء وأنهيته يوم ٤ / ١٠ / ١٩٦٧ الساعة ١١ مساء ..

« من هنا جاء تعيينى للتحقيق فى ما نسب للمخابرات العامة من تجاوزات ، وما قيل عن سوء استخدامها للأموال السرية .. وسوء استغلال النساء فى أعمال المخابرات ..

« وكان مكلفا معى فى هذه المهمة زميل فاضل هو من أكفأ ضباط المخابرات هو محمد نسيم) حاليا رئيس شركة سينا للسياحة (وكان له دور كبير فى زرع رأفت الهجان فى

إسرائيل ، كما قام بتفجير الحفار الإسرائيلي فى ميناء أيدجان بساحل العاج ، وقد قمنا بالتحقيق مع عدد كبير من السيدات والرجال من بينهم ممثلات ..

كتبت - وزميلي محمد نسيم - تقريراً بنتائج التحقيق وعلى ضوءه حول القائد عبدالناصر التقرير إلى النيابة العامة التى كان يتولاها المستشار على نور الدين ، والتى بمقتضاها تم تقديم الذين تورطوا فى التجاوزات إلى المحاكمة ثم صدرت الأحكام ..

« وأذكر أننا قبل حركة المشير ذهبت أنا وشعراوى جمعة إلى صلاح نصر ، وكان طريح الفراش مريضاً من ذبحة صدرية فى مكتبه ولما بدأ التحقيق معه قال لى : « إنتم حضرتم المخابرات عشان تشوفوا أنا عيان ولا لأ ! » قلت له : يا صلاح إحنا أصحاب ، ولكنه كان قد بدأ يشك فى أن هناك تحقيقاً سيبدأ معه ومع رجال المخابرات ..

« وهنا أود أن أوضح شيئاً هاماً هو أن رئيس الجمهورية أو القيادة العليا يعرف القضايا بشكل عام دون الدخول فى التفاصيل ، والشئ الذى حدث أنه كما أشرت ، وصلت شكاوى منها على سبيل المثال ، أن المشير عبدالحكيم عامر عنده شركة سيارات نقل ، واعتبروا أن هذا استغلال للنفوذ ، ولم يكن هذا صحيحاً لأن تلك الشركات كانت تملكها المخابرات العامة ، ويطلق عليها اسم شركات « سائر » ، تمولها المخابرات وتأخذ أرباحها التى تستعين بها فى تنفيذ عملياتها ، وتلك الشركات كان من مهامها تجميع معلومات ، وكان البعض يطلق عليها شركات المشير ، لكن الحقيقة غير ذلك فهى شركات للتغطية ، وكل أجهزة المخابرات فى العالم تخصص جزءاً كبيراً من نشاطها فى شركات نقل وطيران وتجارة وتستفيد من أرباحها لتعزيز ميزانيتها ..

ولقد تم التحقيق مع عدد « ٤٤ » سيدة و « ٩ » أفراد من خارج الجهاز و « ١٤ » فرداً من قوة جهاز المخابرات العامة ، ولقد اتضح أن ثلاثة أفراد من الجهاز ، وثلاثة من خارج الجهاز متورطون فى علاقات نسائية ، كما كان الجهاز يقوم بعمليات السيطرة على بعض النساء حتى يمكن استخدامهن فى عمليات المخابرات ، وبعض النسوة كن لا يوافقن على الاجتماع بالرجال إلا إذا كانوا أجنب ، ولذلك استخدم عدد من المترجمين من أفراد الجهاز للقيام باصطحابهن إلى الشقق الخاصة بالمخابرات والمجهزة بمعدات التصوير ..

« ومن المعلوم أن التحقيقات كانت تتم فى المخابرات العامة فى مكان مستقل ، ويرسل صورة من ملخص التحقيقات للإحاطة إلى سامى شرف وأمين هويدى ..

وكان ضباط المخابرات الذين تم سؤالهم يعترفون تماما أن هذه العمليات هي لأمن البلاد ، حيث كانت معظم الأعمال التي قاموا بها ضد أفراد أجنبية للحصول على معلومات أو خلافه من أغراض المعلومات ..

« في إيجاز يمكن القول أن المخابرات العامة سلطاتها كبيرة ، وتملك أموالا كثيرة وهي تقوم بتنفيذ تكاليفات ومهام حساسة وهامة ..

« وفي عهد صلاح نصر حققت المخابرات العامة أعمالا كثيرة متميزة ونجاحات هامة ضد أعداء البلاد .. وقد ذكرت في التحقيقات وقائع وتصرفات عديدة حول علاقات واتهامات ، وقد تم استجواب الأطراف لبيان الحقيقة ، وكانت أكثر الموضوعات إثارة - وخاضت الصحف في تفصيلاتها دون اقتراب من الحقيقة - هي قصة السيدة «ن» التي كانت على علاقة مع أحد قيادات المخابرات العامة وكان لها أصدقاء أجنب ، ولقد وقعت إقرارا عام ١٩٦٠ لتكون مندوبة مخابرات ..

« وفي عام ١٩٦١ تم تقديمها إلى السفارات لعمل صداقات مع رجال السلك الدبلوماسي ، وكان جميع زملائها في الوسط الفني يعلمون علاقاتها مع أحد قيادات المخابرات العامة الذي نجح في تقديمها إلى أحد القادة السياسيين عام ١٩٦٢ وذلك بترتيب مقابلة لهما « السيدة الفنانة والشخصية القيادية » في إحدى الفيلات الآمنة التابعة للمخابرات العامة في حجرة مظلمة ، ولما قامت القيادة السياسية بإشعال سيجارة فعرفته السيدة «ن» وكانت دائما تقول إنها عرفته بسيجارة ..

« وفي حوالي عام ١٩٦٣ وقعت على ورقة مع هذا القائد السياسي أيضا ، وأصبحت هذه الورقة فيما بعد عقد زواج عرفي ، وشهد عليه اثنان من إخوة هذا القائد السياسي ، أما في عام ١٩٦٥ فقد قامت رئاسة المخابرات بعمل كترول عليها بواسطة مترجم من المخابرات ، وذلك بغرض عدم قيامها بالتحدث عن علاقتها بتلك الشخصية السياسية ، وقد أخطرت المخابرات العامة هذه القيادة السياسية بعمل الكترول عليها ..

« وفي شهر ديسمبر ١٩٦٤ تعرف أحد المحامين وزوجته على القيادة السياسية ، وذلك بالمقابلة على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى بترتيب مع السيدة «ن» على اعتبار أن السيارات قد تقابلت صدفة لحضور حفلة رأس السنة في كنج مريوط .. كانت السيدة «ن» تخطط ليكون لها من القيادة السياسية طفل ، وقالت هذا الكلام إلى المحامى وإلى النقيب (...) ولكنهما أصرا على كشفها للقائد السياسي .. وقد ذكر النقيب (...) في التحقيق أن

القائد السياسى كان يحبها جدا وأنها تحبه ، وأنها رفعت معنوياته وأنها كانت تحاول العمل على راحته وتعمل كسيدة ليقارن بينها وبين زوجته .. وكانت السيدة «ن» تستهدف تأمين مستقبلها بأن تنجب منه طفلا وأنها كانت قوية الشخصية وذكية وتحاول الاستزادة من الثقافة وتسدد عنده فراغا كبيرا فى هذه الناحية ، لذا كانت تبالغ فى إظهار الخوف عليه .. ونتيجة لتبليغ النقيب (...) للقائد السياسى عن خططها وتطلعاتها بزواجها العرفى فقد سجل لها النقيب (...) هذا الكلام وسلمه للقائد السياسى الذى سلمه لها بدوره ، فقامت بمساعدة المخابرات والمباحث العسكرية بالقبض على النقيب (...) ثم غيرت خططها بأن سعت لزواج السيدة (...) زوجة المحامى ثم زوجة النقيب فيما بعد لشقيق القائد السياسى ، وبذلك يمكنها زيارة زوجته والتعرف على أولاده ..

« وكان القائد السياسى يحبها جدا وتسيطر هى عليه ، والدليل الواضح على ذلك أنه كان ينقل كل ما يقال له عن تصرفاتها إليها رغم ما يمثله ذلك من مخاطر على المبلغين ، وتسليم التسجيل الذى قام به النقيب (...) للسيدة «ن» بأوامر من القائد السياسى ، والتضحية بالنقيب رغم إخلاصه له وما تم اتخاذه بالنسبة للمحامى ، كما سمح لها بعمل تسجيل له جاء من أقواله فيه - « إنت تسيينى وإنت أغلى من أولادى ، دا أنا ماشفتش أولادى من ثلاثة أو أربعة أيام لكن ماقدرش ما شفكيش ثلاثة أو أربعة أيام ، بشرفى إز إنتى أغلى شىء ، أنا ما أقدرش أستغنى عنك ، ده حكم إعدام وإنت قاعدة تهزرى ، تحكمى عليه بالإعدام بهذه البساطة .. » وقالت : والله العظيم قلبه وقف تقريبا وخذ كورامين وبقي يزعق ..

« لقد كانت قيادات المخابرات تخاف منها وتعمل لها حسابا ، ولقد أنجبت طفلا يوم ١٤ / ٤ / ١٩٦٧ الساعة ١٢ ظهرا ، وحتى ذلك التاريخ ظلت زوجته عرفياً .. ومن الغريب أن قيادات المخابرات العامة فى تلك الفترة كانت تشجع القائد السياسى على توطيد هذه العلاقة مع السيدة «ن» بدلا من حمايته منها ..

« كما تجدر الإشارة إلى أن التحقيقات كشفت عن استغلال إمكانيات المخابرات العامة للأغراض الشخصية ، علاوة على استخدام بعض الأماكن الآمنة لقيادات المخابرات وأصدقائهم من الشخصيات العامة ، وتلك القيادة السياسية لمقابلة سيدات ، وقد قال (...) إنه قام بعمل مكتب للعلاقات العامة تولت إدارة المخابرات تمويله بمبلغ ٢٥٠ جنيه شهريا ، ولما فشلت الفكرة قام بتقديمه إلى إحدى شركات المقاولات الكبيرة بمبلغ ٥٠٠ :

جنيه سنويا ، وقد انضم رئيسها - رئيس الشركة - إلى المجموعة يعمل جلسات ترفيهية في منزلهم حيث قامت علاقة بين أحد قادة المخابرات وأخت أحد القيادات السياسية ، وهى زوجة أحد كبار الموسيقيين ، والتي كان يشك أنها على علاقة بجهات أجنبية ، وقد أكدت خادمة هذا الموسيقى تردد قادة المخابرات العامة والقائد السياسى على منزل الموسيقى الذى ضاق بهم، وقد تم تعيين هذه الخادمة بالمخابرات العامة ..

« وكانت المخابرات العامة قد بدأت فى مارس ١٩٦٣ فى استخدام الجنس كأحد عوامل الحصول على معلومات ، وبالفعل بدأت المخابرات العامة فى تجنيد سيدات من الراقصات فى الكباريهات .. ولكن الغريب أن بعض قادة المخابرات كان عندما تعجبهم سيدة من الممثلات أو الفنانات يقومون بعمل سيطرة عليها وإجبارها على التوقيع على إقرار بالعمل كمندوبة للمخابرات العامة ..

« التفاصيل كثيرة فى قضية انحراف بعض قيادات المخابرات العامة ، والتي كان لى شرف تكليف الرئيس جمال عبدالناصر للتحقيق فى تجاوزاتها ومعى الزميل محمد نسيم ، وهذه القضية بظروفها وأبعادها تكشف بعدا هاما فى شخصية القائد جمال عبدالناصر وشجاعته فى مواجهة كل انحراف وحرصه على أن يعرف الشعب كل الحقائق وأن يتفرض عن نفسه كل رواسب الماضى ليبنى مستقبله ويحقق طموحاته بصفحة ثورية نقية طاهرة ..

« وأشهد على كم معاناة القائد عبدالناصر وهو يتصدى بكل حسم للانحرافات والأخطاء منحازا كل الانحياز للضمير الوطنى مهما كلفه ذلك من عذاب فى معركة تصفية مراكز القوى التى ظهرت والتي وقفت فى طريق التصحيح خوفا من ضياع نفوذها.



هذه هى قضية انحراف جهاز المخابرات العامة ، كما رواها الرجل الذى أجرى التحقيقات ولم يكن معاديا لصلاح نصر ، لقد كان صلاح نصر وطنياً واعياً ، ونظيفاً .. وكم ظلم هذا الرجل .. ولعل هذه السطور توضح أموراً متعددة فى هذه القضية التى كثر الحديث عنها من جوانب معادية .. لقد كان ما ذكرته السيدة الفاضلة ، داعياً ، لأن أدافع عن المخابرات العامة ، وأنصفها ، وأنها لم تعذب ، لذلك كان لابد من شهادة الرجل الذى حقق القضية أولاً ، قبل أن تحققها النيابة بعد ذلك .. وكانت هذه هى التفاصيل الكاملة التى رواها حلمى السعيد - عن بعض أو كل الذين تناولتهم القضية - بعيداً عن كل العوامل والحساسيات .

زواج بعد المشير

المشير عبدالحكيم عامر هو الرجل الثانى بعد جمال عبدالناصر على امتداد سنوات ، وهو قائد جيش الثورة .. وإذا كانت السيدة الفاضلة برلتى عبدالحميد تقول أنه هو الذى أسس تنظيم الضباط الأحرار ، رغم أنها فى ذلك الوقت ربما كانت تعمل موظفة بأحد محلات الأقمشة ، ولا علاقة لها بالثورة ولا بالسياسة ، ولم يقل بذلك أحد من صانعى الأحداث أو شهودها .. وذلك أمر سوف يرفضه عامر إذا كان على قيد الحياة ، لأنه يعرف أنه لم يكن صاحب هذا الدور الذى اخترعته له وتريد به أن تخالف حتى تشتهر .. فكل الضباط الأحرار لم يشهد واحد منهم أن عامر هو الذى أسس التنظيم ، لقد فاتح عدداً من الضباط فى الانضمام للتنظيم ، وهناك ضباط أصغر منه دوراً فاتحوا زملاء لهم وضموهم إلى التنظيم ، ولم يدعوا أنهم مؤسسون .

وعبدالحكيم عامر له دور لا ينكره أحد فى كل الأحداث التى مرت بها الثورة ، والذين يشوهون دور عامر هم أعداء الثورة الذين حاولوا أيضاً تشويه الجيش المصرى الذى لم تتح له أبداً مواجهة إسرائيل إلا عام ١٩٧٣ ، عندما فر أمامه الصهاينة مذعورين ، وكانت مشكلة القوات المسلحة المصرية دائماً هى قياداتها التى سيطرت عليها بحكم الولاء منذ بداية الثورة حتى هزيمة ١٩٦٧ ، التى أدت إلى الاستعانة بالخبراء السوفيت ، وتكثيف وجودهم فى مصر للاستفادة بخبراتهم فى إعادة تأهيل الجيش بسرعة فى ظل قيادة جديدة واعية ومنضبطة ، على نحو جعله يخوض حرب الاستنزاف التى كانت المقدمة الحقيقية لحرب ١٩٧٣ ، وفقاً لشهادة كل القادة العسكريين ، وفى مقدمتهم الرئيس حسنى مبارك ، فخلال الست سنوات التى أعقبت الهزيمة تم إعادة بناء القوات المسلحة على أسس علمية وعصرية ، وكان إختيار القادة فيها على أساس الكفاءة .

ولم تمنح مصر - أبداً - قواعد عسكرية للاتحاد السوفيتى ، ولم يكن خبراءهم جيشاً للاحتلال ، فالاحتلال لا يخرج طائعاً مختاراً ، ولقد انسحب الخبراء السوفيت فوراً عندما طلب إليهم ذلك بعد اتفاق بين السادات وكمال أدهم ممثل المخابرات المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وخرجوا قبل الموعد المحدد ، لأنهم لم يكونوا راغبين فى البقاء ..

وتذكر السيدة الفاضلة برلتى أن عامر اعترض على عبدالناصر عندما وقع معاهدة مع الاتحاد السوفيتى ، قائلاً : معنى ذلك أننا سوف ننضم إلى حلف وارسو .

والواقعة ليست صحيحة ، فلو كانت مصر منضمة لحلف وارسو لحارب الحلف معها ضد إسرائيل .. ولم يتركها تخوض حرب ١٩٦٧ وحدها ، وعلى رأس جيشها قيادات بعضها انتهت مدة صلاحيتها قبل عشر سنوات ، وبعضهم ظل فى موقعه من عهد جيش المحمل أيام الملك ، ولو كانت مصر قد وقعت معاهدة مع السوفييت لم يكن هناك داع لاستمرار عبدالحكيم عامر كرجل ثان فى نظام عقد معاهدة مع من لا يرضى عنهم خاصة أن هذه المعاهدة تمس عمله بشكل مباشر كقائد عام للقوات المسلحة .. فقد كان من المؤكد أن المشير سوف يترك موقعه مادام غير موافق على هذا الوجود ، والأهم من ذلك كله هو أن عبدالناصر لم يوقع معاهدة مع السوفييت ، والذي عقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتى هو الرئيس أنور السادات بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ .

وكانت هذه المعاهدة هى أول معاهدة بين مصر والسوفييت ، وفيما بعد ألغى السادات هذه المعاهدة ، واعتبر أن إلغائها أحد الإنجازات الهامة التى كان يرددها دائما .. إذ اعتبر إلغاء المعاهدة التى وقعها بنفسه إنجازا ..

وإذا تحدثت السيدة الفاضلة نفيسة عن معاهدة وقعها عبدالناصر مع الاتحاد السوفيتى فإن ذلك أمية سياسية ، وعدم دراية بتاريخ مصر .

ثلث مذكرات السيدة الفاضلة نفيسة عبدالحميد حواس وربما أكثر ، مسروقة مع سبق الإصرار والترصد .. وليس معروفاً السبب الذى يدعوها إلى هذه السرقة ، مما يعرضها لطائلة القانون ، فلم يطالبها أحد بأن تتصدى لوقائع لم تعاصرها ، وكانت خلالها خارج إطار الصورة تماماً .

المصنف الفنى - كتابا أو أغنية - عند نشره يكون ملكا للناشر الذى غالباً ما يحذر الآخرين من النقل أو الاقتباس من المصنف دون الرجوع إليه واستثاناه .. ومذكرات صلاح نصر ينطبق عليها نفس القانون .. وما ارتكبه السيدة الفاضلة هو جريمة يعاقب عليها القانون ، عندما قامت بالسطو على مذكرات الآخرين دون وجه حق ، ودون أن تحصل من الناشر على حق إعادة النشر كما تقضى بذلك الأصول قبل القوانين وحتى دون الإشارة إلى ذلك ..

فإذا جاز أنها تريد أن تنشر حكايتها مع المشير عبدالحكيم عامر ، فلما تتعرض لوقائع بعيدة عن هذا الهدف ، فتحدث فى أمور تاريخية ، لا تعرفها بل وتنقل وجهة نظر بعض الآخرين حولها ، بقصد الإساءة إلى فترات من عمر الثورة .

والأحداث السياسية التي تناولتها السيدة الفاضلة نفيسة عبد الحميد في مذكراتها منقولة بالنص .. بالكلمة .. والعنوان من الآخرين ، وكان صلاح نصر أكثر من نقلت عنهم ، لأن مذكراته ممتدة شملت كل تاريخ حياته ، وقد ارتبط بتنظيم الضباط الأحرار وبالثورة ، وظل مديراً للمخابرات العامة حتى ما بعد الهزيمة العسكرية ، وقد سجل هذه الحياة العريضة في العمل العام في أجزاء ثلاثة ، سرقت منها بالنص فصولاً كاملة ، وفي فصول أخرى سرقت فقرات كاملة أيضاً دون حتى أن تشير إلي أغلبها إلا في سطر ضمن المراجع .. وعادة لا يحتاج من يكتب مذكراته إلى مراجع ، إذا كان يتناول تجربته الشخصية ، إلا إذا أراد أن يرد على وقائع أوردها آخرون أو يصححها ، عندها يكون مقبولا الرجوع إلى مصادر .

السيدة الفاضلة نفيسة الشهيرة ببرلتي نقلت من مذكرات صلاح نصر الفصول التالية بالنص « عودة محمد نجيب رئيساً للجمهورية - قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ - السلطة الفعلية في يد عبدالناصر - مؤتمر باندونج - الروس يظهرون على السطح - صدامات الحدود - تدهور العلاقات مع بريطانيا وفرنسا - دالاس يسحب مشروع السد العالي - تأميم قناة السويس - هجوم إسرائيل وقرار الانسحاب - توتر العلاقة بين عبدالناصر وعامر - موقف الولايات المتحدة - الإنذار السوفيتي - نتائج الغزو - سفر الوفد العسكري السوري للقاهرة - تحركات قبل الوحدة - مؤامرة سعود - قيام الوحدة وإعلان الاتحاد الهاشمي - إعادة تنظيم الجيش الأول وتسريح الضباط الشيوعيين - زيارة عبدالناصر الأولى للاتحاد السوفيتي - ثورة العراق - عبدالحكيم ممثلاً لعبدالناصر في سوريا - الخلاف بين السراج والوزراء العسكريين - لخلاف بين عامر والسراج - آثار اجتماع المعمورة - تأميم البنوك والقرارات الاشتراكية - وقوع الانفصال - مجرى الأحداث ، قرارات عبدالناصر في القاهرة أزمة جديدة وقد غيرت عنوانه إلى عنوان أزمة في مجلس الرئاسة .

هذا هو الجانب السياسي من مذكراتها .. ناقش أحداثاً ليس لها أي دور فيها ولا تعرفها ، كما أنها لم تتعرف على عبدالحكيم عامر إلا بعد انتهاء هذه الأحداث .. وليس معروفاً الأسباب التي دفعتها إلى التعرض لهذه القضايا خاصة أنها نقلت وجهة نظر أخرى في هذه الأحداث ، وليس وجهة نظرها هي ، ولا يمكن ادعاء أن هناك تطابقاً بينها وبين صلاح نصر ، لأن النقل شمل الأحداث ، وعناوين الفصول ، وصياغتها ، وإذا كان ثمة حذف فإنه يكون عادة فيما يشير إلى دور صلاح نصر شخصياً أو موقعه من هذه الأحداث ..

قبل أن تنقل هذه الفصول بالنصر ، كانت قد أخذت أيضا فقرات بالكامل منذ بداية النزاع على السلطة بين مجلس قيادة الثورة كله ، ومحمد نجيب حتى اعتصام سلاح الفرسان ، ويبدو أنها تعبت من نقل فقرات ، فاستقرت على أن تنقل الفصول كاملة كما هي .



الوثائق التي وردت في الكتاب كلها منقولة أيضا .. حتى النسختين من تقرير النائب العام عن وفاة المشير عامر نقلتا من كتاب موسى صبرى « وثائق ١٥ مايو » فقد نقلت عنه الصفحة الثامنة من التقرير وصفحة أخرى منه هي صفحة ٣٦ .. والخطابات التي أرسلها السيد كمال الدين حسين للرئيس جمال عبدالناصر ، ورد المشير عامر عليها ، ثم رد كمال الدين حسين ، ثم رد عبدالحكيم عامر .. سبق أن حصلت عليها من السيد كمال الدين حسين ، ونشرتها في كتابي « ناصر وعامر » .

وكان أحمد حمروش قد نشرها في كتابه شهود ثورة يوليو ، كما نشرها قبل الكتاب في مجلة روز اليوسف من قبل ، عندما كان ينشر حلقات منه في المجلة في ظل رئاسة تحرير صلاح حافظ وفتحى وغانم ، وعندما كان عبدالرحمن الشرقاوى رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة بل ونشرتها السيدة الفاضلة نفيسة في كتاب « أنا والمشير » وهو الكتاب الذى أعادت طباعته مطولا ..

وكل ما يتعلق بانتحار عبدالحكيم عامر منقول من الكتب والصحف ، فهى لم تكن موجودة ، وكانت كل أوراق المشير على كل حال فى بيته الأسمى وفى مكتبه ، حيث يسكن مع زوجته السيدة النبيلة وأولاده .. فهى لم تأت بأية وثيقة جديدة بعد الضوضاء التى أثارته عن كتابة تاريخ الثورة وحصولها على الوثائق السرية .. حتى تقرير خبير السموم الوحيد الذى يشكك فى انتحار عامر سبق أن نشرته من قبل جريدة الوفد المعادية للثورة ، كما نشرته هى فى كتابها الأول .



كانت مشكلة السيدة الفاضلة نفيسة عبدالحميد الشهيرة بيرلتى هى إعلان زواجها من المشير عبدالحكيم عامر ، وقد حاولت ذلك عن طريق صورة تجمعها وبعض أفراد أسرته مع المشير ، ولكن هذه المحاولة لم تنجح رغم اختفاء الصورة ، وقد راح ضحيتها بعض الأشخاص الأبرياء الذين زج بهم فى السجن بحجة تورطهم فى قضية فساد ..

وتحدثت السيدة الفاضلة فى مذكراتها أكثر من مرة عن صور التقطت لها مع المشير عامر ، ومع ذلك فإنها لم تنشر أية واحدة من هذه الصور ، ولم تعلن أية صورة ، فى حين أنها مرت بظروف ، وقامت بإجراء حوارات صحفية وربما تليفزيونية كانت تستلزم أن يظهر على الأقل معها واحدة من مثل هذه الصور ، التى إن وجدت لكانت واحدة من أشهر الصور وأكثرها انتشاراً - مع أحاديثها - خلال السنوات الماضية .

وفى كتابها الأخير قامت بواحدة من أكبر عمليات السطو مستخدمة التكنولوجيا الحديثة المتطورة ، وإمكانيات الكمبيوتر فى تركيب الصور ، وتزويرها ، واختلاقها ، فقد أحضرت صورة لها من أحد الأفلام مع عمر الشريف ، ووضعت إلى جوارها عبدالحكيم عامر .. ولا أعتقد أن هذا التزوير يمكن أن يمر دون أن تجد من يقاضيه ، ومن يمنعها من أن تتمادى فى هذا التزوير ، فلا أحد يدرك نتيجة السير فى طريق تزيف الصور ليس فقط بالنسبة للسيدة الفاضلة نفيسة بل وبالنسبة للذين قد يحتالون ويتخذون من هذه الوسيلة أسلوباً للخداع ..

فى كتاب السيدة الفاضلة برلتى « ص ٦٤ » صورة لها مع عمر الشريف فى فيلم اسمه فضيحة فى الزمالك ، ولقد شئت إرادة الله أن يعمى البصر ، لكى يكشف التزوير والتزيف ، فإذا بها تعيد نفس الصورة فى مقدمة فصل « شهر غسل وسنوات بلا غسل » ص ٢٧٩ ، بعد حذف عمر الشريف ، ووضع المشير مكانه مع مونتاج ليرز أنهما جالسان معاً ، ولو كانت هذه الصورة حقيقية لما كان هناك داع للانتظار كل هذه السنوات قبل نشرها ، ولما اكتفت بنشرها بداية فى موقع داخلى حتى تستقر الأمور وتمر المسألة ، فتعتمد للنشر على نطاق واسع بعد ذلك كوسيلة للإثبات بدلاً من عقد الزواج ...

وأعتقد أن أسرة المشير ، والعديد من المواطنين الشرفاء لن يرضوا أن يمر هذا الأمر دون كشفه وإيقافه .. ودون أن يلاقى المزيفون عقابهم ، حتى لا تتكرر ، ونرى صوراً أخرى ربما لها أو لغيرها أو لشخصيات عامة أخرى ، تحتاج إلى حماية من مثل هذا العبث والتزوير .



تقول السيدة الفاضلة أنها أصدرت الكتاب تودى به ديناً فى عنقها إلى « الرجل الذى عشت أحبه ، ومازلت أحبه ، وسوف أموت وأنا أحبه » ..

وأعتقد أن هذه الكلمات المضيئة تتنافى تماماً مع ما قامت به بعد رحيله - انتحاراً أو قتلاً -

- فى مذكراتها تحدثت كثيراً عن الشاب أمين عامر ذى العشرين عاماً ، الذى كان يحمل إليها رسائل - شفوية طبعاً - من المشير أثناء وجوده فى منزله بعد النكسة .. وامتدحت أخلاقيات هذا الشاب ، وقالت أن عمره كان ثمانية عشر عاماً ..

بعد رحيل المشير عامر ، تزوجت السيدة التى تقول أنها « عاشت ومازالت وستظل تحب المشير حتى تموت » تزوجت من أمين عامر ابن أخيه ، ونشر خبر الزواج فى الصفحة الأولى من جريدة الجمهورية ، وفى مذكراته تحدث رجل المشير الأمين محمد متولى السيد عن هذا الزواج فقال ص ١٣- ١٤ بالنص « لقد استكتبت برلنتى بعض الصحافيين الناشئين لتحقيق أغراضها ، مع إعلانها المباشر والمتكرر بأنها زوجة المشير عامر ، واتخذت من مذكراتها - كما تسميها - وسيلة لإعلان زواجها من المشير !

« ولم تكثر تعليقات الناس حين ارتبطت بالمهندس الشاب « أمين عامر » نجل المهندس حسن عامر شقيق المشير عامر ، واتخذت من الزواج الجديد وسيلة لإشهار زواجها السابق من المشير إذ استمرت تعلن على صفحات الصحف والمجلات أنها تزوجت من أمين عامر لسبب واحد ، هو أن يحافظ على « عمرو » ابن عمه ، ثم أعلنت على صفحات الصحف والمجلات أيضاً أنها تقوم بتأسيس شقة الزوجية لزوجها « أمين عامر » ابن شقيق زوجها الأسبق المشير عامر ، وابن عم « عمرو » نجلها من المشير !

« ولأننى - والكلام مازال لسكرتير المشير فى كتابه الصادر عام ١٩٩٤ - كنت قريباً من هذا الزواج إذ ساقتنى الظروف لأن أكون شاهداً على عقد زواجها مع شقيقها « هشام عبدالحميد حواس » فإننى أستطيع أن أؤكد أنها لم تتزوج من « أمين عامر » إلا لسببين ، أن تعلن زواجها من المشير ، والحصول على المعلومات الجديدة ، لأن أمين عامر كان يقيم فيما مضى مع عمه المشير فى منزله بالجيزة إقامة دائمة عايش الأحداث عن قرب ، وشهد الوقائع بعينه وسمع بأذنيه ، ولهذا فهو خير من يضيف إليها ما تحتاجه من أسرار المشير وحياته !

« وكما توقعت ، أخذت « برلنتى » ما تريد من زواجها الجديد « أمين عامر » ثم انفصلت عنه ، فهو لم يحقق أية نتائج من زواجه بها فى الوقت الذى حققت هى فيه غايتها المنشودة ، فى الحصول على المعلومات ، ثم إشهار زواجها من المشير عامر على رأى العام ، وقد تركت « أمين عامر » بعد أن أوجدت شروخاً عائلية فى صفوف أسرته وأسرة المشير عبدالحكيم عامر .

« وتجدر الإشارة إلى أن السيدة « برلتي » سبق لها الزواج من منتج سينمائي بعد وفاة المشير عامر ، قبل زواجها من « أمين عامر » وفي كل الأحوال ، كانت تمسك بلقب واحد .. « مدام عامر » .

« ووصلت الأمور إلى الحد الذي قامت فيه بتعيين موظف جديد في شقتها ، خريج إحدى كليات التجارة ، مهمته الوحيدة أن يرد على المكالمات التليفونية بهذه العبارة : « هنا منزل مدام عامر!! » .

« ومن منطلق وفائي للرجل الذي عملت معه لسنوات فقد انزعجت لتصرفاتها هذه حيث رأيت فيها كل الضرر والإساءة إلى المشير والتشهير به .. وكان هدفها الوحيد هو نبش القبور في سبيل تحقيق غايتها ، ولم يكن المشير يستحق هذا منها خاصة بعد أن صار في دار الحق » .

كانت هذه بالنص هي كلمات محمد متولى السيد الرجل الأمين في كتابه وهي شهادة تنفى مذكرته عن كلمات الحب الأبدى للمشير عامر .



وهكذا يكشف سكرتير المشير أن السيدة الفاضلة برلتي عبد الحميد تزوجت من منتج سينمائي ، ثم تزوجت من المهندس أمين عامر ، وهذه هي شهادة الرجل الذي امتدحته ووصفته بالأمانة .. ولم نسمع من قبل بزواجها من منتج سينمائي ، ولم يذكر متولى السيد اسمه ، ولكنها لم تكذب ذلك عندما صدر الكتاب منذ أكثر من عشر سنوات .. أما خبر زواجها من أمين عامر فقد نشرته الصحف .

الافتراء على ثورة يوليو

5

.. لا صلح .. لا تفاوض

دار الخيال

مبادرة روجرز .. الصلح مع الصهاينة

أكثر القضايا التهاباً بعد الهزيمة ، هي قبول عبدالناصر ما سمي « بمبادرة روجرز » وزير الخارجية الأمريكية ، وحاول البعض - وما زالوا - أن يبرروا به الصلح مع إسرائيل ، باعتباره أمراً وافق عليه جمال عبدالناصر من قبل .. كانت القمة العربية التي عقدت في الخرطوم عقب الهزيمة مباشرة قد اتخذت قراراً بالإجماع بأنه لا صلح ، ولا تفاوض ، ولا اعتراف ، وهي ما سميت بلاءات الخرطوم الثلاثة ، وكانت مصر ملتزمة بحكم القيادة والريادة والدور بهذه اللاءات ، وأعلن عبدالناصر أن هناك ثلاث مراحل على طريق التحرير هي الصمود والردع ثم التحرير.

وقد انتهت مرحلة الصمود ، إلى مرحلة الردع التي تمثلت في حرب الاستنزاف ، استعداداً لخوض المعركة الرئيسية .. وكان الاستعداد في مناطق مختلفة على عبور الممرات المائية التي تشبه قناة السويس ، وقد روى الفريق أول محمد فوزي ، وكل العسكريين الذين كتبوا عن حرب الاستنزاف عن هذه المراحل .. في هذه الظروف وافق جمال عبدالناصر على مبادرة أمريكية لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور يتم خلالها وضع جدول زمني للانسحاب من كل الأراضي المحتلة دون اتصال مباشر بين مصر وإسرائيل ، وفي نفس الخطاب الذي أعلن فيه قبوله هذه المبادرة قال كلمته الشهيرة «إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

وكان السبب المباشر فى قبول المبادرة أخذ فترة لالتقاط الأنفاس ، توقف فيها المدافع حتى تتمكن مصر من التقدم نحو القناة ببناء حائط الصواريخ ولحماية القوات عندما تعبر، وكانت مصر تجد صعوبة شديدة فى استكمال بنائه تحت القصف الإسرائيلى المكثف .

قبل وقف إطلاق النار بناء على هذه المبادرة على الجبهة المصرية ، تقدمت مئات السيارات تحمل مواد البناء لاستكمال بناء حائط الصواريخ .. وتقدمت إسرائيل بأكثر من شكوى إلى مجلس الأمن حول ما تقوم به مصر من خرق لوقف إطلاق النار من اللحظة الأولى ، وكانت مصر تنكر ذلك طبعاً .. ولم تستطع مصر أن تعلن عن موقفها ، ولا عن السبب الحقيقى لقبول وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور ، وإن كانت فى التلميحات مؤشرات توحي بأن هناك أسباباً خفية لهذا الموقف الذى كان يتبع دائماً بالحديث عن عدم جدواه وضرورة الاستعداد بالقوة ، وأنه لا أمل فى التفاهم مع الصهاينة .



وفقاً للأوراق الخاصة فى أرشيف سامى شرف فإن وزارة الخارجية المصرية تسلمت مشروع ويليام روجرز عن طريق دونالد بيرجيس المشرف على رعاية المصالح الأمريكية فى القاهرة إلى السفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية المصرية فى الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ٢٠ يونيو ١٩٧٠ ، حيث كان محمود رياض وزير الخارجية مصاحباً للرئيس جمال عبدالناصر فى زيارة رسمية لليبيا فى ذلك الوقت ، وقد قمت بإرسال نص الرسالة التى كانت تحوى المبادرة إلى الرئيس جمال عبدالناصر فى طرابلس الغرب بليبيا بصحبة حامل حقبة دبلوماسية خاص ، وكان نص المبادرة فى صورة خطاب إلى وزير الخارجية المصرية يقول :

« عزيزى السيد وزير الخارجية

لقد اطلعت بعناية على تصريح الرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ أول مايو، وما أدلّيت به من ملاحظات بعد ذلك للمستتر بيرجيس ، كما قدم لى المستر سيسكو تقريراً كاملاً عن الأحاديث التى أجراها مع الرئيس ناصر ومعكم ، وقد قمنا بالتفكير جدياً فيما يمكن عمله بالنسبة للوضع فى الشرق الأوسط ..

إننى أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة ، وأعتقد أن من مصلحتنا المشتركة أن تحتفظ الولايات المتحدة وتنمى علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة ، ونأمل فى تبين أن ذلك يمكن تحقيقه ونحن على استعداد للقيام بدورنا ، وإننا ننظر إلى الأطراف الأخرى

المعنية ، وبصفه خاصة لحكومتكم التى يقع عليها دور بالغ الأهمية ، وعلى أمل أن تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة ، فإذا ضاعت هذه الفرصة فإننا سنعانى جميعا من النتائج وسنشعر حقا بالأسف على ذلك ، ومن خلال هذه الروح ، فإننى أناشد حكومتكم أن تدرس بكل عناية الأفكار التى سوف أعرضها فيما يلى :

إننا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم ، ونود أن نساعد الأطراف المعنية للتوصل إلى هذا السلام لقد قدمنا مقترحات جدية وعملية من أجل ذلك ، كما قدمنا النصح لكافة الأطراف بالحاجة إلى قبول حل وسط ولضرورة خلق الجو الذى يصبح السلام فيه ممكنا ، ونقصد بهذه النقطة الأخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية وتوضيح المواقف من ناحية أخرى حتى تتوفر للعرب والإسرائيليين بعض الثقة من أن ما سيتم الانتهاء إليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الأساسية ..

وفى رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية تكون بأن تبدأ الأطراف فى العمل تحت إشراف السفير يارنج للتوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

وزير خارجية إسرائيل آبا ايبان قال أخيرا أن إسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المباحثات ، وفى نفس الوقت فإن المشاركة المصرية فى مثل هذه المحادثات ستؤدى بدرجة كبيرة إلى التغلب على التشكك الإسرائيلى فى أن حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل إلى سلام معها .

إننى أدرك المشاكل التى تواجهكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة ، وقد أوضحنا منذ البداية أننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ منذ البداية ، وإن كنا نعتقد - ويتوقف ذلك على التقدم الذى يحرز فى المناقشات - أن الأطراف سيجدون أنه من الضرورى أن يتقابلوا فى مرحلة ما إذا كان السلام سيسود بينهم .

ومع مراعاة هذه الأفكار ، فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها :

١- أن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولو لفترة محدودة .

٢- أن توافق إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل والأردن أيضا ، على

التصريح التالى على أساس أن يصدره السفير جونار بارنج فى شكل تقرير إلى السكرتير العام يوثقت:

« أبلغتني الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل أنها توافق على :

أ - أنه بعد أن قبلت وأبدت رغبتها فى تنفيذ «carry out» القرار ٢٤٢ بكل أجزائه فإنها سوف تعين ممثلين لها فى المناقشات التى تعقد تحت إشرافى طبقا للإجراءات والمكان والزمان الذى قد أوصى به ، مع الأخذ فى الاعتبار - كلما كان ذلك مناسباً - ما يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الاجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم .

ب - أن الهدف من المناقشات المشار إليها أعلاه هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم .

١ - الإقرار المتبادل من الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل للسيادة وسلامة أراضي والاستقلال السياسى للطرف الآخر .

٢ - الانسحاب الإسرائيلى من أراضى احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ وذلك طبقا للقرار ٢٤٢

ج - وإنه لتسهيل مهمتى للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق كما تضمن القرار ٢٤٢ فإن الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول يوليو حتى أول اكتوبر على الأقل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار « نص تصريح الأمين العام المقترح » .

إننا نأمل أن يلقى هذا الاقتراح قبولا من الجمهورية العربية المتحدة ، كما نأمل فى الحصول على موافقة إسرائيل ، وإلى حين ذلك فإننى واثق أنكم تشاركوننى الرأى لبذل كل الجهود من أجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لا تؤثر على احتمالات قبولها .

وإننى أوجه رسالة مماثلة إلى الوزير الرفاعى - وزير خارجية الأردن - وآمل أن أتلقي ردكم فى أقرب فرصة مع أطيب التمنيات . المخلص ويليام ب . روجرز

وفى نفس الوقت سلم دونالد بيرجيس للسفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية ، تفسيرات للرسالة التى سلمها له من وزير الخارجية الأمريكى إلى وزير الخارجية المصرى السيد محمود رياض تضمنت النقاط التالية :

١ - أن إيقاف إطلاق النار يشمل الأرض والجو بحيث يمتنع كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى عن تغيير الوضع العسكرى القائم فى منطقة غرب قناة السويس

بمعنى أن لا توضع فيها صواريخ أرض / جو ، أو أى منشآت عسكرية جديدة أى عدم السماح للصواريخ المصرية بالتحرك شمالا فى منطقة القناة ، على أن تلتزم إسرائيل التزاما مماثلا فى منطقة مماثلة شرق القناة .

٢- أن تضع الجمهورية العربية المتحدة فى اعتبارها أن الولايات المتحدة الأمريكية تطلب بناء على هذا المشروع من إسرائيل تنازلات سياسية هامة وخاصة فيما يتعلق بالآتى:

أ- بموافقتها على الدخول فى مفاوضات غير مباشرة .

ب - وموافقتها على مبدأ الانسحاب قبل المفاوضات إدراكا من الولايات المتحدة الأمريكية بأن لا انسحاب بدون سلام ولا سلام بدون انسحاب .

٣- بالنسبة لطلب إسرائيل المزيد من الطائرات الأمريكية فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تتخطى الحد الذى تعهدت به فى العقود المبرمة أصلا مع إسرائيل فقط ، وذلك خلال الفترة التى تبحث فيها مبادرة السلام الأمريكية ، أى لا تتعدى تسليم الطائرات الفانتوم الخمسين المتعاقد عليها سنة ١٩٦٨ والمائة طائرة سكاي هوك المتعاقد عليها سنة ١٩٦٩ .

وأضاف عن هذه النقطة تحذيرا من واشنطن فى حال رفض مصر للمبادرة أو عدم احترام وقف إطلاق النار بأن حكومته قد أعدت فى نفس الوقت ترتيبات احتياطية تسمح بتعويض إسرائيل مستقبلا عما تفقده من طائرات لو تطلب الموقف ذلك وعبر عن رجائه أن تبقى هذه النقطة غير معلنة لأن بلاده لا ترغب فى الوقت الحاضر مناقشة موضوع مساعداتها العسكرية لإسرائيل بشكل علنى .

٤- أن حكومته تتقدم بهذه المبادرة مباشرة إلى الجمهورية العربية المتحدة رغبة منها فى تلافى أى سوء فهم إذا ما تم نقلها بواسطة طرف آخر - المقصود الاتحاد السوفيتى - ثم قدم دونالد بيرجيس بعد ذلك مذكرة مكتوبة بخصوص الفلسطينيين ورأى الإدارة الأمريكية بشأنهم فى إطار المبادرة المقترحة ، وأرسلت المبادرة والتفسيرات التى قدمها بيرجيس بعد ذلك إلى الرئيس فى ليبيا .

كانت كل الجبهات مع إسرائيل فى ذلك الوقت هادئة ما عدا الجبهة المصرية التى تشتعل فيها حرب الاستنزاف ، وكانت إسرائيل تن تحت وطأة نيران هذه الحرب وتتساقط

طائراتها ، ولم تجد أمامها إلا أن تواجهها بغارات في العمق ، وكانت مصر قد خاضت حرباً استمرت ألف يوم تمهيداً للتحرير ، الذي وضعت خطته ، بعد أن أعيد بناء القوات المسلحة ، وتم تدريبها ، وتزويدها بأحدث الأسلحة وتجنيد حملة المؤهلات وكان عليها أن تحرك حائط الصواريخ إلى الأمام حتى تحمي قواتنا عند العبور وكان تحريك حائط الصواريخ تحت قصف النيران عملية صعبة ، خسائرها كثيرة ..

وقد أرسل محمود رياض رداً لوزير الخارجية الأمريكي « روجرز » يعلن استعداد الجمهورية العربية المتحدة « لقبول وقف إطلاق النار لفترة محدودة وفق اقتراحكم ، واعتقادنا أن المنهاج الصحيح الذي يجب البدء به في هذه الحالة ، المباشرة بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة » ..

وتضمن رد وزير الخارجية محمود رياض « أن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة لعدوانها على الدول العربية في ٥ يونيو أمر أساسي لتحقيق السلام في المنطقة وأن تحرير الأراضي العربية ليس فقط حقاً طبيعياً ، ولكنه واجب وطني » .

« وإنني لعلني يقين بأنكم تدركون أن استمرار تجاهل حق الشعب الفلسطيني الذي شردته إسرائيل من وطنه ودياره لا يمكن أن يساعد على إقرار السلام في المنطقة وأنه من الضروري الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة وفق قرارات الأمم المتحدة حتى يسود السلام في منطقة الشرق الأوسط » .

كانت هذه هي مبادرة روجرز التي قبلها عبدالناصر .. وكان قبول المبادرة في حد ذاته قضية تستوجب الوقوف أمامها ليس فقط لما يثار حولها من لغط كثير ولكن أيضاً لمعرفة طريقة اتخاذ القرار في ذلك الوقت ، وأنه كان قراراً مدروساً ، خضع للمناقشة على كل المستويات .



كان جمال عبدالناصر قد وجه رسالة إلى نيكسون في خطابه العلني بمناسبة عيد العمال - عام ١٩٧٠ - وكانت الولايات المتحدة تدرس تزويد إسرائيل بطائرات جديدة لتأكيد تفوقها العسكري في عز حرب الاستنزاف ، وقال عبدالناصر : إن هذا الموقف « سوف يفرض على الأمة العربية موقفاً لا رجعة فيه ، موقف يتعين علينا أن نستتج منه ما هو

ضرورى ، وذلك سوف يأتى على كل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالامة العربية لعشرات السنين .

وقال فى خطابه « إننى أقول للرئيس الأمريكى إن الامة العربية لن تستسلم ولن تفرط وهى تريد سلاما حقيقيا ولكنها تؤمن بأن السلام لا يقوم على غير العدل .

« أريد أن أقول إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، إن ذلك فى طاقة الولايات المتحدة التى تأتمر إسرائيل بأمرها لأنها تعيش على حسابها وأى شىء غير ذلك لا يجوز علينا ولن يجوز .

وقال عبدالناصر : إن ذلك حل ، فإذا قالت أمريكا إنه ليس فى مقدورها ، فإن الحل الثانى فى مقدورها وهو أن توقف أى دعم سياسى أو عسكرى أو اقتصادى لإسرائيل طالما تحتل الأرض .

وقال : « إن هناك لحظة فاصلة قادمة فى العلاقات العربية الأمريكية ، إما أن تكرس القطيعة إلى الأبد وإما أن تكون بداية أخرى جادة » .



فى اليوم التالى لهذا الخطاب استدعى محمود رياض « بيرجس » القائم بالأعمال الأمريكى فى مصر - ولم يكن هناك سفير لأن العلاقات الدبلوماسية كانت مقطوعة - وسلمه نسخة مترجمة من نداء الرئيس الموجه إلى نيكسون ، وأوقفت الولايات المتحدة بيع الطائرات لإسرائيل ، وتحرك نيكسون ردأ على النداء ، وكانت البداية مقترحات روجرز التى سميت باسمه كمبادرة .

ويقول محمود رياض إنه « طلب إلى الرئيس قبول المبادرة باعتبارها متماشية مع ما سبق أن نادينا به منذ صدور قرار مجلس الأمن ، خاصة وأن المبادرة تختلف مع وجهة النظر الإسرائيلية التى ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وفى هذه الحالة يمكن لإسرائيل أن تعلن رفض المبادرة الأمر الذى سيؤدى حتما إلى خلاف علنى بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وانقسام داخل إسرائيل ، وأن علينا فى كل الأحوال أن نتفاهم مع الاتحاد السوفيتى فيما يمكن عمله فى المرحلة التالية خصوصا فى حالة انتهاء المبادرة الأمريكية إلى الفشل » .

أى أن وزارة الخارجية أبدت رأيها ، وطلبت الموافقة على المبادرة ، وطلبت أيضا أن يتم

التفاهم بشأنها مع الاتحاد السوفيتي ، ومع ذلك لم يشأ عبدالناصر أن يتخذ فيها قراراً منفرداً بالقبول أو بالرفض وإنما عرضها على اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي وكان العرض ليلة سفره في رحلة علاج إلى الاتحاد السوفيتي وهي الرحلة التي صحبه فيها على صبرى عضو اللجنة التنفيذية العليا ومحمود رياض وزير الخارجية ، والفريق أول محمد فوزى وزير الحربية ، ومحمد حسنين هيكل وزير الإرشاد القومى ..

ويقول ضياء الدين داود إن روجرز كان يتردد على المنطقة تحت شعار البحث عن حل سلمى وفي أوج حرب الاستنزاف ، تسلم الرئيس عبدالناصر مبادرة روجرز أثناء وجوده في زيارة ليبيا ، وإثر عودته مباشرة عقد اجتماعاً للجنة التنفيذية العليا ، وعرض المبادرة حتى قبل ترجمتها وحرص على الاستماع لكل الآراء ، وظل محتفظاً برأيه وكان لمعظم أعضاء اللجنة تحفظات على المبادرة وخاصة التشكك في نوايا الإدارة الأمريكية وصدقها ، وكذلك تحسباً لردود الفعل في حالة قبولها على الدول العربية وعلى الفلسطينيين ، كما كان القلق من احتمال توقف حرب الاستنزاف التي كانت قد أرهقت الإسرائيليين وبدأت تشكل لهم عبئاً ومشاكل كبيرة .

« وفي نهاية المناقشة طوى عبدالناصر أوراقه وقرر استمرار المناقشة في جلسة تالية بعد عودته من زيارة الاتحاد السوفيتي ، حيث كان مقرراً سفره من قبل تلك الجلسة »..

أى أن المبادرة عرضت على اللجنة التنفيذية العليا ، وهي أعلى سلطة سياسية في البلاد وناقشها الأعضاء ، واستمع عبدالناصر إلى وجهات النظر حولها من أعضاء القيادة الجماعية التي كانت تحكم مصر ، وكان قبلها قد تلقى دراسة من وزارة الخارجية تحوى وجهة نظرها ، الجهة السياسية المختصة ناقشت مبادرة روجرز ..والجهة التنفيذية المختصة ناقشت أيضا المبادرة .



أجل جمال عبدالناصر إبداء الرأي إلى ما بعد زيارته لموسكو ، يقول محمود رياض إنه قال للرئيس إنه علينا أن نتفاهم مسبقاً مع الاتحاد السوفيتي فيما يمكن عمله في المرحلة التالية خصوصاً في حالة انتهاء المبادرة الأمريكية إلى الفشل « قلت إننا نستطيع أن نعد رداً على أساس قبول المبادرة الأمريكية باعتبارها متماشية مع ما سبق أن نادينا به منذ صدور قرار مجلس الأمن ، لأن في ذلك إظهاراً لرغبتنا في التعاون مع المبادرة الأمريكية خاصة أن المبادرة تختلف مع وجهة النظر الإسرائيلية التي ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن وترفض إعلان الالتزام المسبق بالانسحاب »..

فى نفس الوقت كان عبدالناصر قد طلب من الفريق محمد فوزى وزير الحرية دراسة عن الموقف العسكرى فى حالة قبولنا للمبادرة ، وقال إن جميع حساباتنا يجب أن تقوم من الناحية العسكرية على أساس أن فترة وقف إطلاق النيران ، وهى ثلاثة أشهر ، ستنتهى دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الشامل ، مما يستدعى استئنافا للعمليات العسكرية إلى أن نبدأ فى عملية التحرير فى موعد لا يتجاوز ربيع عام ١٩٧١ .

وكان السبب فى تحديد هذا الموعد بالذات هو أن الرئيس عبدالناصر كان قد درس مع الفريق محمد فوزى تفاصيل الخطة ٢٠٠ ، وهى خطة تحرير سيناء ، وكانت قد توافرت لدينا إمكانيات تنفيذ الجزء الأول منها ، وهو ما سسمى بـ « جرانيت » للوصول إلى المضائق فى سيناء ، وبقيت الآن ضرورة توفير إمكانيات تنفيذ باقى الخطة ، وهكذا طلب عبدالناصر من الفريق محمد فوزى أن يعد قائمة بالأسلحة المطلوبة من الاتحاد السوفيتى .

وطلب من الفريق فوزى أن يعمل على استكمال بناء شبكة الصواريخ بالجهة لتوفير الحماية ضد الطائرات الإسرائيلية لقواتنا التى ستعبر إلى سيناء ..

وكان عبدالناصر يدرك أنه من الخطير جدا من الواجهة العسكرية أن يطلب إلى الجيش الآن وقف إطلاق النيران ، ثم العودة إلى الحرب من جديد لأن مثل هذا الإجراء يؤدى إلى هبوط الروح القتالية ، وبينما كان يرى إتاحة الفرصة للمبادرة الأمريكية ، كان رأيه فى حالة انتهائها إلى الفشل ضرورة استئناف القتال وعدم تجديد وقف إطلاق النار .

ولقد قامت القوات المسلحة ليلة سفرنا إلى موسكو فى ٢٩ يونيو بإدخال مجموعة جديدة من الصواريخ إلى منطقة القناة وكانت مفاجأة لإسرائيل ، وأمكن فى صباح يوم ٣٠ يونيو إسقاط أربع طائرات إسرائيلية ، اثنتان منها طراز فانتوم ، واثنان من طراز سكاي هوك ، بالإضافة إلى أسر ثلاثة طيارين إسرائيليين ، وخلال الأيام الخمسة التالية أسقطنا خمس طائرات أخرى ، اثنتان منها طراز فانتوم وهو الأمر الذى سيثبت تزايد فعالية الشبكة الجديدة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يوليو ..

وفى المباحثات مع الجانب السوفيتى تحدث عبدالناصر عن مبادرة روجرز قائلا : إنه لا يوجد فيها جديد فهى تصحيح للموقف الأمريكى الذى كان قد ابتعد عن قرار مجلس الأمن وهم الآن يعودون إليه ويقترحون تكليف يارنج باستئناف مهمته ..

واستفسر كوسيجين قائلا : هل دار بحث بينكم وبين الأمريكين بخصوص مبادرة روجرز ؟

وأجاب عبدالناصر بأن برجس رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة قد أبلغ وزير الخارجية قبل حضورنا إلى موسكو بأنهم جادون فى التوصل إلى حل سلمى وأن موافقتنا على مبادرة روجرز سوف تساعد الولايات المتحدة فى الضغط على إسرائيل .

ووافق بريجنيف على أن يجتمع جروميكو ومحمود رياض لبحث الموقف المشترك من المبادرة الأمريكية ودراسة تفاصيلها ، معلقا ، بأنه إذا كانت لدى مصر أشياء تراها غير مقبولة فعلىنا أن نبلغها لهم .

وتوجه عبدالناصر فى اليوم التالى إلى مستشفى بجوار موسكو لإجراء فحوصات طبية تستغرق عدة أيام ، على أساس أن تتم خلال ذلك اجتماعات مشتركة بينى وبين جروميكو لبحث الموقف السياسى ، واجتماعات بين الفريق فوزى والمارشال جريشكو لبحث الإمدادات التى نحتاجها من الأسلحة .

وطلب عبدالناصر محمود رياض وعندما توجه إليه فى المستشفى سألته عن توقعاته مع القادة السوفيت ، فذكر له أن الموافقة على قبول المبادرة الأمريكية لن تكون شيئا مرضيا للسوفيت ، لأنه سوف تعطى الولايات المتحدة فضلا كبيرا ، ويصبح الحل وكأنه مرتبط بهم وحدهم وليس بالسوفيت الذين قد يجدون أنفسهم فى موقف المتفرج ..

وأخذ عبدالناصر يناقش رياض حول أسلوب تنفيذ المقترحات فيما لو أعلنت مصر عن قبولها لها ، ورأى رياض أنه سيحتاج إلى بعض الوقت للاتصال بالأمريكان لمعرفة نواياهم والحصول على مزيد من التأكيدات فربما ينجح فى الحصول منهم على مواقف أكثر تحديدا بالنسبة للانسحاب الشامل ، وأنه لابد أن أتباحث مع « يارنج » للاتفاق معه على أسلوب الإشراف على وقف إطلاق النيران لضمان عدم مخالفته من جانب إسرائيل ، ولا يجوز أن نترك للولايات المتحدة أن تكون هى الحكم فى تفسير مبادرتها وأيضا الإشراف على وقف إطلاق النار خاصة ، وقال رياض أننى لا أنسى أبدا أن « دين راسك » وزير الخارجية الأسبق قد أعلن فى ٥ يونيو أن الولايات المتحدة لا تعرف من الذى أطلق الطلقة الأولى فى الحرب ومن ثم فقد سبق لهم المغالطة وقد يكررون ذلك معنا فى المستقبل .

وكانت هناك تصريحات من نيكسون أشار فيها إلى مصر وسوريا باعتبارهما « جارين عدوانيين » لإسرائيل وقال : إننى أعتقد أن الموقف فى الشرق الأوسط خطير بدرجة رهيبه.

ونقلت الأنباء عن هنرى كيسنجر ، مستشار نيكسون للأمن القومى قوله : إننا بصدد محاولة للتوصل إلى تسوية على النحو الذى يكفل تقوية نظم الحكم العربية المعتدلة ، وليس النظم الراديكالية ، إننا بصدد محاولة لطرد الوجود السوفيتى العسكرى وذلك قبل أن يرسخوا أقدامهم .

وهذه التصريحات أكدت فى ذهن عبدالناصر شكوكه فى جدية المبادرة الأمريكية .



فى جلسة المباحثات قال وزير الخارجية جروميكو أنه بحث تفاصيل المبادرة الأمريكية ووجد أنها تسمية غير صحيحة لأنه لا توجد أى مبادرة ، والجديد هو فى الإجراءات فقط، حيث كانوا فى الماضى يصرون على المفاوضات المباشرة ، والآن يقبلون بالمفاوضات غير المباشرة ، وقال جروميكو أن السفير الأمريكى فى موسكو زاره مرتين مؤكدا أن الولايات المتحدة لا تقصد فعلا مفاوضات مباشرة ، وإن الأمريكين يصرحون لنا بضرورة انسحاب إسرائيل ولكن فى كل مرة نسألهم أن يتقدموا بتصريح واضح عن الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة فإنهم يترددون ويتحدثون عن ضرورة إحداث تعديلات ، ومعنى ذلك أن هذه المسألة الحيوية باقية دون قرار ، وقد أبدى لنا الفرنسيون استيائهم من عدم تشاور الولايات المتحدة معهم قبل تقدمهم بالمبادرة ، ولذلك فإنه عند استئناف « يارنج » لمهمته يجب أن نطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة .

ويقول محمود رياض أن بريجنيف تحدث بشىء من الانفعال ، فقال : نحن أصدقاءكم ، بل وإخوة لكم ، واشتركنا معا فى أعمال ضخمة فى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والآن نحاول الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة ، وتدعى أنها تتقدم بمشروع كامل للتسوية وكأنهم أصحاب فضل فى حل المشكلة ، ولكن لا يجوز أن نسمح بإعطاء الصورة بأننا قد قبلنا مشروعاً من جانب المعتدى ، إننا نقدم لكم أسلحة للدفاع عن أنفسكم ، بينما تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل كل الأسلحة اللازمة للاعتداء عليكم ، وهم يريدون بمبادرتهم الأخيرة أخذ كل جهد بذلناه من أجل تحقيق السلام العادل ومعاونتكم فى ذلك ، ونحن متأكدون من التعاون والتفاهم الكامل معكم ، ولذلك يمكننا أن نفكر معا فى الطريقة التى لا تعطى للعدو ثمار ما قمنا به ، ولا يجوز أن نقف موقف المدافع عن نفسه ، وكأنا نحن المعتدون ، والدبلوماسيون المصريون والسوفييت يمكنهم أن

يجدوا أساليب وطرقا لطرح الأمريكيين على ظهرهم كما فى المصارعة ، خاصة وإننا نحظى بتأييد كامل من فرنسا .

واختتم بريجنيف كلمته بقوله : إنه قد تحدث بصراحة وانفعال بعض الشيء وذلك بسبب الطريقة الخبيثة التى قدمت بها المقترحات الأمريكية .

وعلق عبدالناصر : إننى أوافق مع الرئيس بريجنيف فى أنه لا يوجد فعلا ما يمكن أن يسمى مبادرة ، وإذا كنا نريد حلا سلميا عادلا للعرب فإننى واثق بأن الولايات المتحدة لن تقدم لنا مثل هذا الحل ، لأنهم يريدون التخلص منا فى مصر قبل كل شيء ، ثم بعدها السيطرة على مصر كلها لتكون أداة لخدمة مصالحهم فى المنطقة ، ولذلك فإننا ندخل معهم فى معركة قاسية طويلة ، من هنا فنحن نود الاتفاق معكم على الرد ، وقد فهمنا منكم عدم رفض المبادرة من حيث المضمون ، وإن كنا نعلم أنه لن تكون هناك نتيجة جادة لها ، وتساءل بريجنيف قائلا : إذا قبلنا باقتراح الولايات المتحدة بوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر فماذا سيحدث بعد ذلك . ورد عبدالناصر : سنعود إلى ما كنا عليه ، وتساءل بودجورنى : يبدو أن الأمريكيين لديهم أمل فى توصل الأطراف الثلاثة مصر والأردن وإسرائيل إلى نتيجة ما خلال فترة الشهور الثلاثة ، وإلا لا يصبح هناك معنى لاقتراح تلك المدة . ثم تساءل كوسيجين : هل لدى الولايات المتحدة معلومات بأنكم ستوافقون على مبادرتهم ؟

رد عبدالناصر : سبق أن سألتى «الدكتور روجر فيشر» أستاذ القانون الدولى فى جامعة هارفارد الأمريكية ، حول إمكانية قبول مصر وقف إطلاق النيران لمدة محددة وأذيع ذلك فى الولايات المتحدة ، وهو أننا مستعدون لقبول وقف إطلاق النيران .

ثم أشار بريجنيف إلى ما وصلهم من معلومات عن قيام وزارة الإعلام فى مصر باستطلاع رأى الشعب فى وجود الخبراء السوفيت ، وقال « أننى أثرت هذا الموضوع لكى يكون واضحا أنه بانتهاء مشكلة الشرق الأوسط سوف يرحل مستشارونا وخبرائونا وطيارونا من مصر مباشرة لأننا لا نرضى أن نتهم باحتلال أراضى الغير ، وهى الصورة التى تحاول الدعاية الأمريكية المضادة رسمها لنا » .

وهنا جاء دور الرئيس عبدالناصر لينفعل فقال بشيء من الحدة : « إننى غير سعيد بسماع هذا الكلام ، فلم أكن لأرضى لنفسى بالحضور أساسا إلى موسكو ، لو أننى تشككت لحظة واحدة فى شبهة وجود ما يسمى باحتلال سوفيتى ، فأنا الذى طلبت من

الاتحاد السوفيتى الخبراء والطياريين ، وأنا الذى سأطلب من الاتحاد السوفيتى استردادهم حينما تنتهى مهمتهم التى جاءوا لأجلها ، والذى يتحدث عن « احتلال » سوفيتى فى مصر هم جولدا مائير ونيكسون وكيسنجر .

وفى نهاية المباحثات لخص عبدالناصر الموقف بأننا نمر فى ظروف صعبة للغاية ، وحاسمة للغاية ، وإذا سقطت مصر سيسقط الشرق الأوسط كله ، وعندما عرض علينا موضوع الحل السلمى قبلنا ، وأنا أتحدث يومياً عن السلام ، وإسرائيل تتحدث عن الحرب ، ونحن لا نستطيع أبداً تسول السلام ، فمصر الضعيفة عسكرياً لن تحصل إلا على الاستسلام المهين لمطالب إسرائيل ، ولذلك فيجب أن نكون واضحين من الآن ، وبعد أن أصبحنا أقوى ، إننا نقبل المبادرة الأمريكية من موقع القوة ، ومن ثم فمفاوضاتنا ستكون على هذا الأساس ، ولكن هناك احتمالاً كبيراً بانتهاء فترة الأشهر الثلاثة إلى لا شيء ، وفى هذه الحالة نكون قد فعلنا كل ما فى وسعنا لكى نؤكد للجميع إننا كنا جادين حتى اللحظة الأخيرة ، نحن لن نقبل ، عندما يستأنف « يارنج » مهمته ، أن نتفاوض لسنة أخرى ، فنحن الآن فى بداية السنة الرابعة للعدوان ويمكن إقناع الشعب بالصمود ولكن بشرط وجود أمل واضح ومحدد بالنسبة لتحرير أراضينا بالكامل ، ولقد صمدتم أنتم بعد غزو « هتلر » لأراضيكم ، ولكنكم كنتم تخططون بأمل واضح لإنهاء العدوان ، وفى الأسبوع الماضى غضب « نيكسون وكيسنجر » لأننا نصرب طائرات الفانتوم التى تغير على أراضينا ونسقطها بالصواريخ ، لأن ذلك حسب مفهومهم يغير من ميزان القوى ، من الناحية العسكرية ، ولكن يجب أن نكون واضحين فى أننا قد أعطينا للحل السلمى فعلاً كل الفرص الممكنة ، وأنتم من جانبكم بدأتم الحديث فى الحل السلمى عقب العدوان مباشرة عندما تقابل الصديق « كوسيجين » مع « جونسون » فى جلاسبرو ، ومن وقتها استمرت الاتصالات والمحاولات لثلاث سنوات دون نتيجة .

ووفقاً لمحمد حسنين هيكल عضو الوفد فقد قال عبدالناصر أننى أقبلها بالتحديد لأنها تحمل علماً أمريكياً ، فهذه أول مرة تدخل فيها الولايات المتحدة بخطوة تبدو جادة ، وأنا نحتاج لفترة محدودة لوقف إطلاق النار تعطى لقواتنا فرصة للحشد والتركيز والتقاط الانفاس ، لأننا بعد هذه الشهور لابد أن نكون فى وضع يسمح لنا بنوع آخر من العمليات وهناك عامل أهم أقواله بصراحة هو أننا نريد استكمال إعداد حائط الصواريخ لنقدر على حماية قواتنا فى أى عمليات على الضفة الشرقية للقناة .. وأن الأمل فى نجاح هذه المبادرة هو نصف فى المائة ، وطلب عبدالناصر إلى محمد حسنين هيكل وزير الخارجية بالنيابة أن

يعطى للفريق فوزى ست ساعات بعد قرار وقف إطلاق النار ، لإدخال مجموعة بطاريات الصواريخ إلى الجبهة قبل أن يسرى وقف إطلاق النار وهناك رمى بطاريات صواريخ سوف يتم استبدالها ببطاريات أخرى.

وسرى وقف إطلاق النار الساعة العاشرة بتوقيت جريتش يوم ٦ أغسطس ١٩٧٠ ، ويقول محمد حسنين هيكل ، إن المهمة كانت عسيرة بالفعل ، فقد اتصل به روجرز من واشنطن ليتأكد من سريان وقف إطلاق النار فى الموعد المحدد ، وأبلغه أنه كل شيء يسير وفق الاتفاق ولكن هناك مشكلة ، يعمل على حلها وهى أن جبهة البحر الأحمر ، يقودها ضابط مندفع ، هو اللواء سعد الشاذلى ، وهو الآن فى الخطوط الأمامية مشترك فى بعض العمليات بنفسه ، وهو يحاول الاتصال معه بكل وسيلة ليبلغه بقرار وقف إطلاق النار حتى يتأكد التزامه والتزام قواته .

وكرر روجرز اتصالاته قائلا : إن الجنرال ديان معه على الخط الآخر يريد أن يستوثق من التزام مصر بوقف إطلاق النار فى الموعد ، ويرد هيكل بأن محاولة الاتصال بسعد الشاذلى فى المواقع المتقدمة يتم الآن .

وكان سعد الدين الشاذلى فعلا خارج مقر قيادته يتابع مسار عمليات قواته .. وقد استغل ذلك لتأجيل وقف إطلاق النار من الجانب المصرى الساعات المطلوبة ، وراحت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة تقول أن مصر حركت بطاريات الصواريخ بعد الموعد المحدد .



كان قبول وقف إطلاق النار - طبقا لمبادرة ويليام روجرز - خطة تكتيكية لاستكمال حائط الصواريخ ، ولالتقاط الأنفاس استعداداً للحرب ، وكان مطلب مصر الانسحاب الكامل من جميع الأراضي التى احتلت عام ١٩٦٧ ، وكانت مصر - حتى فى هذه الظروف - تشترط ألا تجلس مع إسرائيل ، وألا تكون هناك مفاوضات مباشرة ، حتى إسرائيل نفسها وفى نشوة النصر وهى تحتل أراضينا لم تفكر أنه يمكن أن يكون من بين مطالبها أو أهدافها الجلوس مع وفد مصرى يتفاوض معها .

وكانت إسرائيل من قبل قد أعلنت أنها مستعدة للانسحاب من سيناء فوراً ، وأعلن عبد الناصر هذا العرض فى خطاب علنى وقال القدس قبل سيناء ، والجولان قبل سيناء .

كان المقابل الذى كانت ستحصل عليه إسرائيل فقط هو إنهاء حالة الحرب مع مصر ،

وفقاً لما يسفر عنه التفاوض غير المباشر ، فلم يكن الاعتراف وارداً ، وكانت إقامة علاقات دبلوماسية مستحيلة .. وكان رفع العلم الصهيوني فى أى منطقة من الأرض المصرية ، حتى ولو كانت بعيدة عن النيل عشرات الكيلومترات ، هو تحقيق للحلم الصهيوني ، بالوصول إلى النيل .

وقبل أن تنقضى الشهور الثلاثة ، رحل عبدالناصر .. وبعد ثلاث سنوات من رحيله كان العبور العظيم .. وما حدث بعد ذلك معروف !



لم يكن قبول مبادرة روجرز ، صلحاً مع الصهاينة ، ولم يكونوا يحلمون بعقد معاهدة مع مصر بالذات ، كانت - فى جوهرها - هدنة لالتقاط الأنفاس ، ولكن التاريخ تغير بعد رحيل عبدالناصر المفاجئ .

نتوقف هنا عند عدد من المحطات :

أولاً : أعلن السوفييت بوضوح أنهم ضد قبول مبادرة أمريكية لحل المشكلة ، واستنكروا ذلك وعلى حد تعبيرهم كيف تقبل يا سيادة الرئيس مبادرة تحمل العلم الأمريكى .

ثانياً : قال السوفييت بوضوح إنه بانتهاء مشكلة الشرق الأوسط سوف يرحل المستشارون والخبراء والطيارون السوفييت « ولأننا لا نرضى أن نتهم باحتلال أرض الغير » وهى الصورة التى تحاول الدعاية الأمريكية المضادة رسمها لنا .

ثالثاً : بالنسبة للموقف المصرى غضب عبدالناصر ، وأعلن أنه هو الذى طلب الخبراء السوفييت « ولم أكن أرى لى نفسى الحضور إلى موسكو لو أئنى تشككت لحظة واحدة فى شبهة ما يسمى باحتلال سوفيتى » .

رابعاً : أن الولايات المتحدة لن تقدم حلاً سلمياً للعرب ، لأنها تريد السيطرة على مصر لتكون أداة لخدمة مصالحها فى المنطقة .. وقد حاولت الدعاية الأمريكية بأبواقها ورجالها تصوير وجود الخبراء السوفييت كأنه احتلال .

خامساً : الجديد هو فقط تراجع إسرائيل عن فكرة المباحثات المباشرة ، فقد كان هناك رفض مصرى كامل للجلوس - مجرد الجلوس - مع الصهاينة .

بعد عودة الوفد القاهرة ، أعدت وزارة الخارجية مشروع رد على الرسالة التى تلقتها

من وزير الخارجية الأمريكى ، والتي حملت اسم « مبادرة روجرز » والتقى رياض بيرجس القائم بالأعمال الأمريكى وقبل أن يسلمه الرد سألته عن الموقف بالنسبة لسوريا ، لأن مبادرة روجرز لا تغطى سوى الجبهتين المصرية والأردنية ، وأكد بيرجس إن المبادرة الأمريكية لا تستبعد سوريا ، ويكفى أن تعلن سوريا قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وعندئذ يمكن إدخالها فى التسوية على أساس نفس المبدأ المطبق على الجبهتين المصرية والأردنية ، وهو عدم جواز اكتساب أراض عن طريق الحرب ، أما بالنسبة للحقوق الفلسطينية فإن الحكومة الأمريكية ترى أنه ليس صعبا التوصل إلى مشروع ما يدخل الفلسطينيين فى التسوية ، وإن الولايات المتحدة ترجو مصر أن تترك لها حرية اختيار الأسلوب المناسب فى هذه المرحلة .

ولم يكن رياض يريد أن يترك شيئا للاجتهادات والتفسيرات الغامضة بعد ذلك بحكم تجارب الماضى ، فقام بتحديد الموقف المصرى على أساس تمسك مصر بنقطتين :

الأولى : الانسحاب الاسرائيلى الشامل من جميع الأراضى العربية المحتلة .

ثانيا : التمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطينى كما حددتها قرارات الأمم المتحدة.

وكان الرد على وليم روجرز يوم ٢٢ يوليو ١٩٧٠ وجاء فيه « إننى لعلى يقين بأنكم تدركون أن استمرار تجاهل حقوق الشعب الفلسطينى الذى شردته إسرائيل من وطنه ودياره لا يمكن أن يساعد على إقرار السلام فى المنطقة ، إنه من الضرورى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى العادلة المشروعة وفق قرارات الأمم المتحدة حتى يمكن أن يسود السلام فى منطقة الشرق الأوسط » .



فى مصر كان قد تحدد اجتماع للمؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى يوم ٢٣ يوليو - سنة ١٩٧٠ ، وافتتحه الرئيس عبدالناصر كالعادة بخطاب طويل ، وقال فى نهايته مخاطبا أعضاء المؤتمر :

إن هدفنا معروف وهدف العدو غير محدد ، وإن كان الكل يعرفه ، وهو التوسع والاستيلاء على الأراضى ، وهدفنا يتركز فى نقطتين :

١- الانسحاب من جميع الاراضى العربية المحتلة - الجولان - الضفة الغربية - القدس - قطاع غزة - سيناء .

٢- الحقوق المشروعة لشعب فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

وهذه الحقوق ورفض إسرائيل لها هو الذى أثر على الموقف فى المنطقة طوال السنوات الـ ٢٢ الماضية ، وكان فيه لجنة مصالحة أو لجنة توفيق ، وكان مطلوبا من هذه اللجنة أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة .

اللجنة مكونة من أمريكا ، وفرنسا وتركيا ، واجتمعت إسرائيل مع هذه اللجنة واجتمع معها العرب سنة ١٩٤٩ وكان شغل اللجنة إعادة الشعب الفلسطينى إلى وطنه وإعادة حقوقه إليه ، ولكن اللجنة عقدت اجتماعا واحدا ولم تجتمع بعد ذلك ، العدو يرفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، يعتبرها مجرد جدول أعمال لمحادثات بيننا وبينه - فى مفاوضات مباشرة ، وهذا ما رفضناه ومازلنا نرفضه - ولكن مطامع العدو معروفة وتصرفات العدو تبين فى كل يوم أن مطامع العدو هى التوسع ، الحقيقة من البديهي أما سلام ، وأما توسع ، لا يمكن أن يكون هناك سلام مع التوسع ، أنا قلت لكم على النقط اللى جاءت فى جواب وزير الخارجية الأمريكى :

النقطة الأولى : وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل لمدة ثلاثة أشهر ، والنقطة الثانية : أن يعود السفير يارنج لمهمته المكلف بها من مجلس الأمن بعد كده يطلب من الدول أن تنفذ قرار مجلس الأمن تنفيذا كاملا بكل أجزائه للتوصل إلى إقامة سلام دائم وعادل مستندا إلى الإقرار من جميع الأطراف بالسيادة وسلامة أراضى كل دولة ثم الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة خلال نزاع عام ١٩٦٧ وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وأنا قلت إن تفسير هذا القرار يظهر فى المقدمة بأنه يؤكد عدم إمكانية الحصول على أراضى بواسطة الحرب يعنى الحاجات اللى جت لنا من أمريكا حاجات مش جديدة .

وزير الخارجية المصرى بعث بالأمس رده على الرسالة التى تلقاها من وزير الخارجية الأمريكى وأبلغه أننا نوافق على تنفيذ قرار مجلس الأمن يعنى الانسحاب من كل الأراضى العربية المحتلة وحقوق شعب فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، وأنهم يقولوا إن إسرائيل تريد السلام ونحن نريد الحرب ونريد إفناء إسرائيل أو اليهود ولكن الوضع السليم أن مصر وافقت من سنة ٦٧ على قرار مجلس الأمن وإسرائيل لم توافق

على قرار مجلس الأمن ، أن المقترحات ليس فيها جديد بل كلها تضمنها قرار مجلس الأمن سنة ١٩٦٧ الذى ساعدت أمريكا على عدم تنفيذه لأن سياستها لم تكن متوازنة بل منحازة لإسرائيل ، وأنا نوافق على المقترحات الأمريكية ، نحن فى الحقيقة فى سنة ٦٧ صدقنا الولايات المتحدة الأمريكية وقبلنا قرار مجلس الأمن بعد سنة ٦٧ ونتيجة لتصرفات أمريكا فقدنا الثقة فيها ، بعد هذا وصل سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى إلى القاهرة وتقابل معايا وحدث بيتنا نقاش طويل ، أنا قلت له بصراحة نحن لا نثق فى الولايات المتحدة وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تأخذ سياسة عادلة ولكنها تتبع سياسة منحازة فى الشرق الأوسط ، منحازة لإسرائيل . كلام سيسكو كان أن الوضع يتحول إلى وضع خطير جدا قد يستدعى أو قد يصل إلى مواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، كان كلامنا أننا لا نعمل من أجل مواجهة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى ، لكننا نعمل أولا : للدفاع عن أراضينا ، ثانيا : لتحرير أراضينا . كان كلام سيسكو أن أزمة الثقة اللى مرت يجب ألا تؤثر فىنا ويجب إعطاء فرصة أخيرة للتفاهم ، وصلت هذه المقترحات الأمريكية الحقيقة بالنسبة لنا ليس فيها جديد وكان يجب الحقيقة أننا لا نثق فى أمريكا وأن إحنا مانردش زى ما عملنا فى ديسمبر السنة اللى فاتت ولكن الفرصة الآن وأمريكا ورئيس أمريكا بيتكلم ، ووزير خارجيته ومساعد وزير خارجيته وأعضاء الكونجرس الأمريكان فى كل مكان بيقولوا إن إسرائيل مهددة وأن إسرائيل تحارب الاتحاد السوفيتى . كان لابد أن يكون ردنا على هذا الموضوع رداً بناء ونقول إن هذه النقط جميعها قبلناها سنة ١٩٦٧ وهذه فرصة أخيرة نبلغ الولايات المتحدة الأمريكية أن إحنا بنوافق على قراراتها على أن يحصل يارنج على تعليماته وتوجيهاته من الدول الأربع الكبرى .

نحن لم نكف ولن نكف عن المحاولة دائما من أجل تحرير الأرض المحتلة ومن أجل حقوق شعب فلسطين .

نحن نعمل فى ميدان واسع جدا : نعمل بالسياسة ونعمل بالحرب ، وحينما يتعرض العمل السياسى للفشل فليس أمامنا إلا العمل العسكرى ، من أول يوم بعد النكسة قبلنا قرار مجلس الأمن وماكنش عندنا قوات مسلحة . وفى نفس الوقت الذى كنا نعلن فيه دائما قبولنا لقرار مجلس الأمن وإننا نريد أن نعمل من أجل السلام كنا نبنى قواتنا المسلحة ، لأننا كنا نشعر أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام إلا إذا شعر العدو ومن هم وراءه أنا وصلنا إلى درجة من القوة تمكنا من تحرير الأرض ، حركتنا نحو هدفنا ليست

مقيدة .. وهدفنا واضح أمامنا وليس لنا الحق فى أن نفرط فى أى قطعة من أرضنا ، الحقيقة ونحن نعلن موافقتنا على هذه المبادرة الأمريكية التى نقول عنها إنها ليست جديدة بل كل ما فيها كان موجودا فى قرار مجلس الأمن سنة ٦٧ نقول سنبقى فى نفس الوقت قواتنا المسلحة احنا النهاردة عندنا ٦٥٠ ألف جندى تحت السلاح ، وأنا بقول هذا مش أسرار .. لازم العدو يعرف ومن هم وراء العدو يعرف أن احنا هنجند إن شاء الله الرجالة والسيدات والأطفال حتى ندافع عن بلدنا وحتى نحرر أراضينا المحتلة وإن احنا صمدنا فى ٦٧ ومصممين على تحرير أرضنا المحتلة ... ميزانيتنا كانت ١٦٠ مليون جنيه للقوات المسلحة سنة ٦٧ ميزانيتنا النهارده ٥٣٣ مليون جنيه ، نحن نسير نحو هدفنا وهو تحرير الأراضى المحتلة ، حركتنا نحو تحقيق هذا الهدف ليست مقيدة وإنما هى حركة مفتوحة تلزم نفسها بالمبادئ الأساسية لنضالنا .

أريد أن أقول لكم بكل أمانة وصراحة وإحساس بالمسئولية التاريخية أنه مهما كانت محاولتنا فى ميادين السياسة فلا بد ألا تغيب أبدا عن أذهاننا كبرى الحقائق . هذا الكلام قلته فى ٢٣ نوفمبر بقوله النهارده فى ٢٣ يوليو سنة ٧٠ ، أننا نعمل فى السياسة ويجب ألا تغيب عنا الحقيقة الأساسية ويجب أن نعمل على تطبيقها، هذه الحقيقة هى أن ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد بغير القوة ، إننا نستطيع أن نتحرك فى ميدان السياسة كما نشاء وكما نرى وفق الأوضاع المتحركة والمتغيرة باستمرار . ولكن الكلمة الأخيرة فى أى صراع وفى هذا الصراع بالذات ومع العدو الذى نواجهه بالتحديد إسرائيل ؛ سوف يبقى دائما للقوة ... ويجب أن نعمل بكل الوسائل على أن نتفوق فى كل الميادين وبالذات فى ميدان الجو على إسرائيل، يجب أن نحشد كل الطاقات من أجل المعركة يجب أن نحشد الطاقات العسكرية والطاقات الاقتصادية ، يجب أن نحشد طاقات الأمة العربية ..

الرئيس نيكسون يقول إن إسرائيل عايزه السلام وأن العرب عايزين الحرب من أجل الحرب وأن إسرائيل ما بترميش العرب فى البحر وأن العرب همه اللي عايزين يرموا إسرائيل فى البحر ، ولهذا فقد قرر أن يبحث طلب إسرائيل للسلاح ووزير خارجيته يقول إن فيه مبادرة أمريكية اللي هى النقطة اللي أنا قلتها عرضت على مصر وإسرائيل والأردن اللي وافقوا على قرار مجلس الأمن . فإما أن يكون الرد إيجابيا وأما أن تعطى أمريكا الأسلحة التى طلبتها إسرائيل .. نحن نقول أننا لا نريد الحرب من أجل الحرب ولكن نريد تحقيق هدفنا .. تحرير كل الأراضى المحتلة وحقوق شعب فلسطين وأن إسرائيل هى التى تعمل من أجل التوسع .

ثم أعلن عبدالناصر موافقته على المبادرة قائلا :

« إنه حتى يكون موقفنا واضحا لا غموض فيه أمام العالم كله وأمام الرئيس الأمريكى وأمام الشعب الأمريكى أيضا نقول إننا قبلنا بالمقترحات الأمريكية التى قدمها وزير الخارجية روجرز لنا لأننا نعتقد أن هذه المقترحات ليس فيها جديد بل وافقنا عليها قبل ذلك . ولكن إسرائيل هى التى رفضت كل هذه المقترحات التى جاءت فى قرار مجلس الأمن وعلينا أن ننظر إلى المستقبل لنرى ماذا سيكون عليه موقف أمريكا ، ونقول إن أمريكا إذا استمرت فى سياستها التى تعتمد على تزويد إسرائيل بالكميات الكبيرة من الأسلحة فإن الموقف يكون موقفا خطيرا وإن أمريكا تكون هى التى لا تريد السلام ، ولكن أمريكا تكون أرادت للأمة العربية أن تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلى وساعدت إسرائيل على احتلال أراضينا .

يجب أن تكون قواتنا فوق قوة العدو ، ونحن نعلن هذا الكلام ويجب أن نكون على استعداد للرد بالقوة على العدو ، ونحن نقول هذا الكلام ويجب أن نذكر دائما ونحن نبلغ الولايات المتحدة ردنا ، ونقول إن ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد بغير القوة ويجب من أجل تحقيق هذا الغرض أن نكون قادرين على العمل ، قادرين على التفكير ، مسلحين بأكثر قدر من الوعى ، واثقين بعمق من هدفنا ، مؤمنين بحقنا فيه ، مدركين أن صوت الحق هو صوت الله ، هذا أيضا يساعدنا على أن نحشد كل طاقتنا من أجل المعركة ، وهذا هو الواجب الرئيسى لهذا المؤتمر فى هذه الدورة .

هكذا أعلن جمال عبدالناصر القرار الذى وافقت عليه وزارة الخارجية ووافقت عليه اللجنة التنفيذية العليا فى خطاب عام شرح فيه أسباب الموافقة على المبادرة والملاحظ حتى الآن أنه :

- * ليس لنا حق أن نفرط فى أى قطعة من أراضينا العربية .
- * وهو يوافق على المبادرة أعلن أنه لا يثق أنها سوف تحقق أى نجاح ، لأن إسرائيل لن تتنازل إلا مرغمة ، فما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد بغير القوة .
- * إن الكلمة الأخيرة فى الصراع مع إسرائيل بالذات ستبقى للقوة .
- * الإصرار على الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة والحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

والملاحظ أيضا قول عبدالناصر الذى مازال يتردد حتى الآن وهو أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، قاله فى معرض قبوله لهذه المبادرة .



أحس جمال عبدالناصر أن قبول مبادرة روجرز لابد أن يعطى قدرا أوسع من المناقشة . ورغم أن الأطباء نصحوه بالراحة وعدم الإجهاد إلا أنه قرر عقد جلسة حوار واسع وصريح يجيب فيه عن كل التساؤلات ، بعدها رأى الرئيس أن هناك قضايا لابد أن توضع أمام أعضاء المؤتمر فى جلسة ثانية مغلقة لا تذاع على الهواء ليكون هناك مجال أوسع للتعرض لموضوعات لا تخضع للمناقشة العلنية . وكانت جلستان مغلقتان للمؤتمر القومى العام .. ولكنه أيضا لم يقل فيهما كل شئ .



أجاب الرئيس جمال عبدالناصر على أكثر من مائة سؤال فى جلسة المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى حول مبادرة روجرز .. وكان من بين الأسئلة :

* هل هناك خلاف فى الشكل وفى الجوهر بين قرار مجلس الأمن والمبادرة الأمريكية؟
- قرار مجلس الأمن فيه تفاصيل أكثر والمبادرة تتكلم كلاما إجماليا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن وأنا ما اعتبرش ده خلاف فى الشكل أو فى الجوهر .

* قد يداخل البعض اعتقاد بأن الحل السلمى قد تحقق نتيجة الموافقة على المبادرة الأمريكية .. هل يرى السيد الرئيس ضرورة الاستمرار فى الحشد للمعركة ، بعد أن وصف أبا ايان وقف إطلاق النار لفترة محددة بأنه مرحلة استعداد للحرب ؟

- الرئيس : أنا ما قلتش أبداً إن الحل السلمى تحقق ، بل قلت امبارح احنا مش عايزين يبقى عندنا أمل كبير إن ممكن الوصول إلى حل سلمى لأن المعركة عنيفة ومعركة ضارية ومعركة شرسة ضد عدو له أهداف توسعية .. وأنا باستمرار حتى حينما قبلنا قرار مجلس الأمن فى سنة ١٩٦٧ كنت أقول إن الحل السلمى عملية بعيدة جداً وقد تكون مستحيلة لطبيعة العدو ولأن العدو يريد التوسع ولا يمكن أن يكون هناك توسع وحل سلمى .. وعلى هذا الأساس فالمبادرة الأمريكية ليست بأى حال هى الحل السلمى ..

المبادرة الأمريكية هى عبارة عن بعض إجراءات سبق أن اتخذت فى سنة ١٩٦٧ ومن الواضح أن إسرائيل حتى فى التعليقات الإسرائيلية اليوم يتكلموا وييلومونى علشان

الكلمة اللى قلتها امبارح ، الانسحاب من جميع الاراضى العربية المحتلة .. ويقولوا ده عبدالناصر مش عايز حل سلمى بدليل أنه يطالب بالانسحاب من جميع الاراضى العربية المحتلة .. طبعاً هذه وقاحة سمعناها كثيرا ونسمعها وحنسمعها فى المستقبل .

* ما هو موقف أمريكا وانجلترا إذا رفضت إسرائيل المبادرة الأمريكية ؟

- الرئيس : الحقيقة أنا ما أقدرش أقول ما هو موقف أمريكا ، ولا ما هو موقف انجلترا، أنا قلت امبارح أنا ما عنديش ثقة فى أمريكا أقول النهاردة أيضاً أنا ما عنديش ثقة فى انجلترا.

ولكن موقفهم أمام العالم حايكون إيه هل سيستمروا فى مد إسرائيل بالأسلحة وعلى هذا يجب أن تكون هناك مواجهة كبيرة بين العالم العربى كله وبين أمريكا وانجلترا .. أو سيسيروا فى طريق آخر اللى هو الطريق المعقول لأن إمداد إسرائيل بالأسلحة .. ونحن أعلننا أمام العالم أجمع أننا نريد السلام و أن إسرائيل هى التى تريد التوسع .. معنى هذا أن أمريكا وانجلترا يشجعوا إسرائيل على الاحتفاظ بالأراضى العربية المحتلة ..

* كيف يمكن تنفيذ المبادرة الأمريكية إذا بدأت بالكلام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ثم الانسحاب الإسرائيلى فى حين أن قرار مجلس الأمن قد بدأ بالانسحاب ؟

- الرئيس : الحقيقة دى نقط شكلية جداً يعنى .. لأن لازم حانصل إلى تفصيل ما جاء فى قرار مجلس الأمن علشان يتم تنفيذ كل ما جاء فى قرار مجلس الأمن .. ولكن إذا كان ده انكتب الأول أو ده انكتب الأول مش معنى هذا أن ده حايبتدى قبل ده .

* ما هو موقف الدول العربية التى لها علاقة وارتباطات مع أمريكا حيال أمريكا فيما لو رفضت إسرائيل المبادرة وظلت أمريكا على موقفها من تأييد إسرائيل ؟

- الرئيس : الحقيقة إحنا فى أول مايو اتكلمنا فى هذا الموضوع وتوجهنا إلى رؤساء الدول العربية ثم توجهنا إلى الشعب العربى أيضاً فى كل مكان وقلنا إن دى آخر فرصة ممكن أن نعطيها للولايات المتحدة الأمريكية .. وعلى الولايات المتحدة أن تعلم أنها إذا استمرت وتمادت فى تعاون إسرائيل فإن مصالحها فى العالم العربى ستكون مهددة بالخطر .. وعلى هذا الأساس الحقيقة كل اللى أقدر أقوله النهاردة إن الأيام ستبين لنا ما هو موقف الدول العربية تجاه هذا الموضوع.

* أخشى ما أخشاه هو أن تقوم إسرائيل فى فترة وقف إطلاق النار بعمل حصون ومستعمرات فى سيناء .. وإعادة خط بارليف فهل هناك ضمانات لعدم القيام بذلك ؟

- الرئيس : يعنى بالنسبة للإسرائيليين هم قالوا إنهم عملوا ثلاث مستعمرات فى سيناء اللى هم الحقيقة مستعمرتين عند البحر الأبيض المتوسط جنب بحيرة البردويل ، ومستعمرة جنب شرم الشيخ لأغراض سياحية ، وإذا كانوا عاوزين يعملوا مستعمرات أكثر من هذا كانوا قدروا من سنة ٦٧ لغاية دلوقتى ثلاث سنوات .. والحقيقة حتى لو بنوا مستعمرات فى داخل سيناء هذا لن يهمنى فى شىء ولن يؤثر على خططنا العسكرية إذا كان لابد لنا من أن نستخدم القوة العسكرية .

* هل اتخذت إجراءات تحديد وقت محدد لإجراءات المفاوضات حتى لا يطول مداها وما هى المهلة التى أعطيت لإسرائيل لإبداء رأيها فى المبادرة؟؟ وهل يمكن السماح بإبداء أى تحفظات؟

- الرئيس : الحقيقة إحنا حينما تلقينا الخطاب الأمريكى درسنا هذا الخطاب ووجدنا أمامنا حل من اثنين ..يا إما نرفض .. يا إما نوافق .. والرفض سيستغل فى العالم كله على أننا نريد الحرب ولا نريد السلام بأى شكل من الأشكال ولو كانت إسرائيل مستعدة أن تعيد لنا كل الأراضى المحتلة فى ٥ يونيو ٦٧ .. وإسرائيل التى تريد السلام ..وبذلك تكون إسرائيل هى الدولة المهددة هى الدولة الشهيدة إلى آخر الكلام اللى انتقل امبارح واللى أنتم عارفينه .. ولهذا إحنا الحقيقة فى ردنا قلنا وجهات نظرنا ولكننا إحنا لم نضع تحفظات على هذه المبادرة الأمريكية .. وعلى هذا الأساس متكلمناش على إجراءات تحديد وقت .. ومتكلمناش على إعطاء مهلة لإسرائيل .. وهل يمكن لإسرائيل إبداء أى تحفظات جديدة ؟ .. الحقيقة الرد الإسرائيلى على المبادرة الأمريكية يقال إنه لغاية دلوقتى مش جاهز .. ولكن إذا إسرائيل أدت أى تحفظات ده بيكون موقف جديد جداً .. لأن المطلوب فى المبادرة الأمريكية تنفيذ قرار مجلس الأمن اللى صدر فى نوفمبر ٦٧ رقم ٢٤٢ .. إذا أبدت تحفظات أنها حاتحتفظ بجزء من الأراضى أو بأنها حاتحتفظ بالقدس .. معنى هذا أن المبادرة الأمريكية تكون فشلت .. لأن إحنا بتكلم على تنفيذ قرار مجلس الأمن اللى هو خاص بالانسحاب وخص بترتيبات السلام .. ونحن فى انتظار الرد الإسرائيلى على المبادرة الأمريكية ونحن نقول إنه لا يمكن أن يكون هناك توسع وأن يكون هناك سلام .. إذا صممت إسرائيل على التوسع فلن يكون هناك سلام بأى حال من الأحوال .

* لماذا اختارت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الآونة بالذات لمبادرتها بالمقترحات من

أجل السلام ، ولم ترغب إسرائيل على تنفيذ قرار الانسحاب فى الماضى وفى الوقت نفسه لم تتوقف عن إمداد إسرائيل بأحدث الأسلحة ، أهى الخديعة والمكر والحيلة لتقوية مركز إسرائيل العسكرى - أم ماذا ؟

- الرئيس : حقيقة من سنة ١٩٦٧ كانت أمريكا تؤيد إسرائيل تأييد كامل سياسياً وأول تأييد أمريكى لإسرائيل كان فى مجلس الأمن يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ ، حينما تقدم الاتحاد السوفيتى إلى مجلس الأمن بقرار ، ينص على وقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية إلى الخطوط التى كانت فيها يوم ٥ يونيو ، رفضت أمريكا هذا الاقتراح ، وصممت على أن يكون قرار وقف إطلاق النار فقط ، وساعدت أمريكا فى هذا الوقت إسرائيل عسكرياً بكل الوسائل ، حتى تستطيع إسرائيل أن تفرض إرادتها على العالم العربى ، وحتى تستطيع إسرائيل أن تتوسع ، وحتى تستطيع إسرائيل أن تفرض علينا استراتيجيتها اللى هيه كانت بتكلم عليها أنها تفرض الصلح .

كانت إسرائيل تتكلم دائماً عن الحدود الآمنة والمعترف بها وكانت بهذا تخدع العالم بأنها كانت تقول إن الحدود الآمنة والمعترف بها معناها حدود جديدة مش حدود ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، طبعاً حدود جديدة كما تراها إسرائيل ، وكما يراها قادة إسرائيل ، ورغم هذا طبعاً لم تضغط الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل ، بل ساعدت إسرائيل ، وأعطتها الطائرات الفانتوم والطائرات السكاى هوك ، ثم أعطتها أيضاً معدات إلكترونية، أعطتها مدافع ذاتية الحركة ، وأعطتها دبابات وأسلحة مختلفة .

لماذا اختارت هذه الآونة بالذات ؟ أنا بأقول إن فيه ظروف جديدة طرأت على الموقف ، ماكتش موجوده سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٦٨ ولا سنة ١٩٦٩ ، وقد تكون أمريكا الآن شعرت أن مافيش فايده ، أن العرب حيخضعوا ، أن العرب حيستسلموا أو ممكن أن نفس المبادرة كانت وسيلة علشان إحنا نقول لا إذا قلنا لا ؛ ليكون ليهم مطلق الحرية أنهم يدوا إسرائيل ، وقيل فى بعض الصحف الغربية النهاردة إن كنا احنا ستحمل عملية الرفض وإعطاء إسرائيل الأسلحة إذا كانت إجابتنا سلبية ، أما وقد أصبحت إجابتنا إيجابية ، فموقف إسرائيل حيكون موقف صعب .

على كل حال الحقيقة الموقف النهاردة بيختلف عن الموقف فى السنوات الماضية ، والحقيقة دعم الاتحاد السوفيتى يجب أن نذكره دائماً ويجب أن نذكر أن الاتحاد السوفيتى وقف جانبنا دائماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، والاتحاد السوفيتى ليه آراء بالنسبة أيضاً

لهذا الموضوع ، ليه حلول ، ليه اقتراحات ، هذه الاقتراحات تنص على الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة .

الأيام القادمة حتمين لنا ، هل فعلا الغرض من المبادرة الأمريكية هو حل المشكلة - حل سلمى - أو الغرض من المبادرة الأمريكية هو مكر وخداع ؟

* ألا يكون الهدف من هذا المشروع المسمى بالمبادرة الأمريكية نوايا سيئة نوجزها فيما يلي :

أولا: أن قبولنا لوقف إطلاق النار لمدة مؤقتة تشبه هدنة مؤقتة ، تستعد فيها القوتان لاستئناف القتال ، وقد يمكن هذا إسرائيل من وضع تخطيط تصل بواسطته إلى شل فاعلية الصواريخ على الجبهة ؟

- الرئيس : النهاردة أنا قبل ما آجى كنت باقرأ البرقيات اللي جاية من الخارج بواسطة وكالات الأنباء ، وجولدا ماثير رئيسة وزراء إسرائيل بتقول إن إسرائيل لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقبل وقف إطلاق النار لمدة محدودة ، ولكنها تطالب بوقف إطلاق النار إلى الأبد ، فعلى هذا الأساس مش شايف إن همه حيقدرُوا يستعدُوا أبدأ فى الثلاثة أشهر ، ومش شايف أبدأ إنهم همه ، حايقدروا يشلوا فاعلية الصواريخ لأن الصواريخ النهاردة مخطوطة بطريقة وبخطة ، اتكلم عنها بارليف رئيس أركان حرب إسرائيل ، وقال خطة جديدة ، واتكلم عنها قائد الطيران الإسرائيلى وقال إنهم لغاية دلوقت مش واجدين الطريقة اللي ممكن يهاجموا بها هذه الصواريخ ، وحيبحثوا عن طريقة فى المستقبل ، طبعاً همه باستمرار حيببحثوا سواء فيه قتال أو مافيش قتال ، كل واحد حيببحث كيف يقوى نفسه عسكرياً حتى إذا لم تثمر هذه المبادرة الأمريكية فلن يكون أمام أى طرف من الأطراف إلا القتال ، وستكون الحقيقة معركة حياة أو موت ومعركة ضارية ، معركة شرسة .

* طالما أعلن الرئيس منذ شهور رفضه وقف إطلاق النار ، فإن الشعوب العربية التى تلتف حول قائدها قد تشعر بهزة نفسية عنيفة وتنتشر بين صفوفها البلبلة والإشاعات ، وتبعاً لذلك تنشط الثورة المضادة مما يؤثر على سلامة الجبهة العربية وتماسكها .

- الرئيس : الحقيقة كان هناك تهديد لنا زى ما قلت لكم وكان هناك إلحاح علينا فى السنة اللي فاتت إن إحنا نعود إلى وقف إطلاق النار غير المقيد ، بمعنى إن إحنا نرجع لقرار

٨ يونيو سنة ١٩٦٧ وإسرائيل نتركها ترفض قرار مجلس الأمن الذى صدر فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ والذى ينص على الانسحاب ، وهذا ما كانت تطالب به إسرائيل دائماً ، وهذا ما كانت تطالب به الولايات المتحدة الأمريكية دائماً ، وهذا ما كانت تطالب به بريطانيا دائماً ، إن احنا نعود إلى وقف إطلاق النار بلا حدود ، وبلا قيود ، طبعاً وقف إطلاق النار بلا حدود ولا قيود فى مصلحة إسرائيل ، لأن مافيش حرب استنزاف .. مافيش خسائر اسرائيلية .. طبعاً مافيش جهد إسرائيلى ، وإسرائيل طبعاً بتحس إنها فى مركز القوة لأنها تحتل الأراضى العربية ، ولا تتعرض لأى عمليات عسكرية ، وبهذا لا تقبل الانسحاب لسنوات طويلة ، ماحدث حيعرف السنوات دى أد إيه .

ولهذا أنا قلت فى كلامى إن إحنا لن نقبل وقف إطلاق النار أبداً ، وبعدين زى ما قلت لكم جه لنا تهديد من الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢ فبراير ، وقالوا لنا فى هذا التهديد ، إذا لم نقبل بوقف إطلاق النار - وقف إطلاق يعنى إلى الأبد - فمعنى هذا أن الغارات الإسرائيلية ، الغارات الجوية فى العمق ستزداد ، وقد تعرض بلدنا لمخاطر كثيرة .. ورغم هذا لم نقبل وقف إطلاق النار ، أيام ما كانت بتضرب القاهرة ، وضواحي القاهرة وأسيوط إلى آخر هذه المواقع اللى كنا عارفينها وقلت أنا إن احنا بنقبل وقف إطلاق النار فى حالة واحدة إذا أعلنت إسرائيل أنها تقبل الانسحاب الذى نص عليه فى قرار مجلس الأمن الصادر فى سنة ١٩٦٧ .

المبادرة الأمريكية بتقول وقف إطلاق النار لمدة محددة بثلاثة أشهر ، وفى نفس الوقت بتقول إن إسرائيل عليها أن تعلن موافقتها على الانسحاب من الأراضى المحتلة ، وفقاً لقرار مجلس الأمن سنة ١٩٦٧ . إذن الاثنين مقترنين ببعض ، النهاردة جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل فى حديثها لجريدة إسرائيلية بتقول ، بتسأل : ليه ما بتنطقيش كلمة الانسحاب ؟ ومش راضية أبداً تجيبى على لسانك هذه الكلمة ؟

فكان ردها أنها هيه مش حتقول أبداً كلمة الانسحاب ، لأن الانسحاب ده هو اللى العرب عايزينه ، وزى ما قلت لكم إن إسرائيل رافضة دائماً أن تشير إلى كلمة الانسحاب ، ولكن بدلاً من هذا تتكلم عن إعادة توزيع قواتها ..

لما كان يارنج هنا وييجى لنا يقول لنا إيه موقفكم بالنسبة للانسحاب ؟ فكنا بنرد عليه ، يروح لإسرائيل ويقولها إيه موقفكم بالنسبة للانسحاب ؟ يقولوا له موقفنا بالنسبة لإعادة توزيع قواتنا حتكلم فيه حينما يوافق العرب على الجلوس معنا على مائدة المفاوضات .

فأنا ما أعتقد «إن أنا يعنى أخليت بالكلام اللى قلته قبل كده ، وأنا الحقيقة على ثقة من أن الجماهير العربية فاهمة الكلام اللى قلته امبارح ، وفاهمه إنه مش تراجع ، وفاهمة إن وقف إطلاق النار ملتزم بعملية الانسحاب ، هل إسرائيل حتقول إنها موافقة على الانسحاب ؟ الكلمة اللى موجودة فى المبادرة الأمريكية .

هل جولدا مائير اللى قالت النهاردة إنها مش موافقة على وقف إطلاق النار المشروط ومش موافقة أنها تلفظ على لسانها كلمة الانسحاب ، حاترجع وتقول إنها موافقة على وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر وتقول إنها موافقة على الانسحاب ؟

هل إسرائيل اللى هيه النهارده كل تعليقاتها اللى أنا شفتها بتحاول إنها تبين إن احنا بنضحك على الأمريكان فى وكالة الـ « يو . بى » من القدس بتقول إن المعلقين الإسرائيليين فى الإذاعة والتليفزيون ينظروا بشيء من الريبة المشوية بالعداء إلى ما يبدو أنه قبول مشروط من جانب الرئيس ناصر لمبادرة السلام الأمريكية ؛ إذ قالوا إن خطاب ناصر لا يأتى بجديد .

طبعاً همه متصورين إن الجديد إن احنا حتقبل أنهم يأخذوا أى أرض من الأراضى العربية ، وده كلام قلناه امبارح ، وقلناه قبل كده مئات المرات ، إننا لن نقبل بأى حال من الأحوال التفريط فى أى أرض عربية ، مش بس أى أرض مصرية ، وقالوا أن خطاب عبدالناصر لا يأتى بجديد فيما يتعلق باحتمالات السلام فى الشرق الأوسط ، وأضافوا أن ناصر استخدم مقترحات روجرز وسيلة لتكرار الموقف المصرى السابق الذى يطالب بالانسحاب الكامل من جميع الأراضى المحتلة ، دون التزام العرب بإحلال السلام .

وقال المعلقون إن قبول ناصر المشروط لمشروع روجرز قد يضع إسرائيل فى مركز دبلوماسى صعب ، وطالب المعلقون بسياسة إسرائيلية ذكية لعدم إلحاق الدمار بعلاقات إسرائيل الدولية .

وقال معلق الإذاعة الإسرائيلية إن كلمات ناصر تخفى هدفه الحقيقى ، وهى دق إسفين بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وبذلك يتوقف تدفق السلاح الذى تعتبر إسرائيل أنها فى ميسس الحاجة إليه .

وقال أحد معلقى التليفزيون الإسرائيلى إنه من المثير حقاً أن نرى إلى أى درجة سيقع الأمريكيون فى هذا الفخ المصرى - ده كلام الإسرائيليين مش كلامنا - إحنا فى ردنا على المبادرة الأمريكية كنا نريد أن نقول فعلاً إننا لا نريد الحرب من أجل الحرب ، واللى يريد الحرب من أجل الحرب ، لا يمكن الحقيقة إنه يكون مسئول ، ولكننا نريد حقوقنا ، وإذا استطعنا أن نحصل على حقوقنا بالطرق السياسية والطرق السلمية ، فعلينا أن نعمل بكل

وسيلة ممكنة وفي كل المجالات على أن نحصل على حقوقنا بالوسائل السلمية ، وإذا استنفدنا جميع الوسائل السلمية لن يكون أمامنا إلا القتال ، لأننا لن نستطيع أن نتنازل عن أراضينا ، والقتال في سبيل تحرير أراضينا حق لنا وواجب علينا ، ودي بديهيات ومواضيع معروفة .

فاللى أنا بدى أقوله إن الجماهير العربية على درجة وعى ، وعلى درجة كبيرة من الفهم وتتبع الأمور وإن الجماهير العربية متبعة تفاصيل القضية من سنوات .

وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تكون هناك بلبله بالنسبة للجماهير فيه ناس معارضين ..فيه ناس انتهازيين ، به ناس ضدنا ، وفيه ناس عايزين يأخذوا مكاسب سياسية ، دول مهما قلنا مافيش فائدة فيهم سواء هنا فى الداخل أو فى الجبهة العربية كلها ، لن نستطيع أن نقنع هؤلاء الناس مهما تكلمت معهم لأنهم همه من الأساس أهدافهم سيئة بالنسبة لنا أو أهدافهم انتهازية بالنسبة لهم ، أو ما بيهمش النتائج اللى تحصل سواء إسرائيل حصلت على مئات الطائرات من الولايات المتحدة الأمريكية أو لم تحصل ، الحقيقة هذه المجموعة من الناس يجب أن لا نضعها فى حسابنا ، ولكن يجب أن نضع جماهير الشعب الواعى فى بلدنا هنا وفى جميع أنحاء العالم العربى ، نضعها فعلاً فى حسابنا .

وأنا على ثقة أن جماهير الشعب الواعى فى بلدنا ، وجماهير الشعب الواعى فى الأمة العربية كلها تفهم الدوافع التى دفعتنا إلى أن نجيب إيجابياً على مبادرة روجرز الأمريكية .

* لا شك أن الجبهة الداخلية معبأة للحل العسكرى ، ماذا يكون رد الفعل بين الجماهير لو نزل التنظيم السياسى ووسائل الإعلام لشرح وجهة النظر نحو المبادرة الأمريكية ، واقتنعت الجماهير بها ، ثم حدث لسبب أو لآخر أن تعذر تحقيق بنود هذه المبادرة ؟

- الرئيس : الحقيقة فى العمل السياسى إحنا مانقدرش نعاملها زى واحد دراعه مكسور ومجبسينه ، كل ما نجب نقول كلمة لازم نكسر الجبس ونرجع تانى نجبسه مرة ثانية ، إحنا جماهيرنا واعية جداً ، وجماهيرنا فاهمة الموضوع ، وأنا قلت دائماً وقلت امبارح إن إحنا بنمشى فى الحل السلمى ، نمشى فى العمل السياسى ، ولكنى أعتقد أن ما أخذ بالقوة ، لا يسترد بغير القوة .

الناس كلها فاهمة هذا الكلام ، ولهذا الناس فاهمة إن إحنا لا بد أن نكون طليقى الحركة ، ونحن نتعامل مع العالم كله - لأن العالم كله ليه تأثير كبير جداً - إسرائيل شاطره جداً فى التعامل مع العالم ، وبتبين إنها هيه الضحية وإنها هيه اللى عايزه السلام ، وأن العرب عايزين يدبحوا اليهود ، وعايزين الحرب ، ولن يرضوا بالسلام أبداً ، فشعبنا

الحقيقة وجهتنا الداخلية فى رأى أنها واعية جداً ، وهى معبأة للحل العسكرى احنا دائماً كنا بتكلم عن الحل السلمى ، وفى نفس الوقت نعبئ من أجل الحل العسكرى .

وأنا أرى أن مافيش خوف أبداً الحقيقة ، ونحن نتكلم عن المبادرة الأمريكية ، وبعد هذا نعود إلى العمل العسكرى فى وقت من الأوقات إن ده يهز الجماهير ، لأن عملية الوصول إلى حل سلمى عملية ليست مضمونة ، عملية الوصول إلى حل سياسى عملية بعيدة المنال ، وأنا باقول هذا الكلام من سنة ١٩٦٧ يوم ما وافقنا على قبول قرار مجلس الأمن، ويقولون النهاردة يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٠ ، من الصعب الوصول إلى حل سلمى ..

هناك قوى كثيرة وتناقضات كثيرة وهناك أيضاً إسرائيل التى تريد أن تتوسع وتستولى على الأراضى العربية ، والتى تريد أن تفرض الاستسلام على العرب ، وهناك فرق بين السلام والاستسلام وأنا فى رأى أن الجماهير فى هذا على درجة كبيرة من الذكاء والوعى.

* كانت الجمهورية العربية المتحدة أسبق فى قبول قرار مجلس الأمن وكانت إسرائيل تعارض فى قبوله رغم كل المحاولات التى بذلت .. أما كان الأجدر بأمريكا أن تحصل على موافقة إسرائيل على مقترحاتها قبل أن تطلب موافقة مصر عليها ؟ وهل نطمئن إلى حسن نوايا أمريكا رغم ما يبدو منها من انحياز كامل إلى جانب إسرائيل ومساعدتها الشاملة لها ؟

- الرئيس : حقيقة هذه عملية إجراءات هذه المبادرة سلمت لنا وسلمت لإسرائيل فى نفس الوقت .. أنا فى رأى أن الإسرائيليين مردوش مستنيين إن احنا نرد بالرفض وبهذا يحملونا عملية الرفض ويجبروا بيبكوا فى كل بلد وفى كل مكان ويقولوا مصر رفضت المبادرة الأمريكية اللى بتدعوا للسلام ومصر عاوزة الحرب أدونا السلاح وأدونا القلوس .. وعلى هذا الأساس الحقيقة إحنا كان يجب علينا إن إحنا نرد هذا الرد الإيجابى لنقطع الطريق على إسرائيل أمام دول العالم كلها .

إسرائيل حاترد تقول إنه محدش عارف يقولوا لسه حايجمعوا مؤتمر فى الأسبوع القادم يقولوا إن أبا إيبان عمل مشروع جديد وأعلنه امبارح ، وإن أنا لما اتكلمت امبارح مردتش على مشروع أبا إيبان ، وأنا لما اتكلمت امبارح بعنى ماهتمتش أبداً بأن يكون فيه مشروع لأبا إيبان أرد عليه .

وأنا قبل ما أدخل عارف وشفت التصريح اللى قاله أبا إيبان ولكن مكش هو ده الموضوع اللى أنا حتكلم فيه ، لأن أبا إيبان دائماً بيحاول يخدع ويحاول يضحك على رأى العام الدولى كل يوم له عشر تصريحات متناقضة ومتضاربة فأنا مكش امبارح بأرد على تصريح أبا إيبان ومكش بأفكر أن أمريكا يجب أن تأخذ موافقة إسرائيل .. احنا

وافقنا على المبادرة الأمريكية .. وبعدين بنقعد وبنشوف حسن نوايا أمريكا .. إيه رد الفعل بقى .. أمريكا هتعمل إيه .. وبننظر أيضاً الرد الإسرائيلى، إحنا ردنا اللى قلناه إمبراح رد غير مشروط إحنا وافقنا على كل النقط اللى قالت عليها أمريكا ، ولكن فسرنا فهمنا لقرار مجلس الأمن .. إذا ردت إسرائيل رد مشروط يكون إسرائيل هى التى رفضت هذه المبادرة الأمريكية وتكون إسرائيل هى التى لا تريد السلام ، ولكنها تريد التوسع والاستيلاء على أراض عربية .



وكان خطاب عبدالناصر فى نهاية المؤتمر يعبر بوضوح عن الموقف فقد قال فى نهايته :
إنه خلال المناقشات فى الجلسات المفتوحة ، أو فى الجلسات المغلقة ، فإن طريقكم كان واضحاً ، لا لبس فيه ولا عوج ، لا اضطراب فيه ولا ارتباك .. ونحن نسعى للسلام من أجل السلام .. ونحن لا نريد الحرب لمجرد الحرب .. ولكن السلام له طريق واحد هو طريق انتصار المبادئ مهما تنوعت الوسائل .. ومهما زادت الأعباء والتضحيات .. بغير انتصار المبادئ لا يكون السلام سلاماً .. ومن هنا نستطيع القول بشكل محدد وحاسم ، إن السلام انتصار ، والانتصار سلام ..

إن وقفة قواتنا المسلحة على خطوط الجبهة ، ووقفة جماهير شعبنا وراء هذه الخطوط ، وهذا العمل الممتاز الذى قمتم به فى هذه الدورة لمؤتمركم ، ليست ظاهرة عارضة فى تاريخنا ، وإنما هى مشاهد من قصة شعب خبر الكفاح وتمرس به ، وعاش قضايا الحرب والسلام .. وعانى مسئولياتها ، وترسبت فى أعماقه ذخيرة هائلة ، مما تركته تجارب الحياة فى ضمائر الشعوب .

ويضاعف من قيمة المكتسبات الهائلة فى ضمير الشعب المصرى ، أن تجربته التاريخية كانت على مر العصور أوسع من مصلحته الذاتية ، وأكبر من حدوده السياسية ، وذلك بحكم انتمائه العضوى إلى أمة عربية تعيش فى قلب العالم جغرافياً وحضارياً .

ولست أريد أن أعود إلى الماضى وصفحاته المشرقة ، وإنما يكفيننا استعراض ما لا يزال حياً فى أذهاننا منذ اليوم الذى ارتفعت فيه أعلام ثورة ٢٣ يوليو .. إن الشعب المصرى تحت أعلام هذه الثورة رفض السلامة عن طريق الانعزال ، ورفض الأنانية ، ورفض كل مغريات الوقتية ، لقد جعل قضية أمته قضيته ، وعاش النضال من أجلها بحياته ، وفى ذلك يصدر عن وعى بمسار التاريخ ، لم يساوره فيه شك أو تردد ، أثبت هذا الشعب دائماً أنهم الأمناء .. الأمناء بالكلمة والأمناء بالفعل .

لم تكن الحرية والاشتراكية والوحدة بالنسبة له كلمات ، وإنما كانت الحرية والاشتراكية والوحدة بالنسبة له أفعالا ، بل كانت كلها بالنسبة له قتالا .

وليس هناك علم شريف يرفرف على الأرض العربية إلا وكانت يد الشعب المصرى أول الأيادى التى امتدت لتساعد على إقامته .

وليست تعنينا فى ذلك شهادة أى فرد وإنما تعنينا فى ذلك شهادة التاريخ مبرأة من العقد ومن الأهواء ومن التحزب ومن النسيان .

بعد أربعة أيام من العمل الجدى والبناء فإنكم الآن تتأهبون للعودة إلى قواعدكم وإلى جماهيركم وتنقلوا من هنا إلى كل بقعة فى أرض هذا الوطن المناضل رسالة هذا المؤتمر .

نحن نريد السلام ولكن السلام بعيد ، ونحن لا نريد الحرب ، ولكن الحرب من حولنا ، وسوف نخوض المخاطر مهما كانت دفاعا عن الحق والعدل .. حق وعدل لا سبيل لتحقيقهما غير طرد قوى العدوان من كل شبر من الأرض العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ .. من القدس ، ومن الجولان ، ومن الضفة الغربية ، من غزة ، من سيناء ..

وحق وعدل لا سبيل لتحقيقهما غير استعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه الشرعية وخروجه من خيام اللاجئين ليدخل مدنه وقراه ومزارعه ويوتاه ، ويعود مرة أخرى إلى قلب الحياة بعد أن أرغمت الظروف أن يبقى أكثر من عشرين سنة على هامش الحياة .

ذلك هو الهدف والطريق .. انتصار السلام وسلام الانتصار ، هذه هى رسالة هذا المؤتمر وهذه هى قضية شعبنا ، وقضية أمتنا العربية .

اتخذ المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى قراره بالموافقة على قبول المبادرة وجاء فى بيانه السياسى :

« إن الجمهورية العربية المتحدة ، إيماننا منها بالسلام القائم على العدل ، وفى إطار مبادئ العمل السياسى التى أرساها النضال الوطنى ، وفى ظل نمو وتصاعد القوة الذاتية ، قد أبدت وتابعت كل مسعى دولى يستهدف وضع قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ موضع التنفيذ ، كان هذا موقفنا بالنسبة لمهمة مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة فقد تعاونت معه إلى آخر حدود التعاون خلال ما يقرب من عام ونصف العام ، إلى حد أن اقترحت عليه وضع جدول زمنى لتنفيذ بنود قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وكذلك كان هذا هو موقفها بالنسبة للمساعى التى تبذل فى إطار اجتماعات الدول الأربعة الكبرى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن فى نيويورك ، وفى إطار المحادثات الثنائية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة واحترام ميثاقها هو من أولى مسئوليات الدول الأعضاء

الدائمين في مجلس الأمن ، وإذا كنا نؤمن بأن قواتنا الذاتية هي العامل الحاسم في استخلاص حقوقنا، فإن هذا لا يمنعنا من تشجيع كل مبادرة دولية تحمل مقومات السلام العادل في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، وتصادر على التزام باحترام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

وعلى أساس من هذه النظرة لكفاحنا ومعركتنا من أجل التحرير والنصر فإن المؤتمر يرى أن قبول المبادرة الأمريكية التي تستهدف تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ذلك القرار الذي لا يسمح باكتساب الأرض عن طريق القوة والذي يقضى بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة والاعتراف بحقوق شعب فلسطين ، دون شروط ، هو تحرك سياسى مهم في مراحل نضالنا المتصل من أجل الأرض ، تحرك له دلالاته العالمية بأن القوة الذاتية المصرية النامية والقادرة لا تستهدف الحرب للحرب ، ولكنها تستهدف تحرير الأرض التي يحتلها العدو ، ولا تستهدف التوسع لكنها تستهدف إقرار الأصول الدولية القائمة على عدم شرعية اكتساب الأرض بطريق الحرب .

إن السلام العادل المؤسس على تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٧ وعلى انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من جميع الأراضي العربية هو مطلبنا ، بالسياسة أو بالحرب.

وإن المؤتمر وهو يعتبر قبول هذه المبادرة خطوة على طريق الكفاح المتعدد الجوانب الذي لا بد أن نخوضه يؤكد من جديد أن دعم قدراتنا العسكرية وزيادة فاعليتها وتطوير حركتها والارتفاع بمستواها هي دائما الأساس الذي ينطلق منه كل تحركنا نحو تحرير الأرض المحتلة ، سياسيا أو عسكريا ، على أساس من المبدأ الذي نؤمن به : « إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » ويجب علينا أن نعمل باستمرار على أن تكون قواتنا فوق قوى العدوان لأن العدو الإسرائيلي لا يعرف غير لغة القوة .

إن الولايات المتحدة قد وضعت نفسها بهذه المبادرة موضع الاختبار الصعب ليس أمام الشعب العربى وحده ولكن أمام العالم كله ، فإما أن تستمر في مساعدتها لإسرائيل وفي تشجيعها لها على استمرار احتلال الأرض وعلى سياستها التوسعية التي عبر عنها جميع المسئولين الإسرائيليين ، وإما أن تنضم إلى المجتمع الدولي الذي يطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن وتلتزم إسرائيل بذلك ، وتمتنع عن أن تقدم لها أية مساعدة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية طالما هي مستمرة في احتلال الأرض العربية ..

أما توصيات وقرارات المؤتمر في دورته الرابعة ، فقد نصت على قبول المبادرة مع زيادة القوة العسكرية وإصدار سندات الجهاد وجاء فيها :

إن المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى ، فى دورته العادية الرابعة .. وقد درس الخطاب والبيانات التى ألقاها السيد الرئيس وتقارير اللجنة المركزية ، يؤكد أن معركتنا من أجل تحرير الأرض وعودة الحق ، معركة متعددة الجوانب ، يرتبط فيها نضالنا السياسى بنضالنا العسكرى ، ارتباطا تاما ، يدعم كل منهما الآخر ، ويزيد من فاعليته .

ويؤكد أيضا ، انطلاقا من هذه الحقيقة ، أن قوتنا الذاتية وتنميتها والوصول بها إلى أقصى مراكز قدرتها على التأثير ، هى الأساس الجوهرى الوحيد لنجاح نضالنا فى جوانبه المتعددة ، وفى تحقيقه لأهدافه الكاملة .

ويعلم تأييده الكامل لقبول المبادرة الأمريكية الأخيرة ، ويؤكد ما أعلنه القائد من أننا إذا كنا قد قبلنا السير خطوة جديدة فى المجال السياسى ، وإذا كنا قد أعطينا فرصة أخرى للعمل من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الذى ينص على عدم شرعية اكتساب أية أراض بالحرب وعلى ضرورة انسحاب إسرائيل طبقا لذلك من الأرض التى احتلتها بحربها ، والذى ينص أيضا على ضمان حقوق شعب فلسطين ، فإن ذلك يجب أن يقترن بالاستمرار فى تدعيم قواتنا الذاتية ، وفى زيادة حشدنا كلها ، ووضعها موضع الاستعداد الكامل من أجل المعركة والاستمرار فيها ، إذا لم تحقق تلك المبادرة إزاء العدو بالانسحاب الكامل وضمان حقوق شعب فلسطين .

وإذ خصص المؤتمر دورته هذه ، وبناء على اقتراح لجنته المركزية ، « لزيادة الحشد من أجل المعركة لمواجهة مهام المرحلة النضالية المقبلة » وإذ أعطى السيد الرئيس بخطابه وبياناته الأبعاد المتكاملة لنضالنا وحشدنا فى مرحلته المقبلة .

فإن المؤتمر يوصى بزيادة هذا الحشد بما يأتى :

أولا : فى تدبير التمويل المتزايد لمواجهة استمرار المعركة وتزايدها ، بلا حد أو قيد إلا حد النصر ، وقيد العمل من أجله .

إن المؤتمر إذ يقدر كل التقدير جهود قوى شعبنا العاملة فى زيادة الإنتاج والارتفاع به فى الثلاث سنوات الماضية ، وإذ يقدر كذلك الدور الذى قامت به الأجهزة التنفيذية والتنظيم السياسى فى هذا المجال ، إذ يعتبر واجبا سياسيا وطنيا استمرار الجهد فى هذا المجال حتى يستمر صمود الاقتصاد وقوته بحيث يمد المعركة دائما بمتطلباتها وبالقوة المادية اللازمة لها . يعلن ما يأتى :

١- إن جماهير شعبنا التى تحملت ، راضية ، الكثير من التضحيات ولم تتردد فى العطاء من أجل أشرف غاية ، هى تحرير الأرض وتحقيق النصر ، مازالت على استعداد لتقديم المزيد من التضحيات والعطاء وفقا لمتطلبات المعركة وتزايدها المستمر .

٢- ويوصى المؤتمر ، تحقيقا للرغبة الاجتماعية لمؤتمرات المحافظات ، بإصدار « سندات الجهاد » يتم الاكتتاب فيها اختيارا من الشعب ، وتخصص حصيلتها لتمويل الإنفاق المتزايد من أجل المعركة ، على أن تقوم الدولة بسدادها بعد النصر إن شاء الله .



مرة أخرى نتعرض لأسلوب اتخاذ القرار ، فالمبادرة نوقشت في وزارة الخارجية ، التي قدمت رأيها مدروسا ومكتوبا ، وكان من رأيها الموافقة عليها ، ونوقشت في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي وكان رأيها الموافقة عليها ، ونوقشت في الاتحاد السوفيتي على مستوى القادة وبحثها وزير الخارجية المصري مع وزير الخارجية السوفيتي ، ونوقشت في أوسع مؤتمر قومي عام للاتحاد الاشتراكي.

ويقول محمد حسنين هيكل أنها نوقشت أيضا ، في اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومي ، وكان هيكل يقوم بمهام وزير الخارجية بالنيابة ، نظرا لسفر محمود رياض للخارج ، ويضيف هيكل إنه « بعد انتهاء جلسة مجلس الأمن القومي - وقد انعقدت في بيت الرئيس جمال عبدالناصر جلسة قال فيها الرئيس إنهم قد يفاجئونا في أى لحظة بتوقيت محدد لتنفيذ وقف إطلاق النار في المواقع ، ونحن نحتاج تحت أى ظرف ألا نقبل توقيتا إلا إذا ارتبط بمهلة للتنفيذ العملي على الأرض تصل إلى ما بين ٦ ساعات و١٢ ساعة ، وأضاف أنه يتصور أن الإبلاغ الأمريكي بالتوقيت سوف يتم في وقت قريب ، وقد أمر الفريق محمد فوزي وزير الحربية بأن يتجهز كل دقيقة متاحة له قبل توقيت وقف إطلاق النار لتعزيز مواقع حائط الصواريخ المصري على الجبهة المصرية وفي أعماقها .

وجاءت الخطوة التالية بعد ذلك - وفقا لرواية هيكل - وهي اشتراك مجموعة من نجوم الدبلوماسية المصرية في مناقشات حرة مع الرئيس جمال عبدالناصر بحيث يتاح قدر كاف من التفاعل بين العاملين في الميدان الدبلوماسي ، وبين عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية .. وكانت المناسبة التي أتيحت لهذه التجربة هي الظروف التي أعقبت مبادرة روجرز ، وهكذا دعا الرئيس عبدالناصر - يوم ٩ أغسطس - وزير الخارجية بالنيابة محمد حسنين هيكل إلى الاجتماع به ومعه عدد من أركان وزارة الخارجية يختارهم ، وقد اختار هيكل عشرة بينهم السفير محمد رياض والسفير الدكتور محمد حسن الزيات والسفير الدكتور أشرف غربال والسفير أحمد عثمان والمستشار أسامة الباز ، كي يشاركوا في مناقشة حرة مع رئيس الدولة دون قيد وبدون رسميات ، وكانت تلك تجربة جديدة ، ومفيدة .

قبل قبول مبادرة روجرز كانت كل الجبهات العربية ساكنة ساكنة ، لم تسمع فيها طلقة

نار واحسدة ، وعندما توقف إطلاق النار على الجبهة المصرية هاج الساكتون على مصر ، وعقدت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي اجتماعا طارئا في أول أغسطس ١٩٧٠ لبحث « الظواهر التي بدت في موقف بعض العناصر العربية إزاء قبول المقترحات الأمريكية .. »

وقد اتخذت الجمهورية العربية المتحدة موقفا واضحا وصريحا يتلخص فيما أعلنه بيان للجنة جاء فيه :

١- إن مصر لا يمكن أن تقبل إلا انسحابا كاملا عن كل الأراضي التي جرى احتلالها في عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وكان ذلك جانبا من المشكلة ، أما الجانب الآخر منها - وهو أساسي - فإنه الخاص بحقوق شعب فلسطين ، وكلا جانبي المشكلة تعرض له قرار مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذي قبلته مصر ورفضته إسرائيل .

٢- إن مصر رفضت من قبل مشروعات أمريكية وغير أمريكية لم تكن قاطعة تماما في موضع الانسحاب الكامل عن كل الأراضي المحتلة في سنة ١٩٦٧ ، كما رفضت مصر مشروعات من شأنها تقسيم الصراع العربي ضد إسرائيل ، وبينها مشروع « راسك » وزير الخارجية الأمريكية قبل روجرز ، كما كان بينها مشروع لروجرز نفسه ، وكانت هذه المشروعات تؤمن انسحاب إسرائيل من سيناء انسحابا كاملا ، وأصرت مصر في ذلك الوقت ، وما زالت تصر ، على أن الانسحاب من كل الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ لا يمكن تجزئته ، بل أعلنت وما زالت تعلن أن الانسحاب من القدس العربية وغزة والضفة الغربية والمرتفعات السورية ، يجب أن يتم قبل الانسحاب من سيناء .

٣- إن إسرائيل ظلت ترفض قرار مجلس الأمن وظلت الولايات المتحدة ساكتة عليها قرابة ثلاث سنوات ، ثم تحركت الولايات المتحدة أخيرا تحت ضغوط تغييرات أساسية في الموقف السياسي والعسكري والدولي ، وهي تغييرات أحدثتها سياسة الجمهورية العربية المتحدة وقوتها ، قبل أي عامل مؤثر آخر .

٤- إن الجمهورية العربية المتحدة وهي تتلقى مقترحات روجرز بشأن الإجراءات التي قد تؤدي إلى فرصة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ، طلبت في نفس الوقت تأكيدات محددة من كل القوى المهتمة بصراع الشرق الأوسط بأن الانسحاب يعني الانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلت في عدوان ١٩٦٧ ولقد تلقت الجمهورية العربية المتحدة هذه التأكيدات وهي واعية بمدى المطامع الإسرائيلية والاستعمارية ولكنها تحركت لخلق أوضاع من شأنها توجيه أقصى ضغط ضد إسرائيل ، فإما أن تقبل وإما أن يدخل الصراع المسلح بعد ذلك مرحلة جديدة تعرف الجمهورية العربية المتحدة مقدما وتقبل - أنها هي التي

ستحمل بتبعاته وتكاليفه ، لأن مجرد الخطب وإطلاق الشعارات ليس بديلا عن النضال.

٥ - إن الجمهورية العربية المتحدة وهى تحسب موقفها كانت تعرف أنها لن تخسر شيئا من وقف إطلاق النار مؤقتا لمدة ثلاثة شهور لإتاحة الفرصة ليارنج كى يحاول من جديد فى ظروف متغيرة تماما عسكريا ودوليا عن الظروف التى قام فيها بمحاولته السابقة ، وحتى إذا لم تصل مهمة يارنج فى هذه الفترة إلى نتيجة ، فإن عوامل الضغط المتاحة للجمهورية العربية المتحدة عسكريا وسياسيا ودوليا ، سوف تكون أقوى ، ولن تكون أضعف ..

وبرغم هذا الوضوح القاطع فى موقف الجمهورية العربية المتحدة ، فإن البيانات التى صدرت عن بعض العناصر فى الأيام الأخيرة ، حوت شعارات تلفت النظر :

- من هذه الشعارات القول برفض كل الحلول السياسية وتسميتها حلولاً نهزامية .. والتساؤل الذى يطرح نفسه هنا ، هو : « هل إذا جاءت الظروف المتغيرة عسكريا ودوليا باحتمال لتحقيق الانسحاب عن القدس العربية وعن غزة وعن الضفة الغربية وعن المرتفعات السورية وعن سوريا - هل يكون من واجب مصر وحققها الانتفاع بهذا الاحتمال ، أو أنها تترك الفرصة تضيق انسياقا وراء كلمات عاجزة لا تستطيع أن تفرض انسحابا إسرائيليا عن الأراضي العربية ؟ »

- ومن هذه الشعارات القول بأن المنظمات الفلسطينية ترفض الوصاية عليها وترفض الاحتواء ، وترفض أن يتحدث غيرها عن حقوق شعب فلسطين .. والتساؤل الذى يطرح نفسه هنا هو : ما الذى يعنيه هذا الكلام ؟

إن الجمهورية العربية المتحدة كانت أول من أعلن حق الشعب الفلسطينى وحده فى تقرير مصيره ، والجمهورية العربية المتحدة لم تفكر قط فى أى وقت من الأوقات أن تضع وصاية منها على المنظمات الفلسطينية ، ولكنها بالقطع ترفض أى وصاية عليها وعلى الشعب المصرى وعلى الثورة المصرية من جانب أى من مردهى الشعارات .

إن الجمهورية العربية المتحدة شجعت حركة المقاومة وتعاونت إلى أقصى حد مع المنظمات التى لمست إخلاصها ، وهى مازالت تفعل ذلك ، ولكن يبقى التساؤل عن معنى الشعارات التى يرددها البعض الآن ، دون أن يدركوا أبعادها .

- هل يراد من مصر الآن أن تتخلى عن مسئوليتها تجاه استعادة القدس العربية وغزة والضفة الغربية والمرتفعات السورية وسيناء ، بكل الوسائل المتاحة لها ؟

- هل يراد من مصر أن تقصر اهتمامها على استعادة الأرض المصرية فى سيناء وترك باقى الأراضي المحتلة للذين يتحدثون عن التحرير الشامل وهم لا يتحركون تحركا حقيقيا

فى انجاهه؟ فضلا عن أن هدف التحرير الكامل لا يمكن أن يعترضه إذا كانت هناك القوة اللازمة وحجم التضحيات المطلوبة لتحقيقه .

إذا كان الموضوع هو سيناء وحدها ، فذلك هدف تستطيع مصر تحقيقه بسهولة ويسر ، بل لقد عرض عليها أكثر من مرة ورفضت ، وقدمت لها المغريات لقبوله فزادت إصرارا على الرفض ، وهذا الموقف من مصر يعرفه كل من اتصلوا بأزمة الشرق الأوسط مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .

والى جانب ذلك فإن التزام مصر العربية النابع من انتمائها التاريخى والمصرى للأمة العربية ليس لعبة فى ساحة المزايدات لأنه ارتباط وثيق مع أوسع الجماهير العربية . ويجب التنبيه على :

١- إن هناك محاولة تجرى الآن فى العالم العربى لإظهاره بمظهر الانقسام وهناك فيما يبدو الآن عناصر عربية تبذل جهدها لإحداث بل لافتنال دواعى الانقسام فى حين تتولى جهات أجنبية مهمة الترويج لذلك وتضخيمه .

٢- إن هناك على وجه التأكيد عناصر فى العالم العربى تتحرك فى المواقف بطريقة لا توحى بأن قصدها هو خدمة المصلحة القومية بقدر ما يبدو أن قصدها هو أن تكسب لنفسها ولأغراضها بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

٣- إن دواعى الشك فى بعض ما يجرى الآن تزداد عندما يتساءل أى مراقب :

ما هو سبب محاولة الضجيج على موقف الجمهورية العربية المتحدة الآن ؟

إن قبول الجمهورية العربية المتحدة قرار مجلس الأمن - الذى لا تفعل المقترحات الأمريكية الجديدة شيئا أكثر من محاولة العودة إليه - ليس شيئا جديدا وإنما تاريخه يرجع إلى صدور القرار نفسه سنة ١٩٦٧ ، وأسباب الجمهورية العربية المتحدة فى قبوله معروفة لأنها حددت لنفسها هدفا واضحا وأعطت لنفسها حق التحرك نحوه بكل القوة المتاحة لوسائلها العسكرية والسياسية والدولية ، وكان هذا التحرك هو الذى أنشأ تغييرات كبيرة فى الموقف دفعت الولايات المتحدة إلى تذكر قرار مجلس الأمن بعد أن حاولت طويلا تحت النفوذ الإسرائيلى تناسيه .

وهذا القرار وأية إجراءات مقترحة للعودة إليه لا ينشئ وضعاً جديدا بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ولا يؤثر فى عملها وهذا أوضحته القاهرة صراحة لكل الأطراف العربية بما فيهم المقاومة الفلسطينية ذاتها .

وقبول مصر لوقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوما ريثما تتضح إمكانيات نجاح المحاولة الجديدة - وهو نجاح مشكوك فيه بسبب مطامع إسرائيل التوسعية - يقع فى نطاق مسئولية

مصر، فقد كانت مصر وليس غيرها من الدول العربية هي التي ألغت قرار وقف إطلاق النار غير المحدود الذي تلتزم به كل الجبهات العربية ما عدا الجبهة المصرية عندما أعلنت مصر حرب الاستنزاف في يوليو السابق عام ١٩٦٧ .

وإذا قيل إن إسرائيل قد تتسهم هذه الفرصة لتعزيز قواتها فإن ذلك سوف يحدث على الجبهة المصرية فقط لأن بقية الجبهات العربية مازالت ملتزمة حتى الآن بقرار وقف إطلاق النار ومنذ يونيو ١٩٦٧ ، وبالتالي فإن ذلك أمر يدخل في حسابات الاستراتيجية المصرية ، وهي أدري بها .

ويبقى أنه من دواعي العجب أن الذين يتحدثون عن وقف إطلاق النار ٩٠ يوما هم الذين يطلقون النار فعلا ، وأن الذين ترتفع أصواتهم بمعارضة وقف إطلاق النار هم الذين لم يمارسوا إطلاق النار واكتفوا في حربهم بالكلمات .

إن القاهرة لا تريد المساعدة على إظهار صورة الانقسام ولا تريد أن تقوم بأي تصرف من شأنه أن يساعد على تحقيقه أو تكريسه ، ولكنها في مسئوليتها القومية مطالبة بالتصدي لكل محاولات الاستغلال ، وهي تعتبر أن بعض ما يجري الآن من مزايدات تصرف غير قومي ، بل لا أخلاقي لأن الذين لم يحاربوا يريدون الآن أن يتاجروا بدماء الشهداء الذين أطلقوا النار وتلقوها في صدورهم ولم يكتفوا بإطلاق الشعارات أو ترديدها .

إذا كان بعض ما يجري الآن هدفه إبعاد مصر عن مسئولياتها العربية فإن القاهرة تعتبر أن مسئولياتها العربية قدر تاريخي وأن الدول الاستعمارية وإسرائيل لا تتمنى أكثر من إبعاد مصر وإنهاء مسئولياتها العربية ، ويلاحظ أن كل وسائل الدعاية الاستعمارية قد انتقلت فجأة إلى الترويج لمواقف الذين يتظاهرون بالتطرف ومعارضة موقف مصر .



كان أكثر المواقف عصبية موقف رئيس العراق أحمد حسن البكر الذي أرسل لعبد الناصر رسالة غاضبة ونظم مسيرة من بعض المنظمات الفلسطينية ضد الجمهورية العربية المتحدة وضد قرار قبول المبادرة وقد بعث الرئيس رسالة إلى الرئيس أحمد حسن البكر جاء فيها :

أبعث إليك بصادق التحية وموفور الاحترام ، مصحوباً بشكري العميق على اهتمامكم بالتطورات الأخيرة في نضال أمتنا العربية ، والتي كان بينها قبول مصر بمقترحات أمريكية، استهدفت ترتيبات ذات طابع إجرائي بحث ، تتيح احتمالاً لوضع تفصيلات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ ، وهو القرار الذي قبلته الجمهورية العربية المتحدة ورفضته إسرائيل ، ومازالت ترفضه ، انطلاقاً من معاداتها للسلام واتجاهها

إلى التوسع ، معتمدة فى ذلك على التشجيع الذى تلقاه من قوى الاستعمار والامبريالية العالمية .

ولست الآن هنا مع سيادتكم فى صدد شرح الدوافع التى حدثت بالجمهورية العربية المتحدة إلى قبول مقترحات الولايات المتحدة ، التى نعتبرها أنها لم تحيئ نتيجة لتبرع أو تطوع من جانبها ، وإنما جاءت نتيجة تغييرات حقيقية فى الأوضاع السياسية والعسكرية والدولية ، التى تحيط بأزمة الشرق الأوسط ..

إن هذه الدوافع سبق لى شرحها فى خطاب أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، كما أتنى عدت إليها تفصيلا فى مناقشة مفتوحة دارت أمام أوسع الجماهير العربية ، وهذا كله بالتأكيد كان تحت نظر سيادتكم ، كما أن الرجوع إليه سهل وميسور ، وإذا كان فيه ما يستدعى إيضاحا جديدا لكم ، فإنه سوف يشرفنى فى كل الظروف أن نضعه تحت تصرفكم ، إيماننا منا بتاريخ واحد ومصير واحد لأمتنا العربية المناضلة .

وعلى هذا الأساس ، فإننى هنا سوف أقصر على بعض الملاحظات التى وإن بدت شكلية ، إلا أنها فى الواقع ، وحقيقة الأمر ، تم تدثيرها إلى صلب الموضوع .

١- إن ما يسمى بالمبادرة الأمريكية جاء - كما تذكرون سيادتكم - قبل مؤتمر طرابلس ، يومى ٢١ ، ٢٢ يونية ١٩٧٠ ، ولم يجئ نتيجة لهذا المؤتمر ، وما أسفر عنه ، كما تشيرون فى رسالتكم .

٢- إن التحرك الذى تمثله هذه المبادرة جاء بسبب ما أشرت إليه سابقا ، من عوامل سياسية وعسكرية ودولية ، خلقت أوضاعا جديدة فى الأزمة ، وكان رأينا أنه من المناسب استغلالها لتوجيه أكبر قدر ممكن من الضغط المركز على العدو .

وإذا كنا فى طرابلس لم نتشاور مع سيادتكم فى هذا الأمر ، فإن هدفنا كان إبقاء تحركاتنا إلى آخر لحظة ، لكى يستطيع أن يحدث ما توقعنا له أن يحدث من خلل فى توازن موقف العدو ، وذلك حدث بالفعل ، وتستطيعون الحكم عليه بنظرة نحو ما يجرى فى إسرائيل .

٣- إن ما تحدثنا فيه خلال اجتماعنا فى طرابلس كان بالغ الأهمية ، ولكن التجارب علمتنا أن العبرة ليست بما يقال فى المحافل ، ولكن العبرة بما يجرى تنفيذه على الواقع ، وحين تلوح أمامنا فرصة للتحرك ، فإننا لا نملك حق التغافل عنها ، خصوصا أن هناك أجزاء كبيرة من الأراضى العربية تتعرض لمهانة الاحتلال ، كما أن مئات الألوف من أبناء

أمتنا العربية يرغمون على العيش تحت وطأته ، كذلك فإن هناك عشرات الشهداء الأبطال يسقطون فى صفوفنا كل يوم .

وإذا كان فى إمكاننا تخلص القدس العربية وغزة والضفة الغربية والمرتفعات السورية وسيناء من المحنة الرهيبة التى تعيش فيها الآن ، فلست أدري لم لا نتحرك ؟
أضيف إلى ذلك وأضغط على ما أقوله ، لألفت نظر سيادتكم إليه ، أن أى تحرك قمنا به لا يتعارض إطلاقاً مع أى أهداف وضعناها للبحث فى طرابلس أو فى غير طرابلس إذا ما توفرت لذلك القوة المناسبة ، والإخلاص الضرورى وحجم التضحيات المطلوبة .

٤- إن الشعب المصرى لم يمارس ترف النضال من فوق منابر الخطابة ، أو من دهاليز المناورات السياسية ، وإنما مارس دوره فى وضوح النهار ، وتحت النور ، وفى ميادين الخطر ، بكل أعبائه ومشاقه المادية والمعنوية ، وكان الشعب المصرى - وسوف يكون - طليعة قوى التحرير .

لقد أوضحت دائماً ، وبما فيه الكفاية ، موقفنا القومى والتزامنا المبادئ ، ولست أرى أننا نستطيع أن نبني مستقبل أمة وأن نصون حرية هذه الأمة بالكلمات ، ولم يكن فى استطاعتى أن أترك فرصة للتحرك تلوح أمامنا ، انتظارا لأفكار لم تبلور بعد ، ولم تتحدد وسائل تنفيذها ، ولم يقدّم دليل أن القائلين بها على استعداد لتدعيم ما يقولونه بالتنفيذ العملى لالتزاماتهم .

٥- ن الشعب المصرى قد يكون أكثر شعوب الأمة العربية خبرة بأساليب الاستعمار الأمريكى ، ولقد تصدينا لهذا الاستعمار منذ أول يوم ، وكانت علينا مسئولية مواجهة مخططاته ، وأكسب ذلك شعبنا ذخيرة من الخبرة لا تعوض ، وقد كنا ندرك أن الاستعمار الأمريكى يسعى إلى إحداث انقسام فى الأمة العربية ، وكان تصورنا ، وربما طموحنا ، أن كل الأطراف العربية سوف تتسلح بقدر كاف من الوعى ، يحقق لها إحباط مسعى الاستعمار الأمريكى .

٦- لقد دهشت إلى حد كبير من المسيرة التى نظمها السلطات العراقية ، سواء كانت رسمية أو حزبية ، ضد الجمهورية العربية المتحدة ، وأنا أقول ذلك صراحة ، لأننى تعودت ألا أدارى أو أدور من حول الأشياء .

إننا - سيادتكم وأنا - نعرف من حقائق الحياة ما يسمح لنا بأن نتجاوز ظواهر الأشياء إلى دوائرها ، ولم يكن لهذه المسيرة أن تتم بالطريقة التى تمت بها ، ولا الإعلان الواسع الذى جرى عنها ، لو لم يكن ذلك موقفاً رسمياً وحزبياً .

٧- ولقد كنت أتمنى لو أن الجهود التى بذلت لتنظيم هذه المسيرة والإعلان عنها ، وجه

إلى ما هو أجدى منها ، وكان الأجدى منها توجيه طائرة تقصف مواقع العدو ، أو تعزيز فاعلية الجيش العراقي على الجبهة الشرقية ضده .

لست أخفى على سيادتكم ، أنني أحيانا أتساءل : لماذا لم تتلق قواتكم على الجبهة فى أى وقت من الأوقات أمراً بالاشتباك مع العدو .. لماذا لم تقم طائرة من طائراتكم بالإغارة على مواقعه .. لماذا لا يوجه العدو اشتباكاتة نحو قواتكم ، ولماذا لا يوجه طائراته نحوها..؟

إن تركيز العدو كله على الجبهة المصرية ، والنار ضد العدو كلها من الجبهة المصرية ، وذلك شرف نعتز به ، ونعتبره شهادة لنا عن إدراك عميق بأنه ليس بالشعارات وحدها تدور الحروب وتتم معارك التحرير .

٨ - إننى أرجوكم ألا تعتبروا شيئاً من ذلك عتاباً ، فذلك أبعد الأشياء عن قصدنا ، وإنما كان قصدنا الإيضاح ، إن المسئولية واحدة من وحدة أمتنا ، ومن قدرها المشترك ، وإلى جانب ذلك ، فإننا نؤمن إيماناً لا حدود له بالشعب العراقي وطاقاته وبالجيش العراقي وقدراته ، كما أننا نرجو التوفيق فى اتخاذ القرارات الملائمة لكل مرحلة من مراحل النضال المستمر والمتصل ، حتى ترتفع أعلام الحرية والاشتراكية والوحدة فوق كامل أرض الأمة العربية من المحيط إلى الخليج .



محمد حسنين هيكل وزير الإرشاد كان ينشر سلسلة مقالات « بصراحة » فى جريدة « الأهرام » يوضح فيها للرأى العام أبعاد المبادرة وقال فى ٣١ يوليو : « ويبقى سؤال حول هذه المبادرة ، وما يمكن أن تنتهى إليه : هل تنجح ؟ وردى على ذلك ، ولعلنى لا أكون متشائماً أكثر مما ينبغى ، هو : يصعب فى رأى نجاحها ، لا شىء ينجح فى مثل هذا الصراع الذى نواجهه مع العدو غير « قوة الإرغام » والسؤال الحقيقى فى الموضوع ، هو : هل تنجح الولايات المتحدة فى « إرغام » إسرائيل ؟ والرد عليه : ذلك شىء بعيد ، لأسباب يطول شرحها ، لكن هناك تكملة للرد يستوفى بها المنطق حقه ، وهى إذا لم تنجح الولايات المتحدة ، فعلى الأقل نضع - نحن - أنفسنا دولياً وعسكرياً فى ظروف تحقق لنا أفضل الإمكانيات لكى نفرض - نحن - هذا الإرغام : بالانسحاب ، وهو أن يوقف دعمها عسكرياً بينما هى تحتل الأراضى العربية استهتاراً بقرار مجلس الأمن .. كان نداء عبدالناصر لنيكسون - وفى ظروف الحملة الضارية ضد مصر والاتحاد السوفيتى ، وأمام احتمالات عقد صفقة الطائرات الجديدة - هو الإجابة على سيسكو ، عندما قال للرئيس : « مرة أخرى وأخيرة وضعنا موضع الاختبار .. نحن على استعداد لاختبار جديد » .

رد نيكسون على شكل رسالة من وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز ، إلى وزير الخارجية المصرى محمود رياض ، وكانت هذه الرسالة هى ما اصطلح على تسميتها بالمبادرة الأمريكية ، وكانت هذه المبادرة فى واقعها ، مبادرة إجراءات تستهدف بعث الحياة فى قرار مجلس الأمن وانتشاله من البحر الميت وتكليف « يارنج » بمهمة بحث « وضع التفاصيل لتنفيذه » كما ورد بالنص فى الرسالة .

وبحثت هذه الرسالة فى ليبيا وكان الرئيس عبدالناصر فى زيارتها ، حينما تلقى وزير الخارجية المصرى رسالة روجرز ، وكان رأى يتجه إلى قبولها من عدة اعتبارات :

* تحريك أزمة الشرق الأوسط سياسيا ، إلى جانب الحركة العسكرية فيها .
* وضع النوايا الأمريكية - بعد اليقظة التى أحدثتها أبعاد الأزمة ، وطنيا ، وقوميا ، ودوليا - موضع الاختبار .

* ثم كان يساعد على ذلك أن المبادرة حددت نفسها فى إطار قرار مجلس الأمن وهو من وجهة النظر العربية يطالب بالانسحاب ويطالب بحقوق شعب فلسطين ولا يطالب بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل .

واطلع عدد من رؤساء الوفود فى ليبيا فى ذلك الوقت على نص رسالة روجرز ، وفهموا ما يعنيه اتجاه مصر إلى قبولها كتحرك ، وكاختبار وكعامل مساعد .



وفى المقال الثانى « ٧ أغسطس » قال : إن مطامع إسرائيل ليست مقصورة على فلسطين ، وشعب فلسطين وحده ليس قادرا على تحدى إسرائيل ، والذين يتحدثون اليوم عن أن القضية فلسطينية ، وأن الفلسطينيين وحدهم لهم حق الكلام فيها ، لا يعرفون ماذا يقولون ؟

ولو أصبحت الأزمة بالنسبة للشعب الأردنى أردنية .. وبالنسبة للشعب السورى سورية .. وبالنسبة للشعب المصرى مصرية .. وهكذا ، إذن لأعطينا العدو ما يطلبه .. بل وأكثر مما يطلبه .

وكان هذا بالضبط محتوى مقترحات أمريكية ، سابقة ، قدمها «دين راسك » وزير الخارجية الأمريكية ، فى عهد الرئيس الأمريكى السابق ليندون جونسون ، ورفضتها مصر .. وأسهل الأشياء بالنسبة لمصر أن يقال لها من جانب كل الأطراف العربية :

- إن القضية فلسطينية فكفوا عن الحديث فيها ، وأقصروا اهتمامكم على ما يخص مصر .. إن احتلال إسرائيل لسيناء المصرية ليس مشكلة ، أو هو مشكلة تستطيع مصر أن

تفرغ منها فى أيام ، أو فى أسابيع على أكثر تقدير ، ولو أن مصر أعلنت أنه لا يعنىها من الصراع ، إلا ما يمس حدودها الدولية ، إذن لسارعت إسرائيل - بغير حاجة لقرار من مجلس الأمن ، وبغير حاجة لجهود يارنج - إلى الانسحاب من سيناء ، واعتبرت ذلك يوم فرح عظيم بالنسبة لها ، تقام له الاحتفالات ، ويجرى فيه الرقص فى شوارع تل أبيب إلى الفجر !

التقى الرئيس جمال عبدالناصر ووفد سودانى ، يضم الرائد مأمون أبو زيد عضو مجلس الثورة السودانى ، والسيد فاروق أبو عيسى وزير العمل فى السودان ، وكان الاثنان عائدین لتوهما من رحلة إلى عمان .

وكان مأمون أبو زيد وفاروق أبو عيسى يتحدثان عن بعض مظاهر التشنج التى تنادى بأن أحدا لا يملك حق الحديث عن فلسطين ، إلا منظمات المقاومة الفلسطينية ، وقال الرئيس جمال عبدالناصر : ما أسهل هذا الكلام ، ولكن ما أبعد عن الحق والحقيقة .. ولو كنت أعتقد أن القضية إقليمية ، لأنهى المشكلة فوراً فيما يتعلق بسيناء ، وجلست من بعيد ، مثلى مثل غيرى ، أتمتع بإطلاق الشعارات وترديدها ، ولاكتفيت بعد ذلك بخمسة ملايين جنيه أو عشرة ملايين جنيه أعطيها كل سنة لمن يريد من المقاومة ، ولهم أن يتصرفوا كما يشاءون .

لكنى لا أنظر للمشكلة على هذا النحو ، وهى فى صميمها ليست على هذا النحو ، إننى منذ يونيو سنة ١٩٦٧ لا أشغل نفسى بسيناء وحدها ، إن سيناء ليست فى خطر .. إن سيناء ليست معرضة للتهويد .. وشاغلى الأول منذ سنة ١٩٦٧ ، هو غزة ، وأنا أعرف أن العدو يريد إفراغها من سكانها العرب وتهويدها ، وهو القدس ، والعدو يريد تهويدها ، وهو بيت لحم ، والخليل والجولان وغيرها ، وأنا أعرف مطامع العدو ، فى تهويدها هى الأخرى .

ولقد كان ألى ليالى بطولها وحتى الآن ، هو العذاب الذى يتعرض له مئات الألوف من الرجال والنساء والأطفال فى هذه البقاع العربية ، التى أعرف مطامع العدو فيها ، ومخططاته لمستقبلها .

ولقد قبلت قرار مجلس الأمن سنة ١٩٦٧ ، وبين أول دوافعى لذلك ، أنه عن ذلك السبيل قد يتحقق انسحاب إسرائيلى سريع ، قبل أن ينجح العدو فى تنفيذ ما يريده .

ومنذ سنة ١٩٦٧ ، وحتى الآن ، وعملنا السياسى والعسكرى له هدف واحد ، هو الضغط على العدو بكل الوسائل ، قبل أن يتمكن من تغيير طبيعة غزة وبيت لحم والخليل والجولان وغيرها ، مما يريد ضمه نهائياً إليه ، لم أكن أريد أن أعطيه الفرصة .. والفرصة

هنا هي الوقت ، كان ذلك هو هدفى العاجل ، وكان على أن أحرك كل شىء ، وأن أتحرك فى أى اتجاه ، لكى أصل إليه .. وحين قبلت قرار مجلس الأمن سنة ١٩٦٧ ، فقد كان ذلك هدفى ، ولما جاءنى بعض الأصدقاء من القيادة السورية وقالوا لى : « كيف تقبل هذا القرار ، بينما قد يؤثر على شعبيتك ؟ » قلت لهم : « لا أستطيع أن آخذ الأمور بهذا الشكل » . وإذا كانت المسألة هي الشعبية ، فما أرخص هذه الشعبية التى تشتري بالكلمات السلبية ، ثم يدفع ثمنها غيرى ، من الذين يعيشون حياتهم الآن تحت رحمة العدو ، إن المسألة هدف ، وعمل شاق ، خطوة بخطوة ، للتقدم نحو هذا الهدف .

وحين قبلت المقترحات الأمريكية الأخيرة ، وهى لا تمثل إلا دعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ، الذى تريد إسرائيل أن تنساه ، وحاولت أمريكا أن تناساه ، فقد كنت أعرف مقدما أن بعض العناصر فى العالم العربى سوف تملأ حناجرها على الآخر بالصياح والصخب ، ولكنى كنت واثقا من سلامة الخطوة التى قررنا اتخاذها ، مهما كانت النتائج التى تسفر عنها ، إن الولايات المتحدة لم تتقدم بمقترحاتها من أجل العودة إلى قرار مجلس الأمن ، إلا لأن هناك حقائق كبيرة أرغمتها على ذلك .

واستطرد الرئيس جمال عبدالناصر يقول لعضوى الوفد السودانى ، كما سمعت منهما فيما بعد :

« لقد قبلت لأتمكن من تثبيت الضغط العسكرى والدولى ، الذى استطعنا توجيهه ضد العدو ، وقبلت ، عارفا مقدما أن فرصة وصول المقترحات الأمريكية إلى نتيجة محققة ، هى فرصة ضئيلة ، لقد سألتى الأخ معمر القذافى : « ما هى فرصة النجاح أمام المقترحات الأمريكية ؟ » قلت له :

« نصف فى المائة ، ولكن حتى هذا النصف فى المائة ، لا أملك بالمسئولية القومية أن أتغاضى عنه » .

ثانيا : إذا كانت القضية قومية ، فهل من حق مصر أن تتصرف وحدها ؟ والرد : - إن مصر لم تتصرف وحدها ، إن مصر تركت الآخرين يفهمون موقفها ولكنها ، للأمانة والإنصاف ، لم تطلب التصويت على تحركها برفع الأيدى ، ولو أنها فعلت ذلك ، لما استطاعت أن تتحرك ولتحول موقفها - موقف غيرها - إلى تمثال من الجبس ، جرى صبه وتجمد عند لحظة معينة ، ولكنه غير قابل للحس أو للنبض ، وإذا فرضت عليه الحركة فرضا فإنه ينكسر ، ولقد كان على مصر أن تتحمل مسئوليتها ، وأن تتحرك ، لقد تركت الآخرين يفهمون موقفها قبل أن تتحرك ، وتحركت .. ثم عادت بالشرح والتفسير ، لم

ترك شاردة أو واردة إلا ووفتها حقها من الإيضاح والتفصيل ، وكان على كل طرف بعد ذلك أن يقدر الأمور بنفسه ولنفسه ، وأن يختار أين يقف ؟ .

وقال : ومنذ سنوات قليلة ، كان الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية يتحدث إلى السفير المصرى فى جدة ، وتطرق الحديث إلى مسئولية مصر ، ودورها ، وأسهب الملك فيصل فى الحديث عن هذا الدور ، وكيف أن مصر بقوتها وإمكانياتها وتقدمها الحضارى تقود العالم العربى ، ثم قال الملك فيصل : ذلك أول درس تلقيته من والدى الملك عبدالعزيز ، واستطرد الملك فيصل يقول للسفير المصرى : ولكن اسمعوا ، إن مصر والقومية العربية كالرجل وظله إذا سار الرجل وجد ظله وراءه ، لكنه إذا توقف وحاول الإمساك بظله ، فإنه لن يجد شيئا فى يده .

وقبل أيام قليلة ، وحين كان الوفد السودانى يزور عمان ، وىلتقى فيها ببعض المتشجنين ، وجد الوفد السودانى نفسه مضطرا إلى أن يقول « إن مصر تقود الثورة السياسية والاجتماعية فى العالم العربى ، وهى التى تستطيع أن تقاتل ، بل هى وحدها التى تقاتل فعلا .

إن الذين تقع عليهم مسئولية العمل العسكرى لابد أن يكون لهم حق العمل السياسى ، وأى تجريح فى موقف مصر لن يضرها وإنما سوف يعود بالضرر كله عليكم ، لأن ابتعاد مصر عنكم سوف يترككم فى فراغ مخيف .

ويقول هيكى « منذ شهور ، كان هناك وفد رسمى من بلد عربى ، حصل على استقلاله أخيرا ، يزور الاتحاد السوفيتى ، وكانت المفاوضات بين هذا البلد العربى وبين الاتحاد السوفيتى ، كما هى العادة سياسية واقتصادية وعسكرية ، ووضع مشروع للبيان المشترك الذى يصدر بعد انتهاء المفاوضات ، ولاحظ وفد البلد العربى ، الذى حصل على استقلاله أخيرا ، أن الجانب السوفيتى وضع فى مشروعه للبيان المشترك إشارة إلى قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وإذ برئيس وفد هذا البلد العربى يقول : « إننا لا نستطيع أن نضع توقيعنا على أى بيان يشير إلى قرار مجلس الأمن » وسأله الجانب السوفيتى « لماذا ؟ » قال رئيس ذلك الوفد : « لأننا مصممون على الحرب .. لابد من الحرب .. لابد من التحرير ، من النهر إلى البحر » ودهش الجانب السوفيتى ، وتساءل بأدب : « ولكنكم كنتم هنا ، وأقصى ما تريدونه عشر طائرات وخمسون دبابة ، فهل أنتم قادرون على الحرب ؟ » وأجاب رئيس وفد هذا البلد بدهشة : « من قال إننا نحن الذين سنحارب ، لسنا نحن ولكنها مصر » ... وتساءل هيكى : هل تستطيع المقاومة الفلسطينية أن تقود حرب تحرير شعبية ، تنتهى بالتحرير بالكامل من النهر إلى البحر ؟

والرد : إن المقاومة الفلسطينية لا تستطيع ذلك بالقطع وإذا كان هناك أمل فى التحرير من النهر إلى البحر ، فإن هذا الأمل مرهون بالعاملين السابقين ، وهما : تأكيد وتحقيق أن الصراع عربى - إسرائيلى ، وليس فلسطينيا إسرائيليا ، وتمكين مصر من دورها ومسئوليتها فى قيادة عمل قومى تتحقق له الظروف الموضوعية الملائمة .

أما المقاومة الفلسطينية وحدها ، فإنها لا تستطيع تحقيق هذا الهدف وذلك لأسباب لا ذنب للمقاومة فيها ، مهما كان استعداد أفرادها للاستشهاد والفداء .

وفى مقاله الثالث « ١٤ أغسطس » قال محمد حسنين هيكل : كان وقف إطلاق النار غير المحدد وغير المشروط الذى مازال الآخرون ملتزمين به - من موقف ضعف فى يونيو ١٩٦٧ - هو غيره وفق المقترحات الأمريكية التى تتضمن تكليف سكرتارية الأمم المتحدة فى فترة وقف إطلاق النار المحدد والمشروط بوضع التفاصيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وقبل مصر لهذا القرار معروف ، ورفض إسرائيل لهذا القرار معروف ، وسبب القبول والرفض فى الحالتين هو أن القرار ينص على الانسحاب وهو مالا يمكن أن تقبل به إسرائيل إلا إذا أرغمت على القبول ، كما أن هذا القرار ينص على حقوق الشعب الفلسطينى وهو مالا يمكن أن تقبل به إسرائيل إلا إذا أرغمت على القبول أيضا ، وإذن فما الذى جد ؟ ولماذا السهام الطائرة تتر من وراء مصر ؟ ومع ذلك فإن مصر تحركت وفق تقديراتها ولم تفرض على غيرها أن يتحركوا معها فى نفس الاتجاه .

كانت مصر تدرك أن المقاومة الفلسطينية - مثلا - لها أسباب تمنعها من قبول قرار مجلس الأمن ، وبالتالي من قبول كل ما يترتب عليه .

ولكنها ليست النهاية .. لقد هزمنا فى معركة ولكننا لم نخسر الحرب .. ولا بد أن نحشد كل طاقاتنا لكى نعود إلى ميدان الصراع ، وبدأت مصر من يومها ترسم استراتيجية جديدة متعددة الجوانب تستخدم فيها كل وسائل القوة السياسية المتاحة أمامها : عسكريا ودوليا ودبلوماسيا ، وقبلت مصر قرار مجلس الأمن ، وتركت إسرائيل ترفضه .



بدأت إذاعة فلسطين التى خصصتها الحكومة المصرية من القاهرة ، للقضية الفلسطينية تشن حملة مسعورة ضد مصر ، تجاوزت الحدود وصدر قرار غاضب بإيقاف بث إذاعة فلسطين من القاهرة مؤقتا وأعلن بيان رسمى سبب هذا القرار جاء فيه : إن الجمهورية العربية المتحدة كانت قد أوضحت وجهة نظرها لمنظمات المقاومة تفصيليا منها :

إن المبادرة الأمريكية - على فرض تنفيذها - لا تشكل أى وضع جديد بالنسبة لمنظمات

المقاومة الفلسطينية لسبب واضح هو أن الأردن لم يبلغ قرار وقف إطلاق النار مع إسرائيل ومع ذلك تقوم المقاومة بدورها دون أى عائق .

أن نصوص ما سمي بالمبادرة الأمريكية لا تشير إلى وقف إطلاق النار إلا على الجبهة المصرية « فقط » باعتبار أن مصر هي التي ألغت قرار وقف إطلاق النار غير المحدد ، وأعلنت حرب الاستنزاف في يوليو ١٩٦٩ .



صدر بيان نصه : اتخذت السلطات المختصة في الجمهورية العربية قرارا يقتضى بأن يوقف مؤقتا إرسال الإذاعات التي توجهها بعض المنظمات الفلسطينية على موجات إذاعات الجمهورية العربية المتحدة ، وقد تقرر ذلك بعد الموقف الذي اتخذته بعض هذه المنظمات الفلسطينية إزاء قبول مصر بما سمي بالمبادرة الأمريكية ، إن الجمهورية العربية المتحدة شرحت وجهة نظرها في هذا الأمر على كل المستويات وبكافة الوسائل ولكل قطاعات الرأي العام العربى رسمية وشعبية .

ومن هذه الوسائل اتصالات وإيضاحات وضمائم مباشرة قدمت للمنظمات الفلسطينية المسئولة .

يضاف إلى ذلك أن الالتزام المبدئى للجمهورية العربية المتحدة واضح كما أن تمسكها به يشهد عليه تاريخها ونضالها وتضحياتها وقد بدا من خلال الاتصالات أن المنظمة الفلسطينية المسئولة متفهمة لسياسة الجمهورية العربية المتحدة عارفة مقاصدها ولكن ذلك لم يحدث أثره المرجو ، وكان العذر هو أن المزايدات بين المنظمات الفلسطينية تدفعها إلى عكس ما تريد .

والجمهورية العربية المتحدة مع تقديرها الشديد لظروف العلاقات المختلفة بين المنظمات الفلسطينية تعتبر أن هناك حدودا يتحتم فيها على كل طرف أن يتحمل مسؤوليته . إن الجمهورية العربية المتحدة وضعت موجات إذاعاتها في خدمة بعض المنظمات الفلسطينية ، وكان ذلك تسهila لهذه الدعوة عن المقاومة ، ولكنه من الخطأ أن تترك هذه الوسائل تحت رحمة أى مناورات محلية فى علاقات القوى بين المنظمات الفلسطينية ، وقد أيدت الجمهورية العربية المتحدة وسوف تؤيد دائما المقاومة الفلسطينية ووضعت تحت تصرفها وسوف تضع تحت تصرفها دائما كل ما يتسع جهدها من الإمكانيات ، وهى مازالت تعتبر أن حركة المقاومة الفلسطينية هى فى جوهرها أنبل الظواهر التى أجازتها الأمة العربية كرد فعل لنكسة ٦٧ . وقال البيان « إن الجمهورية العربية المتحدة أكدت منذ نوفمبر عام ١٩٦٧ عندما صدر قرار مجلس الأمن أن للمقاومة الفلسطينية حق رفضه ،

وقد عبر الرئيس جمال عبدالناصر عن وجهة نظره في بيانه في مجلس الأمة في ٢٠ يناير ١٩٦٩ أن من حق منظمات المقاومة الفلسطينية أن ترفض القرار لأنه قد لا يكون كافيا لمطالب الثورة الفلسطينية .

إن الرئيس جمال عبدالناصر أوضح كل شيء يتصل بهذا الموضوع في خطابه وبياناته أمام المؤتمر القومي ، كذلك حرصت مصر على أن توضح وجهة نظرها لمنظمات المقاومة ، وقد إجتمع الدكتور حسن صبرى الخولى في عمان مع ممثلى المقاومة لهذا الغرض ، ومع ذلك فقد أستمرت مهاجمة بعض المنظمات للجمهورية العربية المتحدة .



جاء وفد فلسطينى برئاسة عرفات إلى القاهرة ، والتقى بجمال عبدالناصر فى الإسكندرية واستمع منه ، وفى اللقاء شرح عبدالناصر ما يمكن الإعلان عنه .. ولم يتعرض إلا للجوانب السياسية ، كان عبدالناصر غاضبا ، لكنه استطاع أن يكتم غضبه ، وأن يناقش الأمر معهم بهدوء .

ووفقا لرواية أبو إياد لى فى تونس .. فإن الوفد الفلسطينى خرج مطمئنا .
وكان المفروض أن تعود إذاعة فلسطين .. لقد تأكد الفلسطينيون أن قبول المبادرة كان إجراء تكتيكيا ، وأن موقف مصر الثابت هو أن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة .
وأن مصر مصممة على التحرير ، وكانت فترة وقف إطلاق النار هى ثلاثة شهور فقط ، لالتقاط الأنفاس ، ولأغراض تكتيكية .

بعد شهر واحد من حضور الوفد الفلسطينى للقاهرة .. وقعت أزمة المقاومة مع النظام الأردنى ، وكان موقف عبدالناصر فى الوقوف إلى جانب المقاومة التى كان يعتبرها أنبل الظواهر فى حياتنا ، فقد قام بالدعوة إلى عقد مؤتمر القمة ، وأعطى كل جهده من أجل إيقاف نزيف الدم ، ووقف الاقتتال بين الإخوة فى عمان !
وفى نهاية المؤتمر جاد بأنفاسه الأخيرة .

عبدالله إمام



برلنتي عبد الحميد مع عمر الشريف في فيلم «فضيحة في الزمالك»



خداع بالكمبيوتر..
استبدال صورة
عمر الشريف بصورة
للمشير عامر

خبر زواج جديد
لبرلنتي بعد رحيل
المشير عامر



برلنتي عبد الحميد

.. تزوج مهندسا

من عائلة « عامر »

زوجت الفنانة برلنتي عبد
الحميد من المهندس الشاب أمين
عامر الذي يعمل في شركة
مشروعات (بتروجت) ..
قد التقيا في منزل برلنتي
بشارع النيل في العجيزة ..
قدم لهم ٢٥ قرشا.. والآخر
٥ آلاف جنيه

قالت برلنتي إنها رفضت
الزواج ١٢ عاما بعد وفاة زوجها
المشير عبد الحكيم عامر ..
تفرقت خلال الخمس سنوات
الاولى منها لتربية ابنها عمرو
استأنفت نشاطها الفني في
إنتاج فيلم (العشي الهادي)
ومسرحيات تلفزيونية « هاشور
الطليع » .. « بياح الامل »
والخيرا « بنسبون الاحلام »
الزوج من أسرة المشير عامر ..



صورة من محاكمة المتهمين في قضية إعادة المشير عامر للحكم بالقوة



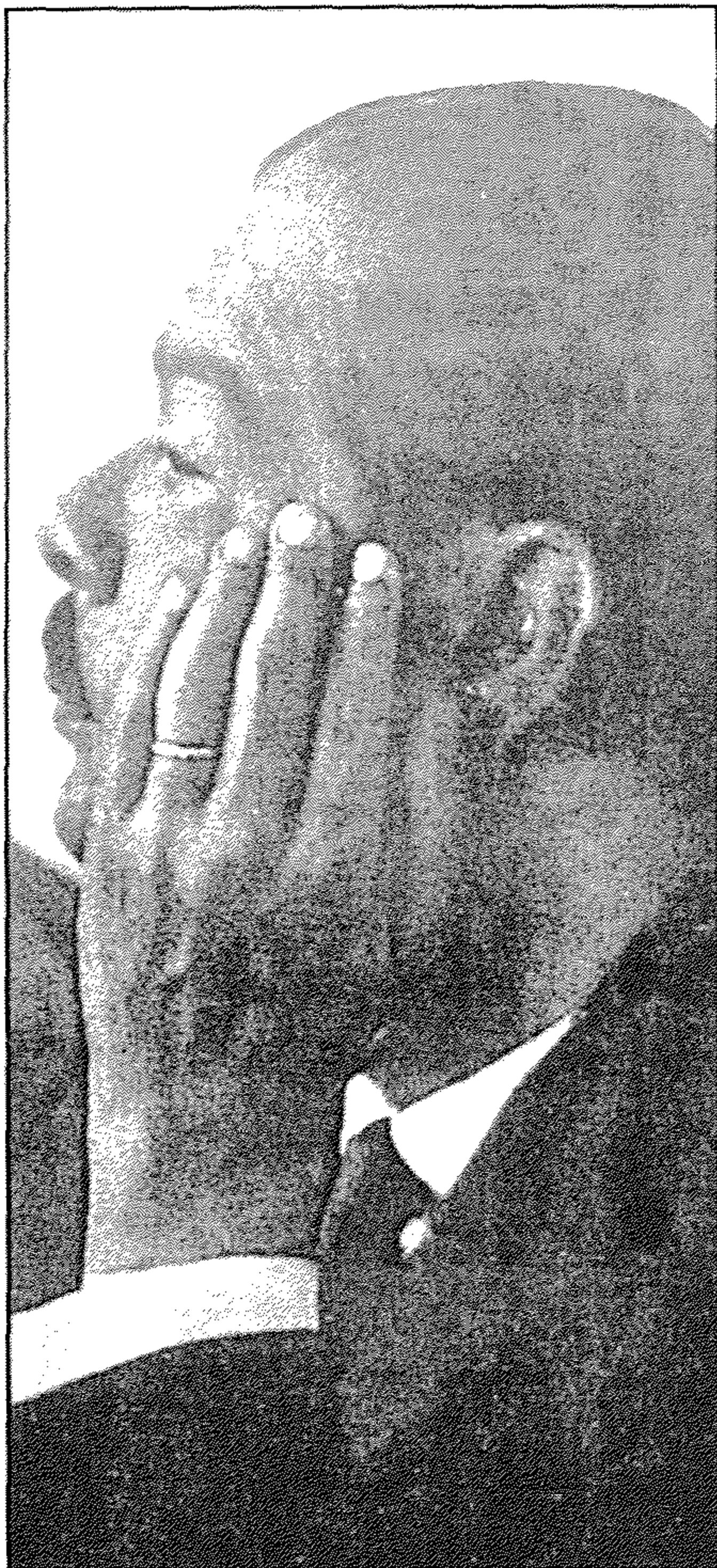
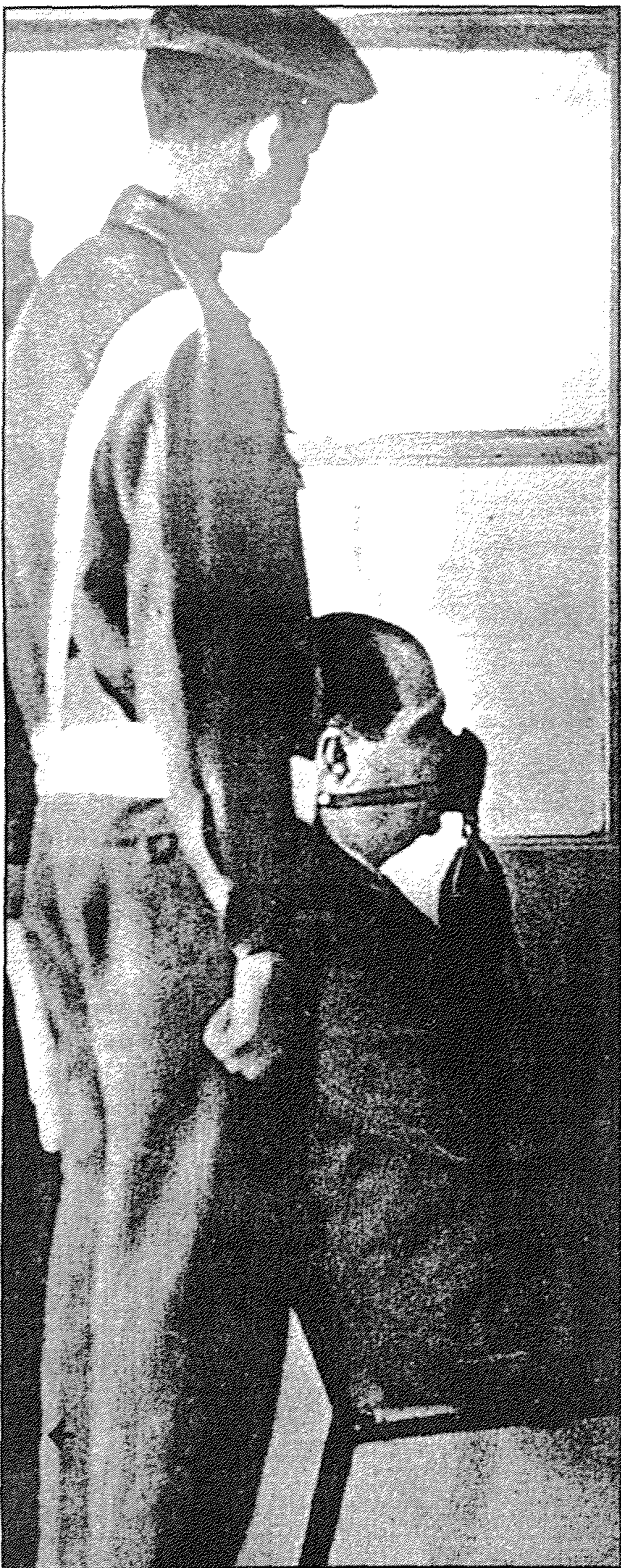
المتهم الثاني عباس رضوان وفي الخلف المتهم السابع محمد حلمي عبد الخالق



جلال محمود هريدي المتهم الرابع وخلفه أحمد عبد الله المتهم السادس



شمس بدران أثناء المحاكمة في قضية المشير



صلاح محمد نصر..
مدير المخابرات العامة المصرية..
وقد أصبح المتهم الثالث
في القضية

المحتويات

٥ الرصاصات الطائشة
١١ الهزيمة من السنول؟
	• القائد الذي هزم
	• الهزيمة.. من.. ولماذا؟
	• جيش أمن.. لا جيش حرب
	• .. واستمر الإقطاع باقيا!
٦١ ديمقراطية.. بقوة السلاح
	• دولة .. خرج الدولة
	• نعم ... مؤامرة
	• فوق جثث الشهداء
	• اعترافات الكبار
	• اعترافات الصغار
	• عبد الناصر... يروي الأحداث
١٣٣ انتحار أم قتل؟!
	• ليست المرة الأخيرة
	• قرار النائب العام في حادث وفاة السيد عبد الحكيم عامر
١٦٩ القائد والفنانة
	• كيد العوالم
	• لم يكن مراهقا
	• رجل المشير .. يروي القصة
	• انحراف المخابرات
	• زواج بعد المشير
٢٢٣ لا صلح .. لا تفاوض
	• مبادرة روجرز والصلح مع الصهاينة

الأفتراء على ثورة يوليو

بعد مرور خمسون عاماً على ثورة يوليو، مازال الجدل حولها مستمراً، ومازالت قضاياها محور الاهتمام الأساسى للمؤرخين والسياسيين.. ولعل من أبرز هذه القضايا ما يتعلق بالهزيمة العسكرية التي وقعت عام ٦٧، وأسبابها، والمسئولية عنها، ودور القوات المسلحة، وقائدها المشير عبد الحكيم عامر، ورجاله فيها.

وهذا الكتاب يعالج الكثير من أعقد قضايا ثورة يوليو، ويكشف كثيراً من الأسرار والوقائع من خلال إعادة قراءة وثائق تلك المرحلة.. كما أنه يرد على الادعاءات المغرضة التي حاولت النيل من المؤسسة العسكرية، بحجة أن رئيسها كان منغمساً فى اللهو والفساد، فيزيح الستار عن أسرار الزواج الثانى للمشير عامر.. ويكشف الكتاب عن أن مجلس الأمة قد ناقش قرار الحرب، الذى لم يكن قراراً فردياً، فقد ناقش فى المؤسسات السياسية والتشريعية أيضاً.. وكانت هذه المؤسسات أكثر حماساً لقرار الحرب.

ويعيد المؤلف قراءة أوراق قضية مؤامرة رجال المشير عامر من خلال أقوالهم، وأعترافاتهم أمام المحكمة التى حاکمتهم على مؤامرتهم لإعادة القائد المهزوم إلى موقعه كقائد عام للقوات المسلحة.. وهى المؤامرة التى تم القضاء عليها بعد إبعاد عامر عن منزله، وعندما عاد إليه وجد أن رجاله قد ألقى القبض عليهم، وضاع أمله فى العودة كقائد عام للقوات المسلحة، وقرر التخلص من حياته ليس بسبب الهزيمة التى حلت بجيش كان أميناً عليه ومستولاً عنه لمدة تقرب من خمسة عشر عاماً.

وينشر الكتاب ولأول مرة وثيقة هامة هى النص الكامل للتقرير الذى أعده النائب العام وبه جميع التحقيقات التى أجراها حول واقعة انتحار المشير عامر.

وفى النهاية يتعرض المؤلف - ولأول مرة - لتفاصيل موقف عبد الناصر من قضية الصلح مع إسرائيل، عن طريق قبوله لمبادرة وزير الخارجية الأمريكى روجرز بإيقاف إطلاق النار لمدة ثلاث شهور، فيتدارس المؤلف هذه المبادرة وأهدافها وكيف ولماذا اتخذ القرار بقبولها مع أنها تحمل العلم الأمريكى الداعم للعدو الصهيونى المؤيد للعدوان.

ويرى المؤلف أن هزيمة ٦٧ كان مؤامرة قامت بها إسرائيل، متعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكل القوى الرافضة لدور مصر الوطنى والقومى فى محاولة للإجهاز على ثورة يوليو، وقيادة جمال عبد الناصر.

ومؤلف هذا الكتاب له العديد من الكتب والدراسات حول كل قضايا ثورة يوليو، وهى دراسات بالقدرة على التوثيق، وعلى ذكر الحقيقة، مؤمناً بأن الثورة لم تقم بها ملائكة، فلها أيضاً خطاها مثل أى عمل يقوم به البشر.. ولكنها تبقى بما حققه الشعب المصرى والعربى تحت قيادته ناصعة لنضال الشعوب من أجل البناء والتحرر.

ويأتى هذا الكتاب فى الاحتفالات بمرور نصف قرن على الثورة، ليكون إسهاماً جاداً فى بعض الحقائق عن القضايا الهامة التى تعرض لها.. ويكون إسهاماً من «دار الخيال» فى بثورة يوليو، ومناقشة قضاياها بموضوعية، بعيداً عن التعصب.. فثورة يوليو بعد هذا الطويلة تظل ملكاً للشعب المصرى، وواحدة من صفحات نضاله.

Bibliotheca Alexandrina



0401196

دار الخيال - القاهرة - لندن

